المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العــالي
جامعة الملك سعود

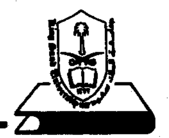


سلسلة مشروع وزارة التعليم العالي لنشر ألف رسالة علمية (٧)



العلاقات بين المملكة العربية السعودية والمملكة المتوكلية اليمنية في عهد الملك عبدالعزيز

تأليـــف
مشاري بن سعود بن عبدالعزيز



النشـر العلمي والمطابع - جـامـعـة الملك سـعـود
ص.ب ٢٤٥٤ - الرياض ١١٤٥١ - المملكة العربية السعودية

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

عبدالعزيز، مشاري بن سعود

العلاقات بين المملكة العربية السعودية والمملكة المتوكلية اليمنية في عهد الملك عبدالعزيز - الرياض.

٢٤٨ ص، ١٧×٢٤ سم

ردمك: ٦-٨٥٠-٠٥-٩٩٦٠

١ - السعودية - تاريخ - الملك عبدالعزيز ٢ - السعودية - العلاقات الخارجية - اليمن

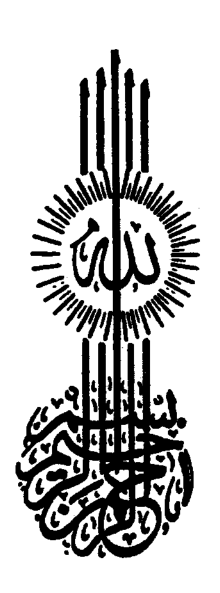
أ - العنوان

ديوي ٣٢٧,٠٥٣١٠٥٣٢ ١٩/٢٤٩٤

رقم الإيداع: ١٩/٢٤٩٤

أصل هذا الكتاب رسالة تقدم بها مؤلفها لنيل درجة الماجستير في التاريخ من قسم التاريخ بكلية الآداب جامعة الملك سعود، وقد تمت إجازتها في ١٤٠١/٣/٦هـ.

مطابع جامعة الملك سعود ١٤١٩هـ


الله
بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله، وبه نستعين، ونصلّي ونسلم على المبعوث رحمة للعالمين نبينا محمد وصحبه الطاهرين، وبعد:

بادئ ذي بدء لا يسعني، ونحن نعيش هذه الأيام ذكرى عزيزة على قلوب كل أبناء هذا الوطن الغالي، ألا وهي الذكرى المئوية لتوحيد المملكة العربية السعودية على يد المغفور له - بإذن الله - جلالة الملك عبدالعزيز، إلا أن أرفع إلى الله أكف الضراعة، أن يديم على هذا الوطن المعطاء نعمة الأمن والأمان والاستقرار، وأن يتغمد باني نهضته وموحد شتاته بواسع رحمته. فقد كان صادق العزيمة، قوي الإرادة، أشرب قلبه بالإيمان، وامتلأ فؤاده باليقين، واستمد القوة والغلبة من العقيدة الراسخة والتعاليم الإسلامية السمحة، وكان توأما للمثل العليا، ورمزا للعدالة. وهذه الصفات النبيلة التي هذب بها نفسه، وربى عليها أبناءه الكرام، هي التي مكنته من توحيد ربوع البلاد ونشر الأمن والأمان في أصقاعها.

ويشرفني بهذه المناسبة العطرة أن أرفع أسمى آيات الشكر إلى مقام مولاي خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز، وولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز، وصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز النائب الثاني - يحفظهم الله جميعا-، وحكومتنا الرشيدة على ما يولونه من اهتمام ورعاية لكل حبة رمل في تراب وطننا الغالي، شهدتها جميع المجالات الحياتية، وبخاصة التعليم، الذي أخذ قسطا وافرا من اهتمام رائد نهضتنا العلمية مولاي خادم الحرمين الشريفين، الذي أكد للجميع بأن العلم كمال تتحلى النفوس بفضائله،

وتستنير الأفئدة بشمائله، وبه تعمر الصدور، وتطمئن القلوب. كما أوجه شكري وتقديري إلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز، على ما قام به ويقوم به سموه من جهود جبارة غدت بها عاصمتنا الحبيبة، رياضنا، أم المدائن العربية الحديثة، وبخاصة ونحن نعيش هذه الأيام الذكرى المئوية لفتحها.

وأود أن أسجل شكري وتقديري لمعالي الأستاذ الدكتور خالد بن محمد العنقري، وزير التعليم العالي، ومعالي الأستاذ الدكتور عبدالله بن محمد الفيصل مدير جامعة الملك سعود على تفضلهما بالموافقة على أن تكون رسالتي للماجستير هذه من بين الإنتاج العلمي للجامعة الذي سيطرح إحياء لهذه الذكرى العطرة.

وختاما أرجو من الله العلي القدير، أن ينفع بهذا الجهد المتواضع طالبي العلم ودارسي التاريخ والمهتمين به، وسأكون سعيدا بتلقي ملاحظاتهم القيمة عليه. وإني بذلت جهدي، ولا أدعي الكمال، فإنه لله وحده، وهو من وراء القصد وهو يهدي إلى سواء السبيل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

صاحب السمو الملكي الأمير

مشاري بن سعود بن عبدالعزيز

وكيل الحرس الوطني بالمنطقة الشرقية

شكر وتقدير

أود في صدر هذه الرسالة أن أنوّه بأسماء الرجال الذين أسدوا إليّ من الفضل والمساعدة ما مكنني من إنجازها وهم:

- معالي الشيخ حسن بن عبدالله آل الشيخ وزير التعليم العالي - يرحمه الله - الرجل الذي وجدت لديه كل تشجيع ومؤازرة كما هيأ لي من السبل ما ساعدني في التغلب على الكثير من الصعاب التي واجهتني في إعداد هذا البحث.
- سعادة الدكتور محمد سعيد الشعفي أستاذ التاريخ الحديث بكلية الآداب ـ جامعة الملك سعود الذي كان له دوره الكبير في توجيهي وإرشادي طوال فترة إشرافه على الرسالة التي جاوزت عامين.
- سعادة الدكتور عبدالحميد البطريق أستاذ التاريخ الحديث بكلية الآداب ـ بجامعة الملك سعود الذي قبل مشكوراً أن يشرف على الرسالة في فترة تغيب سعادة الدكتور الشعفي في الخارج، وكان لتوجيهاته وملاحظاته الأثر الكبير في تقويم الرسالة ووضعها في قالبها الأخير.

كما أتوجه بالشكر إلى كل الذين أمدوني ببعض المعلومات من خلال مقابلاتي معهم ومنهم:

- معالي الشيخ محمد العبيكان الذي تقلد عدة مناصب دبلوماسية منها عمله كسفير لحكومة جلالة الملك المعظم في صنعاء عاصمة اليمن في الفترة من ١٣٣٧٧/١١/٢٤هـ وحتى ١٣٨٠/٩/٢٦هـ.

ـ معالي الدكتور رشاد فرعون - يرحمه الله - المستشار الخاص لجلالة الملك المعظم.

ـ سعادة الشيخ طاهر رضوان مندوب المملكة العربية السعودية في الجامعة العربية.

ـ سعادة الأستاذ ياسين صفدي مدير القسم العربي في المكتبة البريطانية في المتحف البريطاني بلندن الذي بذل من جهده وطاقته الكثير في تزويدي بكل الوثائق والأبحاث التي استخدمت في هذا البحث.

وأخيراً فإني أنوّه بجهود جميع الذين ساعدوني وهيأوا لي الظروف المناسبة في دار الكتب المصرية ومعهد المخطوطات العربية ودارة الملك عبدالعزيز والمكتبة المركزية في جامعة الملك سعود ومكتبة المتحف البريطاني بلندن.

المقدمــة

تحتل اليمن موقعاً استراتيجيًا مهمًا في جنوب غرب شبه الجزيرة العربية، مما جعلها دائماً محط أنظار واهتمام بقية الدول سواء في التاريخ القديم أو الوسيط أو الحديث، وفي تاريخنا المعاصر نجد أن للمملكة العربية السعودية أقوى وأطيب العلاقات مع الجمهورية العربية اليمنية، مما جعل هذه العلاقات مثلاً يحتذى به بين الدول الشقيقة، وبما أن علاقة وطننا المملكة العربية السعودية باليمن في مثل هذه القوة والصلابة، ولذا وُجِدَ أنه من الضروري إلقاء الضوء على جذور هذه العلاقات في تاريخ البلدين الشقيقين الحديث والتي زادها التوتر في بعض مراحلها سابقاً قوة ومناعة فيما بعد.

الحديث عن علاقات المملكة العربية السعودية في عهد الملك عبدالعزيز باليمن ذو شجون، فقد اكتسبت علاقات البلدين آنذاك مظاهر عديدة منها: المظهر السياسي، والمظهر الحربي، والمظهر الودي الذي كان نهاية للفتور والتوتر والخصومة.

ومن الاطلاع على معظم الكتب والبحوث التي تناولت تاريخ المملكة العربية السعودية في عهد مؤسسها وباني كيانها جلالة الملك عبدالعزيز - طيب الله ثراه - وجد أن جميعها تمر بالعلاقات بين المملكة العربية السعودية واليمن مر الكرام، فهي تكتفي بذكر بعض المفاوضات والمراسلات بين الملك عبدالعزيز والإمام يحيى عاهل اليمن آنذاك أولاً، ثم بذكر بعض المعلومات عن الحرب السعودية - اليمنية في سنة ١٣٥٣هـ

ثانياً، وذلك كله دون الإشارة إلى مراحل العلاقات بين البلدين والتي أدى تطورها إلى كل الأحداث التي وقعت بأنواعها.

ومن هذا المنطلق كان من الضروري إيجاد محاولة تستقصي العلاقات بين البلدين لإنارة جزء بسيط ومهم من ملامح تاريخ بلادنا.

وقد حرص هذا الكتاب في موضوعاته على الاستعانة بالوثائق السياسية المهمة وببعض ما تناوله بعض المؤلفين الجادين في كتبهم ومؤلفاتهم. وتأتي في مقدمة الوثائق مجموعة الوثائق التي أصدرتها وزارة الخارجية السعودية بعنوان "بيان عن العلاقات بين المملكة العربية السعودية والإمام يحيى حميد الدين" سنة ١٣٥٣هـ ويعرف أيضاً باسم الكتاب الأخضر السعودي، قد وصلت هذه الوثائق من الناحية العددية إلى (١٦٧) مائة وسبع وستين وثيقة. وهي لا تمثل وجهة نظر الملك عبدالعزيز فحسب، بل إنها تمثل أيضاً وجهة نظر الإمام يحيى، وذلك من خلال الرسائل والبرقيات والمناقشات التي كانت تجري في المفاوضات، والتي عبر الإمام يحيى من خلالها كلها عن وجهة نظره في المشكلات التي كانت مثارة بين الدولتين.

وفي الحقيقة فإن من يكتب عن العلاقات بين المملكة واليمن في هذه الفترة دون الاستعانة بهذه الوثائق يعد بحثه مفتقراً إلى عنصر أصيل يتمثل في وثائق الكتاب الأخضر السعودي.

ومن الوثائق التي اعتمد عليها الكتاب أيضاً مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية (F.O) ومكتب السجلات العامة البريطاني (P.R.O)، ومن المعروف أن بريطانيا في تلك الفترة كانت الدولة العظمى صاحبة الاهتمام الأكبر بالتطورات التي كانت تجري في المنطقة، وقد استُخلِص من هذه الوثائق الكثير من المعلومات ذات الأهمية البالغة بالنسبة لموضوع هذا الكتاب، هذا مع ملاحظة أن هذه الوثائق تمثل وجهة النظر المعتدلة أو المحايدة بالنسبة للعلاقات بين المملكة واليمن.

وكان من المؤمل استخدام مجموعة من الوثائق اليمنية التي تعضد آراء هذا الكتاب، وقد بُذلت الجهود في ذلك، ولكن لم يحالفها التوفيق، نظراً لما أبداه في اعتذاره الشيخ إسماعيل بن علي الأكوع رئيس الهيئة العامة للآثار ودور الكتب في الجمهورية العربية اليمنية وذلك في إحدى رسائله[1]، ويقوم الاعتذار على أن الوثائق اليمنية الخاصة بعهد الإمام يحيى لم تفرز بعد لكثرتها، وأن معظم هذه الوثائق تتعلق بالعلاقات بين اليمن والدولة العثمانية وأيضاً بين اليمن والحكومة البريطانية.

وفي رسالته يقول السيد الأكوع بالحرف الواحد "والواقع أن اليمن في عهد الإمام يحيى والإمام أحمد لم تحفل بحفظ تلك الوثائق وتجميعها بشكل منظم وربما أن الإمام لم يكن يحتفظ لنفسه بنسخ من رسائله ومكاتباته إلى الملوك والرؤساء".

ومن هنا كان توجيه سعادة الأستاذ الدكتور محمد سعيد الشعفي إلى أهمية وثائق أرشيف وزارة الخارجية الإيطالية، وقد تفضل معالي الشيخ حسن بن عبدالله آل الشيخ - يرحمه الله - وكتب إلى سعادة الملحق التعليمي للمملكة في روما من أجل المساعدة في الحصول على الوثائق التي تعنى بالموضوع، ولكن جاء رد الملحق التعليمي إلى معاليه ورفقته بعض الوثائق التي - مع الأسف الشديد - لا تتصل بالموضوع مع الإيضاح بأن بقية الوثائق لم تؤد جميع الوسائل والمحاولات التي بذلها إلى النجاح في الحصول عليها، لأسباب كثيرة، أهمها: "أغلب الوثائق التي تدور حول تلك الحقبة مازالت سرية، نظراً لعدم انقضاء المدة القانونية التي وضعتها الأنظمة هناك قبل نشرها وإذاعتها". وقد تفضل معاليه مشكوراً بإبلاغ ذلك في رسالة بتاريخ ١٣٩٨/٧/٢٣هـ[2] وبالإضافة إلى الوثائق تم الرجوع إلى ما كتبه بعض الباحثين في مقالات لهم نشرتها دوريات مختلفة تصدر في الخارج، كما تم الرجوع إلى بعض الكتب العربية والأجنبية

---

(١) هذه الرسالة تحمل تاريخ ٢٨ صفر سنة ١٣٩٩هـ، وهي ضمن رسالة بعث بها إليّ سعادة الفريق طراد عبدالله الحارثي، السفير السعودي في صنعاء.

(٢) رقم الرسالة ٢/١٣٢٣/٢/١/٣٤.

رُوعي فيها الكيف لا الكم، ويأتي في مقدمة الكتب كتاب العربية السعودية لمؤلفه "فلبي" والمؤلف كما هو معروف للجميع كان ذا صلة قوية بالملك عبدالعزيز وقريباً أيضاً من مجرى الأحداث آنذاك، كما أن لجريدة أم القرى الصادرة في مكة المكرمة آنذاك أهمية كبرى في تناول الخلاف السعودي ـ اليمني منذ مراحله الأولى. وتعتبر جريدة أم القرى بالإضافة إلى جريدة صوت الحجاز ومجلة المنار المصرية أهم الجرائد والمجلات التي تم الاعتماد عليها في هذا الكتاب. ويلاحظ القارىء أن جزءاً كبيراً من الفصل الخامس يعتمد بصورة أساسية على معلومات استقيت من الكتاب الأخضر السعودي، وهذا راجع لعدة أسباب، في مقدمتها: أن تفاصيل الموضوع لم يتطرق إليها مؤلف من قبل، كما أن هذه التفاصيل لا توجد بهذه الصورة المنظمة إلا في الكتاب الأخضر السعودي.

ويتكون هذا الكتاب من سبعة فصول وخاتمة بالإضافة إلى الملاحق.

والفصول هي:

الفصل الأول: الملك عبدالعزيز وإقامة الدولة السعودية.

الفصل الثاني: الإمام يحيى وجهوده لتحقيق استقلال اليمن.

الفصل الثالث: بداية العلاقات وقضايا الخلاف بين الدولتين.

الفصل الرابع: المفاوضات بين الدولتين ومعاهدة العرو.

الفصل الخامس: الإمام يحيى وتصعيد الخلاف.

الفصل السادس: الحرب السعودية ـ اليمنية ومعاهدة الطائف.

الفصل السابع: التطور الإيجابي للعلاقات بين الدولتين.

المحتويات

الفصل الثالث: بداية العلاقات وقضايا الخلاف بين الدولتين

الفصل الرابع: المفاوضات بين الدولتين ومعاهدة العرو

الفصل الخامس: الإمام يحيى وتصعيد الخلاف

الفصل السادس: الحرب اليمنية السعودية ومعاهدة الطائف

الفصل السابع: التطور الإيجابي للعلاقات بين الدولتين

الخرائط

الفصل الأول

الملك عبدالعزيز

وإقامة الدولة السعودية

تمهيد

تتمثل الخطوة الأولى على طريق إقامة الملك عبدالعزيز لدولته في استرداده بنجاح لمدينة الرياض، وذلك في اليوم الخامس من شوال سنة ١٣١٩هـ (منتصف يناير سنة ١٩٠٢م). وإذا نظرنا إلى مجمل الأوضاع السياسية التي كانت سائدة آنذاك في شبه الجزيرة العربية فإنا نجدها متباينة، فالنفوذ الأكبر في شرق شبه الجزيرة العربية كان من نصيب بريطانيا، بينما كانت للدولة العثمانية سيطرة على إقليم الأحساء، أما في قلب الجزيرة العربية فإن آل الرشيد كانوا أصحاب السيادة، وذلك في إطار نوع من التبعية للدولة العثمانية، وقلب الجزيرة في ذلك شبيه بكل من الحجاز وبلاد اليمن.

وكان شرق شبه الجزيرة العربية في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر يتكون من عدة وحدات سياسية هي: سلطنة مسقط، وإمارات الساحل المتصالحة، وقطر، والبحرين، والكويت، والأحساء.

والمتتبع لهذه الوحدات من زاوية الوضع السياسي فإنه يتبين له أنها مع مطلع القرن العشرين كانت تنقسم إلى مجموعتين، كان النفوذ البريطاني بارزا في أولاهما، بينما كانت الدولة العثمانية هي المسيطرة في الثانية، وتضم المجموعة الأولى

كلاً من مسقط، والإمارات المتصالحة، وقطر، والبحرين، والكويت، بينما تمثل الأحساء المجموعة الثانية.

تشكل سلطنة مسقط زاوية التقاء الخليج العربي بالمحيط الهندي، ومن هذه السلطنة بدأ النفوذ البريطاني تغلغله في الخليج، وقد ارتبطت سلطنة مسقط مع بريطانيا بمجموعةمن المعاهداتمن بينها معاهدةسنة ١٨٩١م[١]، وإضافة إلى ذلك فقد تمكنت بريطانيا من التغلبعلىفرنسا التي حاولت أن تنافسها في النفوذ على السلطنة.

لم تقتنع بريطانيا بذلك، بل إنها عقدت مع السلطنة في سنة ١٩١٣م اتفاقيتين غدت مسقط بموجبهما أكثر تبعية لها، كما أصبح للرعايا البريطانيين امتيازات خاصة لا يتمتع بها رعايا باقي الدول والأجناس[٢].

وما حدث في مسقط حدث نظيره أو قريب منه في الإمارات المتصالحة، التي تقع إلى الشمال من مسقط، وتضم مشيخات ساحل عمان وعددها سبع هي: الشارقة، والفجيرة، ورأس الخيمة، وأم القوين، وعمان، ودبي، وأبو ظبي. وأمر طبيعي أن يتغلغل النفوذ البريطاني من سلطنة مسقط إلى الإمارات المتصالحة، ومن المعاهدات التي تبرز هذه الحقيقة معاهدة سنة ١٨٩٢م، وهي عبارة عن مجموعة من الالتزامات فرضتها سلطات الاستعمار البريطاني على مشايخ هذه الإمارات، ولم تنافس بريطانيا في النفوذ على الإمارات المتصالحة أية دولة أخرى.

وقد دعمت بريطانيا نفوذها هناك في اتفاقية أخرى تم التوصل إليها في نوفمبر سنة ١٩٠٢م، وقد بقيت هذه الاتفاقية وما سبقها من اتفاقيات، أساساً لسيطرة بريطانيا على هذه الإمارات حتى قيام الحرب العالمية الأولى في سنة ١٩١٤م[٣].

---

(١) Sir Arnold T. Wilson, The Persian Gulf, (London, 1959), p.237.

(٢) Ibid, pp. 238 - 239

(٣) سيد نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة جـ ٢ ص ٧١.

Husain M. Al-Baharna, The Legal Status of The Arabian Gulf States, (Manchester Univ. Press, U.K. 1968), pp. 29 - 30.

ومن الإمارات المتصالحة مدت بريطانيا نفوذها إلى قطر المجاورة، وذلك على أنقاض النفوذ العثماني، فقد أبلغت الحكومة البريطانية سفير تركيا في لندن بتبعية قطر لهم، وذلك في سنة ١٨٩٥م، وقد التقى هذا الاتجاه مع رغبة آل ثاني، حكام قطر، في الارتباط بالإنجليز، فقد طلب الأمير أحمد بن أحمد بن محمد آل ثاني في سنة ١٩٠٢م الحماية الإنجليزية على بلاده، ورحب الإنجليز بذلك واستجابوا له[٤].

وإلى الشمال من قطر تقع البحرين التي اعتبرها الإنجليز محمية بريطانية في سنة ١٩٠٢م، وما حدث في السنة المشار إليها جاء نتيجة لسلسلة من التطورات استهدفت بريطانيا من ورائها بسط نفوذها على البحرين، ومن هذه التطورات معاهدة تم التوصل إليها في سنة ١٨٨٠م، وأخرى يرجع تاريخها إلى سنة ١٨٩٢م[٥].

وقد اكتسبت السيطرة البريطانية على كل من قطر والبحرين الصفة الشرعية نتيجة تنازل تركيا رسميًا عما كانت تدعيه من حقوق على هذه البلاد، وذلك في معاهدة لندن سنة ١٩١٣م[٦].

وكانت الكويت خاضعة للنفوذ العثماني، لكن بريطانيا مدت نفوذها السياسي إليها أيضاً، وقد تمثل هذا النفوذ في اتفاقية سنة ١٨٩٩م والتي عقدت مع الشيخ مبارك الصباح، أمير الكويت الذي حاول مع ذلك أن يحتفظ بشيء من الولاء للخلافة العثمانية، غير أن اتجاه التطورات كان في صالح بريطانيا[٧]، فقد وقعت بينها وبين الكويت اتفاقية سنة ١٩٠٤م، وفي السنة نفسها تم تعيين أول معتمد سياسي بريطاني في

---

(٤) محمود الداود، الخليج العربي والعلاقات الدولية (مطبوعات معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة ١٩٦٩م) جـ ٢ ص ١٤٦ ـ ١٤٧.

(٥) Sir Arnold T. Wilson, op. cit., p. 247: Husain M. Al-Baharna., op. cit., p. 34.

(٦) Husain M. Al-Baharna, op. cit., pp.218 - 219

(٧) Ibid. pp. 42 - 43.

الكويت[٨]. وقد ساعد انهيار نفوذ الأتراك على توقيع اتفاقيات أخرى ربطت بين الكويت وبريطانيا، من ذلك اتفاقية سنة ١٩٠٧م واتفاقية سنة ١٩١١م وسنة ١٩١٢م، ونتيجة لهذه الاتفاقيات غدت الكويت واحدة من مناطق النفوذ البريطاني[٩] وشأنها في ذلك شأن سلطنة عمان ومسقط والإمارات المتصالحة وقطر والبحرين.

وفي منطقة واحدة من مناطق الخليج كانت الصورة السياسية تختلف عنها في المناطق السابقة، تلك هي الأحساء التي تقع بين الكويت من الشمال وقطر من الجنوب، ففي معظم سنوات القرن الثالث عشر الهجري (التاسع عشر الميلادي) كانت الأوضاع السياسية في الأحساء غير مستقرة، وذلك للصراعات التي احتدمت من أجل ضمها بين بني خالد من ناحية وآل سعود من ناحية ثانية، وذلك بالإضافة إلى أطماع الدولة العثمانية التي حاولت أكثر من مرة أن تفرض سيادتها السياسية على المنطقة.

وفي سنة ١٢٨٨هـ، ونتيجة للاختلافات التي شبت بين أولاد الإمام فيصل بن تركي والتي ترتب عليها زوال الدولة السعودية الثانية، تمكن العثمانيون من فرض سيطرتهم المباشرة على الأحساء[١٠]، الأمر الذي جعلها تتميز عن المناطق الأخرى في الخليج والتي كانت خاضعة بصورة أو بأخرى للنفوذ البريطاني.

ظلت الأحساء تابعة للدولة العثمانية حتى تمكن الملك عبدالعزيز آل سعود من إعادتها من جديد وذلك في سنة ١٣٣١هـ (١٩١٣م)[١١].

---

(٨) Ibid.

(٩) Ibid.

(١٠) محمد بن عبدالله بن عبدالمحسن آل عبدالقادر، تحفة المستفيد بتاريخ الأحساء في القديم والجديد، جـ ١، ص ١٤٨ - ١٤٩.

(١١) المصدر السابق، ص ٢٠٨.

استرداد الرياض والأحساء

هذا عن شرق الجزيرة العربية ، وإذا نُظِرَ إلى قلب الجزيرة العربية وُجِدَتْ سلسلة من التطورات السياسية تختلف كلية عن تلك التي كانت تدور في مناطق الخليج ، أما الحلقة الأولى من سلسلة هذه التطورات فإنها تتمثل في النجاح الكبير الذي حققه الأمير الشاب عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل في استرداد مدينة الرياض ، عاصمة آبائه ، وذلك في اليوم الخامس من شوال سنة ١٣١٩هـ (منتصف يناير ١٩٠٢م) أي بعد عشر سنوات من سيطرة آل الرشيد على هذه العاصمة السعودية.

وقد أدى نجاح ابن سعود في استرداد الرياض إلى انعكاسات إيجابية وخاصة في المناطق التي تقع إلى الجنوب من الرياض ، فقد انضمت هذه المناطق إلى الدولة السعودية ، ونتيجة لذلك أصبح نفوذ هذه الدولة يمتد من الرياض إلى وادي الدواسر على مشارف الربع الخالي[١٢].

أثارت هذه التطورات ثائرة اثنين من خصوم الأسرة السعودية هما : الدولة العثمانية وإمارة آل الرشيد تحت زعامة عبدالعزيز بن رشيد ، وقد وجد هذا الأخير بعد هزيمته في معركة الدلم ـ السلمية[١٣] أن كيان إمارته أصبح مهدداً تهديداً خطيراً أمام القوة المتزايدة لآل سعود فاستنجد بحلفائه العثمانيين الذين أمدوه بإمدادات ومساعدات عسكرية ضخمة ، وفي هذه الجولة دارت المعارك في منطقة القصيم ، وذلك في سنة ١٣٢٢هـ (١٩٠٤م) وقد أسفرت عن انتصار كبير لابن سعود ، وهزيمة قاسية لقوات الدولة العثمانية ومعها جيش ابن رشيد[١٤].

---

(١٢) عبدالرحمن بن ناصر ، مخطوطة ذكر المؤلف في آخر صفحة منها اسم الكتاب وهو "عنوان السعد والمجد" ص ٥٥ ، خير الدين الزركلي ، شبه الجزيرة في عهد الملك عبدالعزيز ، جـ١ ص ص ١٣٦ ـ ١٣٧.

(١٣) دارت هذه المعركة في ربيع الأول سنة ١٣٢٠هـ (يونية ١٩٠٢م).

(١٤) H. St. John Philby, Saudi Arabia, p. 27.

ومن ناحية موازين القوى فإن معارك القصيم والنتائج التي أسفرت عنها قد أدت إلى إضافة المزيد من القوة لابن سعود، وفي الوقت نفسه أحاطت إمارة ابن رشيد بالمزيد من الضعف وعوامل الانهيار، ومن ناحية ثالثة أبرزت أمام الدولة العثمانية اعتبارات جديدة لها تأثيرها الكبير في تحديد المستقبل السياسي لوسط شبه الجزيرة.

وإلى جانب العمل العسكري المباشر لجأت الدولة العثمانية إلى استخدام الأسلوب الدبلوماسي، وجعلت من الشيخ مبارك الصباح وسيطاً بينها وبين ابن سعود، فسافر الإمام عبدالرحمن الفيصل إلى العراق، وفي المفاوضات اقترح الأتراك بقاء القصيم مقاطعة مستقلة تحجز بين مناطق عبدالعزيز آل سعود ومناطق ابن رشيد، على أن يكون للأتراك بالمقاطعة مركز عسكري ومستشارون، وقد علق الإمام عبدالرحمن موافقته على ذلك بقبول أهل نجد، غير أن أهل نجد لم يوافقوا ورفضوا بإصرار العرض العثماني[١٥].

ومع فشل الدبلوماسية العثمانية أصيب العثمانيون بضربة أخرى قوية، تلك هي مقتل حليفهم عبدالعزيز بن رشيد، وذلك في معركة دارت رحاها في روضة مهنا بينه وبين عبدالعزيز آل سعود في صفر سنة ١٣٢٤هـ[١٦] (أبريل ١٩٠٦م).

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد أسند العثمانيون إلى سامي الفاروقي مهمة التفاوض مع عبدالعزيز آل سعود، ولكنه بدا ومنذ الجلسة الأولى للمفاوضات استحالة التوصل إلى صلح أو تفاهم بين الجانبين، وكاد الأمر ينقلب إلى قتال دموي، فأرسل عبدالعزيز إنذاراً صارماً إلى الفاروقي خيّره بين الرحيل بجيشه خلال خمسة أيام أو أن يتولى هو (عبدالعزيز آل سعود) ترحيل الجيش، العراقيين منه إلى العراق، والشاميين إلى المدينة المنورة، وإذا رفض هذين الأمرين فالحرب هي البديل الوحيد.

---

(١٥) عبدالرحمن بن ناصر، المصدر السابق ص ٧٦، الزركلي، المرجع السابق، جـ١ ص ١٥٥-١٥٦.

(١٦) عبدالرحمن بن ناصر، المصدر السابق ص ٨٣.

وإزاء هذه اللهجة الحاسمة اختار سامي الفاروقي الرحيل بقوات الدولة العثمانية من القصيم تحت حماية عبدالعزيز آل سعود[١٧].

وعلى الرغم من رحيل العثمانيين بقواتهم عن القصيم فإن المفاوضات استمرت بين الجانبين، وكانت الدولة العثمانية من خلاله تحاول الإبقاء على نفوذها في نجد وإبراز هيبة الدولة التي بدأت في الانحطاط، غير أن المفاوضين العثمانيين كانوا يتسمون بالتعالي والصلف، مما ترتب عليه ليس فشل المفاوضات، بل والوصول بأزمة العلاقات بين الجانبين إلى نقطة ليس من السهل الرجوع عنها[١٨].

ومن الناحية العملية كان ابن سعود على مستوى الموقف مع التصعيد الذي وصلت إليه أزمة العلاقات مع الدولة العثمانية، فقد شهد عام ١٣٣١هـ (١٩١٣م) ضربة أخرى عنيفة تلقتها الدولة العثمانية، وكانت منطقة الأحساء هدف هذه الضربة، ومعروف أن هذه المنطقة كانت تحت السيطرة العثمانية المباشرة منذ السنوات الأخيرة للدولة السعودية الثانية. وبعد معركة سريعة تمكنت القوات السعودية وعلى رأسها عبدالعزيز آل سعود، من استعادة الهفوف، عاصمة الأحساء، واستسلمت أيضاً الحامية العثمانية في القطيف، وهكذا، وبعد أيام قليلة من بداية الجولة عادت الأحساء إلى الدولة السعودية من جديد[١٩].

وباستعادة عبدالعزيز آل سعود للأحساء في جمادى الأولى سنة ١٣٣١هـ (مايو ١٩١٣م). تغيرت الصورة التي كانت عليها دولته، فهو من ناحية لم يعد منعزلا في الصحراء، فقد وصل بدولته إلى ساحل الخليج على جبهة واسعة تمتد من أراضي الكويت في الشمال إلى شبه جزيرة قطر في الجنوب، ومن ناحية ثانية فإن الإحساء

---

(١٧) الزركلي، المصدر السابق، جـ ١ ص ١٦٨، ١٧٤، ٢٠٣.

(١٨) عبدالرحمن بن ناصر، المصدر السابق ص ١٢٠، Philby. Saudi Arabia, P. 259.

(١٩) Philby, Saudi Arabia, p.267; Hans Kohn, The Unification of Arabia (Foreign Affairs. Vol.13, October 1934 - July 1935) p.92.

بإمكاناتها الاقتصادية الكبيرة تستطيع أن تساعد الملك عبدالعزيز في التغلب على الكثير من مشكلاته الاقتصادية[٢٠].

وعقب هذا التطور الأخير فتحت الدولة العثمانية صفحة المفاوضات من جديد مع عبدالعزيز آل سعود، وذلك من خلال السيد طالب النقيب رئيس الوفد العثماني، وقد انتهت هذه المفاوضات بأن أعطى الملك عبدالعزيز وعداً شفويًّا لممثل الدولة العثمانية بالاعتراف بسلطة السلطان العثماني في الأحساء مقابل الأسلحة العثمانية والمال الكافيين لتأمين سلامة الإقليم[٢١].

وتجمع المصادر التاريخية على أن الدولة العثمانية قد أظهرت ترحيباً بهذا الاتفاق واعترفت بعبدالعزيز آل سعود والياً لنجد ومتصرفاً للأحساء، ومنحته رتبة الوزارة، وذلك بالإضافة إلى إهدائه النيشان العثماني الأول في سنة ١٣٣٢هـ (أوائل سنة ١٩١٤م)[٢٢].

وهكذا فإنه عندما قامت الحرب العالمية الأولى في صيف سنة ١٩١٤م كان وسط الجزيرة العربية يعيش واقعاً سياسيًّا جديداً لم يكن له وجود في مفتتح القرن العشرين وهذا الواقع هو الدولة السعودية التي أحياها عبدالعزيز آل سعود والتي تضم القسم الأكبر من نجد، وذلك بعد استرجاع ما كان تحت أيدي ابن رشيد، واستعادة إقليم الأحساء الذي كانت تسيطر عليه الدولة العثمانية.

سقوط حائل

وقعت الحرب العالمية الأولى، وتأثرت بوقوعها القوى السياسية داخل الجزيرة العربية، فقد اتخذت الدولة السعودية جانب الإنجليز، على حين تأكد انحياز ابن رشيد

---

(٢٠) Philby, Saudi Arabia, pp. 267 - 268.

(٢١) Ibid. p. 269.

(٢٢) أمين الريحاني، تاريخ نجد وملحقاته.

للأتراك[٢٣]، وقد اكتسب الصراع بينهما نتيجة لذلك بعداً جديداً أخرجه من إطاره المحلي إلى حد ما، ووضعه على مقربة من دائرة الصراع العالمي.

عقد البريطانيون مع عبدالعزيز آل سعود معاهدة العقير في ١٨ صفر ١٣٣٤هـ (٢٦ ديسمبر ١٩١٥م) وقد أكدت المواد السبع التي تقوم عليها المعاهدة انحياز الزعيم السعودي إلى بريطانيا، وذلك مقابل توفير الحماية المناسبة للدولة السعودية ضد أي عدوان خارجي[٢٤].

ومن مراجعة المعلومات الموجودة في أرشيف وزارة الخارجية البريطانية حول ظروف عقد هذه المعاهدة يتبين أن عبدالعزيز آل سعود قد اختار جانب الإنجليز وعقد معهم المعاهدة المذكورة لجملة أسباب على رأسها أنه وجد في هذا الاختيار الأسلوب العلمي الناجح الذي يجابه به خصميه الدولة العثمانية وإمارة ابن رشيد، كما أنه وجد في ارتباطه بالإنجليز ما يساعده في التغلب على الصعوبات الاقتصادية التي كانت تواجهه في إقامة دولته[٢٥].

أما بريطانيا العظمى فإنها لم تعقد مع عبدالعزيز آل سعود المعاهدة إلا بعد أن تأكدت لها قوة الروابط بينها وبين ابن سعود، مما يجعل من مصلحتها أن يصبح أقوى العناصر السياسية في وسط الجزيرة العربية[٢٦].

---

(٢٣) وقد حدث بعد أن أسفرت الحرب العالمية عن هزيمة الأتراك أن أعلن أمير حائل سعود بن عبدالعزيز بن رشيد عن ولائه للشريف حسين، وقد عبر عن هذا الولاء وفد كبير بعث به أمير حائل إلى مكة المكرمة في صفر سنة ١٣٣٧هـ. انظر جريدة القبلة، العدد رقم ٢٣٤ بتاريخ الخميس ٢٣ صفر سنة ١٣٣٧هـ.

(٢٤) Philby, Saudi Arabia, p.272; F.O. 371./ P.R.O. 2769.

(٢٥) F.O. 371/P.R.O. 2479, pp. 399 - 401.

(٢٦) هذا هو رأي المعتمد البريطاني في الخليج أنذاك السير "برس كوكس" وقد عبر عن رأيه في برقية بعث بها إلى حكومة الهند البريطانية، وتاريخها ١٥ سبتمبر ١٩١٥م، وقال فيها عن الملك عبدالعزيز:
"He is effectively allied with us that he should be the strongest element in Central Arabia". p. 402.

وانتهت الحرب العالمية الأولى في أواخر سنة ١٩١٨م بهزيمة الدولة العثمانية، مما جعل إمارة حائل تفقد سندها، وبالتالي فإنها غدت على شفا الانهيار. ولم يغير من هذه النتيجة الحتمية ما لجأ إليه زعيم حائل سعود بن عبدالعزيز بن رشيد من مصالحة مع عبدالعزيز آل سعود، وهي المبادرة التي قابلها الزعيم السعودي بالإيجاب[٢٧].

والكسب الوحيد الذي حققته هذه المصالحة لإمارة آل رشيد هو تأخير سقوطها لبضع سنوات. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد منيت إمارة حائل بانقسامات دامية داخل أسرة ابن رشيد، وقد ذهب ضحية هذه النزاعات الدموية اثنان من أمرائها، وبالتالي زادت هذه النزاعات من ضعف ووهن إمارتهم[٢٨].

ويبدو أن عبدالعزيز آل سعود رأى أن إزالة إمارة آل رشيد غدت بالنسبة له ضرورة استراتيجية، وذلك لكي يقطع الطريق أمام تحقيق اتصال بري مباشر عبر شمال نجد بين الحجاز وبه الشريف حسين من ناحية، وبين العراق وبه الملك فيصل ابن الشريف حسين من ناحية أخرى.

في ضوء هذه الاعتبارات أرسل عبدالعزيز آل سعود جيشاً بقيادة أخيه الأمير محمد وابنه سعود لمحاصرة حائل وعزَّز هذا الجيش بإمدادات بقيادة فيصل الدويش، ثم زحف أخيراً برجاله صوب حائل، وبعد حصار دام حوالي ثمانية أسابيع استسلمت له مدينة حائل، كما استسلم له آل رشيد وذلك في صفر ١٣٤٠هـ[٢٩] (نوفمبر ١٩٢١م).

وبهذه الأحداث أسدل الستار نهائيًا على إمارة آل رشيد التي عمرت حوالي تسعين سنة[٣٠]، كما صفيت هذه القضية السياسية، وبتصفيتها عادت الوحدة من جديد إلى قلب الجزيرة العربية، وغدت نجد بكاملها دولة واحدة تخضع لسيادة

---

(٢٧) صلاح الدين المختار، تاريخ المملكة العربية السعودية، جـ ٢ ص ١٩٦.

(٢٨) أمين الريحاني، تاريخ نجد وملحقاته، ص ٢٩٢ ـ ٢٩٣.

(٢٩) عبدالرحمن بن ناصر، المصدر السابق ص ١٩٣.
Hans Kohn, op. cit., p. 93.

(٣٠) الزركلي، المرجع السابق، جـ ١، ص ٢٥٥ ـ ٢٥٦.

عبدالعزيز آل سعود، بالإضافة إلى ذلك فإن سقوط إمارة آل رشيد كان يعني - بالنسبة للدولة السعودية - التحرر نهائيًّا من العقبة التي كانت تواجهها في قلب الجزيرة العربية، وبالتالي فإن الطريق أصبح مفتوحاً أمام الزعيم السعودي لكي يتعامل من مركز القوة مع مشكلة أخرى من المشكلات العديدة التي كانت تواجه الدولة السعودية الصاعدة في هذه الحقبة من تاريخها، تلك هي مشكلة الشريف حسين وتطلعاته السياسية.

عبدالعزيز والحجاز

كانت بلاد الحجاز في معظم سنوات القرن التاسع عشر الميلادي جزءاً من الدولة العثمانية، وكان لأشراف مكة السلطة فيها، ولكن بعد تعيين رسمي من قبل الباب العالي[٣١]. ومن أبرز الأشراف الذين حكموا الحجاز في أواخر القرن المذكور الشريف عون الرفيق، الذي تميز عهده (١٨٨٢ - ١٩٠٥م) بالهدوء الذي ساد أيضاً في عهد خلفه الشريف عبدالإله حتى سنة ١٩٠٨م[٣٢].

وتعد سنة ١٩٠٨م سنة مهمة في تاريخ الحجاز، ففيها عين الأتراك الشريف حسين على ذلك الإقليم، وقد استهدف الأتراك من وراء تعيين صديقهم الشريف حسين في هذا المنصب أن يقف في وجه الأخطار التي كانت تواجه النفوذ العثماني في كل من قلب الجزيرة العربية، حيث القوة الصاعدة لعبدالعزيز آل سعود، وعسير حيث الدويلة التي أقامها محمد بن علي الإدريسي.

بعد سنوات أخذ الشريف حسين ينفذ السياسة العثمانية في المنطقة، وبدأ بالاحتكاك مع السعوديين، فقد سار في سنة ١٩١١ و١٩١٢م إلى أراضي قبيلة عتيبة القاطنة بين نجد والحجاز والتي كان عبدالعزيز آل سعود يراها تابعة له، وقد قام بعض

---

(٣١) توفيق برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، ١٩٦٠م ص ٨.

(٣٢) David G. Hogarth, Hejaz befor World War 1, (Falcon Oleandre, 2nd Edition, England, 1917), p. 50.

أفراد هذه القبيلة بأسر شقيق عبدالعزيز، الأمير سعد، وسلمه للشريف الذي رأى في أسره ورقة رابحة في المفاوضات التي دارت بينه وبين عبدالعزيز، وفيها اعترف الزعيم السعودي بسيادة الأتراك على القصيم، وتعهد بدفع ستة آلاف مجيدي لخزانتهم كل عام[٣٣].

وفي أثناء اشتعال الحرب العالمية الأولى اتخذ الشريف حسين موقفاً معادياً للأتراك، وانحاز إلى جانب بريطانيا، وذلك بعد مفاوضات تمخضت عن اتفاقية تقوم على أسس خمسة، منها: تشكيل حكومة عربية مستقلة، وضمان بريطانيا المحافظة على هذه الحكومة، وإمدادها بالسلاح والذخيرة والمال مدة الحرب، وقد تم التوصل إلى هذه الاتفاقية في يناير ١٩١٦م لكي تؤتي ثمارها بعد ستة أشهر فقط، حيث أعلن الشريف حسين في ٢ يونية ١٩١٦م (٩ شعبان ١٣٣٤هـ) قيام الثورة العربية ضد دولة الخلافة[٣٤].

وقد فتح الشريف حسين بثورته هذه جبهة جديدة ضد دولة الخلافة التي كان مركزها ومركز حلفائها في الحرب قد تأزم بشكل خطير، وبالتالي أعلن نفسه ملكاً على الحجاز، ولكن الأيام خيبت آمال الشريف حسين في التحالف مع بريطانيا التي ماطلت في تنفيذ وعودها له[٣٥].

وانتهت الحرب العالمية باندحار الأتراك ليبدأ طور جديد في تاريخ بلاد الحجاز يتمثل في احتدام الصراع بين الشريف حسين وبين عبدالعزيز آل سعود. وعوامل هذا الصراع متعددة يجمعها التناقض الصارخ بين آمال الرجلين والتطلعات السياسية لكل منهما، فعبدالعزيز آل سعود كانت آماله معقولة، أما الشريف حسين فإن آماله كانت واسعة وخيالية، وكانت المناسبة التي كشفت هذا التناقض هي الحرب العالمية الأولى وما صاحبها

---

(٣٣) Philby, Saudi Arabia, pp. 257 - 258; ، الزركلي، المصدر السابق، جـ ١، ص ١٩٤ ـ ١٩٥.

(٣٤) أمين الريحاني، ملوك العرب، جـ ١، ص ٦٦.

(٣٥) المصدر السابق، جـ ١ ص ٧٢.

من جهود ومحاولات لحمل القادة والزعماء العرب على أن يلعبوا دورا ما في هذا الصراع العالمي، ودخلت بريطانيا في مفاوضات مع كل من ابن سعود، والشريف حسين. وفي المفاوضات التي أجريت مع أولهما أبرز أن مساعدته لها تنحصر في أمرين هما: عدم إيقاعه الضرر بها، وعدم انضمامه إلى حلف معاد لها[٣٦]، وفي مقابل ذلك فإن تطلعات "ابن سعود" كانت، كما عبرت عنها معاهدة العقير، اعتراف بريطانيا بسيادته على المنطقة التي كان يسيطر عليها بالفعل في قلب الجزيرة وفي شرقها[٣٧]. أما الشريف حسين فإن مساعدته للحلفاء قد جاوزت كل توقع واحتمال، فقد أعلن وقاد الثورة العربية الشاملة ضد السيادة العثمانية لا في الحجاز فحسب بل وفي بلاد الشام والعراق. وفي مقابل ذلك كان الثمن الذي سيقدم له - كما وضح ذلك في اتفاق الحسين، مكماهون - هو مساندة دولته العربية التي كانت ستقام فيما بعد، والتي تتسع حدودها فتشمل كل مناطق الجزيرة العربية عدا عدن، وذلك إلى جانب بلاد الشام والعراق[٣٨]، وفوق هذا وذاك منصب الخلافة، وهو أرفع المناصب الإسلامية على الإطلاق، والشريف حسين بتوليه هذا المنصب كان سيرث الخلافة العثمانية[٣٩].

---

(٣٦) صلاح الدين المختار، المصدر السابق، جـ ٢ ص ١٥٩ ـ ١٦٠.

(٣٧) F.O. 371/ P.R.O. 2479. pp. 399 - 401.

(٣٨) وفعلا أعلن الشريف حسين دولته تحت اسم "الدولة العربية الهاشمية" وكانت صيغة الدعاء الذي يدعى به على المنابر هي: "وأبد حفظك وصونك لعبدك وابن عبدك شريف مكة وأميرها، وملك البلاد العربية، قرة كل عين سيدنا ومولانا الشريف حسين بن علي".

انظر القبلة العدد رقم ١٤٨ بتاريخ الاثنين ٨ ربيع الثاني سنة ١٣٣٦هـ. ويفهم من عبارة "وملك البلاد العربية" أن ملكه يشمل بلاد نجد، التي هي منطقة نفوذ ابن سعود، وليس هذا مجرد استنتاج فقد أكد هذا المعنى فيصل بن الحسين بعد عودته من مؤتمر الصلح الذي عقد في باريس، ففي خطبة له قالها في دمشق يوم الأربعاء ٧ شعبان سنة ١٣٣٧هـ قال: "إن نجدا والبلاد المساوية للحجاز من الأقطار العربية هي تابعة للحجاز ليس إلا، وهذه يرأسها والدي".

انظر القبلة العدد ٢٨٤ بتاريخ الخميس ٢٢ شعبان سنة ١٣٣٧هـ.

(٣٩) أمين الريحاني، ملوك العرب، جـ ١ ص ٦٣ ـ ٦٦، Hans Kohn, op. cit., pp. 92 - 93; =

إنها آمال عريضة حقًّا وتطلعات خيالية ألهبت عزيمة الشريف حسين، وجعلته يقيم سياسته على هذا الأساس، وخاصة علاقته مع عبدالعزيز آل سعود، وتذكر المصادر أن السير "برسي كوكس" المعتمد البريطاني في الخليج عرض منصب الخلافة على عبدالعزيز آل سعود فلم يغره هذا العرض، بل إنه رفضه ونوه بالشريف حسين قائلاً: "لا مأرب لي بالخلافة، وهناك الشريف حسين فهو أجدر بها مني"[٤٠] وحينما تم التوصل بين عبدالعزيز وبريطانيا على معاهدة العقير بعث الأول مندوبه إلى الشريف حسين وأطلعه على أسس المعاهدة، ومع أن المباحثات كانت آنذاك تجري على قدم وساق بين الشريف حسين وبريطانيا فإن الشريف ظل محتفظاً بالأمر لنفسه ولم يكشف شيئاً من أوراقه لعبدالعزيز، وفي بعض المناسبات أراد الأتراك أن يضربوا الشريف حسين بالسلطان عبدالعزيز فبعث "غالب باشا" الوالي والقائد التركي في الحجاز إلى عبدالعزيز برسالة يقول له: (إنك تعلم بأعمال الشريف، وأنا الآن أزيدك علماً، أنه يفاوض الإنجليز وهو على وشك أن يخون الدولة ويفتح لأعدائها الحرمين، فإذا قدمت إلى الحجاز أسلمك الحرم، وأساندك بكل ما لدي من قوة). ولم يستجب عبدالعزيز لهذا العرض السخي، وكان من المحتمل لواحد في مثل ظروفه أن يسارع إلى الاستجابة، ولو على سبيل المناورة، غير أنه، وهو الرجل الصريح والذي لا يحب التضليل ولا يتخذه أسلوباً في حياته السياسية والذي يقف بآماله في داخل إطار الممكن والمعقول الرجل الذي هذه صفاته وهذه آماله قال في رده على الوالي التركي: "إنه والحسين يد واحدة"[٤١] ومع أن الشريف حسين اطلع على هذا الرد فإنه لم يحفظ

= وقد سُمي الشريف حسين "خليفة" وأطلق عليه لقب "أمير المؤمنين" و"الخليفة الأعظم" وتأسس في مكة مجلس أطلق عليه اسم "مجلس شورى الخلافة العظمى" وقد تمت مبايعة الشريف حسين بالخلافة يوم الأربعاء ٢٩ رجب ١٣٤٢هـ (٥ مارس ١٩٢٤م)، انظر القبلة الأعداد ٧٦٩، ٧٧٥، ٧٧٧ وتواريخها بالترتيب ٣٠ رجب (٦ مارس) و٢١ شعبان (٢٧ مارس) و٢٨ شعبان سنة ١٣٤٢هـ (٣ أبريل سنة ١٩٢٤م).

(٤٠) صلاح الدين المختار، المرجع السابق، جـ ٢ ص ١٧١.

(٤١) المرجع السابق، جـ ٢ ص ١٧٧ ـ ١٨٠، وقد وقع هذا الرد في يد الشريف حسين، وكان قد بدأ ثورته.

لعبدالعزيز هذا الجميل، ولم يتعامل معه في إطار هذه الروح الودية، الروح التي أصر عبدالعزيز أن يبقى الباب أمامها مفتوحاً في كل أمر يتصل بالشريف حسين. وقد اتضحت نوايا الشريف حينما بعث إليه عبدالعزيز في سنة ١٩١٧م طالباً منه تحديد الحدود بين نجد والحجاز. ويبدو أن ابن سعود كان يستهدف من وراء هذا الطلب استكشاف نوايا الشريف حسين بالنسبة لمستقبل العلاقات بين الدولتين.

لكن رد الشريف حسين قد كشف عن النوايا السيئة التي كان يبيتها تجاه ابن سعود ودولته ومستقبلها، فقد قال في رده: "إما أنك سكران يابن سعود. وإما أنك مجنون... أفلا تعلم لأي أمر قمنا، وأي غرض نبغي؟"(٤٢).

وإلى جانب ما كشف عنه هذا الرد من النوايا السياسية للشريف حسين فإنه أيضاً عكس المستوى الذي كان ينطلق منه حاكم الحجاز في تعامله مع عبدالعزيز آل سعود وهو مستوى بعيد عن الدبلوماسية، بل وعن آداب اللياقة وتقاليد المجاملة. والأهم من هذا وذاك أن عبدالعزيز من خلال هذا الرد قد عرف الأرضية التي كان يقيم عليها الشريف حسين تحديه له، إن هذه الأرضية وهي المعاهدة التي سبق أن عقدها الشريف مع بريطانيا والتي تعرف باتفاقية الحسين ـ مكماهون. ولم يقف عبدالعزيز آل سعود مكتوف الأيدي، بل إنه لجأ إلى القوة التي تمسك بكل خيوط الأوضاع السياسية في شبه الجزيرة ـ لجأ إلى البريطانيين الذين تربطهم به وبالشريف حسين معاهدات واتفاقيات. وفي اجتماع عقد في العقير بينه والمعتمد البريطاني في الخليج أكد الأخير للأول ضمان بريطانيا لاستقلال دولته وحمايتها من أي عدوان وطلب السير برسي كوكس من عبدالعزيز أن يتعهد بعدم القيام بأي عمل من أعمال الحرب ضد الشريف حسين، فاستجاب لذلك شريطة ألا يتدخل الشريف في شئون نجد، وأن لا يتكلم باسم العرب وأن لا يدعو نفسه ملك العرب(٤٣).

---

(٤٢) صلاح الدين المختار، المرجع السابق، جـ ٢ ص ١٨٢ ـ ١٨٣.

(٤٣) Hpilby, Saudi Arabia, p. 273.

وفي إطار هذا التفاهم ظلت العلاقات بين نجد والحجاز هادئة، وذلك حتى وضعت الحرب العالمية أوزارها، وقد حدث عقب ذلك وفي يناير سنة ١٩١٩م أن استسلمت الحامية التركية في المدينة المنورة لقوات الشريف حسين، وكانت هذه القوات تحت قيادة الأمير "عبدالله"، تحاصر المدينة منذ بداية الثورة التي أعلنها الشريف ضد الدولة العلية، وقد انتهز ابن سعود هذه المناسبة وبعث برسالة إلى الجيش العربي المنتصر[٤٤].

ولا يوجد ما يمنع من الاعتقاد في صدق نوايا ابن سعود تجاه الشريف حسين، على الأقل في دائرة العلاقات التي تربطه هو والشريف حسين ببريطانيا وهي العلاقات التي وضعته في مكانة تقف دون المكانة التي وضع فيها البريطانيون الشريف حسين بكثير، فعبدالعزيز في نظرهم أقرب إلى وضع أمراء الخليج الذين كانت دولهم واقعة بصفة مباشرة تحت حمايتهم، أما الشريف حسين فإنهم يضعونه في مكانة متميزة هي مكانة ملك المستقبل على جميع العرب أو على الحجاز، بل والخليفة مستقبلاً على جميع المسلمين[٤٥].

مهما يكن من أمر فإن الأحداث التي وقعت في المدينة المنورة سنة ١٩١٩م قد شجعت الشريف حسين على أن يخطو أولى خطواته في تكوين دولته العربية بادئاً بعبدالعزيز آل سعود، وكانت نقطة الاحتكاك المنطقة التي تقع فيها واحتا تربة والخرمة اللتين يعتبرهما الشريف حسين ضروريتين لأمن دولته[٤٦]، والواحتان محل نزاع تقليدي بين آل سعود وأشراف مكة منذ أن وحدت الدولة السعودية الأولى بلاد نجد تحت سيادتها في القرن الثامن عشر[٤٧].

---

(٤٤) صلاح العقاد، شبه جزيرة العرب في العصر الحديث، ص ٩.

(٤٥) صلاح العقاد، المرجع السابق، ص ٧ ـ ٨.

(٤٦) Mohammed Almana, Arabia Unified, "A portrait of Ibn Saud", (hutchinson Benham- London), p. 63.

(٤٧) صلاح العقاد، المرجع السابق، ص ٧ ـ ٨.

زحف الأمير عبدالله ابن الشريف حسين على رأس جيش قوامه سبعة آلاف مقاتل وتمكن من الاستيلاء على الواحتين في شهر مايو سنة ١٩١٩م، غير أن الشريف حسين لم يتمتع بهذا الانتصار طويلا، فقد استردهما عبدالعزيز آل سعود بعد أربعة أشهر وبعد أن ذهبت احتجاجاته لدى بريطانيا أدراج الرياح[٤٨].

في نوفمبر سنة ١٩٢١م سقطت دولة ابن رشيد وبسقوطها تحرر عبدالعزيز آل سعود من أخطر العقبات التي واجهت دولته والتي كلفته الكثير من العمل والغالي من الضحايا على مدى عشرين عاما، كما أن استعادة القوات السعودية لشمالي نجد، من الناحية الاستراتيجية، قد قطع الطريق بين الحجاز من ناحية، والعراق وشرق الأردن من ناحية ثانية، أي حال بين وصول أي إمدادات من الملك فيصل الأول والأمير عبدالله، إلى الحجاز حيث الشريف حسين. وإلى جانب هذا وذاك فإن سقوط دولة ابن رشيد يعتبر من بعض جوانبه ضربه موجهة إلى الشريف حسين، فقد ارتبطت دولة ابن رشيد في فترتها الأخيرة بنوع من الولاء لذلك الشريف[٤٩].

وفي الوقت نفسه أخذت تطفو على السطح دلائل تؤكد حدوث تحول في العلاقات بين بريطانيا والشريف حسين، ويعزو أحد الباحثين هذا التحول، أو التدهور، إلى معارضة الشريف حسين للمشاريع البريطانية في المنطقة، مثل الوطن القومي اليهودي في فلسطين، والانتداب الإنجليزي على العراق وشرق الأردن[٥٠]. وهذا التبرير معقول في جملته، مع تأكيد أن ذلك لم يكن السبب الوحيد أو الأساسي في التدهور، إذ إنه من المرجح أن تدهور العلاقات بين الجانبين يعود في الدرجة الأولى إلى عدم تمكن الشريف حسين من تحقيق تطلعاته السياسية والتي كانت خيالية وخارج

---

(٤٨) جريدة القبلة، العدد رقم ٢٨٦ بتاريخ الخميس ٢٩ شعبان سنة ١٣٣٧هـ.

Philby, The Triumph of the Wahhabies (Journal of the Central Asian Society, Vol. XII, part IV, October 1962, pp. 303 - 304.

(٤٩) جريدة القبلة، العدد رقم ٢٢٤ بتاريخ الخميس ٢٣ صفر سنة ١٣٣٧هـ.

(٥٠) صلاح العقاد، المرجع السابق، ص ١٤.

دائرة الإمكان، وعلى رأس هذه التطلعات الدولة العربية الكبرى. ومن الطبيعي أن البريطانيين وهم متورطون في الحرب العالمية كانوا أسخياء في وعودهم، أما وقد انتهت الحرب لصالحهم فإن وفاءهم بوعودهم أصبح محكوما بموافقة شركائهم المنتصرين من ناحية وبالاتفاقيات التي سبق أن عقدوها مع الزعماء العرب الآخرين من ناحية ثانية، ومعنى هذا أن الشريف حسين لم يستطع أو لم يقبل، أن يدرك الواقع السياسي لبريطانيا بعد الحرب، ومن ثم كان من الطبيعي وقوع تناقض في المصالح بين الجانبين، وهذا معناه تدهور في العلاقات. وقد تصاعد هذا التدهور حتى وصل نقطة اللاعودة في سنة ١٩٢٤م[٥١] ووصول العلاقات بين الشريف حسين وبريطانيا إلى هذا الحد كان يعني أن الطريق قد صار مفتوحا أمام عبدالعزيز آل سعود لكي يصفي القضية المعلقة بينه وبين ملك الحجاز. وفي ذي القعدة سنة ١٣٤٢هـ (١٩٢٤م) عقد مؤتمر في مدينة الرياض وكانت القضية الأساسية التي أثيرت في هذا المؤتمر هي قضية منع ملك الحجاز، ولعدة سنوات، النجديين من أداء فريضة الحج[٥٢]، وكانت المشاعر في هذا المؤتمر معبأة بشكل خطير ضد الشريف حسين وتصرفاته التي تتنافى مع تعاليم الدين الإسلامي، وقد تكلم ابن سعود في هذا المؤتمر فقال: "نحن لا نود أن نحارب من يسالمنا، ولا نمتنع عن موالاة من يوالينا، ولكن شريف مكة كان دائما - وكما تعلمون - يزرع بذور الشقاق بين عشائرنا، ومع ذلك فقد بذلت كل ما في وسعي لحل المشكلات التي بيننا وبين الحجاز بالتي هي أحسن، وكنت كلما دنوت من الحسين تباعد، وكلما لنت له تجافى، أي ورب الكعبة لست أرى في تطور الأمور ما ينعش الأمل، بل أرى الأمور تزداد شدة وارتباكا، ولا يحسن الاستمرار في خطة لا تعزز حقوقنا ومصالحنا"[٥٣].

---

(٥١) صلاح العقاد، المرجع السابق، ص ١٤.

(٥٢) بنو أميشان، عبدالعزيز آل سعود، سيرة بطل ومولد مملكة (ترجمة عبدالفتاح ياسين)، ص ١٧٠.

(٥٣) أمين الريحاني، تاريخ نجد وملحقاته، ص ٣٢٧، بنو أميشان، المصدر السابق، ص ١٧٠.

ألهبت كلمة عبدالعزيز حماس الحاضرين فتقرر الزحف على الحجاز لأداء هـذه الفريضة، سلماً أو عن طريق القتال، وزحفت القوات السعودية صوب الحجاز تحت قيادة "سلطان بن بجاد" الشهير بلقبه "سلطان الدين" والشريف خالد بن منصور بن لـؤي "أمير الخرمة"، وقد نجحت هذه القوات بعد سلسـلة من الاشتباكات في استرداد مدينة الطائف، وذلك في ٧ صفر ١٣٤٣هـ (٧ سبتمبر ١٩٢٤م)[٥٤].

أيقظت هزيمة الطائف الشريف حسين على حقيقة رهيبة، مفادها أن موازين القوى بينه وبين ابن سعود ليست في صالحه، بل إنها في صالح منافسه السعودي وبشكل ليس من السهل معالجته، ومن ثم فإنه لجأ إلى الاستعانة ببريطانيا، غير أن رد "لندن" خيب آماله، فقد قالت "لندن" إنها تعتبر المعركة بينه وبين ابن سعود نزاعاً مذهبيًّا لا تجيز لنفسها التدخل فيه، ولكنها على استعداد للتوسط بين الفريقين إذا وصلها رجاء بذلك من الطرفين[٥٥].

وواضح أن البريطانيين قد تستروا في تقاعسهم عن نجدة الشريف وراء الزعم بأن النزاع بينه وبين سلطان نجد، نزاع مذهبي، على حين أنهم كانوا يدركون تمام الإدراك أن الصراع الذي تشهده بلاد الحجاز صراع سياسي في أهدافه ونتائجه فهو صراع محوره السيادة على القسم الأكبر من شبه الجزيرة العربية، غير أن تجارب البريطانيين مع الشريف حسين منذ نهاية الحرب العالمية قد أكدت لهم أن دوره في خدمة أغراضهم قد انتهى، وأنه الآن في موقف المطالبة بثمن هذا الدور وكان الثمن خياليًّا وفوق إمكانيات التنفيذ. أما سلطان نجد فهو متواضع في آماله ومخططاته وهو هنا لا

---

(٥٤) جريدة القبلة، العدد ٨١٨ بتاريخ ٨ صفر سنة ١٣٤٣هـ (٨ سبتمبر ١٩٢٤م).
Philby, The Triumph of the Wahhabies., pp. 318 - 319.
صلاح العقاد، شبه جزيرة العرب في العصر الحديث، ص ١٥ ـ ١٦.

(٥٥) صلاح الدين المختار، المرجع السابق، جـ ٢، ص ٣٠٠.

يشكل عبئا على السياسة البريطانية، فليس غريبا إذن أن يترك البريطانيون الشريف حسين يواجه مصيره، أو نهايته بمفرده.

وكان الشريف آنذاك يعيش محنة عصيبة للغاية لهزيمة قواته في الطائف، وتقاعس بريطانيا عن مساعدته. وإلى جانب هذا وذاك فقد اتخذ أهل مكة موقفا ضاعف من ضغوط المحنة التي كان يعيشها، وذلك أنهم وقد رأوا أن التطورات تكاد توقعهم كالفريسة العزلاء أمام منافسيهم النجديين، ثاروا ضد الشريف وضد تقاعسه وتجمع الساخطون أمام مقره وهم يهتفون دافع عن نفسك أو فارحل، بل وبلغ الغضب ببعض المتظاهرين أن حاولوا اقتحام القصر[٥٦].

في هذه الظروف الصعبة لم يجد الشريف حسين أمامه من مخرج سوى التنازل عن الحكم لصالح ابنه الأكبر علي، وتم ذلك بالفعل في ربيع أول سنة ١٣٤٣هـ (أكتوبر ١٩٢٤م)[٥٧].

صار علي بن الحسين ملكا على الحجاز في هذه الظروف القاسية، إذ كان عليه ـ لكي يوطد ملكه ويدعم موقفه ـ أن يتصدى بنجاح للقوات السعودية الزاحفة والمأخوذة بنشوة الانتصار. وفي ذات الوقت فإن أهل الحجاز لم يكونوا على استعداد للوقوف إلى جانب الملك الجديد إلى نهاية الشوط، وذلك للعديد من الأسباب أهمها ما كانوا يئنون تحت وطأته من جراء المكوس والضرائب الباهظة التي كان يطبقها الشريف حسين عليهم طوال حكمه[٥٨]، ومنها الشقاق داخل الأشراف أنفسهم، مما حمل البعض منهم مثل الشريف خالد بن لؤي على الانحياز إلى جانب ابن سعود ضد الشريف حسين، ومعنى هذا أن موازين القوى المحلية كانت في جانب القوات السعودية، فإذا

---

(٥٦) بنو اميشان، المرجع السابق، ص ١٧١ ـ ١٧٢.

(٥٧) Philby, The Triumph of the Wahhabies, p. 319;
Grayson L.Kirk, Ibn Saud Builds an Emprie. (Current History, December, 1934). p. 236

(٥٨) بنو اميشان، المرجع السابق، ص ٧٣.

أضيف إلى ذلك أن الدول الأوروبية، وفي مقدمتها بريطانيا، ظلت على موقفها من عدم مساعدة الهاشميين، حيث أكد البريطانيون للملك علي، الذي طلب بمجرد توليه العرش منهم تزويده بالمال والطائرات والسلاح، أن موقفهم منه في صراعه مع الزعيم السعودي هو استمرار لموقفهم من أبيه الشريف حسين[٥٩]، يمكن القول: إذا أضيف هذا إلى ذاك، اتضح أن الملك عليا قد أدرك أن أيامه في الحكم، بل إن عهد أسرته الهاشمية في الحجاز، غدت معدودة، وهذا ما حدث بالفعل[٦٠]، فإنه بعد مقاومة يائسة في مدينة جدة[٦١] استسلم الملك علي. وقد لعب المستر "غوردون" المعتمد البريطاني في جدة دورا أساسيا في التوصل إلى هذه النهاية، فقد كان حلقة الوصل بين الملك علي وبين السلطان عبدالعزيز آل سعود، ومن خلال دوره هذا تم التوصل إلى المعاهدة التي بموجبها وضعت الحرب بين الجانبين أوزارها. وتتألف المعاهدة المذكورة من ثماني عشرة نقطة أهمها تنازل الملك علي عن العرش ومغادرته أرض الحجاز بالإضافة إلى تعهد السلطان عبدالعزيز آل سعود بضمان سلامة وأموال موظفي وعساكر وأشراف الحجاز وأهالي جدة. وقد تم التوصل إلى هذه المعاهدة في الأول من شهر جمادى الثانية ١٣٤٤هـ (١٧ ديسمبر ١٩٢٥م)[٦٢].

وبموجب هذه الاتفاقية تم استسلام الملك علي، وذلك في اليوم التالي لتوقيعه[٦٣]، وأسدل الستار نهائيا على دولة الهاشميين في الحجاز في الساعة الرابعة من

---

(٥٩) المرجع السابق.

(٦٠) Amedeo Giannini, LL Trattato Di Et-Taif El'eoulli - Brio Dell'arabia (Oriente Moderno, Ottobre 1935), p. 236.

(٦١) تحدثت جريدة بريد الحجاز عن هذه المعارك في أعدادها من رقم ٣ إلى رقم ٣٥، من جمادى الأولى سنة ١٣٤٣هـ (ديسمبر ١٩٢٤م) إلى رمضان سنة ١٣٤٣هـ (أبريل ١٩٢٥م) وجلي أن ميزان القوى كان في صالح القوات السعودية حتى مع محاولة بريد الحجاز إخفاء هذه الحقيقة.

(٦٢) صلاح الدين المختار، المرجع السابق، جـ ٢ ص ٢٥٨ ـ ٢٥٩ وما بعدها.

(٦٣) أمين الريحاني، تاريخ نجد وملحقاته، ص ٤١٨.

يوم الثلاثاء السادس من جمادى الثانية (٢٢ ديسمبر) من نفس العام حينما غادرت الباخرة "كورن فلاور" جدة حاملة على متنها علي بن الحسين وحاشيته إلى عدن ومنها إلى بغداد حيث أخوه الملك فيصل[٦٤]. وفي صباح يوم الأربعاء السابع من جمادي الثانية ١٣٤٤هـ دخل السلطان عبدالعزيز مدينة جدة. ومن ثم بدأت صفحة جديدة لا في تاريخ مدينة جدة أو الحجاز فحسب، بل وفي تاريخ المملكة التي أقامها الملك عبدالعزيز كلها. وفوق هذا وذاك في الأوضاع السياسية وموازين القوى في شبه الجزيرة العربية.

(٦٤) بنو أميشان، المرجع السابق، ص ٣٨٥.

الفصل الثاني

الإمـام يحيى وجهــوده لتحقيق استقلال اليمن

اليمن هي تلك البلاد المعروفة تاريخيًّا، بأنها تتكون أساساً من قسمين مميزين، قسم ساحلي منخفض، ويعرف بتهامة، وقسم داخلي جبلي مرتفع. وبالإضافة إلى ذلك فإن اليمن تاريخيًّا يشمل أيضاً ما يعرف في التاريخ الحديث تحت مصطلح "الجنوب العربي" الذي يتكون من عدن والمحميات.

والجهود التي بذلها الإمام يحيى في سبيل تحقيق استقلال اليمن تدور في ميدانين أساسيين، ميدان العمل ضد تركيا، الدولة صاحبة السيادة على اليمن وميدان العمل ضد البريطانيين، أصحاب النفوذ الفعلي على عدن والمحميات، وقد استطاع الإمام يحيى في هذين الميدانين تحقيق نجاح جزئي في الوصول إلى غايته.

كانت بلاد اليمن في مفتتح القرن العشرين خاضعة لسيادة الدولة العثمانية وهذا الوضع استمرار لما كان موجوداً في هذه المنطقة من غرب شبه الجزيرة في الربع الأخير من القرن السابق، وخاصة عقب فتح قناة السويس، وكان الوالي العثماني يقيم في مدينة "صنعاء"، أما تعزيز السيادة العثمانية فكان يعتمد على حاميات عسكرية تقيم في صنعاء وغيرها من المدن والمواقع الهامة في اليمن[1]. وإلى جانب ذلك كان يوجد الأئمة

(١) H. Jacob, The Yemen (Journal of th Central Asian Society, Vol. X11, Part, 1, 1925) p. 276.
توفيق برو، المرجع السابق، ص ٨ ـ ٩.

الزيديون[٢] الذين واجهتهم في سبيل احتفاظهم بالإمامة وحكم اليمن حروب وصعاب، اتسم فيها نفوذهم بالقوة أحيانا وبالضعف أحيانا أخرى حتى سنة ١٥٤٩م التي تعتبر سنة بارزة حيث شهدت وصول أول أسطول عثماني إلى عدن[٣]. ومن عدن بدأ قائد الحملة العثمانية جهوده لضم اليمن إلى ممتلكات الدولة العثمانية فدخل "مخا" ومنها إلى "الصليف" وهما ميناءان يمنيان على البحر الأحمر، ثم استولى على مدينة "زبيد" في داخل اليمن، وكان اهتمام العثمانيين بالسيطرة على اليمن عظيما إذ إن هذه السيطرة في نظرهم سوف تساعدهم على تحقيق أهدافهم في حربهم ضد البرتغاليين[٤]. كما أنها بحكم موقعها الممتاز في جنوب غرب الجزيرة العربية[٥] وبحكم إشرافها على مضيق باب المندب تعتبر من الناحية الاستراتيجية ذات موقع مهم للدفاع عن حدود الإمبراطورية العثمانية الجنوبية بالإضافة إلى ضمان سلامة الأماكن المقدسة في الحجاز.

اصطدم حكم العثمانيين بالأئمة الزيديين بعدما حاول العثمانيون التغلغل والتوسع في أنحاء وأرجاء اليمن وقام النزاع بينهم حتى انتهى بإخراج العثمانيين من اليمن سنة ١٠٤٥هـ عندما تسلم إمام اليمن آنذاك المؤيد (٩٩٠هـ ـ ١٠٥٤هـ) مدينة زبيد من العثمانيين[٦]. وقد استمر اليمن في استقلاله عن العثمانيين لمدة تزيد على القرنين شقت خلالها قناة السويس سنة ١٨٦٩م، مما زاد من أهمية اليمن في نظر

---

(٢) ترجع صلتهم باليمن والسيادة عليه إلى أواخر القرن الثالث الهجري عندما بويع يحيى بن الحسين بن القاسم الرسمي في "صعدة" شمالي اليمن سنة ٢٨٨هـ.

ويرجع نسب يحيى بن الحسين الذي لقب بالهادي إلى القاسم الرسمي بن إبراهيم طباطبا، أحد أحفاد زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الذي ذهب ابنه الحسن إلى اليمن بعد وفاة أبيه في السند سنة ٢٤٥هـ ومن نسله ابتدأ حكم الأئمة الزيديين في اليمن عند بداية تأسيس الزيدية في اليمن والفترة الأولى من وجودها.

انظر: عمارة اليمني، تاريخ اليمن، (مطبعة كلبرت، لندن ١٨٩١م) ص ١٣٥ ـ ١٣٦.

(٣) السيد مصطفى سالم، تكوين اليمن الحديث، ص ٢٩.

(٤) فاروق عثمان أباظة، عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٣٩ ـ ١٩١٨، ص ٤٩.

(٥) الهمداني، صفة جزيرة العرب (نشر دار اليمامة بالرياض ١٣٩٤/١٩٧٤م) ص ٥١.

(٦) محمد بن أحمد عيسى العقيلي، من تاريخ المخلاف السليماني، القسم الثاني من الجزء الأول ص ٣٠٦ ـ ٣٠٧.

العثمانيين الذين استغلوا ضعف حكم أئمة اليمن آنذاك فأنزلوا قوة بحرية في الحديدة ومدوا نفوذهم على الساحل وزحفوا إلى صنعاء حيث دخلوها سنة ١٨٧٢م(٧). لم يستسلم الأئمة فقاموا بثورات عديدة ضد الأتراك حتى آلت الإمامة إلى الإمام المنصور سنة ١٣٠٧هـ الذي كافح طويلاً ضد العثمانيين، ولكن بدون نتيجة حاسمة إلى أن توفي سنة ١٣٢٢هـ (١٩٠٤م)(٨)، حيث خلفه ابنه الإمام يحيى.

كفاح الإمام يحيى ضد تركيا

تولى الإمام يحيى منصب الإمامة وهو آنذاك ابن ستة وثلاثين عاماً على وجه التقريب وقد تميز عهده منذ بدايته المبكرة بالمقاومة المنظمة والناجحة ضد قوات الدولة العثمانية وقد تعرضت مدينة صنعاء، مركز النفوذ العثماني في اليمن لحصار القوات الموالية للإمام يحيى أكثر من مرة(٩)، وقد نجح الإمام في السيطرة على صنعاء وذلك في منتصف أبريل ١٩٠٥م، ولكن الأتراك تمكنوا من استردادها في أغسطس من العام نفسه، وقد تعرضت القوات العثمانية لكثير من الخسائر ويكفي أنها خسرت في سنة ١٩٠٥م ثلاثين ألف قتيل(١٠).

ولم تكن مدينة صنعاء وحدها هي التي شهدت الصراع الذي دار بين الإمام يحيى والدولة العثمانية، بل إن مناطق أخرى، وخاصة في النواحي الجبلية، قدر عليها أن تعاني من الصراع الذي دار بين الجانبين(١١).

---

(٧) السيد مصطفى سالم، المرجع السابق ص ٣٢.

(٨) عبدالله عبدالكريم الجرافي، المقتطف من تاريخ اليمن، ص ٢١٤، سلفاتور أبونتي، مملكة الإمام يحيى "رحلة في بلاد العربية السعيدة"، ص ٥٥.

(٩) أمين الريحاني، ملوك العرب جـ ١ ص ١٣٦، مجلة المنار، المجلد السابع ص ٨٧٧.

(١٠) **John Baldry Al-Yman and The Turkish Occupation 1849 - 1914. (Arabica, Vol. XX111,1976, "Brill leiden") pp. 174 - 176**

(١١) أمين الريحاني، ملوك العرب جـ ١ ص ١٣٦.

وقد أدرك القائمون على أمور الدولة العثمانية آنذاك أنه من المصلحة التوصل إلى حل بالنسبة لقضية اليمن، ومن ثم لجأت الحكومة العثمانية إلى الدخول في مفاوضات مع الإمام يحيى، وأرسلت وفداً إلى بلاد اليمن لتحقيق هذه الغاية وقد أبدى الإمام يحيى قبوله للمبادرة العثمانية، ولكن في إطار شروط محددة إذ قال: وافقت مستمدًّا بعون الله على شروط الصلح ما بيني وبين مأمور سلطان الإسلام، الذي أدعو الله أن يؤيد ملكه لإطفاء نار الحرب الموقدة، وأن تستبدل الفوضى والعداوة بالصداقة، لتسلم البلاد من القلاقل وتحقن الدماء وتزول المحن من هذه البقعة، ويستتب الأمن ويربط المؤمنون برباط الإخاء لا انفصام له، ويرتفع الظلم من بينهم[١٢]. وأهم بنود هذه الاتفاقية تتمثل في تطبيق الأحكام وفقاً للمبادىء الإسلامية وإناطة تصريف بعض أمور الدولة للإمام يحيى مباشرة وإرجاع مسؤولية الحفاظ على اليمن من تعديات الدول الأجنبية للدولة العثمانية[١٣].

ويرجع تاريخ هذه الشروط التي قدمها الإمام إلى الثالث عشر من شهر صفر سنة ١٣٢٤هـ (أبريل ١٩٠٦م) وقد قدمها الإمام كأساس لتحقيق الصلح مع الدولة العثمانية. وقد علق على هذه الشروط عدد من الباحثين لكل منهم فهمه ونظرته، فمنهم من كان متعاطفاً مع الإمام والقضية التي كان يكافح من أجلها[١٤]، ومنهم من يمكن أن نصفه بالتوازن والموضوعية[١٥].

ومهما اختلفت وجهات النظر في الشروط التي قدمها الإمام، فإن هذه الشروط تبدو وكأنها انطلقت من موقف القوة، ذلك لأنها أعطت الإمام أكثر مما أعطت الدولة العثمانية.

---

(١٢) عبدالواسع اليماني، تاريخ اليمن، ص ٢٠٧ ـ ٢٠٩.

(١٣) السيد مصطفى سالم، المرجع السابق ص ٧٠ ـ ٧١.

(١٤) نزيه مؤيد العظم، رحلة في بلاد العرب السعيدة، ص ١٥٩.

(١٥) السيد مصطفى سالم، المرجع السابق ص ٧٢ ـ ٧٣.

وسواء أكان الإمام مبالغاً في موقفه وشروطه أم معتدلاً فإن المفاوضات قد فشلت ولم تستجب الدولة العثمانية لشروط الإمام يحيى.

وقد أدى ذلك الفشل إلى تفجير الصراع بين الجانبين من جديد فشهدت بلاد اليمن معارك شديدة في كثير من نواحيها[١٦]، وكان الإمام في هذه المرحلة من الصراع يريد أن يعقد معاهدة صداقة مع بريطانيا من أجل إمداده بالسلاح غير أن هذه الفكرة لم تخرج إلى حيز التنفيذ، ونتيجة لذلك توصل الإمام إلى تسوية مع الأتراك وذلك في نوفمبر ١٩٠٦م[١٧].

وفي إطار هذه التسوية استقبلت اليمن وفداً من علماء مكة أرسله السلطان عبدالحميد الثاني في منتصف عام ١٣٢٥هـ (١٩٠٧م)، وكانت مهمة هذا الوفد هي إزجاء النصيحة إلى الإمام يحيى بالإقلاع عن القتال، وحثه على الدخول في التفاهم والصلح مع العثمانيين[١٨]، وقد رد الإمام على هذه المحاولة العثمانية برسالة مطولة إلى السلطان العثماني في ١٨ شعبان ١٣٢٥هـ (أكتوبر ١٩٠٧م) أكد فيها بأن حكم اليمن والسيادة عليه حق تاريخي له ولأسلافه، كما ألقى شيئاً من الضوء على الصراع الذي دار بين أسلافه وبين المأمورين، أو ممثلي الدولة العثمانية، ثم انتقل الإمام يحيى إلى تعديد مساوىء الحكم العثماني في اليمن، وإبراز الجوانب المظلمة في معاملة المأمورين وتصوراتهم عن الإمام يحيى نفسه ونسبه إلى الخوارج والرافضة، كما بسط الإمام يحيى في رسالته مختلف العوامل التي أدت إلى التوتر والثورة في بلاد اليمن وذلك من وجهة نظره هو[١٩]. ومن أهم الشروط التي طالب بها الإمام لوقف القتال هو أن يعترف

---

(١٦) نزيه مؤيد العظم، المرجع السابق ص ١٥٨.

(١٧) John Baldry, Al-Yaman and the Turkish Occupation 1849 - 1914.,p. 178.

(١٨) عبدالواسع اليماني، المرجع السابق، ص ٢١١.
R.J. Gavin, Aden Under British rule 1839 - 1967k (London, C. Hurst & Company 1975) p.239.

(١٩) عبدالواسع اليماني، المرجع السابق ص ٢١١ ـ ٢١٨، وتوجد الرسالة كاملة.

الأتراك بسيادته على اليمن، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الإمام طلب من الإيطاليين أن يتوسطوا بينه وبين الأتراك[٢٠].

أما عن النتائج العملية والإيجابية التي ترتبت على الاجتماع الذي تم بين الإمام وبين وفد علماء مكة فإنه من الممكن القول إن هذا النوع من الحوار وما سبقه من ثورة مسلحة جعلت القضية اليمنية تفرض نفسها على السلطان العثماني ومجلس المبعوثين التركي، وكان أن شكلت لجنة من النواب لإصلاح اليمن، وقد توصلت اللجنة في أغسطس سنة ١٩٠٩م إلى صيغة للإصلاح تقوم على العناصر الآتية[٢١]:

١ ـ تقسيم اليمن إلى ولايتين، الأولى ساحلية، والثانية جبلية، وتشمل الأولى: تهامة والسهل الساحلي، وتشمل الثانية: أقضية "عمران" و"الحجة" و"طويله" و"حجور" و"ذمار" و"بريم" و"آنسي".

٢ ـ تفوض الولاية الجبلية إلى الإمام يحيى، والساحلية إلى أحد ذوي الكفاءة والاقتدار.

٣ ـ يفوض متولو زمام الإدارة في الولاية تفويضاً تامًّا بانتخاب القضاة والعمال والمأمورين وفقاً للأحكام الشرعية، وانتخاب رجال الدرك من الأهلين، على أن تعرض أسماء القضاة والمأمورين على مقام السلطنة.

٤ ـ تفوض الولايتان بالإنفاق من الأموال التي تجنيانها، فإن بقي رصيد يرسل إلى مركز السلطنة، ويبذل قسم منه في سبيل الترقيات المحلية.

٥ ـ يكون قضاء "مناخله" مركزاً للجيش مع إبقاء قوة كافية في صنعاء تحت أمرة أحد القواد المقتدرين "للسهر" على الأمن العام، ولكن لا يترك في "القصبة" التي يتخذها الإمام مركزاً له، بل توضع قوة من الجند في تهامة (لتوطيد) الأمن العام.

---

(٢٠) John Baldry, Al-Yaman and The Turkish Occupation 1849 - 1914., p. 177.

(٢١) توفيق برو، المرجع السابق ص ١٥٠ ـ ١٥١، نقلاً عن الأهرام العدد رقم ٢٥٦٠ بتاريخ ٢٦ أغسطس ١٩٠٩م، كما يوجد نص هذا المشروع في جريدة المؤيد، العدد رقم ٥٨٤٣ بتاريخ ١٥/٨/١٩٠٩م.

٦ ـ يتطلب من الذوات الذين يعينون في الولايتين أن يقدموا لمركز السلطنة في نهاية كل سنة ميزانية تبين الإيرادات والنفقات فصلاً فصلاً.

وقد علّق توفيق برو على هذا المشروع بقوله: "في الواقع برهن واضعو هذا المشروع على تفهم تام للأوضاع في اليمن، حيث يتمتع الإمام يحيى بنفوذ كبير لدى السكان الزيديين الذين يعتقدون أن الإمامة هي حق لا منازع فيه له باعتبار أنها يجب ألا تكون لأحد من غير قريش"[(٢٢)].

ويمكن أن يضاف إلى ذلك أن مشروع الإصلاح الذي ارتأته اللجنة ومن خلال البند الثاني قد أضفى على الإمام يحيى صفة الشرعية، واعترف به حاكماً له نفوذه الذي لا يقاوم في المنطقة الجبلية. غير أن المشروع الإصلاحي تجمد ولم ير النور، وبالتالي فلم يكن أمام الإمام يحيى ورجاله إلا الالتجاء إلى السلاح من جديد، فتفجر الصراع في أكثر من ناحية، وذلك في سنة ١٩١٠م، وشهدت بلاد اليمن صوراً من الفوضى ومظاهر الاضطراب.

شعر المسؤولون العثمانيون أن الثورة التي يقودها الإمام يحيى ضد دولة الخلافة أصبحت تشكل خطراً كبيراً على كيان الدولة لقوتها الضاربة. ويكفي أنه في إحدى المعارك وصلت خسائر الجيش العثماني إلى ما يقرب من ثمانية وعشرين ألف جندي بين قتيل وجريح[(٢٣)].

وانطلاقاً من هذا الموقف الصعب الذي تمثله ثورة اليمن، ومن تهديدات خطيرة أخرى من بينها محاولات إيطاليا التي أرادت الاستيلاء على طرابلس الغرب وقد تمكنت في أواخر سبتمبر ١٩١١م من إنزال جنودها على شاطىء هذه المدينة[(٢٤)]. نشطت المفاوضات بين الجانبين من جديد حتى انتهت بالتوصل إلى صلح يعرف "بصلح دعان".

---

(٢٢) توفيق برو، المرجع السابق، ص ١٥١.

(٢٣) توفيق برو، المرجع السابق ص ٢٣٨.

(٢٤) جاد طه، سياسة بريطانيا في جنوب اليمن، ص ٣٣٤ـ ٣٣٥.

صلح دعان

قد تم التوصل إليه في أواخر شهر أغسطس سنة ١٩١١م[٢٥] الموافق (١٣٢٩هـ) ويقوم هذا الصلح على عشرين مادة[٢٦]، أهمها تشكيل محكمة للنظر في شكوى الإمام يحيى التي أوردها في رسالته التي سبق ذكرها وقد كسب الإمام من هذا الصلح اعتراف الدولة العثمانية به، وبمكانته المتميزة في اليمن وبزعامته على أتباعه الزيديين، وذلك في ظل التبعية للدولة العثمانية.

أما أهم النتائج العملية التي تمخض عنها صلح دعان، فهي وضع نهاية للحرب التي كانت قائمة بين الجانبين، وبدلاً من ذلك بدأت صفحة جديدة في تاريخ العلاقات بين الإمام يحيى وبين الدولة العثمانية، والأساس السياسي لهذه الصفحة الجديدة يقوم على حل وسط بين السيادة المطلقة التي كانت تتشبث بها الدولة العثمانية، والاستقلال المطلق الذي كان يكافح من أجله الإمام يحيى.

وكانت هذه الصورة السياسية، والتي يحكمها صلح دعان، هي الصورة الأخيرة في سجل الصور السياسية العديدة التي شهدتها بلاد اليمن منذ أن ورث الإمام يحيى منصب الإمامة في سنة ١٩٠٤م، وظل صلح دعان هو الأساس الذي سارت عليه العلاقات بين الإمام يحيى وبين الدولة العثمانية حتى قيام الحرب العالمية الأولى.

سياسة الإمام تجاه بريطانيا

أما الميدان الثاني الذي بذل فيه الإمام يحيى جهوداً كبيرة أيضاً فهو موقفه من السياسة البريطانية في عدن، فالعمل ضد تركيا كان بالنسبة للإمام القضية السياسية الأولى، لأن اليمن من وجهة نظر الإمام هي بلاده التي ورث زعامتها عن آبائه

---

(٢٥) محمد يحيى الحداد، تاريخ اليمن السياسي، ط ٣، ص ٣٥٩.

H. Jacob, op. cit., pp. 29 - 30.

عبدالواسع اليماني، المرجع السابق ص ٢٣٦ وما بعدها، توفيق برو، المرجع السابق ص ٢٣٩.

(٢٦) سوف نورد مواد صلح دعان كاملاً في الملاحق.

وأجداده، وحق له أن ينفرد بالنفوذ فيها، وقد كافح الإمام من أجل الوصول إلى غايته هذه طويلا.

بعد صلح دعان وفي أثناء الحرب العالمية الأولى كرس الإمام يحيى جهده ضد البريطانيين الذين كانت لهم السيادة على عدن والمحميات وهي المنطقة التي أطلق عليها مصطلح "الجنوب العربي" في الفترة التي سبقت الاستقلال. ومنذ أن احتل البريطانيون عدن سنة ١٨٣٩م(٢٧) وهم يعملون على توسيع نطاق نفوذهم وذلك بالتغلغل في اليمن الأسفل الذي كان مقسما من الناحية العملية بين عدد من القبائل والمشيخات كل منها كان يشكل في نفسه كيانا سياسيا منفصلا عن الكيان أو الكيانات المجاورة، وذلك على الرغم من افتقاره في ذاته إلى المقومات الأساسية للكيان السياسي.

وتنفيذا لسياسة التوسع عمدت السلطات البريطانية إلى عقد سلسلة من المعاهدات مع مشايخ هذه الوحدات التي أصبحت تعرف بعد ارتباطها مع بريطانيا بالمحميات وقد وصل عدد هذه المحميات إلى تسع(٢٨). وهذه المحميات هي الإمارات والمشيخات الكائنة في جنوب المنطقة، وهي التي دخلت بالتدريج تحت حماية بريطانيا على يد حاكم عدن، وقد اختلف موقف بعض هذه الإمارات عن بعضها الآخر من حيث وطء الحماية ودرجة نفوذ الحكومة البريطانية وسيطرتها، وقد قدمت بريطانيا لرؤساء الإمارات والمشيخات رواتب شهرية يتسلمونها من خزانة عدن وهذه الرواتب في حد ذاتها بسيطة لا تتناسب مع ما قدمته هذه المحميات من تسهيلات عظيمة وانصياع تام للأوامر البريطانية(٢٩).

---

(٢٧) **R. J. Gavin, op. cit., p. 1.**

فاروق عثمان أباظة، المرجع السابق، ص ٣٠٥.

(٢٨) عبدالواسع اليماني، المرجع السابق، ص ٣٣٧ والمحميات كما ذكرها هي لحج، أبين، الحواشد، الصبعة، القطيب، الضالع، يافع العليا والسفلى، العوالق وحضرموت.

(٢٩) المرجع السابق ص ٣٣٥.

وقد درجت بريطانيا كعادتها في عقد معاهدات مع بعض شيوخ وحكام ما عرف بالمحميات، فقد عقدت بريطانيا أول معاهدة لها في المنطقة سنة ١٨٣٩م، نفس السنة التي استولى فيها جيشها على عدن، وقد عقدت المعاهدة مع سلطان لحج السلطان محسن بن فضل[٣٠]، وبعد فترة عقدت معاهدة مع سلطان "الضالع" في سنة ١٨٨١م وفي السنة التالية عقدت معاهدة مع سلطان العوالق السفلى، وهكذا فإنه مع بداية القرن العشرين الميلادي، كانت نواحي الجنوب العربي مرتبطة مع بريطانيا بمعاهدات حماية[٣١].

وقد استمر الوضع السياسي هناك على هذه الصورة حتى قيام الحرب العالمية الأولى دون تطور جديد باستثناء المزيد من المعاهدات، أو تجديد معاهدات سبق عقدها ولم يكن البريطانيون يستهدفون من وراء ذلك سوى تأكيد سيطرتهم على هذه المنطقة المهمة من مناطق شبه الجزيرة العربية.

وأمر طبيعي أن ينظر الإمام يحيى إلى البريطانيين أصحاب السيادة الفعلية على الجنوب العربي نظرة كلها خوف وحذر، وقد أخذت هذه النظرة تتحكم في سياسة الإمام يحيى بشكل واضح من بداية الحرب العالمية الأولى، وخاصة إثر انحياز تركيا إلى الجانب المعادي لبريطانيا، حيث صدّقت على إعلان الحرب ضد بريطانيا وفرنسا (١١ نوفمبر ١٩١٤م)[٣٢]. وفي الوقت نفسه فإن ظروف الإمام يحيى وخاصة في الفترة الأولى من الحرب العالمية الأولى، لم تكن تسمح له بأن يعلن انحيازه صراحة إلى جانب تركيا أو إلى جانب البريطانيين الذين حاولوا جهدهم أن يضموا الإمام يحيى في تحالف معهم[٣٣]، فمن ناحية كانت بلاد اليمن مركزاً لقوة تركية تستطيع أن تلعب دوراً بالغ

---

(٣٠) R.J. Gavin, op. cit., p. 65.

(٣١) جاد طه، المرجع السابق ص ١٣٥ ـ ١٣٦، أمين سعيد، اليمن: تاريخه السياسي، ص ١٨٠ ـ ١٨١.

(٣٢) General Edouard Bremond, Yemen et Saudia, (Charles-Lauazelle & Com. Paris, 1937) p. 90.

(٣٣) سلفاتور أبونتي، المرجع السابق، ص ٥٦ ـ ٥٧.

الأهمية لا في تهديد السيادة البريطانية في عدن فحسب بل وفي تخويف الإمام يحيى إذا ما فكر في الإقدام على عمل يعرض الخلافة العثمانية للخطر[٣٤].

ومما لا شك فيه أن الإمام يحيى كان، وهو يحدد سياسته أو موقفه تجاه الصراع العالمي، يحسب حساب القوات العثمانية الموجودة على أرض اليمن، هذا بالإضافة إلى صلح دعان والإمام ملتزم به منذ عقده سنة ١٩١١م ولمدة عشرة أعوام. وفوق هذا وذاك فإن الإمام يحيى تجمعه بالدولة العثمانية رابطة العقيدة الإسلامية، وقد برزت هذه الرابطة الدينية في مناسبة الحرب التي شنتها إيطاليا على دولة الخلافة في طرابلس الغرب، فحين بلغ الإمام يحيى اشتعال هذه الحرب أرسل برقية إلى الخليفة قال فيها: "إنه مستعد لتقديم مائة ألف مقاتل كاملي العدة والعدد"[٣٥].

وفي مقابل ذلك فإن الوجود البريطاني في عدن ونفوذهم القوي في الجنوب العربي بصفة خاصة كان يشكل قوة ضاغطة على الإمام يحيى، خصوصا إذا عرفنا أن الإدريسي جار الإمام يحيى من ناحية الشمال قد انحاز صراحة ومنذ البداية المبكرة للحرب العالمية الأولى إلى جانب بريطانيا. والإدريسي من وجهة نظر الإمام يحيى مغتصب لقطعة من بلاد اليمن[٣٦].

من هذا تتضح الظروف العامة المحيطة بالإمام يحيى والتي جعلته يتخذ من الحرب العالمية الأولى موقفا محايدا ومراقبا لسير الأحداث وهو بعيد عنها ينظر إليها نظر المتفرج دون أن يشترك في أحداثها مشاركة فعالة تؤدي إلى ضرورة تحمل نتائجها سواء أكانت لصالحه أم ضده[٣٧]، هذا على الرغم من أن الإمام أبدى استعداده لمساعدة

---

(٣٤) محمد يحيى الحداد، المرجع السابق، ص ٣٦٣، السيد مصطفى سالم، المرجع السابق ص ١٨٩.

(٣٥) مجلة المنار، المجلد رقم ١٥، ص ١٤٣.

(٣٦) وزارة الخارجية السعودية "بيان عن العلاقات بين المملكة العربية السعودية والإمام يحيى حميد الدين" (مجموعة وثائق أصدرتها الوزارة سنة ١٣٥٣هـ، ويعرف أيضا باسم الكتاب الأخضر)، ص ٢.

(٣٧) **John Baldry, Al-Yaman and The Turkish Occupation 1849 - 1914., p.1956.**

السيد مصطفى سالم، المرجع السابق، ص ١٩٧.

الدولة العثمانية إبان الحرب الطرابلسية بين الدولة العثمانية من جهة وإيطاليا من جهة أخرى[٣٨]، إلا أن هذا الاستعداد المنبعث من الحس الديني للإمام يحيى لم ينفذ لأسباب منها، عدم شمول نفوذ الإمام على كل القبائل الزيدية بالإضافة إلى عدم تحمس اليمنيين أنفسهم للحرب خارج اليمن مع الأخذ بعين الاعتبار حصار السفن الإيطالية للشواطىء اليمنية، فمن هذا كله يتضح لنا بأن هذه المساعدة لم ير مشروع تحقيقها النور على الإطلاق[٣٩].

ظلت الأوضاع هادئة في المنطقة هدوءا يشوبه الحذر والترقب حتى أوائل يوليو سنة ١٩١٥م. ففي اليوم الخامس من هذا الشهر قاد سعيد باشا، قائد الجيش التركي السابع، جيشا مكونا من ألفي جندي ومعهم عدد من متطوعة اليمن وهاجم القوات البريطانية التي كانت تحتل "لحج" ونجح القائد العثماني في احتلالها، ولكنه لم يتمكن من مواصلة الزحف وانتزاع عدن من القوات البريطانية[٤٠] بعد هذه الجولة والتي حقق فيها الأتراك انتصارهم السريع لم يحدث أن تطور الأمر بين الجانبين (أي الأتراك والبريطانيين) إلى معركة فاصلة، وبالتالي ظل كل منهما في مواجهة الآخر، الأتراك في لحج، والبريطانيون في عدن والشيخ عثمان[٤١] ولم يحدث بينهما سوى بعض المشاحنات والمناوشات، وذلك حتى تم إعلان الهدنة العامة سنة ١٩١٨م[٤٢].

بقي الإمام يحيى متمسكا بموقفه المتوازن بين الجانبين، وهو الموقف الذي أملته على الإمام مجموعة من الاعتبارات سبقت الإشارة إليها، أما اليمنيون الذين كانوا تحت قيادة سعيد باشا في "لحج" فإنهم قاموا بعملهم بصفتهم الشخصية وليس باعتبارهم أتباعا للإمام.

---

(٣٨) عبدالواسع اليماني، المرجع السابق ص ٢٤٦.

(٣٩) السيد مصطفى سالم، المرجع السابق ص ١٧٥.

(٤٠) R. J. Gavin, op. cit., pp. 247 - 249; H.Jacob, op.cit.,p. 30.

(٤١) ضاحية من ضواحي عدن.

(٤٢) E. Bremond, op. cit.,p. 81.

ظل الإمام يحيى ملتزما بموقفه المتوازن إزاء أطراف الصراع العالمي في سنة ١٩١٤م وفي السنة التالية طرأ شيء من التغيير الطفيف على موقفه في سنة ١٩١٦م، ويبدو أنه تبين للإمام يحيى مع النصف الثاني من سنة ١٩١٦م أن موازين القوى في الحرب العالمية الأولى، أخذت تتجه لصالح بريطانيا وحلفائها وبالتالي أراد الإمام أن يهيىء لنفسه مكانا في المستقبل مع الجانب المرجح انتصاره ولكن في إطار ما هو معروف عن الإمام من الحذر وعدم الاندفاع.

تمثل هذا التغيير الطفيف على موقف الإمام يحيى في أنه فتح الباب أمام الجهود التي بذلها ممثلو بريطانيا من أجل التوصل إلى تصالح بين الإمام وبين الزعيم الإدريسي، وقد تم التوصل بالفعل إلى تصالح بين الجانبين في شهر نوفمبر من سنة ١٩١٦م(٤٣).

وقد حمد البريطانيون للإمام هذا الموقف الودي، وذلك لأن زعيم الأدارسة كان أول زعيم عربي أعلن انحيازه إلى جانب بريطانيا ضد الأتراك(٤٤)، ومن ثم فإن البريطانيين قاموا بمكافأة الإمام يحيى في سنة ١٩١٩م، وذلك بتخليهم له عن تهامة التي سبق أن احتلوها أثناء الحرب العالمية الأولى.

كان من بين شروط الهدنة التي انتهت بها الحرب العالمية الأولى تسليم الجنود العثمانيين باليمن والمدينة المنورة وعسير مع معداتهم وأسلحتهم، وفعلا استسلم سعيد باشا ومعه رجاله إلى القائد البريطاني في عدن، كما استسلمت القوات العثمانية في "اللحية" و"الحديدة"(٤٥)، وبجلاء القوات التركية عن اليمن انتقل الإمام يحيى إلى مرحلة جديدة في حياته السياسية هي مرحلة الاستقلال.

---

(٤٣) E. Bremond, op. cit., p. 89

(٤٤) Ibid.

(٤٥) السيد مصطفى سالم، المرجع السابق ص ٢٢٩ - ٢٣٠.

عبء الاستقلال

انسحب الجنود الأتراك من اليمن تنفيذا لشروط هدنة الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٨م، وعقب انسحاب القوات التركية أصبحت السياسة في اليمن تقوم على العناصر الثلاثة الآتية:

١ ـ العنصر الأول هو الإمام يحيى الزعيم الوطني لليمن، وقد ترسخت زعامته ومكانته السياسية من خلال نضاله ضد الأتراك منذ أن تبوأ منصب الإمامة سنة ١٩٠٤م، وهذا بالإضافة إلى الجذور التاريخية لحكم الأئمة في اليمن، مع الأخذ بعين الاعتبار أن أغلب اليمنيين كانوا يرتبطون بالإمام يحيى بالرابطة المذهبية، وهي رابطة قوية وفعالة جعلت الزيديين يقاتلون الأتراك تحت راية الأئمة ولا يبخلون بمال أو دماء في سبيل تحقيق أغراضهم السياسية.

٢ ـ والعنصر الثاني هو البريطانيون، أصحاب السيادة على الجنوب العربي عدن والمحميات ولا شك أن نفوذهم في المنطقة أصبح أقوى منه في السنوات السابقة، وذلك بحكم انتصارهم في الحرب العالمية الأولى وما واكب ذلك من تعاظم نفوذهم في مختلف أنحاء الجزيرة العربية بل وفي مناطق أخرى وراء حدود هذه الجزيرة.

٣ ـ والعنصر الثالث هو زعيم الدولة الإدريسية، صاحب عسير، وأول زعيم عربي انحاز إلى صف الحلفاء وخاصة بريطانيا وإيطاليا في الحرب العالمية الأولى، ومع نهاية الحرب كانت منطقة نفوذه تفوق بكثير المنطقة التي كان يسيطر عليها قبل الحرب، والإدريسي زعيم طموح، وميدان طموحه بلاد اليمن، وفي الوقت نفسه فإن الإمام يحيى يعتقد أن مقاطعة عسير جزء لا يتجزأ من بلاد اليمن تماما كما هو الحال لعدن والمحميات.

هذه الصورة بأبعادها الثلاثة تبرز مدى الصعوبة الكبيرة التي أصبح على الإمام يحيى أن يواجهها بعد أن وضعت الحرب أوزارها. صحيح أن انتهاء الحرب بهزيمة الدولة العثمانية، وبالتالي جلاء قواتها من اليمن قد قدم للإمام يحيى فرصة للاستقلال

لم تكن لها لتتحقق لولا المتغيرات التي أتت بها هذه الحرب، ولكن الاستقلال الذي تحقق لليمن كان استقلالا له أعباؤه الثقال وعليه ضغوط شديدة وفي مقدمة هذه الضغوط هي القوة المتصاعدة للإدريسي الذي تقوم دويلته على الجانب الآخر من دولة الإمام يحيى، ومن وجهة نظر الإمام يشترك كل من البريطانيين والإدريسي في أنهما يقيمان نفوذا لكل منهما على جزء من بلاد اليمن التاريخية والتي من المفروض أن تكون خاضعة له هو وليس للبريطانيين أو الإدريسي.

هذه هي أبرز المشكلات التي ورثها الإمام يحيى، ومع الاستقلال بدأت بعض هذه المشكلات تأخذ أبعادها الحقيقية. وتبدأ مشكلات الإمام يحيى بما أقدم عليه الإنجليز من ضرب ميناء الحديدة ثغر اليمن على البحر الأحمر والذي بدأ ينافس عدن على مركزها التجاري[٤٦] (ومصالح البريطانيين معروفة في عدن)، وذلك أثناء انسحاب القوات التركية منها في ربيع الأول سنة ١٣٣٧هـ الموافق (ديسمبر ١٩١٨م)[٤٧] ثم تسليم هذه المدينة المهمة بعد ذلك إلى حليفهم الإدريسي[٤٨].

كان البريطانيون باحتلالهم الحديدة مع انسحاب القوات التركية منها يريدون أن يضعوا الإمام يحيى أمام واقع جديد، وهذا الواقع الجديد يخدم المخططات البريطانية لأنه يصرف اهتمام الإمام يحيى بعيدا عن الجنوب العربي، ويركزه بدلا من ذلك على الحديدة المنفذ الوحيد للقسم الجبلي من بلاد اليمن إلى البحر وسيطرة البريطانيين على الحديدة يقدم لهم ورقة ممتازة لمساومة الإمام يحيى حول المشكلات والقضايا التي لا مفر من بروزها وتفجيرها بين الجانبين[٤٩].

---

(٤٦) Robert Montagne, Le Yemen (L'Afruque et L'Asie, 4 Trumestre No. 32, 1955) p. 72.

(٤٧) الجرافي، المرجع السابق، ص ٢٢٥ - ٢٢٦.
R.J. Gavin, op. cit., p. 259

(٤٨) عبدالواسع اليماني، المرجع السابق ص ٢٣٦، أمين سعيد: تاريخ الدولة السعودية، جـ ٢ ص ٣٦٢، السيد مصطفى سالم، المرجع السابق ص ٢٢١. محمود كامل، اليمن شماله وجنوبه، ص ٢٥٣.

(٤٩) السيد مصطفى سالم، المرجع السابق، ص ٢٢٧.

وبالفعل فإن الإمام يحيى طالب البريطانيين بالجلاء عن الحديدة[٥٠] فما كان منهم إلا أن كشفوا عن نواياهم، إذ إنهم طالبوه في مقابل ذلك بالتعاون معهم والاعتراف باحتلالهم لعدن والمحميات، ولما رفض الإمام يحيى الاستجابة لمطالب البريطانيين سلموا المدينة إلى منافسه الإدريسي في فبراير سنة ١٩٢١م[٥١].

بتسليم البريطانيين مدينة الحديدية إلى الإدريسي تصاعدت الأزمة بين الإمام يحيى وزعيم الأدارسة، وهو التصاعد الذي ستتم معالجته في الحديث عن عسير والدولة الإدريسية، حيث أدت هذه الأزمة بالأدارسة إلى الالتجاء إلى الملك عبدالعزيز خوفا من أطماع الإمام يحيى في بقية أجزاء إمارتهم.. ومن هنا بدأ الخلاف السعودي اليمني كما سيتضح فيما بعد.

---

(٥٠) R.J. Gavin, op. cit., p. 261.

(٥١) Sir Gilbert Clayton, An Arabian Diary, (University of California Press, Berkeley And LosAngeles 1969) pp. 197, 199.; R.J. Gavin, op. cit., p. 264.

السيد مصطفى سالم، المرجع السابق، ص ٢٧٠.

الفصل الثالث

بداية العلاقات وقضايا الخلاف بين الدولتين

في شوال سنة ١٣١٩هـ (يناير ١٩٠٢)م أخذت تظهر في وسط الجزيرة العربية شخصية عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود، وبعد ذلك بفترة ليست بالطويلة وعلى وجه التحديد في سنة ١٣٢٢هـ (١٩٠٤م) بدأ عهد الإمام يحيى حميد الدين في حكم اليمن.

مع أن الزعيمين كانا متعاصرين، وكان كل منهما يحكم منطقة من مناطق شبه الجزيرة العربية، إلا أنه لم تكن توجد علاقات فعلية بينهما، أو بين دولتيهما على مدى ما يقرب من عشرين سنة تالية. ويمكن تفسير ذلك بانهماك كل منهما في معالجة ما يواجهه من مشكلات صعبة، فالملك عبدالعزيز كان مشغولاً بقضايا أهمها قضية الصراع بينه وبين ابن رشيد من أجل تثبيت دولته الناشئة أولاً، ومن أجل السيادة على نجد ثانياً، بالإضافة إلى قضية المواجهة بينه وبين الدولة العثمانية التي كانت تدعم نفوذ آل الرشيد إلى جانب وجودها السياسي والعسكري في منطقة الأحساء. أما الإمام يحيى حميد الدين فقد كان منصرفاً انصرافاً كليًّا بقضية استقلال بلاده - اليمن - عن الدولة العثمانية، بالإضافة إلى قضية السيطرة على اليمن بمفهومه الواسع بين الإمام يحيى وبريطانيا التي كانت لها السيطرة الفعلية على عدن ومحميات الجنوب، إذ إنه كان يفهم أن حدود اليمن تمتد من شواطىء البحر العربي في الجنوب إلى عسير في الشمال، ومن تهامة إلى الربع الخالي[1].

---

(١) Sir Gilbert Clayton, op. cit., p. 198.

فإذا أُضيفَ إلى هذا بُعد منطقة نفوذ كل منهما عن منطقة نفوذ الآخر، وبالتالي انعدام الحدود المشتركة بين المنطقتين، اتضح سبب عدم وجود اتصالات بين العاهلين في تلك الحقبة من الزمن.

بداية الاتصال

جعلت ظروف الحرب العالمية الأولى وما صاحبها من تغييرات في موازين القوى العالمية من المفروض على الحكام العرب الاتصال ببعضهم، فقد حاول عبدالعزيز آل سعود في سنة ١٣٣٢هـ أن يجمع القادة العرب في موقف موحد تجاه هذه الحرب يؤمن للعرب مصالحهم ويحمي قضاياهم. وفي سبيل هذه الغاية بعث برسائل إليهم ومن بينهم الإمام يحيى. وقد تلقى ردوداً متنوعة من هؤلاء الحكام عدا الإمام يحيى الذي أهمل هذه الدعوة أو تجاهلها[٢].

وفي أرشيف وزارة الخارجية البريطانية ترجمة بالإنجليزية لرسالة يقال إن أمير نجد، والمقصود به عبدالعزيز آل سعود، بعث بها إلى الشيخ محمد رشيد رضا، صاحب مجلة المنار في ٢٠ شوال سنة ١٣٣٢هـ (ديسمبر ١٩١٤م)[٣]، وجلي من هذه الرسالة أنه كانت توجد مراسلات بين عبدالعزيز والإمام يحيى، أما موضوع هذه الرسالة فهو فكرة إيجاد تجمع عربي إسلامي في مواجهة القوى الأجنبية، وخاصة في ظروف الحرب العالمية الأولى.

---

(٢) صلاح الدين المختار، المرجع السابق، جـ ٢ ص ١٦٣ ـ ١٦٤، أحمد عبدالغفور عطار، المرجع السابق، جـ ٦ ص ١١٦٧ ـ ١١٦٨.

(٣) F.O. 371/P. R. O. 2769, p. 246.

وسوف نورد نص هذه الرسالة كاملاً في الملاحق، والنص الإنجليزي للعبارة المشار إليها هي:

The agreement and alliance with the Imam of Yemen and Sayyied Al-Adrisi was made long ago for the defence of the Jazerat Al-Arab and for its preservation from foriegn aggression from outside.

وقد ذكر ابن سعود في الرسالة أن "الاتفاق والتحالف مع إمام اليمن والسيد الإدريسي قد تم منذ فترة طويلة من أجل الدفاع عن جزيرة العرب، وحمايتها من الاعتداء الأجنبي". لكن المجلد السابع عشر من مجلة المنار، وهو المجلد الذي يضم أعداد المجلة منذ بداية شهر صفر سنة ١٣٣٢هـ وحتى نهاية شهر ربيع الأول سنة ١٣٣٣هـ (٢٨ ديسمبر ١٩١٣م) - ١٤ فبراير ١٩١٥م) لا توجد إشارة فيه للرسالة المذكورة.

ولأن المعلومات التي تضمنتها هذه الرسالة على جانب كبير من الخطورة والأهمية فسوف تُعرض من جانبين، الجانب الأول مدى صحة الرسالة. وهنا يبدو احتمالان:

١ - أن هذه الرسالة لم تصل إلى الشيخ محمد رشيد رضا، إذ يبدو أن السلطات البريطانية آثرت عدم وصولها إليه، وذلك بسبب تحكم بريطانيا في حركة البريد في معظم أنحاء الشرق الأوسط والهند آنذاك، وقد اتضح هذا في بداية الوثيقة عندما استفسر المسؤول البريطاني في "بومباي" من الوزير البريطاني للشؤون الخارجية بالقسم السياسي في "دلهي" عما إذا كان يسمح للرسالة المشار إليها بأن تأخذ طريقها إلى الشيخ رضا أم لا. ولم يُعرف رد حكومة "دلهي" على هذا الاستفسار.

٢ - أن الرسالة قد تكون وصلت فعلاً إلى الشيخ رضا ولكنه تكتم عليها ولم ينشرها، وذلك لسريتها التامة مع افتراض أن هذا التكتم قد تم بإيعاز من عبدالعزيز آل سعود نفسه.

من قراءة مجلة المنار يتبين أن عبدالعزيز آل سعود كان يؤثر الشيخ رضا ببعض المعلومات ذات الطابع المهم أو السري والذي قد لا يُعثر على نظيره في المصادر الأخرى، فقد كانت مجلة المنار فيما تورده من أخبار عبدالعزيز تنسبه إلى بعض المصادر، كأن تقول المجلة "علمنا من الأخبار الخصوصية الحقيقة التي علمناها من مصادر متعددة"[٤].

(٤) مجلة المنار، المجلد السابع، ص ٧٢٠، ٧٦٠.

أما الجانب الثاني: فهو مدى صحة المعلومات أو المحتوى الأساسي للرسالة وهو التحالف بين عبدالعزيز وإمام اليمن والسيد الإدريسي، وهنا تبرز بعض النقاط:

١ ـ عدم صحة الحلف الثلاثي المذكور في هذه الرسالة، لعدم وجود أي ذكر له في المصادر التاريخية الأخرى أو مجرد إشارة إليه.

٢ ـ عدم وجود أية مواقف عملية لأي من الأطراف الثلاثة تؤكد وجود مثل هذا التحالف فيما بعد، ولم يتمخض عنه أي شيء إيجابي في تطوير العلاقات بين أطراف هذا الحلف المزعوم.

٣ ـ قد يكون هذا التحالف صحيحاً ولكن لسريته التامة لم تنشره مصادره وأطرافه بعد، أو أن الأحداث التي عصفت بالمنطقة آنذاك أجهضته وقضت على وجوده وفعاليته.

فإذا سُلِّم بصحة هذه الرسالة وما احتوته من أخبار هذا الحلف فإن ما اقْتُبِسَ من معلومات يبرز العديد من علامات الاستفهام التي لا تساعد المعلومات التاريخية في الإجابة عنها، وعلى سبيل المثال متى تم هذا الاتفاق الثلاثي؟ وما هي أهم الأسس التي قام عليها؟ وما هي الكيفية التي تم بها التوصل إلى مثل هذا الاتفاق؟

وإزاء هذه الصعوبات فإنه من المرجح أن الرسالة لا أساس لها، وبالتالي فإن الخبر الذي احتوته لا أساس له أيضاً، وأكبر دليل على هذا عدم ورود الرسالة أو حتى ما يشير إليها في مجلة المنار، خاصة ما هو معروف عن صاحب المجلة من أنه كان متعاطفاً مع الملك عبدالعزيز وحريصاً على إيراد الأخبار التي تتصل به.

ومما يساعد على هذا الاستنتاج عدم الإشارة إلى الاتفاق المزعوم في أي من المصادر التاريخية التي استقصت تاريخ عبدالعزيز آل سعود وتاريخ إمام اليمن يحيى.

مرت سنة ١٩١٤م، وتوالت الأعوام ولا جديد في سجل العلاقات أو الاتصال بين الدولتين، وذلك حتى أواخر سنة ١٩٢٥م، وفي المراحل الأخيرة من الصراع بين عبدالعزيز آل سعود والأسرة الهاشمية حول السيادة على الحجاز، ففي هذه الظروف

بعث الإمام يحيى ببرقيتين بواسطة قنصل إيطاليا في جدة، إلى طرفي القتال الشريف حسين والسلطان عبدالعزيز يطلب منهما إيقاف القتال واحترام الأراضي المقدسة وقبوله حكماً بينهما.

ولم يتجاهل عبدالعزيز آل سعود برقية الإمام، بل أنه بعث إليه بما يفيد أنه دعا المسلمين لمؤتمر يبحث أمر الحجاز، وطلب من الإمام أن يرسل مندوبيه للمؤتمر(٥).

آل عائض

غير أن سنة ١٣٣٨هـ (١٩٢٠م) تعد سنة مهمة من زاوية العلاقات بين الدولتين، ففي السنة المذكورة بدأت جهود عبدالعزيز آل سعود لضم عسير الشرقية منطقة نفوذ آل عائض إلى الدولة السعودية(٦)، وهذا يعني أن الحدود بين اليمن والدولة السعودية قد تقاربت، مما يفتح الباب لوجود علاقات من نوع ما بين الجانبين. أما آل عائض فقد اختلف الرواة في نسبهم، فمنهم من أرجع نسبهم إلى بني مغيد، ومغيد من القبائل القحطانية في عسير(٧)، ومنهم من نسبهم إلى آل يزيد من سلالة معاوية بن أبي سفيان(٨).

وقد وصل كبيرهم عائض بن مرعي إلى إمارة عسير خلفاً لعلي بن مجثل الذي كان أميراً على عسير بتعيين من الإمام سعود الكبير الذي كان على رأس الدولة ١٢١٨ - ١٢٢٩هـ إبان حكم الدولة السعودية الأولى(٩).

---

(٥) أمين الريحاني، تاريخ نجد وملحقاته، ص ٤١٩. ويوجد نص الخطاب في مجلة المنار، المجلد رقم ٦ ص ٥٤. كما توجد ترجمة له ضمن وثائق وزارة الخارجية البريطانية ملف رقم ٣٧١ ص ١٤٩ - ١٥٠.

(٦) James A. Montgamery, Arabia to-day, (Journal of the American Oriental Society, vol. 47, 1927) p.121; M.Wenner, Modern Yemen 1918 - 1960, (The Johns Hopkings Press, Baltimore 1967). p. 143.

(٧) سعود بن هذلول، تاريخ ملوك آل سعود (الطبعة الأولى، الرياض ١٣٨٠/١٩٦١) ص ١٣٦.

(٨) أمين الريحاني، تاريخ نجد وملحقاته، ص ٢٩٩.

(٩) سعود بن هذلول، المرجع السابق، ص ٩٧.

وقد أعجب ابن مجثل بشجاعة عائض ومحاربته للغزاة الأتراك معه فأوصى له بالإمارة عند وفاته سنة ١٢٤٩هـ فأصبح عائض أميرا، خاصة وأن الإمام تركي بن عبدالله بن محمد بن سعود مؤسس الدولة السعودية الثانية وافق على اقتراح الأمير السابق ابن مجثل في تعيينه أميرا[١٠].

وقد كان لعائض وابنه محمد من بعده مواقف محمودة ضد الجيوش العثمانية التي كانت تنطلق من الحجاز بمساعدة الأشراف بغية احتلال مدن ومناطق عسير، ولكن الأمر في النهاية انتهى باستسلام محمد بن عائض بعد إخلائه مدينة أبها سنة ١٢٨٨هـ[١١].

بعد أن قتل الأتراك محمد بن عائض غدرا أسسوا لهم متصرفية عثمانية في عسير، ورغبة منهم في كسب ود آل عائض عينوا واحدا منهم معاونا للمتصرف العثماني وتوالى هذا المنصب فيهم حتى وصل إلى حسن بن علي بن محمد بن عائض[١٢] فانفرد حسن بالسلطة بعد جلاء الأتراك عن عسير عند قيام الحرب العالمية الأولى[١٣].

لم تكن سيرة الأمير حسن طيبة في أهل البلاد والقبائل مما حدا بهم إلى اللجوء إلى عبدالعزيز آل سعود شاكين له أحوالهم فأرسل إلى الأمير حسن ورؤساء قبائل قحطان وزهران ستة من علماء نجد لتسوية الخلاف فيما بينهم ودعوتهم إلى العودة في الدخول تحت لواء آل سعود كما كان أجدادهم من قبل فرفض حسن هذا الأمر فأرسل عبدالعزيز الأمير عبدالعزيز بن مساعد بن جلوي على رأس حملة في شهر شعبان من سنة ١٣٣٨هـ (أيار ١٩٢٠م) فدخل أبها بعد معركة قوية بينه وبين حسن والموالين له في "حجلة" وهي مكان بين أبها وخميس مشيط[١٤]. استسلم آل عائض وعلى رأسهم

(١٠) عبدالمنعم الغلامي، الملك الراشد، ص ٣٤ وما بعدها، أمين الريحاني، تاريخ نجد وملحقاته ص ٢٩٩.

(١١) سعود بن هذلول، المرجع السابق، ص ١٤٤.

(١٢) أمين الريحاني، تاريخ نجد وملحقاته ص ٣٠٠.

(١٣) سوف نتطرق إلى سياسة حسن آل عائض خلال الحرب العالمية الأولى عند معرض الحديث عن نقطة تالية بعنوان "التيارات السياسية في عسير".

(١٤) أمين الريحاني، تاريخ نجد وملحقاته، ص ٣٠٠.

حسن بن علي وابن عمه محمد آل عائض فأرسلهم الأمير عبدالعزيز بن مساعد إلى الرياض حيث أكرمهم عبدالعزيز آل سعود ووصلهم وأجرى لهم رواتب شهرية بل وعرض على حسن بن علي الإمارة باسم آل سعود ولكنه رفض وفضل مع ابن عمه محمد الرجوع إلى بلادهم كمواطنين عاديين(١٥).

لم يطب المقام لآل عائض وعادت إليهم الرغبة في الانفراد بالسلطة فقاموا بعصيان مسلح واستولى حسن بن علي على مدينة خميس مشيط وتفاقم الأمر في عسير، حيث تدخل أشراف الحجاز لمساعدة آل عائض ولكن عبدالعزيز أرسل قوة كبيرة بقيادة ابنه الأمير فيصل وجرت مناوشات حربية بينهم انتهت بهزيمة الجيش الحجازي وآل عائض، فعاد الأمير فيصل بعد أن عين سعد بن عفيصان أميراً على أبها ومعه خمسمائة من الجند وعاد إلى الرياض ووصلها في ٢١ جمادى الأولى ١٣٤١هـ (ديسمبر ١٩٢٣م)(١٦).

عاد حسن بن عائض يساعده جيش حجازي وحاصر مدينة أبها، ولكن أميرها ابن عفيصان استطاع الخروج بمساعدة قبيلة قحطان وهزم ابن عائض الذي فر إلى "حرملة" حصن آل عائض المكين منذ أيام غزوات الأتراك لهم وبدأت المفاوضات بينهم وبين أمير أبها الجديد ـ الذي خلف سعد بن عفيصان بعد وفاته ـ ابن إبراهيم، وانتهت هذه المفاوضات بإرسال حسن وذويه إلى الرياض فعفا عنهم عبدالعزيز وأجرى لهم رواتب شهرية وعاش حسن في الرياض إلى أن توفي بها(١٧).

بانضمام عسير الشرقية إلى دولة عبدالعزيز آل سعود اتسعت رقعة الدولة السعودية الفتية، فأصبحت على مقربة من تخوم بلاد اليمن وعلى رأس الحكم فيها

---

(١٥) سعود بن هذلول، المرجع السابق ص ١٤٦.

(١٦) عبدالرحمن بن ناصر، المصدر السابق ص ١٩٤ ـ ١٩٥.

Amedeo Ginnine, op. cit., p. 492

(١٧) سعود بن هذلول، المرجع السابق، ص ١٥٠.

الإمام يحيى. وفي تلك الحقبة وقع تطور آخر يمس القسم الآخر من عسير، ففي شهر ذي الحجة سنة ١٣٣٨هـ تم التوصل إلى عقد اتفاقية بموجبها تم تحديد الحدود بين منطقة نفوذ الملك عبدالعزيز من ناحية والدويلة الإدريسية من ناحية أخرى[١٨]، كما أكدت هذه المعاهدة على الصداقة والتعاضد والتآزر بين عبدالعزيز من ناحية والسيد محمد الإدريسي من ناحية ثانية[١٩].

ويبدو أن الإمام يحيى وهو الذي كان يدرك جيداً مدى تأثير هذه الأحداث على كيانه السياسي، اختار جانب التريث والانتظار لعل التطورات تقدم له ما يريد دون التورط فيما لا تحمد عقباه.

وسواء فُسِّر صمت الإمام يحيى إزاء هذه الأحداث بالتريث والانتظار، أم بإمعان النظر لوضع خطة عمل مدروسة جيدة فإن وقع الأحداث التي برزت على المسرح السياسي بعد ذلك في سنة ١٣٤٥هـ (١٩٢٦م) قد أخرجت الإمام عن صمته وحملته على الإسهام بشكل قوي في تصميم وتنفيذ المسار الذي تحركت فيه العلاقات بين اليمن والسعودية.

قضية الخلاف

إذا أريد تحديد طبيعة العلاقات بين اليمن والسعودية في المراحل الأولى من عهد الملك عبدالعزيز لأمكن القول بأن قضية المطالب الإقليمية كانت العامل الأساسي في صبغ العلاقات بين الدولتين بصبغة غير ودية، وتتركز المطالب الإقليمية في مقاطعة عسير[٢٠]، وخاصة قسمها الغربي، فالإمام يحيى كان يرى أن عسير هذه جزء لا يتجزأ

(١٨) عبدالرحمن بن ناصر، المصدر السابق، ص ١٦٠ ـ ١٦١.

James A. Montgamry, op. cit., p. 123.

(١٩) جريدة صوت الحجاز، العدد ٣٣ بتاريخ ٢٢ رجب ١٣٥١هـ (٢١ نوفمبر ١٩٣٢م).

(٢٠) عبدالواسع اليماني، المرجع السابق ص ٣٣٤.

Robert L.Baker, Arab King Invades Yemen (current History, June, 1934) p. 375 - 376

من اليمن، في حين أن الملك عبدالعزيز كان يرى العكس، وأنه باستيلائه على عسير كان يسترد حقًّا تاريخيًّا من حقوق الأسرة السعودية(٢١).

كان التناقض حادًّا بين الموقف اليمني والموقف السعودي بالنسبة لهذه القضية، وقد نشأ عن هذا التناقض درجة عالية من التأزم الحاد، اصطبغت به العلاقات بين الدولتين منذ بدايتها، وقد تصاعد التأزم حتى انقلب إلى حرب دموية بينهما في سنة ١٣٥٢هـ (١٩٣٤م).

ولكي تتضح جذور وأبعاد الأزمة التي حكمت العلاقات بين اليمن والسعودية في السنوات الأولى من هذه العلاقات، وُجِدَ أنه من الضروري إلقاء قدر كافٍ من الضوء على مقاطعة عسير، وذلك من الناحية السياسية.

التيارات السياسية في عسير

تعرف المنطقة الواقعة في غرب الجزيرة العربية، والفاصلة بين الحجاز في الشمال واليمن في الجنوب بمقاطعة عسير، وكما ذُكر في النقطة الأولى من هذا الفصل فإن عسير كانت في نهاية القرن التاسع عشر الميلادي مركز لواء، أي متصرفية عثمانية، وكانت مدينة أبها هي عاصمة هذه المتصرفية(٢٢)، وقد عين العثمانيون آل عائض معاونين للمتصرف العثماني كعادتهم في المناطق العربية الأخرى، حيث يستعينون بأسرة محلية في تأكيد نفوذهم وسيطرتهم(٢٣).

ومع السنوات الأولى من القرن العشرين كانت منطقة عسير تشهد ميلاد تطور جديد وكانت خيوط هذا التطور ترسم من قبل رجل ترجع أصوله إلى بلاد المغرب،

---

(٢١) M. Wenner, op. cit., p. 142.; Grayson L. Kink, op. cit., p. 297.

(٢٢) جريدة صوت الحجاز، العدد ٣٣ بتاريخ ٢٢ رجب ١٣٥١هـ (٢١ نوفمبر ١٩٣٢م)، السيد مصطفى سالم، المرجع السابق، ص ١٥٥.

(٢٣) الزركلي، المرجع السابق جـ ٢ ص ٥٣٢ ـ ٥٣٣.

ذلك هو محمد بن علي الإدريسي[٢٤]، فقد استثمر محمد هذه المكانة الأدبية التي سبق أن تمتع بها جده أحمد بين أهالي عسير بصفته داعية إلى القيم الإسلامية الصحيحة ـ استثمر الحفيد مكانة جده وحقق من خلال ذلك مكاسب سياسية، وقد أخذت هذه المكاسب شكل دولة تعرف في التاريخ الإسلامي الحديث بدولة الإدريسيين في عسير. وترجع البداية المبكرة لظهور هذا الكيان السياسي الجديد ـ دولة الإدريسيين ـ إلى سنة ١٩٠٧م (١٣٢٥هـ) على وجه التقريب[٢٥]. ويبدو أن التطورات السياسية في المنطقة، وخاصة في الجنوب، قد هيأت للزعيم الإدريسي النجاح في خطوته الأولى التي كانت تهدف في النهاية إلى التخلص من سيطرة الأتراك[٢٦]. ففي بلاد اليمن كان الصراع محتدماً بين الإمام يحيى حميد الدين وبين الدولة العثمانية، بالإضافة إلى انشغال الدولة العثمانية نفسها بالاضطرابات الداخلية التي تفجرت فيها بعد إعلان الدستور[٢٧].

تطورت دولة الأدارسة في عسير حتى أصبحت مع نهاية العقد الأول من القرن العشرين قوة سياسية لها دورها البارز في تشكيل التطورات والأوضاع التي عاشها غرب الجزيرة العربية على مدى السنوات المقبلة.

---

(٢٤) ولد السيد محمد بن علي بن أحمد الإدريسي في صبيا سنة ١٢٩٣هـ/١٨٧٦م وذهب إلى مكة مجاوراً في سنة ١٣١٣هـ، ثم رحل إلى القاهرة والتحق بالأزهر ثم ذهب إلى واحة الكفرة، مركز السنوسية، ومنها انصرف إلى دنقلة حيث أخواله بالسودان، ثم غادر إلى صبيا في أواخر عهد السلطان عبدالحميد، وفي صبيا تطورت به الأحداث حتى أقام الدولة الإدريسية.

انظر: فؤاد حمزة، أشراف بلاد العرب، (بحث بمجلة المقتطف القاهرية، مايو ١٩٣٣م، أمين الريحاني، ملوك العرب جـ ١ ص ٣١٥.

(٢٥) عبدالواسع اليماني، المرجع السابق، ص ٣٤١ـ ٣٤٢.

(٢٦) **John Baldry, Al-Yaman and The Turkish Occupation 1849 - 1914., p. 180.**

(٢٧) السيد مصطفى سالم، المرجع السابق، ص ٨٢.

وأول تطور سياسي بارز في تاريخ هذه الدولة التي اتخذ مؤسسها من مدينة "صبيا" مركزا له، هو الدخول في تحالف مع الإمام يحيى، حيث جرت بين الرجلين مراسلات ومهاداة[٢٨].

ويلاحظ أن المبادرة في هذا الاتصال جاءت من قبل الإدريسي، وذلك لإدراكه بأن آماله ومخططاته السياسية في حاجة ماسة إلى فترة من الهدوء لتثبيت أقدامه في المنطقة ولم يكن لمثل هذا الهدوء أن يتوفر على كره من جاره القريب أمام اليمن.

هذا بالإضافة إلى أن الإمام يحيى كان بدوره في حاجة لإقامة علاقات طيبة مع جاره على أرضية أساسها تأمين الحماية لنفسه ورجاله إذا ما قام بمهاجمة المراكز العثمانية في بلاد اليمن، وهكذا توطدت العلاقات الودية بين الرجلين على أساس أن الهدف عند كل منهما واحد، وهو محاربة العثمانيين[٢٩].

وبالنسبة للدولة العثمانية فقد لجأت في مجابهتها ضد الإدريسي إلى العمل العسكري المباشر، وإلى جانب ذلك استعانت أيضا بأسلوبين آخرين هما: الاستعانة بالشريف حسين بن علي أمير الحجاز[٣٠]، وأسلوب التفريق وإثارة الشقاق بين الإدريسي وبين الإمام يحيى. ففي إطار العمل العسكري المباشر، وبينما كان الإدريسي منهمكا في توطيد أركان دولته وتوسيع نطاق نفوذه، تصدى المتصرف العثماني سليمان شفيق باشا بقواته للزعيم الإدريسي، وذلك في سنة ١٣٢٨هـ (١٩١٠م)[٣١]، غير أن الموقف العسكري كان في صالح الإدريسي الذي نجح في حصار المتصرف العثماني ورجاله في مدينة أبها لمدة تقرب من عام[٣٢].

---

(٢٨) السيد مصطفى سالم، المرجع السابق، ص ١١٤ ـ ١١٥.

(٢٩) الزركلي، المرجع السابق، جـ ٢ ص ٥٣٣ ـ ٥٣٤، توفيق برو، المرجع السابق ص ٢٢٤.

(٣٠) محمود كامل، المرجع السابق، ص ٢٤٧.

(٣١) David G. Hogarth, op. cit., p. 50

(٣٢) السيد مصطفى سالم، المرجع السابق، ص ١٦٤.

وفي مواجهة تفوق الإدريسي بعثت الدولة العثمانية إلى عسير بقوات كبيرة من الأستانة، وفي الوقت نفسه استنجدت بالشريف حسين بن علي، وعلى مقربة من مدينة "أبها" دارت المعارك بين قوات التحالف العثماني والشريف من ناحية والقوات الإدريسية من ناحية أخرى، وقد نجحت قوات التحالف في فك الحصار عن أبها والقوات العثمانية المحاصرة[٣٣].

هذا الذي قامت به الدولة العثمانية لم يحسم المشكلة بينها وبين الإدريسي وبالتالي فإنها واصلت العمل ضده، ومن الأساليب العثمانية التي برزت على الساحة آنذاك إثارة الشقاق بين الإدريسي وجاره الإمام يحيى وأسلوب إثارة الشقاق بين اثنين لهما ذات المطامع، أسلوب تقليدي كثيرا ما نجده في التاريخ القديم والحديث على حد سواء.

نجح القائد العثماني عزت باشا في إثارة الشقاق بين الإمام يحيى والإدريسي[٣٤] وتلا ذلك توصل الدولة العثمانية إلى صلح مع الإمام يحيى يعرف بصلح دعان وذلك في أغسطس سنة ١٩١١م مما وصل بالأزمة بين الإدريسي والعثمانيين إلى الذروة، مما أدى إلى تفجر ثورته ضدهم[٣٥]، حيث قام الإدريسي بقطع خطوط التلغراف العثمانية في عسير، كما أنه فرض الحصار مرة أخرى على مدينة "أبها" وفي هذه المرة أسر عددا من الأتراك[٣٦].

تخلل الصراع الذي دار بين الإدريسي والدولة العثمانية جولات من المفاوضات غير أن هذه المفاوضات لم تصل إلى نتيجة إيجابية ولم تؤد إلى اتفاق بين الجانبين. ويبدو أن طموح الإدريسي وعدم ركونه إلى نوايا العثمانيين وأسلوب المناورة والمداورة الذي

---

(٣٣) المرجع السابق.

(٣٤) توفيق برو، المرجع السابق، ص ٢٤٥.

(٣٥) Sir Gilber Clayton, op. cit., p. 208 (F.N. 13).

(٣٦) توفيق برو، المرجع السابق، ص ٢٤٥.

استخدموه قد وقفا دون التوصل إلى مصالحة بين الجانبين. ومن العروض التي عرضتها الدولة العثمانية على الإدريسي اتفاق يتضمن نوعا من الاعتراف القاطع منه بنفوذ السلطان، والتعهد بعدم الدخول في مفاوضات مع الدول الأجنبية دون إذن من الباب العالي، وأن يرسل فائض واردات مقاطعته إلى الأستانة، وأن يرضى بتعليم وتدريب السكان من قبل ضباط عثمانيين بغية أن يخدموا في المليشيا وأن يرسلوا إذا اقتضت الحاجة إلى ولايات أخرى(٣٧).

وقد أبدى الإدريسي موافقته على التوصل إلى مصالحة مع الدولة العثمانية، ولكن على نفس الشروط التي تمت مع الإمام يحيى، لا الشروط السابقة.

وقد رفض أولو الأمر في الأستانة العرض الإدريسي على أساس الاختلاف بين مركز الرجلين فالإمام يحيى رئيس طائفة دينية معترف بها، ومنطقته واسعة ولم تكن داخلة ضمن نطاق الممتلكات الفعلية للدولة العثمانية، على حين أن الإدريسي لا يتمتع بأية صفة دينية أو مدنية بين مواطنيه، ومنطقته يقطنها جماعة من أتباع المذهب الشافعي. وهي بهذا الاعتبار تابعة لإمارة مكة(٣٨).

والذي يهم الوصول إليه بخصوص هذه النقطة هو أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق أو مصالحة بين الإدريسي والدولة العثمانية، ومعنى هذا أن باب الصراع بقي مفتوحا وبقاؤه بهذه الصورة مهد الطريق لتطورات خطيرة.

أما أخطر التطورات التي برزت على مسرح الأحداث والصراع في عسير فهو التحالف الذي تم في سنة ١٩١٢م بين الزعيم الإدريسي وإيطاليا، وذلك في ظروف الحرب التي شنتها إيطاليا ضد دولة الخلافة في طرابلس الغرب سنة ١٩١١م(٣٩).

---

(٣٧) المرجع السابق.

(٣٨) توفيق برو، المرجع السابق ص ٢٤٥.

(٣٩) **R. J. Gavin, op. cit., p. 245;**
John Baldry, Al-Yaman and The Turkish Occupation 1849 - 1914., p. 187.

كان لهذا التحالف نتائجه البعيدة بالنسبة لأطراف عديدة، فمن ناحية أدى هذا التحالف إلى تقوية موقف الإدريسي في غرب شبه الجزيرة العربية، ومن ناحية أخرى كان لهذا التحالف أثره في إضعاف نفوذ الدولة العثمانية في عسير بشكل خاص وفي بقية مناطق غرب الجزيرة العربية بشكل عام[٤٠]. ومع وصول الأزمة بين الزعيم الإدريسي والدولة العثمانية إلى هذا الحد من التدهور فإن الباب لم يغلق في وجه المفاوضات بين الجانبين، غير أن المحاولات التي بذلها رجال الدولة العثمانية والإمام يحيى في هذا الصدد لم تؤد إلى نتيجة إيجابية[٤١].

انتهت الحرب الطرابلسية بهزيمة الدولة العثمانية، وكان معنى ذلك المزيد من القوة للإدريسي، حليف إيطاليا المنتصرة، فقد اتسع نطاق نفوذه عن ذي قبل، كما أن سيادته على منطقة عسير لم تعد موضع منازعة من الدولة العثمانية، هذا بالإضافة إلى أن الزعيم الإدريسي أصبح على مستوى من القوة يجعله يقف على قدم المساواة مع جاريه الشريف حسين والإمام يحيى، بل وربما غدت قوته في نظر البعض متفوقة على قوة أحد الجارين.

انتهز الإدريسي فرصة قيام الحرب العالمية الأولى فكان أول زعيم عربي يعلن انضمامه صراحة إلى جانب الحلفاء ضد تركيا، وقد تم ذلك في معاهدة عقدت في ٣٠ أبريل ١٩١٥م[٤٢] (١٥ جمادى الثانية ١٣٣٣هـ) بين الممثل الشخصي للإدريسي وهو السيد مصطفى بن السيد عبدالعلي والميجور جنرال "شو" نيابة عن بريطانيا، وكان "شو" يشغل آنذاك وظيفة المعتمد البريطاني في عدن، كما وقعها بعد ذلك "هاردنج" حاكم الهند العام[٤٣].

---

(٤٠) السيد مصطفى سالم، المرجع السابق ص ٢٤٣.

(٤١) توفيق برو، المرجع السابق ص ٢٤٤ ـ ٢٤٥، الجرافي، المرجع السابق ص ٢٢٤.

(٤٢) Sir Gilbert Clayton, op. cit., p. 208. (F.N. 13). M. Wenner, op. cit., pp. 142 - 143.

= (٤٣) Eric Macro, Yemen and the Western Worlk, (London, 1960) pp. 45 - 47.

ومن دراسة وثائق وزارة الخارجية البريطانية، وخاصة البرقيات المتبادلة بين المعتمد البريطاني في عدن وبين حكومة الهند ووزارة الخارجية البريطانية في لندن، يتضح أن المفاوضات من أجل التوصل إلى المعاهدة المشار إليها قد بدأت في شهر مارس ١٩١٥م وأن الإدريسي قد تعهد بموجب هذه المعاهدة بالعمل العسكري ضد تركيا في عسير، وذلك في مقابل إمداده بما هو في حاجة إليه من المساعدات المالية والإمدادات العسكرية[٤٤].

ويسجل التاريخ عن السيد محمد الإدريسي أنه ظل ملتزما بالمعاهدة التي عقدها مع الإنجليز، والتي ضمته إلى صفوف الحلفاء، وذلك حتى نهاية الحرب العالمية الأولى في شهر أكتوبر سنة ١٩١٨م[٤٥]. وفي أثناء هذه المعاهدة تمكن الإدريسي من إنزال العديد من الهزائم بأعدائه الأتراك، وذلك في المناطق الجنوبية من عسير، وتبعا لذلك أصبحت منطقة نفوذه تمتد من اللحية في الجنوب إلى القنفذة في الشمال[٤٦].

وقد أفاد الإدريسي من هذه المعاهدة، وذلك بتحقيق الهدف الذي كان يكافح من أجله، وهو الاستقلال بدولته عن تركيا، وهو الهدف الذي حمل الإدريسي قبل ذلك على العمل مع إيطاليا ضد تركيا في ظروف الحرب الطرابلسية، ومن حسن حظ الإدريسي أن الحلفاء هم الذين كسبوا الحرب، ومن ثم فإن إنجلترا قامت بمكافأة

= ومن أهم بنود المعاهدة بندها الخامس وتنص على أن: تتعهد الحكومة البريطانية بالمحافظة على أراضي السيد الإدريسي من كل اعتداء يقع من قبل أي عدو كان على السواحل ويضمان استقلاله في أراضيه الخاصة. كما نص في ملحق المعاهدة على إعطاء جزيرة فراسان للإدريسي منعا لمطالب إيطاليا.

انظر: محمود كامل، المرجع السابق، ص ٢٤٧.

(٤٤) F.O. 371/P.R.O. 2478. pp. 160 - 161. 221 - 223/ James A. Montgamry, op. cit., p. 118; H.Jacob, op. cit., p. 33.

(٤٥) جدد الإنجليز المعاهدة مع الإدريسي في سنة ١٩١٧م.

انظر: فؤاد حمزة، أشراف بلاد العرب، (بحث من مجلة المقتطف القاهرية، مايو ١٩٣٣م).

(٤٦) جريدة صوت الحجاز، العدد ٣٣ بتاريخ ٢٢ رجب ١٣٥١هـ (٢١ نوفمبر ١٩٣٢م)، فؤاد حمزة، أشراف بلاد العرب، حافظ وهبة، جزيرة العرب في القرن العشرين، ص ٤٣.

الإدريسي على موقفه، وذلك بأن سلمت له ميناء الحديدة وهو الميناء الذي سبق أن احتله البريطانيون في ظروف انسحاب القوات التركية منه مع نهاية الحرب العالمية الأولى[٤٧]، وبالتالي بقيت تهامة عسير موطنا للصراع بين الإمام والإدريسي[٤٨].

وقريب من موقف الزعيم الإدريسي الموقف الذي اتخذه كبير آل عائض، الشيخ حسن، الذي كان يسيطر على الجزء الشمالي الشرقي من عسير، فقد حاول هذا الرجل في أول الأمر أن يبتعد بنفسه ومنطقة نفوذه عن التورط في العمل مع أي من المعسكرين المتصارعين، وقد تمكن من الحفاظ على موقفه هذا حتى شهر يونيو سنة ١٩١٦م، وهو التاريخ الذي أعلن فيه الشريف حسين ثورته في الحجاز ضد الخلافة العثمانية، فقد ذكر عن كبير آل عائض أنه انضم إلى الشريف حسين في ثورته المعادية للدولة العثمانية[٤٩].

لم يكن أمام كبير آل عائض أن يتخذ موقفا آخر يتسم بالولاء للدولة العثمانية[٥٠] إذ إن مثل هذا الموقف لم يكن ممكنا من الناحية العملية، فمنطقة نفوذه وهي محدودة تقع بين منطقتي نفوذ زعيمين، قوة أي منهما تفوق قوة آل عائض بكثير، فإلى الجنوب والغرب توجد دولة الإدريسي، وقوته العسكرية، التي أخذت تتضاعف منذ تحالفه مع الإيطاليين تفوق قوة آل عائض بمراحل كثيرة، وما يقال عن قوة الإدريسي يقال مثله، بل وأكثر منه، عن قوة الشريف حسين الذي يجاور آل عائض من الشمال. وفي ضوء موازين القوى في المنطقة كان من الحكمة لزعيم آل عائض أن يكون موقفه متمشيا مع واقع هذه الموازين من ناحية والمستقبل الذي كان يتطلع إليه من ناحية أخرى.

---

(٤٧) فؤاد حمزة، أشراف بلاد العرب، حافظ وهبة، المرجع السابق ص ٤٣.

John Baldry, Al-Yaman and The Turkish Occupation, 1849 - 1914., p. 195. (٤٨)

E. Bremond, op. cit., p. 78. (٤٩)

(٥٠) فؤاد حمزة، أشراف بلاد العرب.

انتهت الحرب العالمية الأولى بانتصار الحلفاء، وبالتالي استمرار دويلة آل عائض الدويلة التي ازدادت قوتها عند نهاية الحرب العالمية الأولى عما كانت عليه قبلها[(٥١)]، وذلك شأن معظم القوى السياسية التي وقفت مع الحلفاء ضد تركيا والمعسكر الذي كانت تنتمي إليه في هذه الحرب العالمية.

ولكن آل عائض تعرضوا لخطر محلي ذلك هو رغبة الإدريسي في توسيع منطقة نفوذه على حساب دويلتهم التي كانت تتاخم دولة الإدريسي، فما كان من كبير آل عائض الشيخ حسن بن علي إلا أن استعان بشريف مكة الحسين بن علي[(٥٢)] وقام بانتفاضته ضد الإدريسي سنة ١٣٣٩هـ (١٩٢٠م) مما حمل الإدريسي بدوره إلى الاستعانة بالملك عبدالعزيز كما أشرنا سلفا[(٥٣)].

هذا هو موقف القوتين السياسيتين في عسير إبان الحرب العالمية الأولى، أما بعد أن وضعت هذه الحرب أوزارها، فإن بريطانيا أعادت حساباتها السياسية من جديد، وقد ترتب على ذلك بأن تبخرت آمال الذين وقفوا في السابق إلى جانب الحلفاء.

فبالنسبة لآل عائض بعد أن خذلهم الإدريسي عندما استعانوا به خلال نزاعهم مع عبدالعزيز آل سعود بل إنه لم يتحمس لمساعدتهم وأظهر تعاطفه مع الدولة السعودية وأبدى استعداده لمساعدتها برجاله[(٥٤)]، اتجهت بعض العناصر منهم واتصلت بالبريطانيين في عدن وحاولوا نيل اعتراف الإنجليز باستقلال عسير، ولكن البريطانيين ردوا بأنهم لا يرغبون في التدخل بأي شكل من الأشكال في مشكلات عسير[(٥٥)].

---

(٥١) E. Bremond, op. cit., p. 78

(٥٢) وقد سبق للشريف حسين بن علي أن لعب دورا في الصراع المحلي في المنطقة حوالي سنة ١٣٢٩هـ، حينما حاصر الإدريسي مدينة أبها فاستعانت به آنذاك الدولة العثمانية. انظر: الجرافي، المرجع السابق ص ٢٢٣..

(٥٣) محمد يحيى الحداد، المرجع السابق، ص ٣٧٣ ـ ٣٧٤.

(٥٤) F.O. 371 p. 38.

(٥٥) Ibid.

وكما مر سابقا فإن القسم الشرقي من عسير شهد تطورات سياسية من سنة ١٩٢٠م حتى سنة ١٩٢٣م أدت في النهاية إلى انقراض حكم آل عائض، وانضمام منطقة نفوذهم إلى الدولة السعودية(٥٦). أما بالنسبة للقسم الآخر من عسير وهو القسم الغربي أو الساحلي، فقد مر موقف السيد الإدريسي الإيجابي بالنسبة للحلفاء(٥٧).

وعند نهاية الحرب، وعلى سبيل المكافأة على الدور الذي قام به، تنازلت بريطانيا للإدريسي عن مدينة الحديدة، وكانت القوات البريطانية قد انتزعتها من الجنود الأتراك في ظروف الحرب العالمية(٥٨).

وباستثناء مدينة الحديدة لم يصل السيد الإدريسي إلى شيء من الأهداف التي كان يسعى إليها من وراء انضمامه إلى بريطانيا والحلفاء، وذلك لأن بريطانيا لم تر نفعا من وراء الاهتمام به(٥٩)، ومعنى هذا أنه أصبح على الزعيم الإدريسي أن يبحث عن وسيلة جديدة تساعده على تحقيق آماله السياسية، أو على الأقل تساعده في الحفاظ على إمارته وسط الأطماع التي تحيط بها من الشمال ومن الجنوب، من الشمال حيث الشريف حسين الذي يعد بلاد عسير جزءا من الحجاز، ومن الجنوب حيث الإمام يحيى، وهو الآخر يعتبر تهامة أو عسير الغربية، جزءا من اليمن، ويعمل على ضمها إليه، أو على الأقل ضم مدينة الحديدة، التي هي ميناء اليمن الطبيعي، بل ومفتاح مدينة صنعاء(٦٠).

وفي ذلك الوقت وعلى الحدود الشرقية لإمارته كانت تدور الأحداث التي أسفرت عن ضم عسير الشرقية للدولة السعودية، ووجد السيد الإدريسي أن الطريقة

---

(٥٦) انظر: ص ٥٦ ـ ٥٨ من هذه الرسالة.

(٥٧) انظر: ص ٦٥ ـ ٦٨ من هذه الرسالة.

(٥٨) **M. Wenner, op. cit., p. 143.**

(٥٩) فون ميكوش، عبدالعزيز ترجمة أميل رويحه، ص ٢١٠.

(٦٠) **H. Jacob, op. cit., p. 31.**

الأسلم لتجنيب دويلته شر المخاطر التي تحيط بها هي إقامة علاقات طيبة مع جاره الجديد عبدالعزيز آل سعود[٦١].

والتقت وجهة نظر السيد الإدريسي مع الملك عبدالعزيز وعقدت معاهدة صداقة بين الجانبين، وذلك في سنة ١٣٣٨هـ، بموجب هذه المعاهدة تم تحديد بين منطقتي نفوذ الزعيمين، كما تم تحديد العشائر التابعة لعبدالعزيز آل سعود وتلك التابعة للسيد الإدريسي[٦٢].

ظلت الأوضاع في عسير محكومة باتفاقية سنة ١٣٣٨هـ وذلك حتى وفاة السيد محمد الإدريسي في شهر شعبان ١٣٤١هـ (١٩٢٣م)، ويذكر أنه قبل وفاته أوصى لعبدالعزيز آل سعود بالإشراف على دويلته وبالدفاع عنها من غائلة العدوان، وأن يكون قيما على العائلة الإدريسية[٦٣]. ومهما يكن من أمر، فإن المعاهدة المذكورة قد أدت دورها في تأمين دويلة الإدريسي ضد أطماع كل من الشريف حسين صاحب الحجاز والإمام يحيى صاحب اليمن[٦٤].

تولى حكم الإمارة الإدريسية بعد وفاة السيد الإدريسي ابنه علي. غير أن عليا لم يكن ليتحلى بالصفات والقدرات التي كان يتميز بها أبوه، فوقعت الإمارة الإدريسية نتيجة لذلك في خضم الفوضى والانقسامات، وقد شجعت هذه الأوضاع السيئة الإمام يحيى على تحقيق حلمه القديم المتجدد، وذلك بضم تهامة عسير إلى اليمن[٦٥]، وخاصة أن منافسه في ذلك الشريف حسين كان آنذاك يواجه محنة الخطر السعودي الزاحف من قلب الصحراء، وقد نجحت قوات الإمام بالفعل في احتلال

---

(٦١) John, Baldry, Al-Yaman and The Turkish Occupation 1849 - 1914. p. 195.

(٦٢) وزارة الخارجية السعودية "بيان عن العلاقات بين المملكة العربية السعودية والإمام يحيى حميد الدين" وثيقة رقم ١٥٤ ص. وسوف نرد نص الاتفاقية كاملا ضمن الملاحق.

(٦٣) صوت الحجاز، العدد ٣٣ بتاريخ ٢٢ رجب ١٣٥١هـ (٢١ نوفمبر ١٩٣٢م).

(٦٤) الزركلي، المرجع السابق، جـ ٣ ص ٥٣٥.

(٦٥) Sir Gilbert Clayton, op. cit., p. 208 (F.N.13).

مدينة الحديدة وذلك في رمضان سنة ١٣٤٣هـ (١٩٢٥م)[٦٦]، بل وواصلت زحفها شمالا حتى وصلت إلى مدينة "ميدي"[٦٧]، وبدا وكأن الدويلة الإدريسية أوشكت أن تلفظ أنفاسها أمام القوات اليمنية المنتصرة[٦٨]، بالإضافة إلى وجود تنافس على الحكم داخل الأسرة الإدريسية[٦٩]، وفي مواجهة هذا التدهور لجأ بعض رجال الأسرة الإدريسية إلى تدارك الموقف، فعزلوا علي بن محمد الإدريسي من الحكم، وأقاموا مكانه عمه الحسن بن علي[٧٠]، وقد أثبتت الأحداث التي تعاقبت بعد ذلك أن العمل الذي قام به رجال الأسرة الإدريسية قد نجح إلى حد ما في إرجاء التدهور الذي كانت تعاني منه الدويلة، وفي سبيل إخراجها من المحنة التي كانت تعانيها، لجأ السيد الحسن الإدريسي إلى الاستعانة بقوة خارجية وهو في هذا يعتبر استمرارا لأخيه محمد بن علي الذي كان طول حياته السياسية معتمدا على القوى الخارجية.

حاول السيد الحسن الإدريسي الاستعانة بالإيطاليين في مصوع، ولكنه لم يوفق[٧١]، وحاول الاستعانة كذلك بالبريطانيين في عدن، ومنحهم امتياز لاستخراج النفط من جزائر فراسان، ولكن أيضا دون نتيجة إيجابية. ونتيجة للفشل الذي مني به في الاستعانة بكل من الإيطاليين والبريطانيين لجأ السيد الحسن الإدريسي إلى الاتصال

---

(٦٦) بريد الحجاز، العدد ٣٧ بتاريخ الأحد ١١ رمضان ١٣٤٣هـ (٥ أبريل ١٩٢٥م)، محمود كامل، المرجع السابق، ص ٢٥١.

(٦٧) حافظ وهبه، المرجع السابق ص ٤٣.
M. Wenner, op. cit., p. 143.

(٦٨) F.O. 371, pp. 48 - 50.

(٦٩) Gilbert Clayton, op. cit., pp. 207 - 208.

(٧٠) حافظ وهبه، المرجع السابق ص ٤٣. محمد يحيى الحداد، المرجع السابق، ص ٣٦٩.

(٧١) F.O. 371/P.R.O. 8354. pp. 37 - 40.
ويوجد فيها أيضا مجموعة من الرسائل المتبادلة بين الحسن الإدريسي والمعتمد الإيطالي في مصوع، محمد أفندي سالم، وموضوعها يدور حول جهود الإدريسي للاستعانة بالإيطاليين ولكن بدون طائل.

المباشر بالإمام يحيى بهدف إيقاف تقدم القوات اليمنية في تهامة، غير أنه أيضا لم يفز بطائل(٧٢)، ومعنى هذا أن نهاية الإمارة الإدريسية قد أصبحت وشيكة.

في ذلك الوقت كان سلطان نجد قد تمت سيطرته على الحجاز فاتجهت أنظار السيد الإدريسي إليه، وخاصة أنه باستيلائه على الحجاز أصبح يحيط بالدويلة الإدريسية من الشمال والشرق، وإلى جانب ذلك فإن العلاقات بين سلطان نجد وبين السيد محمد بن علي الإدريسي كانت تشكل أرضية طيبة لإقامة تعاون وثيق وبناء بين الجانبين، وفي ضوء هذا بعث الحسن الإدريسي ابن عمه ميرغني الإدريسي إلى مكة مستنجدا بالملك عبدالعزيز، وقد استقر الرأي في مكة على إنقاذ البقية الباقية من الإمارة الإدريسية وبعد سلسلة من الاجتماعات تم التوصل بين الجانبين إلى عناصر معاهدة أصبحت تعرف بمعاهدة مكة، وذلك في سنة ١٣٤٥هـ (١٩٢٦م)(٧٣).

وتتألف معاهدة مكة من إحدى عشرة مادة، أهمها إخضاع الدويلة الإدريسية تحت سيادة الملك عبدالعزيز بالإضافة إلى إناطة الشؤون الخارجية إليه مع احتفاظ الإدريسي بسلطته فيما يتعلق بالشؤون الداخلية داخل إمارته، ووضع الإمارة تحت الحماية السعودية ضد التدخل الخارجي، وقد وقعت هذه المعاهدة في اليوم الرابع والعشرين من ربيع الثاني سنة ١٣٤٥هـ (٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٦م)(٧٤). وكما هو واضح فإنه بموجب هذه المعاهدة وضعت مقاطعة عسير تحت الحماية المباشرة للملك عبدالعزيز(٧٥)، وهذا يعني أن الزعيم الإدريسي قد أضاع البقية الباقية من حريته في

---

(٧٢) F.O. 371/ P.R.O. 1136. pp. 635 - 636.

(٧٣) صوت الحجاز، العدد ٣٣، بتاريخ ٢٢ رجب ١٣٥١هـ (٢١ نوفمبر ١٩٣٢م)، حافظ وهبة، المرجع السابق ص ٤٣ ـ ٤٤. Amedeo Giannini, op. cit., p. 492.

ويوجد نص المعاهدة ضمن الملاحق.

(٧٤) أمين الريحاني، تاريخ نجد وملحقاته، ص ٤٤٦ ـ ٤٤٧، محمود كامل، المرجع السابق ص ٢٦٩.

(٧٥) Elizabeth Monro, Philby of Arabia, (London, Faber & Feber 1973) p. 175.

التصرف ولكن عزاءه في ذلك أنه فقد هذه الحرية لصالح زعيم مسلم الأمر الذي كان مفضلا لديه على أن يفقده للإيطاليين غير المسلمين(٧٦).

ومن أجل حماية هذه الدويلة من أطماع الإمام يحيى التوسعية بادر الملك عبدالعزيز بإرساله نسخة من معاهدة مكة إلى الإمام طالبا منه احترامها ونتيجة لذلك أصدر الإمام أوامره إلى رجال جيشه في تهامة بالوقوف بالأماكن التي بلغوها والقعود عن كل حركة(٧٧).

لم تكن هذه الرسالة التي بعث بها الملك عبدالعزيز إلى الإمام يحيى والتي أرفقت بها صورة من معاهدة مكة هي أولى الرسائل التي بعث بها الملك عبدالعزيز إلى الإمام يحيى بخصوص الدويلة الإدريسية، إذ إنها سبقت برسائل أخرى أهمها تلك المؤرخة بالحادي والعشرين من شهر يناير سنة ١٩٢٦م والتي بعث بها الملك عبدالعزيز بعد أن احتلت القوات الزيدية مدينة "ميدي" الإدريسية وقد ذكر الملك عبدالعزيز الإمام يحيى بالعلاقات الطيبة التي تربط الملك بالإدريسيين منذ سنوات، وأن هذه العلاقات تحتم على الملك أن يساند الإدريسيين في محنتهم التي فرضت عليهم غزو الإمام يحيى لبلادهم. وفي هذه الرسالة نفسها وجه الملك عبدالعزيز تحذيرا قويا وحاسما إلى الإمام يحيى وطالبه بضرورة سحب قواته من الأراضي الإدريسية على وجه السرعة، وبضرورة الرد العاجل على هذه الرسالة(٧٨).

ومن المقارنة بين تاريخ هذه الرسالة (٢١ يناير ١٩٢٦م) وتاريخ معاهدة مكة (٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٦م) يتضح أنه مرت تسعة أشهر دون أن يستجيب الإمام لما طلبه منه الملك عبدالعزيز بضرورة سحب قواته من أراضي الإدريسيين بل إن قواته توغلت في المزيد من الأراضي الإدريسية. وليس هناك ما يفيد أن الإمام يحيى قد بعث برد ما

---

(٧٦) **John Baldry, Anglo-Italian Rivalry in Yemen and Asir 1900 - 1934, (The World of Islam, Vol. XII, Leiden-Brill 1976 - 1977) p. 169.**

(٧٧) أمين سعيد، تاريخ الدولة السعودية، جـ ٢ ص ١٩٢.

(٧٨) **F.O. 371/ P.R.O. 11446. pp. 125 - 129.**

على الرسالة التي بعثها إليه الملك عبدالعزيز، ومن المرجح أن الإمام يحيى لم يأخذ تهديد الملك عبدالعزيز له مأخذ الجد، وفي ضوء موقف الإمام يحيى، بالإضافة إلى اعتبارات أخرى، عقدت معاهدة مكة، وبعث بصورة منها الملك عبدالعزيز إلى الإمام يحيى الذي ربما لم يكن قد خطر على باله أن تصل الأمور في التحالف بين الإدريسي والملك عبدالعزيز إلى هذه الدرجة.

مهما يكن من أمر، فإنه بالأوامر التي أصدرها الإمام يحيى إلى رجاله في تهامة بالتوقف وعدم التوغل في الدويلة الإدريسية تكون معاهدة مكة المكرمة قد آتت أولى ثمارها الإيجابية، إذ حالت دون ابتلاع الإمام يحيى لباقي الدولة الإدريسية. وهكذا يتبين أن سنة ١٩٢٦م لم تنته إلا وكان نفوذ الدولة السعودية قد امتد جنوبا وساحليا حتى شمال الإمارة الإدريسية التي كان الإمام يحيى يحاول ضمها إلى اليمن تطبيقا لما كان يعتقده من أن تهامة عسير ليست سوى جزء من بلاد اليمن تاريخيا[٧٩]، ومدفوعا في الوقت نفسه بتحريض من إيطاليا التي كانت تدعم الإمام في موقفه من قضية عسير وخاصة أن إيطاليا فسرت كلمة "توابعها" في لقب الملك عبدالعزيز الذي ورد في معاهدة مكة "ملك الحجاز وسلطان نجد وتوابعها" على أنها تشمل منطقة عسير[٨٠]، كما أنها في بيان لاحق وبعد اعترافها بالملك عبدالعزيز علقت استمرار هذا الاعتراف وما يواكبه من علاقات طيبة احترام الملك عبدالعزيز لسيادة عسير[٨١].

قضايا الخلاف الأخرى

كما أشير من قبل فإن المطالب الإقليمية كانت القضية الأساسية التي جعلت العلاقات بين اليمن والسعودية تصطبغ بالصبغة الخلافية. وهذه القضية محور اتفاق بين جميع الدارسين، ولهذا فإنه يصح أن يطلق عليها القضية الأساسية.

---

(٧٩) M. Wenner, op. cit., p. 144.

(٨٠) John Baldry, Anglo-Italian Rivalry in Yemen And Asir' 1900 - 1934, p. 182.

(٨١) Ibid, p. 185.

وإلى جانب هذه القضية توجد قضايا أخرى فرعية أو ثانوية، منها قضية الخلاف المذهبي والعقائدي بين الإمام يحيى والملك عبدالعزيز، فالملك عبدالعزيز كان متمسكا بالمذهب السلفي الحنبلي الذي حمل لواءه المصلح الشيخ محمد بن عبدالوهاب، في حين أن الإمام يحيى كان يعتنق المذهب الزيدي الشيعي الذي يرى فيه السلفيون انحرافا عن العقيدة الإسلامية الصحيحة(٨٢).

ومعنى هذا أن عقيدة المذهب التي يستند إليها الملك عبدالعزيز تختلف عن نظيرتها التي كان يقوم عليها حكم الإمام يحيى وهذا صحيح. ولكن من الصواب أن يوضع هذا الخلاف في موضعه السليم بين عوامل الخلاف الأخرى، ولا يجعل هو أساس الخلاف أو مبعث الصراع(٨٣)، فالدولة السعودية كانت تتاخم حدود العديد من الدول، وخاصة في الخليج، وكان أصحاب هذه الدول لا يدينون بنفس المذهب الذي كان يعتقده الملك عبدالعزيز، ومع هذا الاختلاف فإنه لم يحدث بينهما خلاف، كذلك الذي حدث بين اليمن والسعودية. ومع اليمن نفسها بعد معاهدة الطائف في سنة ١٩٣٤م نشأت علاقات طيبة للغاية، وهذا مع بقاء الاختلاف المذهبي، والحقيقة أن هذا التحسن قد حدث بعد أن حلت قضية الخلاف على الحدود، وهذا يعني أن الاختلاف المذهبي كان عاملا جانبيا فقد تأثيره بمجرد انتهاء القضية الأساسية.

وقد برزت في أثناء المفاوضات التي دارت بين الجانبين ولأكثر من مرة قضية خلاف أخرى تلك هي قضية مقتل الحجاج اليمنيين التي وقعت في موسم حج سنة ١٣٤٠هـ/١٩٢١م وخلاصتها أنه في أثناء الصراع بين القوات السعودية وبين قوات الشريف حسين وصل ركب الحج اليماني إلى وادي "تنومة" جنوب الحجاز في طريقه إلى مكة فظن الجنود السعوديون أنه نجدة إلى أعدائهم فهاجموهم(٨٤)، وكانت النتيجة

(٨٢) Mohammed Almana, op. cit., p. 203.

(٨٣) أحمد عبدالغفور عطار، صقر الجزيرة، جـ٦ ص ١١٠٩ - ١١١٠).

(٨٤) الجرافي، المرجع السابق، ص ٢٣٣.

حسب قول بعض الكتاب المتعاطفين مع الإمام يحيى مقتل عدد كبير من الحجاج اليمنيين وكانوا يقدرون - أي الحجاج جميعهم لا القتلى فقط - بثلاثة آلاف حاج(٨٥).

ومن متابعة ما دار في المفاوضات بالنسبة لهذه القضية يبدو أن الجانب اليمني كان يتخذ من إثارة هذه الحادثة موقفا تفاوضيا ويستهدف من ورائه الضغط على الجانب السعودي من أجل الحصول على تنازلات. وهذا يعني أن قضية مقتل الحجاج اليمنيين عن طريق الخطأ غير المقصود بالمرة لم تكن قضية أساسية بل هامشية، وليس بعيدا أن قضية مقتل الحجاج هذه كان لها تأثيرها على الملك عبدالعزيز فيما أبداه من تنازلات للإمام يحيى، مثل التخلي عن جبل العرو كما سيتضح ذلك في حينه.

أما القضية الثالثة من القضايا الثانوية فهي حادث احتراق الباخرة الفرنسية "آسيا" فقد احترقت هذه الباخرة وهي راسية في ميناء جدة، وذلك في اليوم الحادي والعشرين من شهر مايو سنة ١٩٣٠م، وكانت الباخرة تحمل على ظهرها حوالي ألف وخمسمائة حاج يمني، كما كانت توجد عليها كمية كبيرة من عملة نمساوية كانت تتداول في بلاد اليمن.

ويرى بعض اليمنيين أن الحريق كان مدبرا من قبل بعض العناصر الموالية للملك عبدالعزيز، ذلك لأن الباخرة كانت تحمل أموالا ورسائل يقال إنه قد بعث بها إلى بعض الفئات المناوئة للملك عبدالعزيز(٨٦).

ومن الناحية الظاهرية فإن الشكوك التي أبداها البعض بالنسبة لظروف احتراق هذه الباخرة قد يكون لها ما يبررها، غير أن التحقيقات الدقيقة التي أجرتها سلطات الباخرة قد أكدت أن احتراقها لم يكن مدبرا، بل إنه جاء نتيجة لإهمال بعض الحجاج

---

(٨٥) نزيه مؤيد العظم، المرجع السابق ص ٣١٨ - ٣٢٠، وقد ذكر أمين سعيد في كتابه (اليمن تاريخه السياسي) ص ٧٦ - ٧٧ أن الصراع كان دائرا بين السعوديين وآل عائض لا بين السعوديين والشريف حسين وهذا غير صحيح.

(٨٦) عبدالمنعم الغلامي، المرجع السابق ص ٧٨، عمر أبو النصر، سيد الجزيرة العربية، ص ١٧.

الذين كانوا يستخدموا مواقد خاصة صغيرة في طهي طعامهم ومن بعض هذه المواقد تسربت النار فكان الحريق[(٨٧)].

هذه هي القضايا الثلاث الثانوية التي برزت كعوامل مساعدة للتوتر بين الدولتين وذلك إلى جانب القضية الأساسية، قضية المطالب الإقليمية، وقد فرضت هذه القضية نفسها على الدولتين حينما تقاربت وتماست حدودهما.

وقضية المطالب الإقليمية هذه عنوان كبير للكثير من المشكلات والأزمات التي تفجرت بين الدولتين، مثل ما حدث حينما امتد سلطان الملك عبدالعزيز إلى منطقة نفوذ آل عائض في عسير، ومثل الأزمة التي نشبت حينما خضعت الدويلة الإدريسية في عسير أيضا تحت الحماية السعودية، ومنها المشكلة التي قامت حول جبل العرو أو حول منطقة نجران. إنها قضية واحدة، ولكنها اكتسبت العديد من المظاهر وارتدت العديد من الثياب تبعا للبقعة التي قدمتها الأحداث على مسرح النزاع بين الدولتين.

---

(٨٧) توجد نتائج التحقيقات ضمن وثائق وزارة الخارجية البريطانية F.O. 371/ P.R.O. 14460 وكذلك في أم القرى العدد رقم ٢٩٦ بتاريخ ١٣٤٩/٣/١٤هـ (٨ أغسطس ١٩٣٠) حيث نشر بها التقرير التفصيلي الذي توصلت إليه اللجنة المكلفة بالتحقيق في أسباب الحريق.

الفصل الرابع

المفاوضات بين الدولتين

ومعاهـــــدة العــــــرو

تناول الفصل السابق قضايا الخلاف بين الدولتين، وعلى رأسها قضية عسير، واتضح من خلال هذا الفصل أن عسير كانت المنطقة التي أثارت الاحتكاك بين الدولتين، وما يجب إبرازه هنا هو أن قضية عسير لم تظهر فجأة أو مرة واحدة بل أنها أخذت تظهر بالتدريج وعلى مدى عدة سنوات، وترجع البداية في هذه المشكلة إلى سنة ١٣٣٨هـ (١٩٢١م) وهي السنة التي أخذ فيها نفوذ آل عائض في عسير الشرقية يترنح أمام القوات السعودية ومع مضي الشهور كانت قضية عسير تتشكل حتى اكتملت أبعادها في ربيع الآخر سنة ١٣٤٥هـ (أكتوبر سنة ١٩٢٦م) وهي السنة التي عقدت فيها معاهدة مكة بين الحسن الإدريسي والملك عبدالعزيز، والتي بموجبها وضعت الإمارة الإدريسية تحت الحماية السعودية.

إذن فالفترة السابقة المحصورة بين سنتي ١٣٣٨و١٣٤٥هـ هي فترة تشكيل وتكامل المشكلة الأساسية للخلاف بين الدولتين، مشكلة عسير، أما الفترة اللاحقة والتي تنتهي بالتوصل إلى معاهدة العرو في شعبان سنة ١٣٥٠هـ فإنها تميزت بالمفاوضات بين الدولتين، المفاوضات التي تستهدف حل قضية عسير عن طريق التفاهم وبعيداً عن العنف والصراع.

وتبعاً للتطورات من خلال الأحداث التاريخية فإنه على الرغم من الخطورة التي كانت تنطوي عليها سيطرة الدولة السعودية سيطرة مباشرة على عسير الشرقية بالنسبة للإمام يحيى ولمفهومه بخصوص اليمن وحدوده التاريخية فإن الإمام لم يحدث منه رد فعل مباشر، ويبدو أنه آثر التريث والانتظار، ولعله كان يتوقع فشل عبدالعزيز آل سعود في النهاية، وخاصة أنه في ذلك الوقت كان قد فتح على نفسه جبهة كبيرة وخطيرة تلك هي جبهة الحجاز.

ومهما تكن حقيقة الدوافع التي حملت الإمام يحيى على الهدوء فإن ذلك لم يستمر طويلاً فما أن وصل الصراع حول الحجاز إلى نقطة اللاعودة، وصار بذلك الشغل الشاغل للملك عبدالعزيز ولدولته، حتى تحرك الإمام للعمل بادئاً بمحاولة إعادة التوازن إلى الخريطة السياسية في منطقة الحدود، وهو التوازن الذي اختل اختلالاً خطيراً بضم السعوديين لمنطقة عسير الشرقية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الإمارة الإدريسية تعرضت في ذلك الوقت لقدر كبير من التفكك والضعف، وذلك نتيجة لسلسلة من الاضطرابات الداخلية[١] حينئذ بدأ الإمام يحيى في العمل، فأخذت قواته تهاجم الإمارة الإدريسية وتستولي على مدنها، وفعلاً نجحت قوات الإمام في الاستيلاء على الحديدة واللحية وميدي، وبدا وكأن اليمنيين على وشك اكتساح كل أنحاء الإمارة الإدريسية[٢].

حاول السيد حسن الإدريسي أن ينقذ إمارته المهددة بالسقوط، والتي اقتطع الإمام بعض مناطقها في عهد سلفه السيد علي الإدريسي، وسلك لذلك العديد من المسالك، منها أنه منح البريطانيين امتيازاً باستخراج الزيت من جزيرة فرسان، واعتقد أنه بذلك سيحملهم على الوقوف إلى جانبه، غير أنه أصيب بخيبة أمل حينما بعث

---

(١) أحمد عبدالغفور عطار، المرجع السابق، جـ ٣ ص ١١٠٩.

(٢) حافظ وهبه، المرجع السابق، ص ٤٣، / أمين سعيد، تاريخ الدولة السعودية، جـ ٢ ص ١٩٠.

إليهم في عدن يطلب منهم مساندته في مواجهة الإمام وأطماعه فكان ردهم الاعتذار بحجة أنهم لا يتدخلون في شؤون اليمن الداخلية[٣].

وبالإضافة إلى ذلك حاول الحسن الإدريسي التوصل إلى حل مع الإمام يحيى نفسه، وذلك على أساس الاعتراف بسيادة الإمام مع الاحتفاظ بالحكم الداخلي في الإمارة، غير أن الإمام يحيى رفض هذا العرض ولم يرض بأقل من طرد الأدارسة وبسط سيادته الكاملة والمباشرة على تهامة عسير[٤].

في هذه الظروف القاسية وفد السيد محمد ميرغني الإدريسي على ابن عمه الحسن وتعهد له بالتفاوض مع الملك عبدالعزيز من أجل وضع الإمارة الإدريسية تحت حمايته، وقد سبق للملك عبدالعزيز أن رفض منذ شهور ما عرض عليه من وضع الإمارة الإدريسية تحت حمايته، ولكن يبدو أن السيد محمد ميرغني الإدريسي قد استطاع أن يقنع الملك عبدالعزيز بتغيير موقفه والقبول بهذه الفكرة كي لا تقع المقاطعة الإدريسية كلها تحت سيطرة الإمام يحيى، وفعلاً انتهت المفاوضات التي دارت بين الجانبين من أجل تحقيق هذه الغاية إلى عقد معاهدة مكة، وذلك في ٢٤ ربيع الآخر سنة ١٣٤٥هـ (٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٦م)[٥] والتي أشير إليها في الفصل السابق.

هذه المعاهدة تعني من وجهة نظر الإمام يحيى عملاً معادياً، وذلك لأن الهدف الأول التي كانت المعاهدة ترمي إلى تحقيقه هو الحيلولة بين الإمام يحيى وما كان يخطط له، وقد بدأ تنفيذه بالفعل، من انتزاع الإمارة الإدريسية التي يعتقد أنها جزء من بلاد اليمن. أما بالنسبة للملك عبدالعزيز فإنه كان يرى في الاستجابة لما طلبه منه الإدريسيون فرصة طيبة لضم باقي عسير للدولة السعودية ودفعاً لعدوان كان يمارسه الإمام. وفوق

---

(٣) الزركلي، المرجع السابق، جـ ٢ ص ٥٣٥، /أحمد عبدالغفور عطار، المرجع السابق جـ ١ ص ٤٥٥.

(٤) أمين سعيد، تاريخ الدولة السعودية، جـ ٢ ص ١٩٠ ـ ١٩١.

(٥) أمين الريحاني، تاريخ نجد وملحقاته ص ٤٤٦، ٤٤٧.

E. Bremond, op. cit., p. 92.

هذا وذاك فإن هذه المعاهدة وما ارتبط بها من تطورات قد انتقلت بالعلاقات بين الملك عبدالعزيز والإمام يحيى من مستوى إلى مستوى آخر، انتقلت بها من مستوى اللامبالاة إلى مستوى الاهتمام المتزايد من قبل الإمام، ولا غرابة في ذلك فإن هذه الاتفاقية تمس أحلام الإمام السياسية في الصميم، إنها تتصل بقضية تأتي على رأس القضايا السياسية في الإثارة والاحتكاك ألا وهي قضية المطالب الإقليمية.

مهما يكن من أمر، فإن الملك عبدالعزيز لم يضع وقتاً بعد عقد هذه الاتفاقية، بل أنه أسرع بإرسال نسخة منها إلى الإمام يحيى، وطلب منه في الوقت نفسه احترامها والعمل بمقتضاها[٦]. وهذا يعني من زاوية أخرى الطلب من الإمام بإيقاف أعماله العسكرية ضد الإمارة الإدريسية، كما أن ذلك يحمل تهديداً خفيًّا للإمام إذ لم تكف قواته عن أعمالها العدوانية.

مفاوضات صنعاء الأولى

وتفادياً لأية مضاعفات قد تترتب على فهم الإمام يحيى لطبيعة معاهدة مكة، رأى الملك عبدالعزيز إرسال وفد إلى مدينة صنعاء مهمته إطلاع الإمام على ما كان من دخول الأدارسة تحت الحماية السعودية، والعمل على تثبيت الحدود بين الدولتين، وأيضاً إنشاء علاقات صداقة وحسن جوار بين الدولتين[٧].

وصل الوفد إلى مدينة صنعاء في الثالث من شهر ذي الحجة سنة ١٣٤٥هـ، وكان الوفد مكوناً من ثلاثة رجال هم: "سعد بن عبدالعزيز بن مشيط" و"عبدالوهاب بن محمد أبو ملحة" و"تركي بن سعد بن ماضي" وعلى مدى ما يقرب من سبعة أسابيع دارت بين هذا الوفد والإمام يحيى أو مندوبيه في هذه المفاوضات وهم: عبدالله بن

---

(٦) أمين سعيد، تاريخ الدولة السعودية، جـ ٢ ص ١٩٢.

(٧) الكتاب الأخضر، ص ١ (يتضمن هذا الكتاب الموقف بين السعودية واليمن منذ بداية النزاع).

أحمد الوزير وأحمد هاشم ومحمد حيدر[٨] سلسلة من المفاوضات استغرقت سبع عشرة جلسة وفي هذه المفاوضات اتضحت بشكل جلي قضية المطالب الإقليمية من قبل الإمام يحيى الذي أوضح للوفد السعودي أنه لا يعترف بما كان من انضمام بلاد آل عائض إلى نجد - يقصد الدولة السعودية - ولا بما كان من بسط الحماية على المقاطعة الإدريسية[٩].

سيطرت قضية عسير على المفاوضات بين الجانبين طيلة الفترة التي استغرقتها تلك المفاوضات، وكانت حجة الجانب اليمني تقوم على اعتبار أن بلاد عسير جزء من بلاد اليمن ولا يمكن له الاعتراف بشيء منها لغيره، وكذلك مقاطعة الأدارسة في تهامة فإنه ليس للإدريسي فيها أي حق من الحقوق، وأن الإدريسي رجل دخيل مغتصب لتلك القطعة[١٠].

وقد لجأ رجال الوفد السعودي إلى تفنيد دعوى الإمام يحيى في اعتبار مقاطعة عسير جزءا من بلاد اليمن إلى القول بأن بلاد الأدارسة قسم من تهامة عسير وأن عسير ليس من اليمن، وأنه ليس لأئمة الزيود أي حق من الحقوق فيه ببراهين تاريخية علمية، وأن حدود هذه المقاطعة تمتد من "مخا" إلى "زبيد" إلى مركز "باجل" من جهة الجبال، وأن هذه المقاطعة بحدودها المبينة قسم واحد لا يتجزأ، وكانت خاضعة للسيد محمد علي الإدريسي أيام حكمه، وهي داخلة ضمن الحدود التي شملتها معاهدة الملك عبدالعزيز مع السيد الحسن الإدريسي، ولذلك فإننا نعتبرها من حقوق جلالة الملك كلها، ونطالب بإعادة ما هو تحت حكم الإمام يحيى إلى المقاطعة الإدريسية.

لم يتزحزح أي من الوفدين عن موقفه، ولم يبد أي منهما شيئا من المرونة أو الاستعداد لمقابلة الجانب الآخر في منتصف الطريق، وكان من الممكن لهذه المفاوضات

---

(٨) أمين سعيد، اليمن تاريخه السياسي، ص ٧٩ - ٨٠.

(٩) الكتاب الأخضر ص ٢.

(١٠) الكتاب الأخضر، ص ٢، الجرافي، المرجع السابق، ص ٢٣٦.

أن تتحطم على صخرة التصلب من كلا الجانبين، غير أن الإمام يحيى استطاع أن يفتح ثغرة في هذا التأزم، وذلك باقتراح يرمي إلى إرجاء البت في قضية تحديد الحدود إلى فرصة أخرى تالية[١١].

انتهت المفاوضات، وعاد الوفد السعودي إلى مكة المكرمة حاملاً معه رسالة من الإمام يحيى إلى الملك عبدالعزيز تاريخها الحادي والعشرون من شهر محرم سنة ١٣٤٦هـ، وقد أكد الإمام يحيى في هذه الرسالة على نواياه الطيبة والودية تجاه الملك عبدالعزيز، وهي النوايا التي تنطلق من الروح الإسلامية التي تربطه والملك عبدالعزيز برباط متين، والتي تحملهما على أن ينبذا سويًّا خلافاتهما، وأن يعملا معاً لما فيه خير الإسلام والمسلمين.

ومما قاله الإمام في رسالته:

"ولا المراد أيضاً غير الإنصاف ومحافظة حقوق الطرفين بلا اعتساف، ولما كان الإلحاج على المندوبين الكرام في الإفادة وتوسيع المجال والاسترسال في المراجعات بقصد تمحيص ما فيه الصلاح للطرفين، لاح لنا في غضون المحاورات أن صلاحيتهم محدودة، وعرفوا منا لحضرتكم خالص الوداد ومتين الاعتماد فطلبوا الإذن بالعودة المحمودة التي ستكون إن شاء الله سبباً للحصول على الضالة المنشودة والبغية المقصودة، ليكون منهم لحضرتكم الإيضاح والإفادة بما عرفوه لدينا من خلوص الود بإفصاح. وليس هذا التفرق بيننا وبينهم تفرق اعتداء، بل تفرق سلم محض معزز للخطة التي أثبتها طول المدى، وإنا لننتظر منكم الإفادة واعلموا قطعاً أنه لا يكون منا عدوان قط وإن بعد عنا الإنصاف إرغاماً لمعاطس أعداء العرب والإسلام وطمعاً فيما نرجوه من الاتحاد والالتئام.

---

(١١) الكتاب الأخضر ص ٣.

ولقد كان بودنا ألا يكـون ربط الوفاق مؤجلاً، وألا يحول دون تعجيله حائل مهما أمكن الوصول إلى تحقيق ذلك ولو بتضحية يمكن تحملها. ومع الاعتراف بأننا لا نرضى في شأن تنظيم ما بيننا من العلاقات بدون أحكمها أساساً وأمتنها إشادة، فنحن نرى ألا نحتاج إلى توضيح ما بين القلوب من الاتصال وعمرانها بالوداد وأن تأجيل انتهاء المذكرات الوفاقية لا يكون داعياً إلى فتور ما بيننا من المناسبات ومن إقبال الجميع على ما به صلاح الإسلام والمسلمين ولم شعثهم وجمع شملهم وجبر صدعهم"[١٢].

ويتضح من هذه الرسالة لجوء الإمام يحيى إلى التعميم والابتعاد بقدر الإمكان عن طرح رأي أو اقتراح محدد، وأنه في كل هذا استظل بالرابطة الإسلامية مدركاً ما لهذه الرابطة من تأثير قوي على الملك عبدالعزيز.

وهكذا يتضح أن مفاوضات صنعاء الأولى قد تركزت حول القضية الأساسية للخلاف بين الدولتين، وهي قضية الحدود، أو قضية المطالب الإقليمية، وقد انصبت هذه القضية على مقاطعة عسير التي تنازع السيادة عليها كل من الإمام يحيى والملك عبدالعزيز، ومع أن كلاً من الجانبين المتفاوضين قد ظل متشبثاً بموقفه فإن المفاوضات لم تنته إلى طريق مسدود، أما الذي فتح الطريق أمامها فهو الإمام يحيى من خلال رسالته الآنف ذكرها، وكانت هذه الرسالة مفتاح التحرك إلى الجولة الثانية من المفاوضات.

مفاوضات صنعاء الثانية

شكل الملك عبدالعزيز وفداً جديداً[١٣]، وأمره بالسفر إلى صنعاء، وكانت مهمة هذا الوفد محددة ومتفقة مع العرض الذي سبق أن عرضه الإمام يحيى على الملك عبدالعزيز في رسالته السابقة، وهي الاتفاق على إبقاء الحالة الراهنة على ما هي عليه،

---

(١٢) الكتاب الأخضر، ص ٣ ـ ٥.

(١٣) تكون الوفد السعودي في هذه المرة من محمد بن دليم وتركي بن ماضي.
انظر: الجرافي، المرجع السابق، ص ٢٣٧.

ووضع الترتيبات التي تعين خط الحدود الفعلية بين المقاطعة الإدريسية وعسير ونجران من ناحية وبلاد اليمن من ناحية ثانية[١٤].

وصل الوفد السعودي إلى صنعاء، ودارت بينه وبين الجانب اليمني سلسلة من المفاوضات[١٥] على مدى أربعين يوماً، من اليوم العشرين من جمادى الثانية سنة ١٣٤٦هـ إلى غرة شهر شعبان من العام نفسه[١٦].

وفي هذه المفاوضات أكد الإمام يحيى رغبته الأكيدة في تسوية الخلاف بينه وبين الملك عبدالعزيز عن طريق التفاهم والحوار، كما بقي أيضاً تركيز المتفاوضين على قضية الخلاف الأساسية، وهي قضية الحدود، وما ترتبط بها من مناطق وإلى جانب هذه القضية الأساسية أثار الجانب اليمني قضية فرعية تلك هي قضية مقتل الحجاج اليمنيين، ومما تجدر الإشارة إليه أن قضية مقتل الحجاج اليمنيين لم تسبق إثارتها في مفاوضات صنعاء الأولى، وهذا يرجح أنها لم تكن قضية جوهرية، وأن الوفد اليمني قصد من إثارتها إيجاد موقف تفاوضي قد يحمل الجانب السعودي على تقديم بعض التنازلات بالنسبة للقضية الأساسية وفي هذه المفاوضات، كما في المفاوضات السابقة ظل كل من الجانبين متشبثاً بموقفه تجاه قضية الخلاف الأساسية، فالموقف اليمني كما عبر عنه القاضي عبدالله العمري يقوم على أساس أن الإدريسي قد اغتصب قطعة أرض من بلاد اليمن[١٧].

أما الموقف السعودي ـ كما عبر عنه رجال الوفد السعودي ـ فإنه يقوم على اعتبار أن مقاطعة عسير، بسراتها وتهامتها جزء من مملكة الملك عبدالعزيز بحكم الأمر الواقع من جهة والتجاء الأدارسة إلى الله ثم إلى الملك عبدالعزيز من جهة ثانية.

---

(١٤) الكتاب الأخضر، ص ٥، أمين سعيد، اليمن، تاريخه السياسي ص ٨٠.

(١٥) وقد قام الإمام يحيى بنفسه بالتفاوض مع الوفد السعودي في بعض الجلسات، أما الوفد اليمني فكان يضم القاضي عبدالله بن حسين العمر والقاضي عبدالكريم المطهر. انظر: الجرافي، المرجع السابق، ص ٢٣٧.

(١٦) الكتاب الأخضر ص ٥.

(١٧) الكتاب الأخضر، ص ٧ ـ ٨.

وظلت منطقة عسير، وخاصة مقاطعة الإدريسي، هي العقبة الكؤود في طريق التوصل إلى اتفاق، وذلك لتشبث كل من الجانبين بموقفه، وعدم إبداء أي قدر من المرونة أو التساهل تجاه هذه القضية.

وفي هذه المفاوضات استطلع الجانب اليمني الوفد السعودي عن رأيه في خط الحدود الفاصل بين الدولتين، وكان الرد السعودي أن الحدود بيّنة، فالحدود الشرقية يكون من "نجران" وشمالاً لجلالة الملك ومن "وائلة" و"يمن تبع" لليمن، وكذلك من "ابن صبحان" وجنوباً تابع لليمن ومنه وشمالاً تابع لعسير ومنها إلى تهامة معلوم، أما القبائل الذين لم يسلموا الزكاة لأحد فهم لجلالة الملك، والحد يكون من "العرو" وجنوب تابع لليمن، ومنه وشمالاً تبع عسير، وأما تهامة فبموجب التفويض يكون الحد "ميدى" بين الحكومتين وقد أبدى الجانب اليمني موافقته على وجهة النظر السعودية بالنسبة لخط الحدود وذلك فيما عدا منطقة نفوذ الأدارسة، فقد ظل الجانب اليمني يعتبرها جزءاً من بلاد اليمن اغتصبه الإدريسي بدون وجه حق، والمفروض تبعاً لذلك أن يعود هذا الجزء إلى اليمن[١٨].

ونظراً لتمسك كل من الجانبين بموقفه فإن هذه المفاوضات لم تنجح في التوصل إلى اتفاق، ومن الإنصاف القول إن مسئولية فشل هذه المفاوضات تقع على عاتق الإمام، فهو الذي اقترح إبقاء الوضع في منطقة الحدود على ما هو عليه، وقد جاء الوفد السعودي إلى صنعاء من أجل المهمة المحددة، لا من أجل البحث في حقيقة تبعية هذه المنطقة بين دولة اليمن أو المملكة السعودية. وكما في المرة السابقة فإن الإمام يحيى بعث في نهاية المفاوضات إلى الملك عبدالعزيز برسالتين، تاريخ الأولى غرة شعبان سنة ١٣٤٦هـ، وتاريخ الثانية الثالث من الشهر نفسه[١٩]، وفي كلتا الرسالتين لجأ الإمام

---

(١٨) الكتاب الأخضر، ص ٨.

(١٩) المصدر السابق، ص ١٠ - ١٢.

K.S. Twitchell, The Operations in the Yemen, (Journal of the Royal Central Asian, Vol. XXI, 1934) p. 446.

يحيى إلى الكلام العام مستتراً وراء روابط الإخوة الإسلامية، ومبتعداً قدر الإمكان عن إبداء رأي محدد أو تقديم اقتراح بحل معين للقضية الأساسية في الخلاف بين الدولتين. ومن المرجح أن الإمام يحيى كان يهدف من وراء هاتين الرسالتين إلى العمل على إبقاء الباب مفتوحاً أمام المفاوضات تماماً، كما كان هدفه في الرسالة التي سبق أن بعث بها عقب المفاوضات السابقة. وهو في كلتا الحالتين لم يكن يريد للأزمة أن تتصاعد إلى مستوى قد لا يكون ملائماً له وللظروف التي تمر بها بلاده.

وللحقيقة فإن الرسالة الثانية كانت أكثر قرباً للموضوع المثار من الرسالة الأولى التي سبقتها بيومين، وقد حملت الرسالتان نبأ إرسال وفد يمني إلى مكة المكرمة لاستكمال المفاوضات، يقول الإمام في رسالته الثانية عن رجال وفده والغاية من إرسالهم أنهم إنما أرسلوا، لكي يبينوا للملك عبدالعزيز اغتصاب الإدريسي لأراضٍ يمنية، كما نفى الإمام عن نفسه تهمة الطمع والتوسع وأصر على حق الجانب اليمني في الاحتفاظ بكرامته التي يعطيه الدين الإسلامي الحق في الاحتفاظ بها وبحقوقه المشروعة، وقد أثار الإمام في نفس الملك عبدالعزيز الحس الديني بتبيان أن كل ما يجري من خلاف هو لمصلحة أعداء المسلمين والعرب[٢٠].

وإذا حُوِّلَت رسالة الإمام يحيى هذه إلى عناصرها الرئيسة ذات الصلة المباشرة بقضية العلاقات بين اليمن والمملكة العربية السعودية، فإن أول ما يبدو هو إصرار الإمام على اعتبار أن الإدريسي مغتصب لقطعة من أرض اليمن، وأن تقرير مصير المقاطعة الإدريسية يجب - من وجهة نظر الإمام - أن يكون بردها إلى اليمن أو الوطن الأم.

أما وضع الإمام يحيى للمقاطعة الإدريسية في هذا الإطار فإنه يمكن اعتباره تراجعاً من جانبه عن فكرة إبقاء الوضع القائم فيها على ما هو عليه، وهي الفكرة التي

---

(٢٠) الكتاب الأخضر، ص ١٠ ـ ١٢.

سبق أن طرحها الإمام نفسه في نهاية سلسلة المفاوضات الأولى، وعلى أساسها استؤنفت المفاوضات في المرحلة الثانية.

أما ثاني ما يبدو من هذه الرسالة فهو ما صرح به الإمام من رغبته في ألا تقتصر العلاقات بينه وبين الملك عبدالعزيز على مجرد المودة والائتلاف، بل إنه يرقى إلى ما فوق ذلك بكثير، يرمي إلى علاقات تقوم على تحقيق الدفاع المشترك أو المظاهرة والمناصرة والاتحاد كما عبر الإمام.

وفي هذا الصدد يحق القول إن الإمام يحيى له حق السبق في طرح فكرة الدخول في تحالف يقوم على الدفاع المشترك بين دولته والمملكة العربية السعودية ولعل الإمام يحيى كان يهدف من طرح هذه الفكرة تقديم تعويض عن تراجعه بالنسبة لقضية المقاطعة الإدريسية، أو إيجاد نوع من التوازن، وكأنه يقول إنه في مقابل تراجعه فيما اتصل بالمقاطعة الإدريسية يقدم البدائل، أو عامل التوازن، وذلك في طرح فكرة إقامة تحالف الدفاع المشترك بين البلدين.

وأخيرا فإن ثالث ما يتضح هو تركيز الإمام على الروابط الإسلامية العربية بينه وبين الملك عبدالعزيز، وأن هذه الروابط كفيلة بتذليل كل الصعاب. ويعتبر هذا العنصر الخط الأساسي الذي ما فتىء الإمام يحيى يركز عليه في كل رسائله واتصالاته بالملك عبدالعزيز. على أية حال فقد حملت رسالتا الإمام نبأ إرسال وفد يمني إلى مكة بمعية الوفد السعودي. وقد وصل الوفد اليمني إليها في شهر رمضان من نفس سنة ١٣٤٦هـ، ونتيجة لذلك غدت مكة المكرمة موطن الجولة الثالثة من المفاوضات بين الجانبين.

مفاوضات مكة

تغير مقر المفاوضات، فهل تغير موقف أي من الجانبين المتفاوضين؟ إن الإجابة عن هذا التساؤل بعيدة عن الإيجاب، ويعود ذلك إلى أكثر من سبب، من بينها الخلاف

الذي نشب بين أعضاء الوفد اليمني أنفسهم حول الرياسة[٢١] ومنها أن الوفد اليمني لم يكن يعرف ـ أو هكذا أظهر ـ مدى الصلاحيات التي خولها له الإمام، وفوق هذا وذاك فإن الإمام يحيى ـ على ما يبدو ـ لم يكن قد فوض رجاله بالبتّ في القضية الأساسية للخلاف بين الدولتين وهي قضية المناطق المتنازع عليها بين الجانبين.

ومن ناحية أخرى، فإن الموقف السعودي من هذه القضية لم يطرأ عليه أي تغيير. وهذا يعني أن مفاوضات مكة، وهي المرحلة الثالثة في سير المفاوضات بين الجانبين حول المناطق المتنازع عليها في خط الحدود ـ هذه المفاوضات قد انتهت إلى ما انتهت إليه مفاوضات صنعاء الأولى والثانية، أي بدون التوصل إلى إبرام اتفاق بخصوص قضية الخلاف الأساسية وهي قضية الحدود أو المناطق المتنازع عليها بين البلدين[٢٢].

وفي ختام هذه المفاوضات بعث الملك عبدالعزيز برسالة إلى الإمام يحيى حدد فيها العناصر الثلاثة التي يرى أنها تحكم المسار الذي تتحرك فيه أية مفاوضات مستقبلية وهي بلسان الملك عبدالعزيز.

"أولاً: أننا نحب الاتفاق مع حضرتكم ونرى أن ذلك أنكى للعدو وأسرّ للصديق.

ثانياً: أنه ليس لنا أغراض أو مطامع سواء فيما يتعلق بشخصكم أو بوطنكم، وكل ما نرمي إليه هو السعي للاتفاق وراحة وطنكم ورعيتكم.

ثالثاً: أننا بقدر ما نستطيع سنمنع كل ما يوجب سوء التفاهم أو يحدث المشكلات بيننا وبينكم وأننا سنبذل جهدنا في توطيد السلام وتثبيت أركانه، وأنه لن يحدث منا أي حادث يكدر صفو السلم إلا ما يوجبه الدفاع عن الكرامة والشرف"[٢٣].

---

(٢١) السيد مصطفى سالم، المرجع السابق، ص ٣٣١.

(٢٢) استغرقت هذه المفاوضات شهر ذي الحجة سنة ١٣٤٦هـ، وبضعة أيام من محرم السنة التالية.
الكتاب الأخضر، ص ١٣ ـ ١٥.

(٢٣) الكتاب الأخضر، ص ١٥ ـ ١٦.

وفي دائرة العلاقات بين الدولتين يمكن القول إن الرسالة التي بعث بها الملك عبدالعزيز إلى الإمام يحيى في ختام مفاوضات مكة لا تبعد عن الرسائل التي سبق أن بعث بها الإمام يحيى إلى الملك عبدالعزيز، بل لا تُتجاوز الحقيقة إذا تأكد أنها تلتقي معها في الإطار العام وفي الروح التي انطلقت منها وفي حرص كل من العاهلين على عدم تصعيد الأزمة.

هذا في الرسائل المتبادلة فقط، أو فيما يتعلق بالجانب النظري للعلاقات، أما بخصوص قضية الخلاف الأساسية، فلم يسجل التاريخ عن أي من العاهلين حتى نهاية مفاوضات مكة أنه قدم شيئاً من التنازلات للآخر.

وإذا صح القول إن المفاوضات التي دارت بين الجانبين بمراحلها الثلاث، والتي شهدتها سنة ١٣٤٦هـ في كل من صنعاء ومكة قد فشلت في توصل الجانبين إلى اتفاق محدد حول قضية الخلاف الأساسية، فإنه إلى جانب ذلك يمكن القول أيضاً بأن هذه المفاوضات قد أتت بنتيجة إيجابية، وقد تمثلت هذه النتيجة في أنها ساعدت على إيجاد أمر واقع إلى حد كبير ولبعض الوقت، والأمر الواقع هو ما بدا من أن الجانبين قد اعترفا بصورة غير مباشرة بضرورة اتباع سياسة المحافظة على الوضع الراهن في منطقة الحدود[٢٤]. بعد مفاوضات مكة انصرف كل من الجانبين إلى تشديد قبضته وترسيخ وجوده في المنطقة التي يسيطر عليها من مناطق الحدود، وذلك بالنسبة للأرض والقبائل وعلى سبيل المثال، فقد أرسل الملك عبدالعزيز في صيف سنة ١٩٢٨م ثمانية آلاف جندي رابطوا في جيزان ولعل في هذا التصرف إشارة أيضاً إلى ما كان يتوقعه الملك عبدالعزيز من الصراع الوشيك الوقوع من أجل السيطرة على عسير[٢٥].

ويدل هذا الموقف الحذر منهما على أن كلا من الجانبين كان يدرك أن الوضع الراهن وضع مؤقت وأنه من الضروري حسم قضية الحدود في وقت لاحق.

---

(٢٤) السيد مصطفى سالم، المرجع السابق، ص ٣٣٢.

(٢٥) **John Baldry, Angol-Italian Rivalry in Yemen And Asir 1900 - 1934, p. 186**

تجمد الوضع بين الدولتين على ما هو عليه، وذلك لمدة ثلاثة أعوام، ثم تحركت التطورات من جديد، أما بداية هذا التحرك فهو حادث جبل العرو، إحدى مناطق الحدود المتنازع عليها بين الدولتين.

معاهدة العرو

كما مر سابقاً فإن محافظة كل من الدولتين - اليمنية والسعودية - على الوضع الراهن آنذاك ظلت مرعية من كلتيهما، وذلك لمدة ثلاثة أعوام، ثم تفجرت من جديد، وقد جاءت بداية هذا التطور من جانب الإمام يحيى واتخذت شكل هجوم على إحدى المناطق التابعة للمقاطعة الإدريسية، والمنطقة التي نعنيها هي جبل العرو[٢٦].

والمقاطعة الإدريسية كلها، وبموجب معاهدة مكة سنة ١٣٤٥هـ، واقعة تحت الحماية السعودية، وذلك من وجهة النظر السعودية، ووجهة النظر هذه، لم يعترف بها الإمام يحيى الذي كان يرى أن الإدريسي مغتصب لقطعة أرض من بلاد اليمن.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن جبل العرو، وكما ورد على لسان رجال الوفد السعودي في مفاوضات صنعاء الثانية، وفي جلسة يوم الخميس السادس من شهر رجب سنة ١٣٤٦هـ يعتبر حدًّا فاصلاً بين اليمن وعسير، والحد يكون من العرو وجنوب تابعاً لليمن، ومنه وشمالاً تبع عسير[٢٧].

كما يمكن الفهم أيضاً من العبارة السابقة أن جبل العرو منطقة مقسمة بين اليمن وعسير القسم الجنوبي تابع لليمن، والقسم الشمالي تابع لعسير.

---

(٢٦) K.S. Twitchell, op. cit., p. 445.

(٢٧) الكتاب الأخضر، ص ٨.

على أية حال ففي أوائل سنة ١٣٥٠هـ تقدم جنود الإمام إلى جبل العرو وأخذوا الرهائن من أهله، كما يفعل الإمام مع القبائل والجماعات اليمنية[٢٨]، وفوق ذلك لجأ أتباع الإمام يحيى إلى إرسال الرسائل إلى قبائل المقاطعة الإدريسية يدعونهم فيها إلى إعلان طاعتهم للإمام، ويحرضونهم في ذات الوقت على نقض عهودهم مع الملك عبدالعزيز والثورة ضده وضد رجاله[٢٩].

أبرق الملك عبدالعزيز إلى الإمام يحيى متسائلاً عن هذه الأنباء وكان جواب الإمام أن أهل العرو هم الذين طلبوا منه احتلال بلادهم لتعليمهم الدين فاقترح الملك عبدالعزيز عقد مؤتمر يحضره مندوبون من الجانبين لمعالجة هذه المشكلة[٣٠].

اجتمع المندوبون من الدولتين، ودارت سلسلة من المفاوضات بهدف التغلب على المشكلة، ولكن بدون جدوى، فقد تمسك كل من الجانبين بأحقيته في جبل العرو، وبينما كانت المفاوضات تتعثر لجأ الإمام يحيى إلى مناورة دبلوماسية ذكية وهي أنه حكم الملك عبدالعزيز في جبل العرو مؤكداً له أنه سيقبل ما يحكم به بدون أي تردد أو تراجع[٣١].

ارتأى الملك عبدالعزيز أنه، منعاً لتصعيد الخلاف وتعميق النزاع، يتنازل عن حقه في جبل العرو للإمام يحيى[٣٢]، وأبرق الملك عبدالعزيز بذلك إلى الإمام يحيى،

---

(٢٨) ظاهرة الرهائن كظاهرة سياسية كانت بارزة في تاريخ اليمن في عهد الإمام يحيى بشكل واضح وهي تعني أن يحتفظ الإمام بعدد من بين أبناء أو أخوة أو أنسباء شيخ القبيلة أو المثلة المحلي للسلطة، وفي حالة حدوث أي تذمر أو انشقاق يكون من السهل على الإمام يحيى معالجة الموقف من خلال الضغط بواسطة الرهائن، وهذا الأسلوب، وإن كان غير إنساني فإنه قد أثبت فاعلية كبيرة على مدى عهد الإمام يحيى.

B. Seager, The Yemen (Journal of the Royal Central Asian Society, Vol, XIII, Parts III & IV, July-October 1955) p.218; Robert Montagne, op. cit., p. 70.

سلفاتور أبونتي، المرجع السابق ص ٨٣ ـ ٨٤.

(٢٩) الكتاب الأخضر ص ١٦، / وليمز وأرمسترونج، المرجع السابق، ص ٢٠٠.

(٣٠) المصدران السابقان.

(٣١) الكتاب الأخضر، ص ١٧، / السيد مصطفى سالم، المرجع السابق، ص ٣٤٥.

(٣٢) **Amedeo Giannini, op. cit., p. 494.**

محمود كامل، المرجع السابق، ص ٢٥٥.

وقد ترتب على هذه المرونة التي أبداها الملك عبدالعزيز - وهي الأولى من نوعها منذ بدأت قضية الحدود بين الدولتين - أن اجتمع وفدا الدولتين ووضعا اتفاقية العرو، التي وقعها المندوبون المفوضون من قِبل الملك والإمام في اليوم الخامس من شعبان سنة ١٣٥٠هـ (١٥ ديسمبر ١٩٣١م) وقد أبدى كل من الملك عبدالعزيز والإمام يحيى ابتهاجه بهذه المعاهدة، وتبودلت المراسلات بين العاهلين، وكلها تحمل روح الود والصداقة وتبرز التفاهم بين الجانبين[٣٣]، وبدا وكأن قضية الخلاف الأساسية بين الدولتين على طريق الحل.

وتقوم معاهدة العرو على ثماني مواد[٣٤]، أبرزها المحافظة على العلاقات الطيبة بين البلدين واتفاقية لتبادل المجرمين السياسيين[٣٥].

ويمكن أن يُطلق على هذه المعاهدة مسمى معاهدة صداقة وحسن جوار؛ لأن أول مادة من هذه المعاهدة نصت على ذلك[٣٦]، كما أن هذه المعاهدة وإن كانت نتيجة للمفاوضات التي أعقبت ما تعرض له جبل العرو من أحداث في أوائل سنة ١٣٥٠هـ إلا أنها في الحقيقة محصلة للمفاوضات التي دارت بين البلدين منذ سنة ١٣٤٦هـ والتي دارت في كل من صنعاء ومكة المكرمة، والتي انتهت في جولاتها الثلاث الأولى بعدم التوصل إلى أي اتفاق.

---

(٣٣) الكتاب الأخضر ص ١٧، / السيد مصطفى سالم، المرجع السابق ص ٣٤٤-٣٤٦.

(٣٤) يوجد نص المعاهدة ضمن الملاحق.

(٣٥) الكتاب الأخضر ص ٢٢ - ٢٣، / عبدالرحمن بن ناصر، المصدر السابق، ص ٢٨٧، / أمين سعيد، اليمن - تاريخه السياسي ص ٨٢ - ٨٤، / وليمز وأرمسترونج، ابن سعود، ترجمه بتصرف مصطفى الحفناوي، ط ١، ص ٢٠١.

(٣٦) وقد أبرزت أم القرى العدد رقم ٣٧٦ بتاريخ ١٩ شوال سنة ١٣٥٠هـ (٢٦ فبراير ١٩٣٢م) المعاهدة في صدر صفحتها الأولى، وأبرزتها تحت العنوان التالي "معاهدة صداقة وحسن جوار بين المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها وبين اليمن".

ومن العدد نفسه من أم القرى نعرف أن هذه المعاهدة قد تم التوصل إليها في أبو عريش.

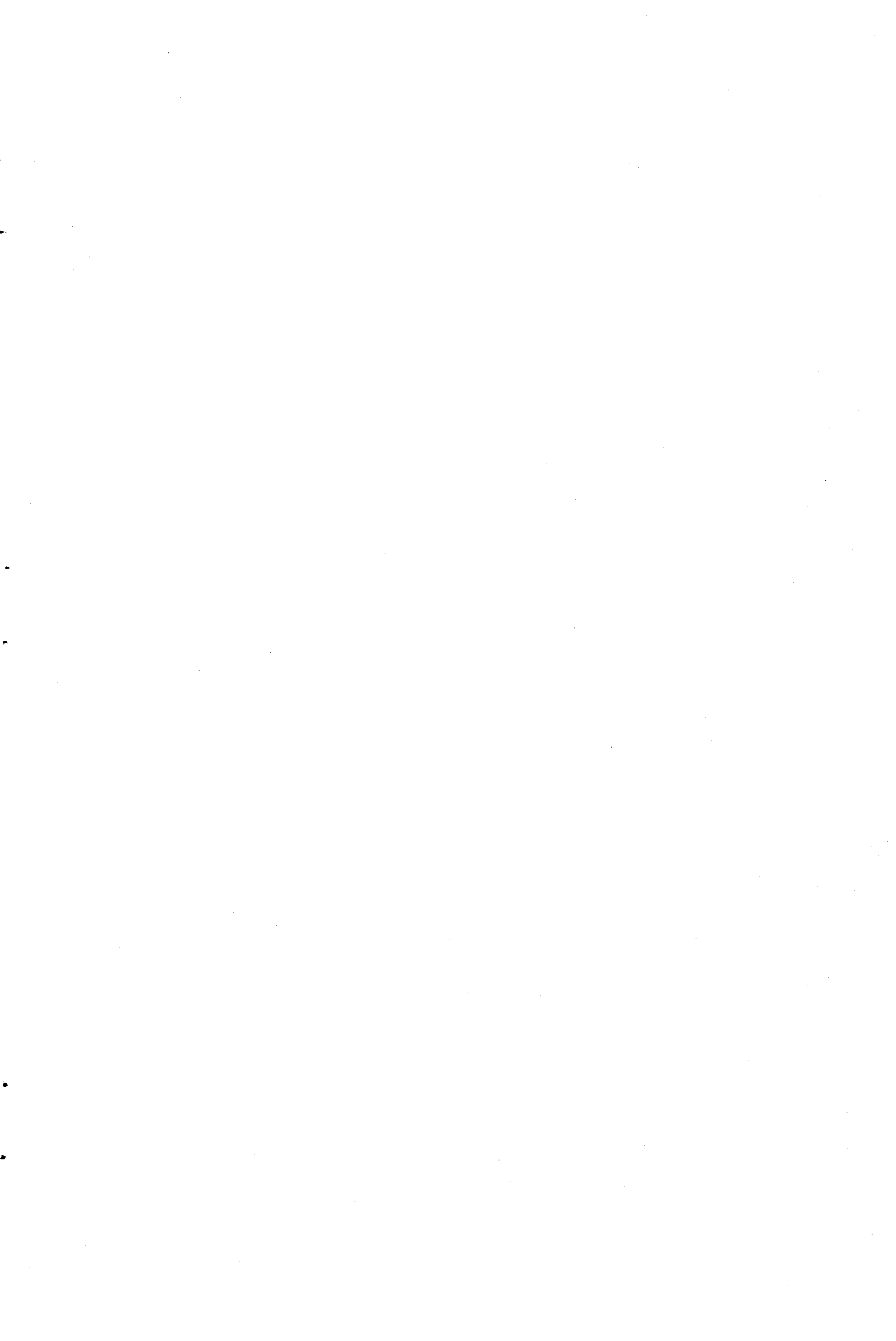
هذه المعاهدة، وإن كانت حملت اسم جبل العرو، إلا أنها استهدفت وضع إطار عام للعلاقات بين الدولتين، وذلك على أساس من الصداقة وحسن الجوار، ومن النظرة العابرة يمكن أن يقال إن الإمام يحيى وهو الذي خرج من أزمة جبل العرو منتصرا، إذ إنه بسط نفوذه عليه، واعترف له الملك عبدالعزيز بذلك، حينما تنازل له عن هذا الجبل، ولكن النظرة الفاحصة تؤكد أن خسارة الملك عبدالعزيز بتنازله عن هذا الجبل لا تقاس إلى جانب المكاسب التي كان يأمل تحقيقها من وراء هذه المعاهدة وهي أن يضع حدا للتوتر الذي صبغ العلاقات بين الدولتين منذ سنة ١٣٤٦هـ، على حين أنه في مسيس الحاجة إلى توجيه جهوده وطاقاته لبناء وتطوير دولته المترامية الأطراف[٣٧].

ولكن هل حققت معاهدة العرو ما كانت تهدف إليه من إرساء دعائم علاقات تقوم على الصداقة وحسن الجوار بين الدولتين؟

في الفصل التالي محاولة لتقديم الإجابة عن هذا التساؤل.

---

(٣٧) ذكر "فيلبي" أن الملك عبدالعزيز لم يكن بالمندفع في تحديد حدود لأرض لا مالك لها، بالإضافة إلى انتظار وقوع هذه الأراضي بحكم مشكلاتها الداخلية في أحضان الدولة السعودية" وذلك في تبريرة لتساهل الملك عبدالعزيز في مشكلة جبل العرو. (انظر كتابه: **Saudi Arabia, p. 321.**)



الفصل الخامس

الإمام يحيى وتصعيد الخلاف

كان من المفروض أن تحكم معاهدة العرو شكل ومسار العلاقات بين الدولتين في الفترة المقبلة، وذلك على أساس الصداقة وحسن الجوار، كما هو واضح من مادتها الأولى، غير أن الأحداث التي وقعت بعد ذلك أثبتت أن تلك المعاهدة كادت تسقط أمام أول اختبار تعرضت له، ذلك الاختبار الذي تمثل في الحركة المعادية التي قادها ابن رفادة في شمال الحجاز ضد الملك عبدالعزيز.

حركة ابن رفادة

كانت حركة ابن رفادة التي وقعت أحداثها في أوائل سنة ١٣٥١هـ (صيف ١٩٣٢م)[1] عملاً معادياً للملك عبدالعزيز ودولته، وكانت عملاً معادياً خطط له وساعد عليه في الأرجح عدة أطراف خارجية، منها عباس حلمي سلطان مصر السابق، والأمير عبدالله ابن الشريف حسين بن علي أمير شرق الأردن. ويقال عن عباس حلمي إنه كان على رأس ممولي حركة ابن رفادة أملاً في الحصول على منطقة نفوذ، أما الأمير عبدالله فقد عمل على الأرجح بتنسيق مع البريطانيين ودوافع الأمير عبدالله في تحريض ابن رفادة ضد الملك عبدالعزيز لا تحتاج إلى توضيح أو تأكيد، فقد

(١) اتخذ ابن رفادة من منطقة الشريح بالقرب من الحدود الأردنية مكاناً لثورته. انظر: الزركلي، المرجع السابق، جـ ٢ ص ٥٥٧ـ٥٥٨.

ورد على لسان عبدالعزيز اليماني، أحد المتورطين في حركة ابن رفادة أن العقل المدبر لهذه الحركة هو الأمير عبدالله وأنه كان يستهدف من وراء ذلك أن ينادى به ملكاً على الحجاز الذي تولى ملكه أبوه وأخوه من قبل[٢].

أما الدور البريطاني فإنه بناء على العلاقة المتينة التي كانت تربط بين كل من الأمير عبدالله وبريطانيا، فإن الأمير عبدالله لم يكن له أن يقوم بدور مثل هذا دون موافقة البريطانيين الذين كانوا يستهدفون تحقيق نتائج سياسية معينة من وراء حركة ابن رفادة[٣].

ويوجد في وثائق الأرشيف البريطاني تقرير سري مؤرخ في العاشر من يونية سنة ١٩٣٢م وهو عبارة عن تقرير سري حول التآمر الهاشمي ضد الملك عبدالعزيز ومرجع التقرير عدة مصادر مختلفة، ومن هذا التقرير يتبين لنا أن من بين العناصر التي حركت ابن رفادة الملك فؤاد، ملك مصر، ونوري السعدي باشا في العراق، والأمير عبدالله أمير شرق الأردن[٤].

أما مجلة المنار فقد ركزت الاتهام في حركة ابن رفادة على بريطانيا، وأقامت هذا الاتهام على أسس معقولة، منها مشكلة الحدود التي كانت ماتزال معلقة بين الحجاز وشرق الأردن، ومنها استغلال الأزمة الاقتصادية التي واجهت الحجاز موسم حج سنة ١٣٥٠هـ، ومنها تضخيم الصحف البريطانية بشأن ابن رفادة، والإيحاء بأنه سيضع نهاية لضم الزعيم السعودي للحجاز، وفيها رغبة بريطانيا في القضاء على الزعيم السعودي قبل تنظيم قوته وتوطيد استقلاله[٥].

---

(٢) صوت الحجاز، العدد ٣٨ بتاريخ ٢٨ شعبان ١٣٥١ (٢٦ ديسمبر ١٩٣٢م).

(٣) لا يهمنا من حركة ابن رفادة سوى ما يتصل بدور الإمام يحيى بها، وقد تناولت هذه الحركة كثير من الصحف والمجلات آنذاك، أبرزها ما ذكرته مجلة المنار عن دور بريطانيا بها، كذلك المجلد رقم ٣٢ جـ ٦ بتاريخ صفر ١٣٥١/ يونية ١٩٣٢.

(٤) F.O. 371/ P,R.O. 6014. pp. 30 - 31;/ C.C. Lewis, Ibn Saud and the future of Arabia (International Affairs. Vol. XII, 1933) p. 523.

(٥) مجلة المنار، المجلد رقم ٣٢٠ جـ ٦ ص ٤٧١ - ٤٧٦. مقالة بعنوان "الخطر على الإسلام بسيطرة الإنجليز على الحجاز".

ويلاحظ في ضوء الأرشيف البريطاني أن حركة ابن رفادة قد حظيت بقدر كبير من اهتمام الحكومة البريطانية، وتتمثل هذه الدرجة من الاهتمام في البرقيات والتقارير الكثيرة التي تتبعت حركة ابن رفادة منذ بدايتها المبكرة وحتى نهايتها.

مهما يكن من أمر، فإنه مع التأييد الكبير والمساندة العملية التي تلقاها ابن رفادة من أكثر من جهة فإن الملك عبدالعزيز قد نجح، وبالقليل من الجهد في القضاء على هذه الحركة وزعيمها(٦)، فقد نشرت أم القرى بلاغا رسميا بتاريخ ٢٧ ربيع الأول سنة ١٣٥١هـ حمل نبأ المعركة التي دارت بين ابن رفادة ومن معه من ناحية وقوات الإخوان السعودية من ناحية ثانية، المعركة التي استمرت نصف نهار وأسفرت عن مقتل حامد ابن رفادة وولديه فالح وحماد، كما قتل أيضا في المعركة سليمان بن أحمد أبو طقيقة وخمسة من إخوته وأحد الأشراف وكان مجموع القتلى من جانب ابن رفادة ٣٧٠ قتيلا(٧).

على أن ما يهم هنا من حركة ابن رفادة هو أن المصادر والواقع يشيران إلى تورط الإمام يحيى(٨) - ولو بشكل غير مباشر - في حركة ابن رفادة. وذلك أن بعض مؤيدي هذه الحركة وجدوا بعد إخمادها في بلاد اليمن ملجأ سياسيا يساعدهم على الاستمرار في موقفهم المعادي ضد الملك عبدالعزيز، فاتخذوا من ميناء "اللحية" اليمني والقريب من الحدود السعودية مركزا لنشاطهم المعادي ضد الملك عبدالعزيز(٩).

ويتضح تورط الإمام يحيى في هذه الحركة من موقفه تجاه بعض أنصارها فقد خاطب الملك الإمام في أمر هؤلاء المعادين، وكان رد الإمام غير قاطع بل إنه طلب من الملك عبدالعزيز الموافقة على أن يجير هؤلاء اللاجئين(١٠). يقول الملك عبدالعزيز في

---

(٦) M. Wenner, op. cit., p. 145.

(٧) أم القرى، العدد ٣٩٩ بتاريخ ١٣٥١/٤/٢هـ (١٩٣٢/٨/٥م)، عبدالرحمن بن ناصر، المصدر السابق ص ٢٩٧.

(٨) M. Wenner, op. cit., pp. 144 - 145.

(٩) السيد مصطفى سالم، المرجع السابق، ص ٣٤٨ - ٣٤٩.

(١٠) المرجع السابق.

رسالته للإمام: "ثم إنه لابد قد بلغ سيادة الأخ ما كان من أمر تلك الفئة الباغية التي أثارها أعداء الإسلام والعرب في أطراف حدودنا الشمالية، وقد بلغنا أن أناساً منهم وصلوا بلاد الأخ فأرجو قطعاً لدابر الإفساد في بلاد العرب وإنقاذاً للعهد الذي كان بيننا وبين الأخ مؤخراً أن يأمر بإلقاء القبض على الموجود منهم في بلاده وتسليمهم إلينا وأن يأمر بمنع دخول الباقين منهم إلى بلاده"(١١).

وقد جاء في رد الإمام قوله: "أما ما بلغ إليكم من وصول بعض الناس الذين ذكرتم أسماءهم إلى بلادنا، فتلك مما لم يكن إلى عند تحرير هذا قطعاً، على أنه لو وصل إلينا منهم أحد خالعاً عذار البغي لكان من حق الأخ أن يقول لأخيه قد أجرنا من أجرت"(١٢).

وهذا الموقف الغريب من الإمام يعتبر خرقاً أو تعطيلاً لإحدى المواد التي تقوم عليها معاهدة العرو، وهي المادة الثانية التي توجب على كل من الدولتين تسلم المجرمين السياسيين وغير السياسيين. ويدل هذا الموقف المدافع من قبل الإمام يحيى على أنه كان متورطاً في هذه الحركة المعادية للملك عبدالعزيز، أو على الأقل كان مغتبطاً لهذه الثورة ويتمنى لها النجاح.

ولا يُنتظر من الإمام أن يصرح بدوره في هذه الحركة المعادية، بل على العكس كان من الطبيعي للإمام أن ينفي مثل هذا التورط، وأن يصر على نفيه بكل الطرق والوسائل. وعلى الرغم من ذلك فإن تورط الإمام في حركة ابن رفادة ليس أمراً مستبعداً. فهو بلا شك كان يتمنى أن يحاط الملك عبدالعزيز بالعديد من المشكلات فربما يحمله ذلك على تخفيف موقفه من قضايا الحدود بين الدولتين. صحيح أن الملك عبدالعزيز قد تنازل عن جبل العرو، غير أنه يجب ألا يُنسى أن جبل العرو ليس سوى بقعة محدودة في مقاطعة عسير التي يعتبرها الإمام جزءاً لا يتجزأ من بلاد اليمن.

---

(١١) الكتاب الأخضر، ص ٢٦ ـ ٢٨، وتاريخ هذه الرسالة هو ٢٥ ربيع الثاني سنة ١٣٥١هـ.

(١٢) الكتاب الأخضر، ص ٢٦ ـ ٢٨، وتاريخ رد الإمام هو ١٠ جمادى الثانية سنة ١٣٥١هـ.

وتورط الإمام في حركة ابن رفادة، وهو أمر قائم، يعني خرقاً صريحاً لمعاهدة العرو، والغريب أن هذا الموقف من قبل الإمام قد جاء قبل أن يمر عام واحد على توقيع معاهدة العرو، معاهدة الصداقة وحسن الجوار.

على أية حال فإن الملك عبدالعزيز لم يعمل من جانبه على زيادة التوتر بينه وبين الإمام يحيى، بل على العكس أراد أن يقطع الطريق على مثل هذه الأحداث التي من شأنها أن تعكر جو العلاقات بينه وبين الإمام يحيى، ولذا فإنه بعث في الثامن من شهر جمادى الثانية من سنة ١٣٥١هـ (نوفمبر سنة ١٩٣٢م) برسالة إلى الإمام اقترح فيها وضع تسوية قاطعة وحاسمة للقضايا المعلقة بين الدولتين. وقد جاء في رسالة الملك إلى الإمام "أن أكثر ما نخشاه بقاء الحال على حالها الحاضر، وهذا ليس فيه مصلحة عاجلة ولا آجلة لنا ولا لكم ولا للعرب ولا الإسلام والمسلمين ومن أجل هذا أوفدت الذين يحملون كتابي هذا لأعرض على الأخ وضع اتفاق بيّن يثبت:

أولاً: الحدود فيه بيننا وبينكم بشكل بيّن واضح لا يحتمل التأويل أو الشك.

ثانياً: أن نتفق على التساعد والتعاضد في سائر المواقف العدوانية التي تكون علينا وعليكم سواء من الداخل أو الخارج، وذلك على شرط أساسات بينة وفي حالات معينة نبينها.

ثالثاً: نبين موقف صلات أمراء حدودنا وحدودكم وصلاحيتهم في المخابرات ومساعدة بعضهم بعضاً في الأمور التي هي من صلاحياتهم، ويكون الرجوع إلينا وإليكم فيما فوق ذلك من الأعمال.

رابعاً: يسري هذا التعاقد بيننا وبينكم ونتعهد عليه نحن وإياكم على أنفسنا وأنفسكم وبلادنا وبلادكم وورثائنا وورثائكم، ويصبح أمرنا واحداً وكلمتنا واحدة، وعائلتنا كأنهما عائلة واحدة مصداقاً لقوله تعالى: ﴿إنما المؤمنون أخوة﴾.

وهذه هي أهم الأسس التي نرى أن يتم الاتفاق بيننا وبين الأخ عليها"[١٣].

---

(١٣) الكتاب الأخضر، ص ٢٩ ـ ٣١، صوت الحجاز العدد ١٠٧ بتاريخ ٣٠ محرم ١٣٥٣هـ (١٤ مايو ١٩٣٤م).

وإذا أريد الموازنة بين معاهدة العرو التي سبق أن قُدِّمت موادها وهذه المعاهدة المقترحة فيمكن القول: إن معاهدة العرو هي معاهدة صداقة وحسن جوار، وذلك جلي في المادة الأولى فيها. أما هذه المعاهدة المقترحة فهي معاهدة دفاع مشترك، وهذا واضح تماماً من العنصر الثاني والذي لا يوجد له نظير في معاهدة العرو.

ومن الواضح أن الملك عبدالعزيز قد اقترح عقد مثل هذه المعاهدة من واقع الظروف والتطورات التي صاحبت حركة ابن رفادة. ولعل الملك عبدالعزيز كان يدرك بحسه السياسي احتمال ظهور حركات أخرى مشابهة لحركة ابن رفادة في هذه المنطقة أو تلك من مناطق المملكة، بل لا تُتَجاوز الحقيقة إذا قيل إن الملك عبدالعزيز كان يشعر بأن القلاقل القادمة تكمن في عسير وفي الأسرة الإدريسية فأراد باقتراحه هذا أن يسد الطريق أمام أي دور يمكن أن يقوم به الإمام يحيى ضده.

ويدل هذا الاقتراح على أن الملك عبدالعزيز كان حريصاً على استمرار العلاقات الودية والطيبة مع جاره الإمام يحيى، بل إن طلب الملك عبدالعزيز بإنشاء معاهدة دفاع مشترك يؤكد تطلعه إلى تعميق الروابط الأخوية الطيبة مع الإمام يحيى. غير أن الأحداث التي وقعت بعد ذلك قد أثبتت أن الإمام يحيى كان يحرك علاقته مع الملك عبدالعزيز في إطار آخر يختلف تماماً عن الإطار الذي كان يحرك فيه الملك عبدالعزيز علاقته مع جاره إمام اليمن والأحداث المعنية هنا هي تلك التي صاحبت ثورة الأدارسة، وما صاحبها من تطورات أدت إلى تزايد الأزمة بين الملك عبدالعزيز والإمام يحيى.

تمرد الأدارسة

عُرِفَ فيما سبق أن معاهدة مكة سنة ١٩٢٦م قد وضعت الإمارة الإدريسية في دائرة الحماية السعودية، وقد ترتب على ذلك إخفاق الإمام يحيى في تحقيق مخططاته التي كانت ترمي إلى إزالة الإدريسيين، وضم مقاطعتهم إلى اليمن أو الوطن الأم، كما كان يرمي إليه الإمام.

ومن زاوية العلاقات بين المملكة واليمن فقد نشأ عن المعاهدة المذكورة المزيد من التوتر في العلاقات بين الجانبين، وهي العلاقات التي أخذت تكتسب هذه الصيغة منذ ضم الملك عبدالعزيز لمنطقة نفوذ آل عائض (عسير الشرقية) وذلك قبل عقد معاهدة مكة بعدة سنوات.

ويتضح من التطورات التي وقعت في المقاطعة الإدريسية بعد ذلك أنه في سنة ١٣٤٩هـ (نوفمبر ١٩٣٠م) قد تنازل السيد الحسن الإدريسي عن إدارة المقاطعة الإدريسية للملك عبدالعزيز، وقبل الملك هذا التنازل(١٤)، وذلك في جمادى الثانية سنة ١٣٤٩هـ(١٥).

إن تنازل الحسن الإدريسي عن إدارة المقاطعة الإدريسية يعني من وجهة نظر الإمام يحيى المزيد من تثبيت السيطرة السعودية على هذه المنطقة من عسير وهذا من شأنه إضعاف الآمال لدى الإمام يحيى في السيطرة على هذه المقاطعة وهي السيطرة التي سبق أن استخدم القوة العسكرية من أجل فرضها.

ويبدو من مجريات الأحداث أن الإمام يحيى أراد أن يجعل من الإدريسيين ورقة سياسية يستخدمها ضد الملك عبدالعزيز، كما سبق أن استخدمت هذه الورقة ضده هو نفسه في سنة ١٩٢٦م وكان على وشك اكتساح الإمارة الإدريسية. وقد ظل الإمام

---

(١٤) M. Wenner, op. cit., p. 144.

(١٥) أم القرى، العدد ٣١٠ بتاريخ ٢٣ جمادى الثانية ١٣٤٩هـ (١٤ نوفمبر ١٩٣٠م) والعدد رقم ٤١٥ بتاريخ ٢٦ رجب ١٣٥١هـ (٢٥ نوفمبر ١٩٣٢م) وقد ذكرت أم القرى في هذين العددين المزيد من التفاصيل عن تنازل الحسن الإدريسي عن إدارة المقاطعة الإدريسية (وقد ترجمت وزارة الخارجية البريطانية ما جاء في العدد ٤١٥ من أم القرى وأدرجته ضمن ملفاتها،
F.O. 371 / P.R.O. 16028. pp. 140 - 142;
E.Bremond, op. cit., p. 103.
كما تحدثت أيضا جريدة صوت الحجاز عن تنازل الحسن الإدريسي وأوردت نص البرقية التي بعث بها إلى الملك عبدالعزيز، وفيها يقول: كتبكم برفقة العبد لي وصلت، وتذاكرنا مع وفدكم فتقرر بموافقتنا ورضانا إسناد إدارة بلادنا وماليتنا إلى عهدة جلالتكم، أحببنا إشعاركم. تحريرا في ١٧ جمادى الأولى ١٣٤٩هـ (صوت الحجاز، العدد ٣٤ بتاريخ ٢٩ رجب ١٣٥١هـ (٢٨ نوفمبر ١٩٣٢م).

يحيى يعمل في الخفاء مستغلاً سهولة الاتصال المباشر بين اليمن وعسير ومتقنّعاً بقناع العلاقات الطيبة التي كان يؤكد عليها في علاقته مع الملك عبدالعزيز وخاصة بعد توقيع معاهدة العرو، أو معاهدة الصداقة وحسن الجوار.

أثمرت جهود الإمام يحيى مع جهود عناصر أخرى ثمرتها العملية فأعلن الإدريسي تمرده ضد السيادة السعودية في مدينة "جازان" وذلك في أوائل شهر رجب سنة ١٣٥١هـ (نوفمبر سنة ١٩٣٢م)[١٦].

لجأ الحسن الإدريسي في أول تمرده إلى محاولة خداع الملك عبدالعزيز وتضليله، حيث أكد له أن الأزمة مرتبطة فقط بشخص الأمير (المعين من قبل الملك عبدالعزيز على المقاطعة الإدريسية) للتصرفات التي صدرت عنه وتسبب في الاستياء، وأكد الإدريسي للملك عبدالعزيز أنه لم يدر في خلد أحد في بلاده القيام بأية ثورة أو انتفاضة على نظام الحكم الحالي أو الانفصال عن جسم المملكة السعودية[١٧].

غير أن هذه الحيلة لم تنطل على الملك عبدالعزيز الذي كانت لديه معلومات مؤكدة تقوم على وثائق صحيحة، وتجزم بأن عناصر معادية للملك عبدالعزيز كانت تعمل جاهدة لإثارة الإدريسي وحمله على التمرد، ومن بين هؤلاء حسين الدباغ والأمير عبدالله، أمير شرق الأردن وغيرهما، وأنه يوجد ارتباط بين تمرد الإدريسي وحركة ابن رفادة[١٨].

مهما يكن من أمر، فقد تصدى الملك عبدالعزيز لتمرد الإدريسي بالتحرك والعمل السريع على عدة مستويات، فمن ناحية أعلن الملك عبدالعزيز إنهاء حكم

(١٦) أم القرى العدد ٤١٦ بتاريخ ٤ شعبان (١٣٥١هـ/ ٢ ديسمبر ١٩٣٢م)، عبدالرحمن بن ناصر، المصدر السابق ص ٣١٠. E. Beremond, op. cit., p. 104.

(١٧) أم القرى، العدد رقم ٤١٥.

(١٨) أم القرى، الأعداد ٤١٥، ٤١٦ كما تؤكد وثائق الخارجية البريطانية وجود هذه العناصر وراء ثورة الإدريسي. F.O. 371 / P.R.O. 16028. pp. 120 - 125

الأدارسة في منطقة عسير، وضمها بالتالي إلى الدولة السعودية[١٩]، وبذلك ضيع الملك عبدالعزيز على الزعيم الإدريسي الأساس والمبرر الشرعي لتمرده وعصيانه وخاصة أن قوة الإدريسي تعتبر ضعيفة للغاية، وذلك في مقابل القوة السعودية المتزايدة.

ومن جهة ثانية أسرعت القوات السعودية لمجابهة الحسن الإدريسي ومن ناحية ثالثة فتح الملك عبدالعزيز الباب أمام القبائل والجماعات للعودة إلى طاعة الدولة السعودية دون أدنى عقاب على ما سبق أن بدر منهم نتيجة لتغرير الحسن الإدريسي بهم، وكان لهذا العمل أثره الفعال في تخلي الكثيرين من أبناء المقاطعة الإدريسية عن الإدريسي[٢٠]، وهكذا تغيرت الصورة السابقة وبسرعة، فبعد أن كانت الأيام الأولى من تمرد الأدارسة[٢١] تقدم العديد من مظاهر انتصار الحسن الإدريسي والمتمثل في سيطرته على "جازان" و"صبيا" وغيرهما إذ بها تؤكد بعد أيام اندحاره وتخليه عن المدن والمواقع التي سبق أن سيطر عليها، وفي النهاية هرب الإدريسي بأقاربه وأهله وخاصته إلى اليمن أو إلى حماية الإمام يحيى[٢٢].

وهرب الإدريسي بعد هزيمته إلى حماية إمام اليمن يلقي شيئاً من الضوء على دور الإمام يحيى، وهو الدور الذي تحدثت عنه الوثائق البريطانية في أكثر من مناسبة، ففي أول برقية بعث بها القائم بالأعمال البريطاني في جدة إلى حكومته أن الإمام يحيى من بين مؤيدي الإدريسيين في تمردهم أو كما تقول البرقية :

---

(١٩) أمين سعيد، اليمن ـ تاريخه السياسي، ص ٨٥.

(٢٠) أم القرى، العدد ٤١٦، ٤٢٠ بتاريخ ٣ رمضان ١٣٥١هـ (٢٠ ديسمبر ١٠٣٢م).

(٢١) انتهت المعارك في أواخر شعبان سنة ١٣٥١هـ، وبهذا يكون تمرد الإدريسي قد استغرق حوالي شهرين، انظر: الزركلي، المرجع السابق، جـ ٣، ص ٥٣٩.

(٢٢) أم القرى العدد ٤٢٣ في ١٣٥١/٩/٢٢هـ (١٩٣٣/١/١٨م)، والعدد ٤٢٦ في ١٣٥١/١٠/١٥هـ (١٩٣٣/٢/١١م)./ F.O. 371 / P.R.O. 16028, pp. 132 - 134. ;/M. Wenner, op. cit., p.145.

"The Idrisi Seems to be in Active revolt in Asir. And is thought to be Supported by the Imam"[٢٣]

مهما يكن من أمر، فإن تمرد الأدارسة في ذاته ليس له مكان هنا لولا ارتباطه الوثيق بالعلاقات بين الملك عبدالعزيز من ناحية، والإمام يحيى حميد الدين من ناحية أخرى ذلك أنه تبين أن هذا التمرد لم يكن عملاً محليًا خالصاً، بل إن خيوطه رسمت في بلاد اليمن، وبتوجيه وتحريك من إمام اليمن. وطبيعة عمليات التآمر، وكونها تحاط بإطار كامل ومحكم من السرية فليس مطلوباً التحدث عن مراحله وتوزيع الأدوار فيه اللهم إلا إذا وجدت الوثائق التي تفصل هذه الأسرار.

ويستعاض عن ذلك ببعض التصرفات التي وقعت من قبل الإمام يحيى والحسن الإدريسي أثناء التمرد وبعده، فقد سمح الإمام يحيى لجماعة من أنصار الإدريسي باتخاذ بلاده قاعدة لهم، وكان ميناء "اللحية" اليمني مركزاً لإرسال المؤن والذخائر للمتمردين الأدارسة. كما أنه ألقى القبض على أحد الرجال اليمنيين كانت مهمته الاشتراك في إدارة العمليات العسكرية للقوات الإدريسية ضد القوات السعودية[٢٤].

بل وفوق هذا وذاك فقد عثر على وثائق مع العرشي، أحد رجال الإمام وكانت هذه الوثائق مرسلة من الإمام للإدريسي ومنها عرض من الإمام على الإدريسي بتقديم المساعدات إليه على أن يدخل تحت حماية الإمام[٢٥].

هذه بعض التصرفات التي وقعت قبل التمرد وأثنائه، وهي تؤكد أن الإمام يحيى كان متورطاً في العمل مع الإدريسيين ضد الملك عبدالعزيز.

وبعد فشل التمرد واصل الإمام مساندته للإدريسي فقد أعطاه من بلاده موطناً وأمده بالكثير من المساعدات العسكرية وغير العسكرية، بل واشتركا سويًا في رسم

---

(٢٣) F.O. 371 / P.R.O. 16028, pp. 120 - 121.

(٢٤) الكتاب الأخضر، ص ٢٨.

(٢٥) الزركلي، المرجع السابق، جـ ٢ ص ٥٣٩. وقد نسب الخبر فيه إلى تقرير رسمي أرسلته البعثة السعودية في عسير إلى الملك عبدالعزيز.

خطوط العمل المشترك ضد الملك عبدالعزيز[٢٦]، وهذا يدل على أن تمرد الإدريسي في أساسه قد تم بتحريض وبدافع من الإمام يحيى.

وتأكيد وجود ارتباط وثيق بين التمرد الإدريسي، والإمام يحيى يسوق بالتالي إلى ترجيح، إن لم يكن تأكيداً، أن الإمام يحيى كان له دوره أيضاً في الحركة المعادية التي قادها ابن رفادة ضد الملك عبدالعزيز في العام نفسه.

وهكذا يتبين أن الإمام يحيى لم يلتزم بمعاهدة العرو التي عقدها منذ شهور مع الملك عبدالعزيز، بل إنه خرقها في مناسبتين متشابهتين، هما حركة ابن رفادة وتمرد الزعيم الحسن الإدريسي.

مفاوضات غير مجدية في صنعاء

سبق أن بعث الملك عبدالعزيز بعد إخماد حركة ابن رفادة برسالة إلى الإمام يحيى طلب منه فيها عقد معاهدة جديدة تحل محل معاهدة العرو وتسد الثغرات التي برزت في هذه المعاهدة إبان الفترة القصيرة التي مرت عقب عقد المعاهدة المذكورة. ومما ينبغي إضافته هنا هو أن تاريخ رسالة الملك عبدالعزيز التي تحمل هذا الاقتراح هو الثامن من جمادى الثانية سنة ١٣٥١هـ، أي أن الملك عبدالعزيز كان قد بعث بها قبل وقوع التمرد الإدريسي، أما رد الإمام يحيى على هذه الرسالة فتاريخه السابع من شهر رمضان من السنة نفسها، أي بعد انتهاء التمرد الإدريسي وإخفاقه في تحقيق ما كان يهدف إليه من أغراض.

وكان من الممكن للإمام يحيى أن يرد على رسالة الملك عبدالعزيز قبل التاريخ المذكور بأسابيع، ولكن يبدو أنه تريث ريثما يتبين له ما سينجلي عنه الصراع في عسير

(٢٦) سيتضح لنا ذلك من خلال البرقيات المتبادلة (وهي وثائق) بين الملك عبدالعزيز والإمام يحيى، أو بين الملك عبدالعزيز وأمراء مناطق الحدود (المعينين من قبله).

ومن المؤكد أن موقف الإمام من اقتراح الملك في حال نجاح الإدريسي في تمرده كان سيأخذ شكلاً مختلفاً عنه في حال إخفاق هذه الحركة.

وتريث الإمام يحيى في الرد على رسالة الملك عبدالعزيز واقتراحه يعتبر نقطة تؤخذ على الإمام وتؤكد أنه كان بشكل أو بآخر وراء التمرد الإدريسي.

على أية حال فإن رد الإمام على اقتراح الملك عبدالعزيز قد جاء فيه: "وما إليه أشرتم فهو الغاية المقصودة والضالة الوحيد المنشودة وكل ما لديكم من الإحساسات التي أثارتها الحمية الإسلامية لذلك هو عين ما لدينا" ويعد هذه المقدمات العامة أبرز الإمام يحيى في رسالته الجوانب التي تحتاج إلى إعادة بحث ونظر فقال: "ونحن نوافق على ما أوضحتموه من المواد الأربع مع إلحاق ما يلزم إنما الذي في النفس مسألة الحدود فهي المفتقرة إلى حسن النظر، فالمرجو من حضرتكم عطف النظر إلى ذلك وإرخاء العنان لما هنالك"[٢٧].

ومن هذا الرد يتضح أن قضية الحدود، والتي ظنها الملك عبدالعزيز قد حسمت بمعاهدة العرو، كانت ماتزال في حاجة إلى نظر من وجهة نظر الإمام، كما يتضح أن قضية الحدود بقيت هي قضية الخلاف الأساسية بين الدولتين، وأن حدس الملك عبدالعزيز كان صادقاً، فقد كان يدرك أن هذه المشكلة رغم معاهدة العرو في حاجة إلى حسم وتحديد. والحسم كما يراه الملك عبدالعزيز هو إقرار الأمر الواقع فعلاً، ومن ثم فإنه كان حريصاً على سرعة التحرك السياسي، واستبدال معاهدة العرو بمعاهدة أخرى كان أهم أسسها المقترحة هو بندها الأول والذي يرمي إلى تثبيت الحدود بين الدولتين بشكل واضح بيّن لا يحتمل التأويل ولا الشك.

ومن اليسير التعرف على سر تريث الإمام يحيى في الرد على الاقتراح المذكور، ذلك إنه كان في مركز الضعف آنذاك، وقد أمل من وراء التمرد الإدريسي أن يؤدي إلى

---

(٢٧) الكتاب الأخضر، ص ٣٢ (وثيقة رقم ٢٤).

نتيجة تغير شكل موازين القوى بينه وبين الملك عبدالعزيز بصورة تجعله يتفاوض معه من مركز قوى. أما وقد باء تمرد الإدريسيين بالفشل فلا سبيل أمام إمام اليمن إلا أن يكشف عن أوراقه ويذكر أن قضية الحدود في حاجة إلى دراسة وإعادة نظر.

هذا النشاط الدبلوماسي بين الملك عبدالعزيز والإمام يحيى ظل حتى شهر ذي القعدة سنة ١٣٥١هـ، ففي منتصف الشهر المذكور تبودلت مجموعة من البرقيات بين الرجلين، وكانت تدور حول الأدارسة، ففي أولى هذه البرقيات طلب الإمام يحيى من الملك الأمان الكامل المطلق والعفو عن كل ما حدث في هذه الثورة والمتورطين بها.

وقد رد الملك عبدالعزيز ببرقية قال فيها: "والآن نكرر ما تقدم بأن جميع من التجأ إليكم له أمان الله على ماله ودمه، وأنه عفو تام شامل عن جميع ما مضى وحدث في هذه الفتنة الشيطانية، سواء حقوق الحكومة أو حقوق الأهلين، وأن جميع من أعطيتموه الأمان وأعطاه أمراؤنا فهو تام على وجهه".

وفي برقية تالية للإمام يحيى طلب من الملك عبدالعزيز تحرير عفو وأمان للسيد حسن الإدريسي بصفة خاصة، وقد رد عليه الملك عبدالعزيز بقوله: "ثم إن ما طلبه الأخ الأمان للحسن ومن معه من جميع الأجناس فإن أخاكم يعطيكم أمان الله وعهده على الحسن ومن تبعه، على دمه وماله وشرفه، وأن جميع ما فات منه لا يعاتب عليه، وأنه سيكون إن شاءالله أخاً عزيزاً لنا، وعلى هذا أمان الله"[(٢٨)].

تسجل الأسابيع الأولى من سنة ١٣٥٢هـ حدوث نشاط في الاتصالات البرقية بين الزعيمين من جديد، وقد جاءت المبادرة في ذلك التحرك من قبل الملك عبدالعزيز، ومن خلال هذا الاتصال تم الاتفاق على إرسال وفد سعودي إلى اليمن للتفاوض من أجل عقد المعاهدة المقترحة.

---

(٢٨) صوت الحجاز، العدد ٤٩ بتاريخ ١٦ ذو القعدة ١٣٥١ (١٣ مارس ١٩٣٣م).

سافر الوفد السعودي إلى اليمن، وكان مكوناً من ثلاثة أعضاء، هم: خالد أبو الوليد، وحمد السليمان، وتركي بن ماضي، وفي مدينة صنعاء دارت بين الوفد السعودي والمندوبين اليمنيين القاضي عبدالله العمري، والقاضي عبدالكريم المطهر سلسلة من المفاوضات عقدت أولاها في يوم الاثنين السابع عشر من شهر ربيع الأول سنة ١٣٥٢هـ.

وفي الجلسة الأولى أثيرت مشكلة الإدريسي وتمرده وموقف الإمام يحيى منه وقد فسر المندوبان اليمنيان موقف الإمام وقبوله التجاء الأدارسة إليه بالقول[٢٩]. ولم يكن العطف على الأدارسة إنما هو حماية البلاد، فالواقع هذا لم يكن بناء على شيء، بل مراعاة لما يلزم ولحفظ ما يخل بين الجانبين، لأن الأدارسة صرحوا بأنه إذا لم يكن من الإمام إنقاذهم سيلتجئون إلى حكومة أجنبية، فخاف سيادة الإمام من ذلك، ومما سينتج عنه فأمنهم مبدئيًّا" وقد أبدى رجال الوفد السعودي تحملاً على ما يبدو في تقبلهم واقتناعهم بهذا التفسير اليمني.

وإلى جانب مشكلة الإدريسي تطرق المفاوضون إلى قضية الحدود، وذلك بشكل سريع وبعيد عن الدخول في التفصيلات. وفي الجلسة الثانية التي دارت وقائعها[٣٠] في يوم الأربعاء التاسع عشر من ربيع الأول من سنة ١٣٥٢هـ نفسها أوضح كل من الجانبين موقفه من قضية الحدود، وقد ارتكز موقف الجانب السعودي على أساس أن معاهدة العرو قد ترتبت على مشكلة جبل العرو الذي هو من منطقة الحدود، ومعاهدة العرو تبعاً لذلك تكون قد حسمت مشكلة الحدود وقضيتها، أي أن المقاطعة التي كانت تشكل الإمارة الإدريسية، تعتبر تبعاً لذلك جزءاً لا يتجزأ من الدولة السعودية.

وعلى النقيض من ذلك كان الجانب اليمني يرى أن معاهدة العرو لم يتم التصديق عليها وهي لذلك غير قائمة، وحتى مع التسليم بوجودها وشرعيتها فإنها لم تحسم قضية الحدود، بل إنها حسمت فقط مشكلة فرعية من قضية الحدود هي مشكلة

---

(٢٩) الكتاب الأخضر، ص ٣٨.

(٣٠) توجد وقائع الجلسة الثانية بالتفصيل في الكتاب الأخضر السعودي، ص ٤٢ ـ ٤٥.

جبل العرو، ومن هذا يتضح أن الفجوة بين الجانبين بخصوص قضية الحدود كانت واسعة، وأن وجهات نظر الجانبين كانت متضاربة. وبخصوص الإمارة الإدريسية ذاتها فقد قال المندوبان اليمنيان عنها: "إنها من بلاد الإمام لأنها من اليمن، والأدارسة وضعوا أيديهم غصبا وعدوانا فالآن مادام الإدريسي أزيل من الوسط نحب إرجاعها إلى وطنها الأصلي، لأنها من اليمن والحال واحد، وجلالة الملك كان ذكر في أحد كتبه بأنه لم يأت للمقاطعة إلا لكون الإدريسي التجأ إليه، والآن وقد زال الإدريسي فليس من وجود سبب يمنع الملك من إعادة هذه البلاد إلى وطنها الأصلي".

وقد أفاد رجال الوفد السعودي من جانبهم أنه لا مجال للحديث حول المقاطعة الإدريسية التي أصبحت جزءا من دولة الملك عبدالعزيز، كما أنهم فندوا بأدلة تاريخية دعوى الإمام القائلة بأن مقاطعة عسير كانت جزءا من بلاد اليمن، وهذه الأدلة "أن اليمن الحقيقي على زمن النبي صلى الله عليه وسلم إلى سنة ٢٠٤ يحتوي على مخلاف الجند ومخلاف صنعاء وحضرموت، ثم أتت حكومة بني زياد وبني نجاح والصليحية وآل أيوب وآل الرسول وبني عامر ثم الأتراك وكانت الإمامية إحدى هذه الدول في منطقة بعض الجبال التي تحتلها اليوم ولا تملك ولا نفوذ لها على هذه المناطق بل هي تحت حكومات مستقلة عنها"[٣١].

وفي الجلسة الثالثة التي عقدت يوم الاثنين الرابع والعشرين من ربيع الأول سنة ١٣٥٢هـ عرض المندوبان اليمنيان رأي الإمام يحيى في مشكلة التجاء الإدريسي إلى اليمن وفي مشكلة استيلاء القوات اليمنية على نجران[٣٢]، وهو على النحو الآتي: "قد

---

(٣١) الكتاب الأخضر، ص ٤٤ ـ ٤٥.

(٣٢) كان رجال الوفد السعودي قد بعثوا بكتاب إلى الجانب اليمني تاريخه ٢٠ ربيع الأول وطالبوا فيه بتحديد واضح للموقف اليمني من مشكلة التجاء الإدريسي إلى اليمن، ومشكلة استيلاء القوات اليمنية على نجران، وهو الحديث الذي وقع قبيل وصول وفد المفاوضات السعودي إلى اليمن، وهذا العمل يعتبر اعتداء على الملك عبدالعزيز ومملكته، وذلك لأن أهل نجران سبق لهم أن أعلنوا ولاءهم وتبعيتهم للملك عبدالعزيز. (انظر: صوت الحجاز العدد ٨٠ بتاريخ ٢٥ رجب ١٣٥٢هـ (٢٤ أكتوبر ١٩٣٣م)، صلاح الدين المختار، المرجع السابق، جـ ٢ ص ٣٩٩، السيد مصطفى سالم، المرجع السابق، ص ٣٥٥.

طالعنا هذا وعجبنا لجزم أن نجران في حدود نجد إلى الغاية وأي حكمة أو مصلحة دينية أو دنيوية بإهمال أمر يام وتركهم يعبثون، وأي ضرر من إصلاحهم وإرشادهم ورفع فسادهم وعدوانهم وأملنا أنا لو نحتاج إعانة لإكمال إخضاعهم لكان منا الاستمداد من حضرة جلالة الملك. وأما مسألة الإدريسي فأمانة فيما نظن من حضرة الملك على أن يبقى حيث يريد وعليه ألا يخوض في شيء يمس بجانب حضرة الملك أو ما يخل في تهامة والمراقبة منا عليه كائنة، ولا يتصور أن يحدث منه شيء قطعيا".

ولم يكتف الجانب اليمني في تحديد موقفه بالنسبة للإدريسي بما سبق قوله على لسان الإمام يحيى، بل إنه فوق ذلك طالب بزيادة المخصصات المالية التي كانت تدفع له من قبل الملك عبدالعزيز، كما أنه أيضا طالب بإعادة أملاكه إليه[٣٣].

أما قصة المخصصات المالية الخاصة بالحسن الإدريسي فإنها ترجع إلى شهر ذي الحجة سنة ١٣٥١هـ، ففي اليوم التاسع عشر من الشهر المذكور (١٤ أبريل ١٩٣٣م) نشرت جريدة أم القرى في عددها رقم ٤٣٥ بلاغا رسميا جاء فيه: "أن الإمام يحيى بعد أن طلب العفو عن الحسن الإدريسي طلب أن يسمح له بأن يقيم في المكان الذي يريده".

وعلى الرغم من وجود نصوص صريحة في المعاهدة التي بين جلالة الملك وسيادة الإمام تقضي بتسليم السيد الحسن وغيره فإن جلالة الملك أخذ بعين الاعتبار الصداقة الحميمة التي تصل بينه وبين سيادة الإمام فلم يشأ أن يرد طلبه بعد أن تعهد لجلالة الملك بحسن سلوك السيد الحسن، وأنه سيظل تحت نظره وفي عهده، وكذلك نظرا لماضي العائلة الإدريسية وما كان بينها وبين العائلة السعودية من روابط قديمة لم يشأ جلالة الملك عبدالعزيز إغفالها، لهذا قبل جلالته بتعهد سيادة الإمام يحيى وخيره في المكان الذي يراه لإقامة الحسن الإدريسي فيه. وقد طلب سيادة الإمام من جلالة الملك أن يعطف على العائلة الإدريسية لأنها في حالة من البؤس والشقاء، وأن يمن عليها بنفقة، فأصدر جلالته الأمر بتخصيص مبلغ ألفي ريال في الشهر للسيد الحسن الإدريسي.

---

(٣٣) الكتاب الأخضر، ص ٤٧ ـ ٤٨، عبدالرحمن بن ناصر، المصدر السابق، ص ٣١١.

ومن المحتوى الذي حمله هذا البلاغ الرسمي يتضح بجلاء أن الملك عبدالعزيز كان ينطلق في علاقته بالإمام يحيى من منطلق ودي، وقد تمثل هذا في استجابته لكل ما طلبه الإمام للأدارسة الذين قاموا منذ أسابيع بثورة مسلحة ضده وضد دولته، وذلك على العكس من الإمام يحيى الذي كان منطلقه في هذه العلاقات منطلقا عدائيا[٣٤]، كما يتضح من خلال هذا الكتاب.

وبالإضافة إلى ذلك فقد أثار الجانب اليمني في المفاوضات قضية مقتل الحجاج اليمنيين[٣٥]، وهي قضية سبق أن أثيرت، ولكنها انزوت بعض الوقت إلى جانب ضخامة قضية الخلاف الأساسية، قضية الحدود. ويبدو أن قضية قتل الحجاج اليمنيين قد أثيرت من جديد من باب تقوية جانب الوفد اليمني في المفاوضات، أو بتعبير حديث، لكي تكون ورقة مساومة.

على أية حال، فقد تبين للوفد السعودي من خلال الحوار الذي دار في الجلسة الثالثة للمفاوضات أن الجانب اليمني متصلب للغاية في موقفه بالنسبة لقضية الحدود، وأنه إلى جانب ذلك لا يعترف بمعاهدة العرو، أو على أقل تقدير يعتبرها معاهدة مؤقتة وأنه لا سبيل إلى تحقيق اتفاق إلا بعد تسوية مشكلة الحدود. وتسويتها من وجهة النظر اليمنية يعني أن الملك عبدالعزيز عليه أن يتخلى عن المقاطعة الإدريسية، وأن يعتبر ما حدث في جازان، أي احتلالها من قبل القوات اليمنية يدخل في إطار الشؤون الداخلية لبلاد اليمن.

وفي ضوء ذلك بعث رجال الوفد السعودي برسالة إلى الجانب اليمني يطلبون فيها إنهاء المفاوضات والسماح لهم بالسفر والعودة إلى بلادهم[٣٦].

---

(٣٤) مثلما حدث في سنة ١٩٣٢م عندما استوتل قواته على نجران. Elizabith Monro, op. cit., p. 175.

(٣٥) الكتاب الأخضر، ص ٤٨.

(٣٦) رقم هذه الرسالة ٢٤، وهي بتاريخ ٢٦ ربيع الأول من العام نفسه، وموجودة في الكتاب الأخضر ص ٥٢ - ٥٣ (وثيقة رقم ٣٣).

وأخيرا، وبعد اجتماع ختامي بين الوفد السعودي والإمام يحيى في يومي الثلاثاء والأربعاء، التاسع والعاشر من ربيع الثاني، لم يتحقق فيه شيء من التقدم في التغلب على مشكلة الحدود، غادر الوفد السعودي مدينة صنعاء حاملا معه رسالة من الإمام يحيى إلى الملك عبدالعزيز[٣٧].

مباحثات برقية

استغرقت المفاوضات السابقة أربعة وعشرين يوما، من يوم الاثنين السابع عشر من شهر ربيع الأول سنة ١٣٥٢هـ، اليوم الذي انعقدت فيه الجلسة الأولى للمفاوضات بين الجانبين في صنعاء، إلى يوم الأربعاء العاشر من ربيع الثاني من العام نفسه، حيث كان الاجتماع الأخير بين الوفد السعودي من ناحية والإمام يحيى من ناحية ثانية.

ومن الواضح أن هذه المفاوضات قد أخفقت في تحقيق ما كان يهدف إليه الملك عبدالعزيز من ورائها، وهو عقد اتفاق أو معاهدة تحقق المزيد من التقارب والعلاقات الطيبة بين اليمن والدولة السعودية. والسبب الأساسي في إخفاق هذه المفاوضات هو قضية الحدود، وقد اتضح من خلال هذه المفاوضات أن الفجوة بين الجانبين كانت واسعة وأن وجهات النظر بخصوص هذه القضية جد متعارضة، وليس من السهل إيجاد نوع من التوفيق بين الموقفين وبروز موقف الجانبين من قضية الحدود بهذا الوضع يعتبر العنصر الإيجابي الوحيد الذي أسفرت عنه هذه المفاوضات.

على أية حال، فإن هذه المفاوضات العقيمة تمثل مرحلة معينة من العلاقات بين الجانبين، وقد تميزت هذه المرحلة بالجهود والمحاولات التي بذلها الملك عبدالعزيز من أجل إيجاد قاعدة متينة لإقامة علاقات ودية وثيقة مع الإمام يحيى وبلاد اليمن.

---

(٣٧) الكتاب الأخضر، ص ٦١، وقد كتب عن هذه المفاوضات وما آلت إليه من فشل الكثير من المؤرخين منهم:
K.S. Twitchell, op. cit., p. 446
والسيد مصطفى سالم، المرجع السابق، ص ٣٥٥ـ ٣٦١.

ومع أن النتيجة جاءت غير متلائمة مع ما أمله الملك عبدالعزيز، بأنه لم يقف عند هذا الحد، بل إنه واصل جهوده من جديد، وذلك عن طريق البرقيات المتبادلة بينه وبين الإمام يحيى، والتي تمثل نمطا جديدا من المفاوضات بين الجانبين.

ولعله من المستحسن قبل عرض ومناقشة هذ البرقيات التعرف على الصورة العامة للموقف كما كان يراها الجانبان آنذاك.

ومن الواضح أن الإمام يحيى قد عرض خلاصة موقفه في الرسالة التي بعث بها إلى الملك عبدالعزيز(٣٨)، والتي حملها معه الوفد السعودي، وفي هذه الرسالة يقول الإمام(٣٩) : "وآخر ما كان عليه البناء بيننا وبين الوفد الأكرم في شأن الأراضي التهامية والعسيرية أن يكون إبقاؤها على ما هي عليه الآن، وفي مسألة قتلى تنومة أن يكون تأخير الخوض فيها للمراجعة بيننا وبين حضرتكم، وفي شأن الإدريسي جعلناه بوجهنا وذمتنا ألا نساعده على شقاق ولا نرضى له، فإن حدث منه حادث فيدنا مع يدكم عليه، ولا نراه يحدث نفسه بشقاق فقد عرف قدر نفسه وقدر أصحابه وأعوانه، وهو الآن منقطع بنفسه لا يخوض في شيء، ويشكو قليلا لقلة المخصص له من حضرتكم فبالله تفضلوا بزيادة ألف ريال شهريا له ولعبدالوهاب وعائلاتهم وحاشيتهم فإنهم ذو تكاليف ويعتادون كثرة الإنفاق فأفضلوا بتلك الزيادة ولكم الفضل، أما مسألة يام ونجران يا حضرة الملك عافاكم الله فأنتم تعلمون أنها جزء من اليمن ما له مفصل، بل هم مصاصة قبائل اليمن".

ولو صدقت الكلمات في الدلالة على معانيها لأمكن القول بأنه قد تحقق قدر من التقارب بين الجانبين وذلك بالنسبة لقضية الحدود على الأقل ويتمثل هذا التقارب في اقتراح إبقاء الوضع الراهن على ما هو عليه.

---

(٣٨) تاريخ الرسالة هو ١٢ ربيع الثاني سنة ١٣٥٢هـ.

(٣٩) الكتاب الأخضر السعودي، ص ٦٢ - ٦٣.

والذي يحمل على التشكيك في صدق دلالة الكلمات على معانيها في رسالة الإمام يحيى إلى الملك عبدالعزيز هو التقرير الذي رفعه رجال الوفد السعودي إلى الملك عبدالعزيز وفيه يقولون: "قد رأينا الإمام يحيى غير صافي النية من جهة جلالتكم بصورة غير مأمولة من ملك عربي مسلم نحو بلاد عربية إسلامية مجاورة له في فترة تاريخية عصيبة. وقد عجزنا عن تعليل أسباب ذلك العداء الكامن بالرغم من أنه من الممكن حمله على محمل العقيدة الزيدية من جهة والطموح والحسد الشخصي لجلالتكم من جهة أخرى.

إن الإمام يحيى يكرهنا ويخافنا، ولكنه يحترز من محاربتنا ومجابهتنا وجهاً لوجه، وخطته التي يسير عليها تتلخص في أنه يعمل على إفساد القبائل والأهالي التابعين لنا، ويستعمل من أجل ذلك الغرض وسائل عديدة منها بعض اللاجئين إليه من رعايانا، ومنها دعاة المذهب الزيدي الذين لهم صلات مع أشخاص في بلادنا. ثم إذا اعتقد أن الفرصة سانحة أجهز على قطعة من أملاكنا سواء بالحرب أو بالدس أو بالتظاهر بتحكيم جلالتكم كما حصل في مسألة العرو، والمماطلة والمراوغة والتسويف من الوسائل الفعالة التي يلجأ إليها غير أن غايته القصوى مرتكزة على انظار فرصة الفتن الداخلية أو الاشتباك مع إحدى الدول للوصول إلى ما يتمناه"(٤٠).

ويسوق هذا التقرير إلى جو آخر غير ذلك الذي سبق أن ساقت إليه من قبل رسالة الإمام يحيى، وأصبحت الأعمال إذن هي الفيصل في الحكم على مدى الصدق في كل من هاتين الوثيقتين. أما النتيجة الإيجابية المباشرة التي ارتبطت برسالة الإمام يحيى فهي إنها أبقت الباب مفتوحاً أمام المزيد من المباحثات بين الجانبين.

حدث على مدى أربعة أشهر وسبعة عشر يوماً، من السادس عشر من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٥٢هـ إلى اليوم الثاني من رمضان من العام نفسه، أن دارت سلسلة

---

(٤٠) الكتاب الأخضر السعودي، ص ٧٤ ـ ٧٥.

غير أنني أعتقد بأن العقدة الزيدية ليست سبباً قويًّا للعداء كما قال الوفد السعودي بدليل بقاء التباين المذهبي بعد معاهدة الطائف وعلى الرغم من ذلك كانت العلاقات طيبة بين العاهلين.

من المباحثات بين الملك عبدالعزيز والإمام يحيى، وذلك من خلال مجموعة من البرقيات تبودلت بينهما، وقد وصل عدد هذه البرقيات إلى إحدى وثلاثين برقية، منها ست عشرة برقية صدرت من الملك عبدالعزيز، أما البرقيات الباقية فقد صدرت من الإمام يحيى[٤١].

في البرقية الأولى والتي افتتح بها الملك عبدالعزيز هذا الشوط من المباحثات حدد القضايا المثارة بين الجانبين، وإبراز وجهة نظره في معالجة كل منها، وقضايا الخلاف المثارة بين الجانبين ثلاث قضايا: قضية الحدود، وقضية اللاجئين السياسيين، وقضية نجران.

وبالنسبة للقضية الأولى فإن الملك عبدالعزيز يرى "الاتفاق على تثبيتها كما كانت في السابق إلا إن كان هناك لزوم لتعديل ضروري عائد للمصلحة بيننا وبينكم"[٤٢].

ويبدو أن رأي الملك عبدالعزيز في قضية الحدود مطابق أو قريب لرأي الإمام يحيى الذي عرضه في رسالته الأخيرة، أي أن الجانبين على وشك التغلب على مشكلة الخلاف الأساسية بينهما، وإذا حدث وتم التغلب على هذه المشكلة غدت المهمة سهلة في مواجهة المشكلتين الأخريين.

هذا ما قد توحيه النظرة المتفائلة، غير أن التأمل يوضح أنه ينبغي التريث حتى يرى مدى التوافق أو التطابق بين الأقوال والأفعال.

وإذا تركت القضية الأولى وانتقلت إلى القضية الثانية، قضية اللاجئين السياسيين، وخاصة الأدارسة تبين أن الملك عبدالعزيز كان يرى "إبعاد كل مفسد بطرفنا أو في طرفكم يحدث مشكلا بيننا وبينكم على شرط أن يقر ذلك الشرع والشرف والعقل والمعاهدة التي بيننا وبينكم" أما بالنسبة لقضية نجران فقد قال الملك عنها: "نفيدكم أننا ما نحب لهم ولاية، وليس هنا أمر يقرن بيننا وبينهم، لا دين ولا طمع إنما

---

(٤١) الكتاب الأخضر السعودي، ص ٦٣ ـ ٩٢.

(٤٢) المصدر السابق، ص ٦٤ ـ ٦٦.

هي مصالح ومضار بين الرعايا، ونحن مستعدون أن نتراجع فيما يحفظ مصالحنا ومصالح رعايانا ورعاياكم بغير زيادة ولا نقصان"(٤٣).

ومن المقارنة بين الرسالة التي سبق أن بعث بها الإمام يحيى إلى الملك عبدالعزيز. وبرقية الملك عبدالعزيز هذه يتضح وجود توافق أو تقارب بين وجهتي نظريهما بالنسبة لقضية الحدود، وهي قضية الخلاف الأساسية وأيضا وإلى حد ما بالنسبة لقضية نجران. أما بالنسبة للقضية الثالثة، قضية الإدريسي، فإنه يوجد اختلاف أو تباعد كبير بين الجانبين في معالجتها.

مهما يكن من أمر، فإنه مع المزيد من البرقيات المتبادلة سيزداد تحديد موقف كل من الجانبين في هذه القضايا، ففي البرقية التي بعث بها الإمام يحيى جوابا على البرقية السابقة أبدى بصورة مجملة موقفه من هذه القضايا التي تحدث عنها الملك عبدالعزيز في برقيته. وإضافة إلى ذلك أثار مسألة مقتل الحجاج اليمنيين في تنومة وحكم الملك عبدالعزيز فيها، يقول الإمام في هذه البرقية: "فالحدود تكون كما ذكرتم في برقيتكم على ما كانت، ومسألة تنومة سيكون حلها من حضرتكم، ومسألة الإدريسي قد حملنا بوجهنا وذمتنا ألا نساعده ولا نرضى له بأدنى شقاق وإن كان منه شيء فيدنا مع يدكم عليه على أننا لا نظن أن يحصل منه شيء قطعيا. وفي مسألة يام (وهي نفسها مسألة نجران) رجوناكم أن تصرفوا النظر عنهم"(٤٤).

تبين للملك عبدالعزيز على ما يبدو أن الإمام يحيى يبدي وجهات نظره في قضايا الخلاف بصورة مجملة، بل وربما أيضا مبهمة، في حين أن الوضوح ضروري في

---

(٤٣) الكتاب الأخضر، وثيقة رقم ٤٦ بتاريخ ١٦ ربيع الثاني سنة ١٣٥٢هـ ص ٦٤ ـ ٦٥، والمعنى نفسه يمكن أن نستشفه من كلام منقول عن الملك عبدالعزيز في مناسبة أخرى. (انظر: عبدالرحمن بن ناصر، المصدر السابق، ص ٣٠٠).

(٤٤) الكتاب الأخضر، وثيقة رقم ٤٧ بتاريخ ٢٤ ربيع الثاني ١٣٥٢هـ، ص ٦٦.

مثل هذه الأمور، ومن ثم فقد عمل جلالته إلى التفصيل في عرض وجهة نظره، وذلك لكي يحمل الإمام على الوضوح والتوضيح.

برز هذا الانتقال بمستوى المباحثات في مجموعة من البرقيات تبودلت عقب ذلك، ففي برقية بعث بها الملك عبدالعزيز إلى الإمام يحيى بتاريخ ٢٦ ربيع الثاني ورقمها ٢٠٣٩ تحدث الملك بشيء من التفصيل عن قضية الحدود وخاصة ما يتصل منها بالمقاطعة الإدريسية. يقول الملك في برقيته[٤٥]: "والحدود بيننا وبينكم واضحة مفهومة لا نريد فيها زيادة ولا نقصانا إلا أن هناك تعديلا بسيطا تقتضيه مصلحة الطرفين، فلا عندنا في ذلك بأس، وأمر تثبيت الحدود من المسائل الرئيسية التي تستقيم بها الأمور بين الحكومات والدول، وهو الواقع بيننا وبين سائر البلاد المجاورة لنا، أما مسألة المقاطعة التي هي موضوع البحث فهي معترف لنا بها من جميع الدول، فحكومة إنجلترا قد تنازلت لنا عن معاهدتها السابقة مع الإدريسي[٤٦]، واعترفت سائر الحكومات في ذلك وآخرها إيطاليا اعترفت لنا بما اعترفت به إنجلترا وسائر الدول الأخرى، وقد اعترف لنا الأخ بذلك أيضا يوم كانت حادثة العرو وإذا اعتبر حكما في ذلك فاصلا مبينا للحدود بما لا يدع مجالا للشك فيه.. ومادام أن الأخ في برقيته الأخيرة قد وافق على أن يكون ما تحت أيدينا من المقاطعة لنا وما كان تحت تصرف الأخ له فلم يبق بعد هذا إلا أن يثبت ذلك بمعاهدة مكتوبة".

وفي برقية أخرى رقمها ٢٠٤٠ وتاريخها ٢٦ ربيع الثاني عرض الملك عبدالعزيز بشيء من التفصيل وجهة نظره في قضية يام أو نجران، وفي عرضه يقول جلالته[٤٧]: "ذكر الأخ من قبل مسألة يام، ويذكر الأخ أنه قد كان بينكم وبين مندوبينا ابن دليم

---

(٤٥) الكتاب الأخضر، ص ٦٨.

(٤٦) المقصود بها معاهدة امتياز التنقيب عن النفط في جزيرة "فراسان" والتي سبق أن عقدتها إنجلترا مع الإدريسي في سنة ١٩١٧. H. Jacob, op. cit., p. 30

(٤٧) الكتاب الأخضر، ص ٦٨ - ٦٩.

وابن ماضي إنه من وايله وجنوب لكم، ومن نجران وشمال لنا ولكن سبق السيف العذل[٤٨].. ونحن ما لنا قصد من التولي عليهم ولا لنا من المصالح إلا حفظ حدودنا؛ لأن أهل يام بادية ومتصلون بحدودنا من غرب ومن شمال وليست حالة الحدود التي بيننا وبين نجران ويام مثل حالة الحدود الأخرى؛ لأن لهم مدخلا دقيقا معنا، ولابد من النظر في المسألة وتبادل المصالح عن تفاقم الخلاف الذي كثيرا ما يحدث بين البلدان التي يوجد في حدودها أمثال هذه البادية في سائر هذه الجزيرة، فهذه هي الحقيقة في حل هذه المسألة بيننا وبينكم يكون على أساس بين تحسم معه جميع المواد في الجهات الأخرى بمعاهدة بينة تؤمن بها مصالح الفريقين".

وفي برقية ثالثة رقمها ٢٠٤١ وتحمل تاريخ البرقيتين السابقتين نفسه تحدث الملك عبدالعزيز في قضية التجاء الإدريسي إلى اليمن واتخاذه ميناء اللحية اليمني والقريب من الحدود السعودية مقرا له، وذلك على النحو التالي "ذكر الأخ من قبل مسألة الإدريسي يطمئننا أنه لا يعمل شيئا ضدنا، أخي ما اشتكينا عليكم من الإدريسي خوفا من سنانه أو عنانه. ولكن راجعناكم بشأنه لأن المعاهدة التي بيننا وبينكم تنص نصا صريحا على وجوب تسليم الإدريسي وأجناسه، وقد تركنا المطالبة به لأمرين:

الأول: إكراما لكم وإجلالا. والثاني: مخافة أن يقع شقاق بيننا وبينكم ونرى أن المصلحة واحدة.

أما الآن فقد تبين أن بقاءه في ذلك الطرف مشكل، فالعدو يحسب بقاءه في ذلك الطرف لمقاصد تحريك الفتن، والصديق يرى أن ذلك ينافي الصداقة بيننا وبينكم على

---

(٤٨) يشير الملك عبدالعزيز هنا إلى ما قامت به القوات اليمنية من احتلال نجران في شهر محرم سنة ١٣٥٢هـ (انظر: الجرافي، المرجع السابق، ص ٢٤٣). وفي حديثي مع الشيخ محمد العبيكان "سفير المملكة العربية السعودية في اليمن من ٢٤ ذي القعدة سنة ١٣٧٧هـ وحتى ٢٦ رمضان سنة ١٣٨٠هـ" أكد لي أن استيلاء القوات اليمنية على نجران قد استهدف الإمام من ورائه تحرير اليمن من إحدى نقاط الضعف في الحدود الشمالية لليمن، ذلك لأنها تشكل ثغرة خطيرة في حال حدوث أي خلاف.

أن الإدريسي لم يقصر هذه الأيام في حركاته وإفساداته، فقد أرسل لبعض العبادل بعض دراهم وأشاع بينهم أن مندوبه أحمد الأهدل وصل إليكم وأنكم اجتمعوه بوصول الأهدل لناديكم وأن المراجعة تكون بينكم وبينه وأنكم أجبتموه بتشجيع الناس على الفتنة وكذلك أذنابه من مثيري الفتنة لم ينقطعوا بين مصوع واللحية والحديدة باسم التجارة ويتصلون به ثم ينشرون في الصحف ما اطلعتم عليه من أكاذيبه وافتراءاته. وإني لا أكتم الأخ وأعرفه بالصراحة أننا علمنا الحزم والاستعداد للطوارىء في المقاطعة إن شاءالله. وأصدرنا الأوامر أن كل من ظهر فيه نقض للعهد بعد العفو أن يعامل بما قال الله في كتابه (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله...) الآية، فإن كان الأخ يرى هذا فنحن قد عملناه. وإن كان يرى الأخ غير هذا وهو المأمول فيه فيجب إبعاد المفسد حتى يستريح المسلم الذي يحب العافية وييأس صاحب الفساد وهذا ظننا بالأخ، وهذا ما نرى أن العهد والصداقة التي بيننا تقضي به"(٤٩).

هذه هي قضايا الخلاف بين الدولتين، وهذه هي وجهة نظر الملك عبدالعزيز في معالجة كل منها، وهي وجهة نظر واضحة ومستقيمة، وأيضا محددة ومفصلة وتستند إلى الأدلة والبراهين، كل هذا مع قوة في منطقه وصدق مع ذاته ومع غيره.

فماذا كان موقف الإمام من هذه القضايا، وهو الآن مجبر على أن يخرج على أسلوبه التقليدي الذي تشبث به في برقياته السابقة أسلوب الغموض والتعميم؟ هنالك ثلاث برقيات بعث بها إلى الملك عبدالعزيز، تحدث في إحداها عن بعض المشكلات المتصلة بالإدريسي، وفي الثانية عن قضية الحدود. أما الثالثة فقد تحدث فيها عن مشكلة يام.

يقول الإمام يحيى بالنسبة لبعض أنصار الإدريسي: "شأن الأهدل وصل إلينا ولم نتفق (ومن الظن أنها نلتق)، به من عند وصوله إلى عند تحرير هذا إلا أربع مرات

---

(٤٩) الكتاب الأخضر، ص ٦٩ ـ ٧٠، كما أورد عبدالرحمن بن ناصر في كتابه السابق ذكره ص ٣١١ موقف الملك عبدالعزيز من التجاء الإدريسي إلى الإمام يحيى.

مع غيره من الحاضرين، ولم نكتب (فيما يظن أنها نكاتب) بوصوله ولا علمنا به إلا بعد وصوله، وشأن العبادل فإنه قبل نحو عشرة أيام بلغ إلينا نفورهم وخوفهم، وقد كتبنا إلى عامل ميدى أن يقنعهم بلزوم طاعتكم"(٥٠). والإمام في برقيته هذه يؤكد صدق الملك عبدالعزيز فيما ذهب إليه من وجود صلات بين الأهدل والإمام يحيى من ناحية، والأهدل والإدريسي من ناحية ثانية، وهذه الصلة كافية في اتهام الإمام يحيى بالتورط مع الإدريسي والعمل معه ضد الملك عبدالعزيز حتى مع حرص الإمام يحيى على نفي مثل هذا التورط، وإلا فما هو الموضوع الذي استحوذ على اهتمام الرجلين في المقابلات الأربع التي تمت بينه وبين الأهدل، إنه بالضرورة موضوع مهم استغرق بحثه أربع مقابلات أي أكثر من المقابلات التي تمت بين الإمام وبين وفد المفاوضات السعودي، والموضوع المهم الذي كان يشغل تفكير كل من الإمام يحيى والإدريسي هو الملك عبدالعزيز وما كانت تمثله تطلعاته السياسية في رأيهما من خطر على كل منهما، ومن ثم البحث في الوسائل والأساليب التي يتحتم اتخاذها لمواجهته والتصدي له.

وبالنسبة لقضية الحدود فقد عبر الإمام عن وجهة نظره فيها على النحو التالي: "ما أفدتم من شأن الحدود فليس المانع لنا عن ما أشرتم إليه إلا نفورنا عن تجزئة اليمن، ومثل هذا المانع منذ عشرين سنة لإكمال معاهدة بيننا وبين الحكومة البريطانية لإرادتها بتقرير الحدود في تلك الأراضي الجنوبية ولا نساعد إلى ذلك، والأمر الآخر كان البناء على تأخر الخوض في تلك الأراضي. وقد وافقنا على أن تبقى الحالة بيننا وبين حضرتكم كما هي عليه. ومراد حضرتكم حاصل مع بقاء الحالة بما عليه الآن وما ثمة ما يوجب خلاف في ذلك"(٥١)، وفي برقية تالية أبدى الإمام يحيى موافقته الكاملة والمطلقة على وجهة نظر الملك عبدالعزيز لمشكلة يام، وذلك حيث يقول: "ما أفدتم من أمر يام

---

(٥٠) ورد هذه القول في برقية للإمام تاريخها الثالث من جمادى الأولى سنة ١٣٥٢هـ، الكتاب الأخضر ص ٧٠-٧١.

(٥١) برقية تاريخها السادس من جمادى الأولى سنة ١٣٥٢هـ، الكتاب الأخضر، ص ٧١.

فهو اللازم لضبط الحدود من الطرفين لمنع كل ما عساه يحدث من الشقاق بين أهل الحدود ومع انضباط أمور يام إن شاءالله لابد تجري الأمور كما تحبون"[٥٢].

ومن دراسة ردود الإمام يحيى يبدو أن وجهات نظره متطابقة أو متقاربة من وجهات نظر الملك عبدالعزيز في قضية الحدود، وهي قضية الخلاف الأساسية وأيضا في قضية يام. أما الاختلاف فهو محدود ومحصور في قضية الإدريسي أي أن إمكانية التفاهم والتغلب على المشكلات القائمة أمر ميسور إلى درجة كبيرة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه يتضح من خلال هذه البرقيات الجوابية أن الإمام يحيى كان يحاول أن يقلل من أهمية وخطورة القضايا المثارة بين الجانبين. ويمكن القول: إن هذه القضايا لم تكن من البساطة بالمستوى الذي أراد الإمام أن يظهرها به، وإلا لنجحت المفاوضات التي سبق أن أجراها الوفد السعودي في صنعاء وإخفاق هذه المفاوضات على الرغم مما أبداه الوفد السعودي من رغبة صادقة في التوصل إلى حل لقضايا الخلاف أو لبعضها يؤكد أن هذه القضايا كانت أساسية وخطيرة، أما التجاء الإمام يحيى إلى تيسير الأمور وتبسيط المشكلات فليس له من تفسير على ما يبدو سوى إيهام الملك عبدالعزيز أن القضايا تتحرك وتسير على طريق الحل وبالتالي فلا يوجد ما يدعو إلى اتخاذ استعدادات عسكرية تحسبا لما قد يقع في منطقة الحدود من تطورات. ويبدو أيضا، أن الإمام كان يهدف من إجاباته العامة ومحاولاته لتسويف الأمور إلى انتظار تطورات قد تحدث فتغير من موازين القوى في شبه الجزيرة مما قد يترتب عنها تطور في الأمور لصالحه، أو تجبر الملك عبدالعزيز إلى اتخاذ موقف أكثر ليونة وتساهلا.

أما الملك عبدالعزيز فقد كان يدرك التطورات التي كانت تجري في منطقة الحدود، والتي كانت تتحرك بإيعاز أو تخطيط من الإمام يحيى، ومن ثم فقد أعد للأمر عدته وأرسل قوات مقاتلة إلى تلك المنطقة[٥٣]، وقد انزعج الإمام يحيى لذلك انزعاجا شديدا

(٥٢) برقية تاريخها العاشر من جمادى الأولى سنة ١٣٥٢هـ. الكتاب الأخضر، ص ٧١ - ٧٢.

(٥٣) عبدالرحمن بن ناصر، المصدر السابق، ص ٣١٢.

عبر عنه في برقيته التي بعث بها إلى الملك عبدالعزيز في التاسع عشر من رجب سنة ١٣٥٢هـ والتي يقول فيها: "بلغ إلينا تحشيدكم الجنود إلى الحدود، ولم نعرف سببا لذلك، فلم يكن منا غير المحافظة على الصداقة كما أوضحناه لحضرتكم مكررا، وكل ما يبلغ إليكم بما يخالف ذلك وهو محض الافتراء فاحذروا الانخداع لمن يريد طمس الإسلام وهلاك الجميع فلا خير في الشقاق لنا ولا لكم، والغالب نحن أو أنتم خاسر والسلام"(٥٤).

وبرقية الإمام يحيى في ظاهرها توضح أن الإمام لم يفعل شيئا ولم يقدم على تصرف يواجه حشد القوات السعودية في منطقة الحدود، وأن نواياه مخلصة تجاه الملك عبدالعزيز. وإلى جانب ذلك لجأ الإمام يحيى في برقيته إلى التعميم وإثارة العواطف المرتبطة بالدين الإسلامي، غير أن البرقية الجوابية التي بعث بها الملك عبدالعزيز تبرز أن الإمام كان يضلل ويخادع فقد كشفت البرقية السعودية بعض التصرفات المعادية التي قام بها الإمام يحيى والذي كان يظنها خفية وغير معروفة لدى الجانب السعودي، يقول الملك عبدالعزيز في برقيته: "وكما بلغ الأخ تحشيد بعض الجند فهذا صحيح، وقد سبق أن أخبرناكم بذلك في برقياتنا المتقدمة، وأن حشدها للمحافظة على السكينة وتطمين الرعايا ليستريح مبتغي العافية ويقمع فساد صاحب الفساد ومبتغيه، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فلا نكتم الأخ أنه حدثت عدة أمور تدعو للريبة في الموقف رأينا الواجب يقضي الاستعداد لها وهي: أولا: وصل وفدنا وبلغنا ما كان بينه وبين مندوب سيادتكم، وأيضا وأيد ذلك الكتاب الذي يحمله الوفد إلينا منكم مما دلنا على أن هناك تبدلا في خطتكم، ثانيا: لقد انتشر في كثير من الصحف ما بعثتموه لبعض الناس عن مطالبتكم في بلداننا من المقاطعة وعسير، ثم ما فعلتم في نجران(٥٥)، وألحقتم

---

(٥٤) الكتاب الأخضر، ص ٧٥.

(٥٥) يقصد الملك عبدالعزيز استيلاء القوات اليمنية على نجران، وإحداث الضرر في ممتلكات العناصر المؤيدة للسعوديين، انظر: Filby, Saudi Arabia, p. 323. -

ذلك مسألة الحجاج التي تعلمون براءتنا منها ولا حجة علينا فيها، ثالثا: اطلعنا على ما نشرته جريدة الإيمان الصادرة في جمادى الأولى المعبرة عن خطتكم وما عزمتم عليه فمجموع هذه المعلومات جعلتنا نعتقد أن هناك تغيرا في موقف الأخ نحونا، مما دعانا لاتخاذ الاستعداد للطوارىء وإرسال بعض الجند الذي بلغكم خبره. أما نحن فليس لدينا غير ما سبق أن أخبرناكم به وهي: أولا: الاعتراف بالحدود وتثبيتها بمعاهدة، والثانية: إعادة الأدارسة. والثالثة: مسألة نجران، فإن كان سيادة الأخ على ما نعهده فيه من رغبته في الاتفاق، فنرجو أن يصرح لنا برأيه في وضوح في المسائل الثلاث المتقدمة، ومتى تم الاتفاق على ذلك برقيا بيننا وبين حضرتكم بصورة واضحة أمكن عقد اجتماع في المكان الذي نتفق عليه لوضع المعاهدة بصورة نهائية، ولكن ما نرجوكم أمرين: الأول: تعجيل البت في المواد الثلاث، والثاني: بيان الخطة بوضوح تام بغير غموض، وهذا ما نرجو الإجابة عليه سريعا"[٥٦].

وكان الملك عبدالعزيز، كعادته، واضحا غاية الوضوح في برقيته، فقد حدد الأسباب التي حملته على إرسال قوات مقاتلة سعودية إلى الحدود وجدد عرض القضايا الثلاث الأساسية التي هي مثار الخلاف بين الدولتين، وطلب من الإمام يحيى تحديد موقفه بسرعة ووضوح تجاه كل منها. وبدلا من اتخاذ خطوة أخرى على طريق حل هذه القضايا، وذلك بتحديد موقف بوضوح تجاه القضايا الثلاث، لجأ الإمام يحيى إلى سياسة المناورة من جديد، وذلك بأن اقترح في برقية جوابية إرسال وفد يمني لتوضيح الأمور وإزالة الالتباس[٥٧]، ولكن الملك عبدالعزيز قطع على الإمام يحيى مناورته فأكد له أن إرسال وفد يمني لن يؤدي إلى نتيجة إيجابية، وأن المماطلة التي يعمد إليها ستزيد في تعقيد القضايا. وجدد تأكيده على رأيه السابق من ضرورة تحديد الإمام

- Elizabieh monroe, op. cit., p. 175

(٥٦) تاريخ هذه البرقية ٢١ رجب سنة ١٣٥٢هـ ورقمها ٣٥٨٩. (انظر: الكتاب الأخضر، ص ٧٥).

(٥٧) المصدر السابق، ص ٧٦. وتحمل هذه البرقية تاريخ ٢٦ رجب سنة ١٣٥٢هـ.

يحيى لموقفه بوضوح كامل بالنسبة للقضايا المثارة، إذ قال: "والذي نقترحه ونراه الأصلح ولا نرى سبيلا لحل المشكل بدونه وهو البت في المواد الثلاث التي عرفناكم بها من قبل والتي أجزناها في برقيتنا السابقة بصورة واضحة، إما نفي أو إثبات، ولا يمكن أن يستقيم الأمر إلا بالله ثم بحزم المسألة وإيضاحها بصورة صريحة وأن عدم الاتفاق عليها هو الذي يوجب على الأخ تلافي العاجل والآجل، فإذا وافق الأخ على ذلك وأعطانا الجواب الذي نثق بالله ثم به فتقديم الوفد منا أو منكم سهل لتسوية الأحوال في أي مكان يكون"[٥٨].

وجد الإمام يحيى أن الملك عبدالعزيز قد أغلق أمامه طريق المناورة، وأنه لاسبيل يسلكه سوى الكشف عن أوراقه، فحاول أن يظهر قدرا من المرونة، إلا أنها المرونة المغلفة أيضا بالمناورة، ذلك أنه لجأ إلى أسلوب سبق له أن جربه مع الملك عبدالعزيز. وقطف ثماره الإيجابية، ذلك هو أسلوب تحكيم الملك عبدالعزيز في الأمر، كان الإمام يأمل من وراء ذلك أن يتخلى له الملك عن نجران[٥٩]، كما سبق أن تخلى له عن جبل العرو.

فوت الملك عبدالعزيز على الإمام يحيى وبسرعة هذه المناورة، فقدم اقتراحا بديلا لحل مشكلة نجران، وذلك على النحو التالي: "أما الأمر الذي نراه لحل مشكلة نجران، وهو آخر ما عندنا، فإن قبل به حصل به المطلوب، وإن رفض فليس من وراء رفضه غير فرحة الأعداء والنكاية بين المسلمين، الذي نراه أن يكون نجران بحدوده بلادا محايدة بيننا وبينكم، لا نملكها ولا تملكونها وألا نتداخل في شؤونهم الداخلية ويظلون كما كانوا عليه في السابق من زمن آبائنا وأجدادنا وزماننا وزمانكم، وأن تكون المعاملة حسنة بيننا وبينهم، منا ومنكم، فإذا حدث من أهل نجران علينا أو عليكم أمر مخالف يوجب تأديبهم فنتراجع نحن وأنتم ندعوهم إلى السلم والعافية فإن قبلوا فالحمد لله، فإن لم يقبلوا واقتضى الأمر تأديبهم فنشترك وإياكم بالقول والعمل حتى يفيئوا إلى

---

(٥٨) الكتاب الأخضر، ص ٧. وتحمل هذه البرقية تاريخ ٢٧ رجب سنة ١٣٥٢هـ ورقمها ٣٧٢٩.

(٥٩) المصدر السابق، ص ٧، وتحمل هذه البرقية تاريخ ٥ شعبان سنة ١٣٥٢هـ.

الحسنى ويتركوا العمل بالخبيث وهذا الذي يحفظ به الشرف وتحصل به الراحة ويزيل المشاكل"[٦٠]، هذا وبالنسبة لمشكلة الإدريسي فقد حدد الملك عبدالعزيز موقفه تجاهها في قوله: "فإن كنتم تريدون الأمر الحاسم في مسألة الإدريسي فليس لها إلا أحد أمرين، إما أن يقدم الأدارسة علينا ونعطيهم أمان الله ونتعهد لهم برد أملاكهم مع مساعدتنا لهم، وإما أن ترفعوهم إلى صنعاء، فإذا تم الاتفاق بيننا وبينكم على المواد الباقية فبحول الله وقوته ما ندع عليهم قاصرا فيما يصلح أمرهم"[٦١].

شعر الإمام يحيى أن سير المباحثات في إطارها السابق سيضعه أمام خيار واحد وهو مواجهة المشكلات المثارة وحلها، ولكي يتجنب هذه النتيجة وجه الإمام مجرى الحديث وجهة جديدة، وذلك بأن أثار موضوع توغل القوات السعودية تجاه الحدود اليمنية، وإلى جانب ذلك عمد الإمام إلى الحديث في الحالات العامة والهامشية[٦٢].

لم تنطل هذه المناورة على الملك عبدالعزيز، فقد ظل ممسكا بخيوط الموضوع الأساسي وفند في برقية جوابية العناصر الهامشية التي أثارها الإمام، وركز الملك من جديد على لب الخلاف، وذلك حيث يقول: "هنا أمور ثلاثة عرضناها على سيادتكم مرارا ونكررها الآن وهي: (١) أن تحددوا الحدود بيننا وبينكم بصورة قطعية وتكتب بعهد مكتوب. (٢) نجران تنازلنا في أمره وقلنا أن تكون قطعة محايدة بيننا وبينكم وكما أشرنا إلى ذلك في برقيتنا بتاريخ ٨ شعبان عدد ٣٩٣٦. (٣) طلبنا إعادة الأدارسة طبق المعاهدة التي بيننا وبينكم وأفدناكم إن كان ذلك صعبا فتكون إقامتهم في صنعاء تساهلا منا ومحبة في الراحة فهذه المطالب الثلاثة لا نريد غيرها، والسلم والحرب متوقف على كلمة تقولونها إما نعم وإما لا، وهذا يوضح الموقف ويحل المشكل"[٦٣].

---

(٦٠) برقية بتاريخ ٨ شعبان ١٣٥٢هـ، وتحمل رقم ٣٩٣٦، الكتاب الأخضر ص ٨٠-٨٢.

(٦١) برقية رقم ٤٤٣٠ وتاريخها ١٢-١٣ شعبان ١٣٥٢هـ. المصدر السابق ص ٨٣.

(٦٢) برقية بتاريخ ١٣ شعبان سنة ١٣٥٢هـ، الكتاب الأخضر، ص ٨٤.

(٦٣) برقية رقم ٤١٤٣ بتاريخ ١٥ شعبان سنة ١٣٥٢، المصدر السابق، ص ٨٥.

أدرك الإمام يحيى أنه لم يفلح في تمييع الموقف وأن الملك عبدالعزيز يقف لمناورته بالمرصاد، بل من الطبيعي أنه فهم مغزى العبارات الأخيرة في البرقية السابقة كونها أقرب إلى الإنذار منها إلى الحوار، وكان على الإمام يحيى إزاء كل هذا أن يراجع حساباته، فأظهر عزمه على السير في طريق حل القضايا المثارة، ولكن بعد كل ما تقدم في إطار المناورة أيضاً، فبدأ بقضية الإدريسي التي تعتبر أقل القضايا الثلاث من زاوية الأهمية والخطورة، فقد طلب الإمام من الملك أن يسمح للإدريسي بالإقامة في مدينة "زبيد" بدلاً من صنعاء[٦٤]، ويبدو أن الإمام كان متوقعاً أن يرفض الملك عبدالعزيز هذا الطلب، وتدور بالتالي المباحثات والمراسلات، مما يتطلب فسحة من الوقت وهذا ما يبتغيه الإمام يحيى من أجل تنفيذ مخططاته، غير أن الملك عبدالعزيز استجاب لهذا الطلب ومن جديد ركز على ضرورة الإسراع في حل القضيتين الباقيتين وهما قضية الحدود وقضية نجران[٦٥].

وهكذا وجد الإمام يحيى نفسه محاصراً بمتابعة وضغوط الملك عبدالعزيز لكنه مع هذا لم يقلع عن سياسة التسويف والمماطلة، فبعث في برقية تاريخها الثاني والعشرون من شهر شعبان[٦٦] يطلب من الملك عبدالعزيز إبداء وجهة نظره بالنسبة لقضية الحدود وقد أسرع جلالته في ذلك مبيناً للإمام بكل وضوح وجهة نظره بالنسبة للحدود إذ قال[٦٧]: "وأما سؤالكم عن كيفية تحديد الحدود فإن كيفية تحديد الحدود معروفة واضحة لا إبهام فيها، فالحدود تعين بيننا وبينكم على الأساس الذي كان بين مندوبيكم ومندوبينا في صنعاء في جمادى الثانية سنة ١٣٤٦هـ أيام كان وفدنا مؤلفاً من

(٦٤) برقية بتاريخ ١٩ شعبان سنة ١٣٥٢هـ، الكتاب الأخضر، ص ٨٧.

(٦٥) برقية رقم ٤٢٣٥ بتاريخ ٢٠ شعبان سنة ١٣٥٢هـ، المصدر السابق، ص ٨٩.

(٦٦) الكتاب الأخضر، ص ٨٩.

(٦٧) المصدر السابق، ص ٨٩ـ ٩٠.

ابن ماضي وابن دليم[٦٨]، ثم ما ألحق بذلك من التعديل أيام حكمنا في قضية العرو، فنعين هذه النقط بين البلدين بعهد صداقة وإخاء مكتوب بيننا وبينكم، فهذه الطريقة الحاسمة في مسألة الحدود".

اتضحت مراوغة الإمام يحيى ومحاولته الإفادة إلى أبعد مدى من عنصر الوقت وذلك في البرقية التي بعث بها بعد ذلك، ففي البرقية المذكورة تحدث الإمام وكأنه لم يسبق له أن تلقى شيئا من الملك عبدالعزيز بالنسبة لقضية الحدود[٦٩]. وتجاهل الإمام يحيى للبرقية التي سبق أن بعث بها الملك عبدالعزيز بتاريخ ٢٣ شعبان والتي عرض فيها رأيه في كيفية تحديد الحدود. يمكن القول: إن هذا التجاهل لا يمكن تفسيره إلا بأنه نوع خاص من دبلوماسية التفاوض، نوع يعمد إلى التسويف والمماطلة وإطالة حبل المفاوضات حتى يتم القيام بعمل سريع وحاسم يكون من شأنه إحداث تغيير في مركز الجانبين المتفاوضين.

وهذا النوع من الدبلوماسية قد ينطلي أو يؤتي ثماره إذا لم يكن الجانب الآخر يتحلى بسلاح الوعي والإدراك لمرامي الخصم وأهدافه. وكان الملك عبدالعزيز على العكس من ذلك. كان يدرك جيدا أهداف الإمام يحيى ويعرف كل التحركات المريبة التي تجري في منطقة الحدود. فلا غرابة أن تتحطم المناورة الجديدة للإمام، وذلك في مواجهة الرد الحاسم الذي بعث به الملك عبدالعزيز والذي يحمل من معاني الإنذار أكثر مما يحمل من لغة الحوار، يقول الملك عبدالعزيز في برقيته: "أما مسألة الحدود ومسألة نجران فقد عرفناكم بشأنهما بوضوح لا مزيد عليه، ولذلك نرجوكم التعجيل في الجواب وإقراره بما يحفظ السلم ويؤمن الراحة، أما من قبل تحشيد جندنا فقد أوضحنا لكم أنه لا قصد لنا بأية مشاغبة أو فساد، ولم يكن ذلك إلا لما أوضحنا لكم في السابق فكونوا على يقين من أن الأمر كما عرفناكم بالسابق أن الحرب والسلم بيد الله ثم

(٦٨) الكتاب الأخضر، ص ٨.

(٦٩) البرقية المعنية تاريخها ٢٦ شعبان من العام نفسه. المصدر السابق ص ٩٠ - ٩١.

بيدكم ؛ لأنه ليس لدينا مطالب تطلبونها منا حتى نجيبكم عليها، وإنما الطلب من حضرتكم فنرجوكم الإجابة على ما تقدم لتحسم المواد"[٧٠].

وإزاء هذا الحسم والوضوح، والاستعداد لاستخدام القوة المتمثل في حشد القوات السعودية على مقربة من الحدود، وجد الإمام يحيى نفسه محاصرا من كل ناحية، وأنه من الضروري ـ لكي يخرج من هذا الحصار ـ أن يواجه مشكلة الحدود، ومن ثم فإنه تقدم باقتراح عبر عنه في برقية تاريخها الأول في رمضان سنة ١٣٥٢هـ إذ قال: "وعقدة الحدود منحلة إن شاءالله بما هو غاية المطلوب منا ومنكم، وذلك بربط معاهدة حبية سلمية دينية لمدة عشرين سنة يثبت فيها كل من الطرفين على ما بيده فعلا من البلاد"[٧١].

انتهز الملك عبدالعزيز هذه الفرصة، وبعث بموافقته المطلقة والمحررة من أي تحفظ على اقتراح الإمام يحيى، يقول الملك في برقيته: "إنا نشكر الأخ على اقتراحه هذا وإنا نقبل ونؤيد اقتراحه، ونقبل أن تثبت الحدود التي بين الطرفين، ويكون لكل فريق ما تحت يده من البلاد، وأن تعقد بيننا وبينكم معاهدة صداقة كما ذكرتم سلمية دينية لمدة عشرين سنة، وهذا هو مرادنا والذي نحبه عاجلا وآجلا"[٧٢]، وبهذا تكون العقدتان قد انحلتا، وبقيت القضية الثالثة ألا وهي قضية نجران، التي ألح الملك عبدالعزيز في البرقية نفسها على الإمام يحيى بأن يسرع في حلها، وذلك كي يتسنى عقد اجتماع بين المندوبين من الجانبين وتكون مهمتهم وضع صيغة الاتفاق النهائي.

هذه هي المباحثات البرقية التي دارت بين الملك وبين الإمام استغرقت أربعة أشهر وسبعة وعشرين يوما. وإذا أخذت هذه البرقيات مجردة عن أي ظلال أخرى فإنه

---

(٧٠) برقية تاريخها ٢٩ شعبان ١٣٥٢هـ، الكتاب الأخضر، ص ٩١.

(٧١) الكتاب الأخضر، ص ٩٢، عبدالرحمن بن ناصر، المصدر السابق، ص ٣١٣.

(٧٢) الكتاب الأخضر، المصدر السابق، وثيقة رقم ٧١ ص ٩٢، أم القرى العدد ٤٧٥، بتاريخ ٣٠ رمضان سنة ١٣٥٢هـ (١٦ يناير ١٩٣٤م) ويوجد في هذا العدد تلخيص جيد لتطور الأزمة بين الملك عبدالعزيز والإمام يحيى منذ إخماد ثورة الإدريسي وحتى نهاية رمضان سنة ١٣٥٢هـ.

يمكن الاستنتاج وببساطة أن الزعيمين قد نجحا في كسر حدة الأزمة التي كانت قائمة بينهما وبين بلديهما وذلك باتفاقهما على الإطار العام لحل اثنتين من القضايا الثلاث التي كانت مثارة بين الجانبين، وواحدة من هاتين القضيتين هي قضية الحدود وهي قضية الخلاف الأساسية بين البلدين كما سبق أن تبين لنا.

غير أن الحكم على الأمور من هذه الزاوية وحدها يعد حكما ناقصا، وذلك لأنه لا توجد زاوية أخرى توضح بعدا أساسيا آخر من أبعاد الأزمة في العلاقات بين البلدين، وهي زاوية الحدود نفسها وما كان يجري فيها من تطورات. فلو أن هذه التطورات كانت تتحرك في مسار متوائم مع المسار الذي كانت تتحرك فيه المباحثات البرقية لأمكن القول بأن المعطيات التي يقدمها أحد البعدين يزكي ويؤكد المعطيات التي يقدمها البعد الآخر. لكن التواؤم كان مفقودا. فما كان يجري في منطقة الحدود أو المسرح الفعلي للأزمة كان يتحرك في مسار مناقض تماما لما كانت تتحرك فيه المباحثات البرقية.

لقد وردت في البرقيات السابقة إشارات عن حشد قوات سعودية في منطقة الحدود. وما ينبغي إضافته هنا هو أن هذا الحشد العسكري لم يتم من فراغ، بل إنه حدث في إطار رد فعل عملي للتصرفات العدائية التي كان يقوم بها الإمام يحيى ضد الملك عبدالعزيز. من هذه التصرفات ما أشارت إليه البرقيات من تحريض الإمام لبعض العناصر في منطقة الحدود ضد الملك عبدالعزيز، ووجود علاقات مريبة بين الإمام يحيى والأهدل، أحد أنصار الإدريسي.

هذه التصرفات وغيرها تشكل الزاوية الأخرى للعلاقات بين البلدين في هذه الفترة التي يخيل من خلالها أن المباحثات البرقية بين الزعيمين كادت تصل إلى غايتها النهائية التي هي وضع خاتمة سلمية للخلاف المثار بين البلدين. لكن التصرفات كانت تنطق بشيء آخر، كانت تنطق بأن الأزمة بين البلدين أوشكت أن تصل إلى نقطة الانفجار.

وهنا يتضح أن الإمام قد مارس سياسة ذات وجهين، وجه تعبر عنه البرقيات التي تبادلها مع الملك عبدالعزيز، وآخر تعكسه الأفعال العدوانية التي كانت تجري بتخطيط منه في منطقة الحدود، والتي كانت تؤدي كلها إلى تصعيد مستمر في الأزمة بين البلدين. وبين هذين الوجهين المتناقضين لسياسة الإمام يمكن الميل إلى تصديق الأفعال أكثر من الميل إلى تصديق الأقوال. الأفعال التي أخذ الإمام يحيى يزيد من حدتها حتى تطورت وأدت إلى حرب حقيقية بين بلدين عربيين متجاورين، كما سيتبين في الفصل التالي.

الفصل السادس

الحرب اليمنية السعودية

ومعاهـــــدة الطائـــــف

في الفصل السابق وتحت عنوان "مباحثات برقية" بدا وكأن الإمام يحيى والملك عبدالعزيز، من خلال مباحثاتهما البرقية، قد نجحا في التغلب على معظم قضايا الخلاف التي كانت مثارة بين الجانبين، وبالتالي فإن رايات السلام كانت على وشك أن ترفرف على مناطق الحدود، المناطق التي أثير بسببها الخلاف بين الدولتين على مدى السنوات السبع السابقة.

استفزازات يمنية

هذا هو الانطباع العام الذي خلفته المباحثات البرقية بين الزعيمين على مدى مائة وأربعة وثلاثين يوماً، ومن خلال إحدى وثلاثين برقية متبادلة بين العاصمتين اليمنية والسعودية بيد أن ما كان يجري في منطقة الحدود ذاتها وهي بؤرة الخلاف بين الدولتين كان يقدم انطباعاً آخر على النقيض تماماً من الانطباع الذي قدمته المباحثات البرقية. وهذا الانطباع هو الاستفزازات المستمرة من قبل الإمام يحيى وأتباعه. وقد وردت الإشارات إلى هذه الاستفزازات في مجموعة من البرقيات بعث بها أمير عسير تهامة إلى الملك عبدالعزيز. وأولى هذه البرقيات تاريخها الثامن والعشرون من شعبان

سنة ١٣٥٢هـ، وفيها يتحدث عن قبيلتين من قبائل الحدود ضمهما الإمام يحيى إلى جانبه، ثم أخذ يدفعهما إلى العمل ضد الملك عبدالعزيز، يقول حمد الشويعر في برقيته: "وفي هذا اليوم وصلنا رجالنا الذي أرسلناه للكشف على حالة بني مالك فوجد آل خالد وآل سلمة محاصرين ربعنا وقد رهنت القبيلتان المذكورتان عند ولد الإمام يحيى عشرة أنفار وأعطاهم عشرة صناديق مؤنة وأوعدهم بعسكر، وهذا محقق، وأيضا وردنا كتاب من أمير بني مالك بواسطة أمير فيفاء يؤكد ما ذكر ويطلب منا الفزعة التامة بسرعة وأنتم منعتمونا عن أدنى حركة"[1]. ثم يبدي حمد الشويعر وجهة نظره في تصرفات الإمام، وذلك في قوله في البرقية نفسها: "وغرض الإمام يحيى من تحريض الجبال لكي توقع بهم فيكونوا أعداء لنا من جهة، ومن جهة ثانية يريد أن يشغلنا بهم عن نفسه" والعسكر الذي وردت الإشارة إليه في البرقية السابقة وصل إلى منطقة الحدود وكان عدده كما تفيد برقية أخرى من حمد الشويعر ألف نفر ومائتين[2].

وكثيرا ما أثار الملك عبدالعزيز الشكوك حول مدى صحة الأخبار القائلة بأن الإمام يحيى قد بعث بقوات عسكرية إلى منطقة الحدود، وما كان موضع تشكك من الملك عبدالعزيز في أوائل شهر رمضان أصبح حقيقة من الحقائق التي تحرك الأحداث في منطقة الحدود بل وفوق ذلك فإن المعلومات التي حملتها برقية حمد الشويعر إلى الملك عبدالعزيز بتاريخ ١٦ رمضان تؤكد أن الإمام يحيى قد انتقل بالأحداث التي يحركها في منطقة الحدود إلى مستوى جديد، مستوى يقترب بالأزمة بين الدولتين إلى نقطة الانفجار. هذه البرقية تؤكد احتشاد جنود الإمام يحيى، وأنهم تحت قيادة ابن

---

(١) الكتاب الأخضر، وثيقة رقم ٧٢ ص ٩٤ ـ ٩٥.

(٢) المصدر السابق، وثيقة رقم ٧٤ ص ٩٥، وتاريخ هذه البرقية ٢٩ شعبان ١٣٥٢هـ وتلتها أيضا برقية أخرى من الشويعر إلى الملك عبدالعزيز في ١١ رمضان ١٣٥٢هـ عن الموضوع نفسه. (المصدر السابق وثيقة رقم ٧٨ ص ٩٨). كما أورد عبدالرحمن بن ناصر في كتابه عنوان "السعد والمجد" وعلى لسان الملك عبدالعزيز نفسه موقف الإمام يحيى وتصرفاته في تلك النواحي ص ٣١٢.

الوزير ومحمد بن سعد وعبدالوهاب الإدريسي، وإلى جانب هذه المعلومات الخطيرة فإن البرقية تقدم نص رسالة من قبل حسين الإدريسي تاريخها الثامن من رمضان، بعث بها الزعيم الإدريسي إلى كثير من مشايخ المقاطعة، وفيها يقول: "حال يصلكم هذا خذوا حذركم من السعودي لا يقبض عليكم، واتفقوا مع قبائلكم ومن تعرفون من جميع أهل الجهة، الفرج تحقق طبق المطلوب سريعاً، انتظروا قريباً"[٣].

وفي برقية أخرى تاريخها السابع عشر من رمضان يخبر حمد الشويعر الملك عبدالعزيز بأن أربعمائة نفر من جند الإمام قد وصلوا إلى جبل العبادل، وأن خطة قوات الإمام هي مهاجمة صامطة والموسم، ثم العمل على قطع خط الرجعة على قوات حمد الشويعر[٤].

أخذت البرقيات تتوالى على الملك عبدالعزيز من حمد الشويعر، أمير عسير تهامة ومن غيره من أمراء النواحي، وكلها تجمع على أمر واحد هو الحشد المستمر لقوات الإمام يحيى في منطقة الحدود. وبل أنها تشير إلى تعدي هذه القوات على رجال الملك عبدالعزيز. وها هي ذي برقية تاريخها ٢٢/٢٣ رمضان من ابن سلطان في أبو عريش يقول فيها للملك عبدالعزيز: "وردنا خط من أمير العارضة سعيدان بن محمد يفيد أن أهل سلا والمعين مع جند من الإمام يحيى هاجموهم في العارضة"[٥].

وفي برقية تاريخها ٢٥ رمضان أخبر حمد الشويعر الملك عبدالعزيز أنه وصل إلى بني مالك أحد عمال الإمام يحيى ومعه عدد من جند الإمام[٦].

وفي برقية بتاريخ السابع من ذي القعدة أخبر ابن سلطان الملك عبدالعزيز أن

(٣) الكتاب الأخضر، وثيقة رقم ٨٠ ص ٩٩.

(٤) المصدر السابق، وثيقة رقم ٨٢ ص ١٠٠.

(٥) المصدر السابق، وثيقة رقم ٨٤ ص ١٠٠ - ١٠١.

(٦) الكتاب الأخضر، وثيقة رقم ٨٦ ص ١٠١.

مشايخ فيفاء وعلى أم يحيى[٧] جاءهم طلب من ولد يحيى السيف[٨] لمقابلته في صعدة، وأن عمال يحيى في (فيفاء) قد أخذوا زكاة الحبوب والمواشي، وضربوا الجزية على أهلها من ذكر وأنثى وصغير وكبير، وجعلوا على كل نفر ربع ريال[٩].

وهناك مزيد من الضوء على التصرفات التي قام بها جند الإمام مع أهل فيفاء في برقية تحمل نفس تاريخ البرقية السابقة بعث بها إلى الملك عبدالعزيز حمد الشويعر. تقول البرقية: "وردنا الأخبار من فيفاء أن أهلها في أشد ضيق من يحيى وجنده؛ لأنه أنزل عندهم ثلاثة آلاف من الجند وجعل في كل بيت من بيوتهم أربعة أنفار وأهل البيوت مكلفون بمصرف الجند من طعامهم وشرابهم ولوازمهم، وقد أخذوا على كل رأس من البقر نصف ريال وريال على كل رأس من الإبل وعلى كل نفس من النفوس من ذكر وأنثى وكبير وصغير ربع ريال، وقد طلبوا المشايخ إلى "صعدة" ليجبروهم على أن يكتبوا على أنهم لا يريدون ولايتكم"[١٠].

وهكذا، ومن خلال البرقيات السابقة، تتبين ملامح السياسة التي كان ينتهجها الإمام يحيى في معالجة أزمة الحدود بينه وبين الملك عبدالعزيز. وكانت سياسة الإمام يحيى تقوم من ناحية على إبداء قدر كبير من المرونة في المباحثات البرقية بينه وبين الملك عبدالعزيز، المرونة التي تصل إلى حد التسليم بمطالب الملك عبدالعزيز ومن ناحية ثانية كان الإمام يحيى يحرك الأحداث في منطقة الحدود بطريقة تخدم أهدافه. فكان يرسل بجنوده للسيطرة على بعض النواحي التي تتشكل فيها المنطقة المتنازع عليها، وبهذا يفرض ما يسمى بالأمر الواقع، الأمر الواقع الذي كان الإمام يدعمه بحمل البارزين والكبار من رجال النواحي على أن يعطوا خطوطهم (رسائلهم) وفيها يؤكدون

---

(٧) اسم المكان هكذا.

(٨) المقصود سيف الإسلام أحمد بن الإمام يحيى.

(٩) الكتاب الأخضر، وثيقة رقم ٨٧ ص ١٠١.

(١٠) الكتاب الأخضر، وثيقة رقم ٨٨ ص ١٠٢.

ولاءهم للإمام يحيى ورفضهم التبعية للملك عبدالعزيز، ومن خلال سياسة الأمر الواقع هذه تمكنت قوات الإمام من فرض سيطرتها على المنطقة التي أخذ اسمها يتردد كثيرا في البرقيات والمفاوضات تحت كلمة الجبال، والمراد بها الجبال المعروفة باسم جبال بني عبدالله وفيفاء وبني مالك[١١]. ولا يمكن تفسير هذا العمل من جانب الإمام إلا بأنه استفزازات يمنية مدروسة ومخطط لها بعناية. أما البرقيات التي كان يبعث بها الإمام يحيى إلى الملك عبدالعزيز فهي الواجهة التي أراد بها الإمام أن يموه بها ويخفي من ورائها الاستفزازات التي يحدثها في منطقة الحدود.

مؤتمر أبها

كان الملك عبدالعزيز ـ كما سبق أن ذكر ـ قد أبدى موافقته المطلقة على الاقتراح الذي تقدم به الإمام يحيى بخصوص مشكلة الحدود وهو الاقتراح القائل بتثبيت الحدود بين البلدين على ما هي عليه، وعقد معاهدة صداقة بين البلدين مدتها عشرون سنة. ومعنى هذا أن المشكلة التي كانت حتى ذلك التاريخ ماتزال في حاجة إلى حل هي مشكلة نجران[١٢].

لكن قد تبين أن الإمام كان يتعامل في قضايا الخلاف بينه وبين الملك عبدالعزيز بلغتين: لغة سجلتها البرقيات التي كان يتبادلها مع الملك عبدالعزيز والتي يبدو منها أن الجانبين قد أوشكا على حل المشكلات، ولغة التصرفات التي كانت تقع على الحدود والتي كان يقوم بها أتباع الإمام وعلى رأسهم ولده وولي عهده سيف الإسلام أحمد، والتي لا يمكن اعتبارها إلا استفزازات يثيرها الجانب اليمني عن قصد بهدف توجيه التطورات في منطقة الحدود الوجهة التي تخدم أغراض الإمام يحيى.

---

(١١) صلاح الدين المختار، المرجع السابق، جـ ٢، ص ٤٠٢.

(١٢) انظر ما سبق من حديث عن هذه المشكلة.

ومع أن الإمام يحيى قد تنصل من مسئوليته عن الأعمال الاستفزازية التي وقعت في بعض نواحي عسير، إلا أنه من المستبعد أن تكون تحركات القوات اليمنية هناك، إضافة إلى تحركات عبدالوهاب الإدريسي، قد حدثت من وراء ظهره.

على أية حال فإن الملك عبدالعزيز وإزاء هذا الموقف المتفجر تحرك في اتجاهين أولهما أنه ضغط وشدد على رجاله بعدم القيام بأي عمل عدواني ونصحهم بالحذر والمتابعة. وثانيهما توجيه قوات سعودية لدعم الموقف السعودي في مواجهة أية احتمالات من الجانب اليمني. وكانت القوات السعودية تحت قيادة ابنه وولي عهده الأمير سعود الذي اتخذ من مدينة أبها مركزاً له[١٣]، وإلى جانب ذلك بعث الملك عبدالعزيز بقوات أخرى من الحجاز تحت قيادة ابنه الأمير فيصل الذي أمر بالزحف صوب الساحل التهامي[١٤].

ويؤكد الشيخ محمد العبيكان في حديث له أن القوات السعودية استقبلت بالترحاب من القبائل اليمنية وذلك لما كانوا يعانون من ظلم وضغط الإمام[١٥]. وفي هذه الأثناء، ومن خلال البرقيات المتبادلة بين الزعيمين في شهري رمضان وشوال من سنة ١٣٥٢هـ تم الاتفاق بين الجانبين على عقد مؤتمر في مدينة أبها. وقد أنيطت بالمتفاوضين في هذا المؤتمر مهمة وضع ما توصل إليه الملك والإمام من خلال البرقيات في صورة معاهدة، كما أنيط بهم التفاوض من أجل قضية نجران[١٦].

استغرق مؤتمر أبها سبعة عشر يوماً، فقد عقد المؤتمر أولى جلساته، وكانت جلسة مجاملة وترحيب، في يوم ٢ من ذي القعدة سنة ١٣٥٢هـ وعقدت جلسته الأخيرة في يوم الأحد الثامن عشر من الشهر نفسه. وكان الوفد اليمني تحت رئاسة

---

(١٣) أم القرى، العدد ٤٧٥ بتاريخ ٣٠ رمضان سنة ١٣٥٢هـ (١٦ يناير ١٩٣٤م).

(١٤) M. Wenner, op. Cit., p. 145.
Robert Montagne, op. Cit., p. 65

(١٥) سبق أن أشرت إلى بعض مظاهر الضغط التي كان يمارسها الإمام في موضع سابق.

(١٦) أم القرى، العدد ٤٧٨ بتاريخ ٢٤ شوال ١٣٥٢هـ (٩ فبراير ١٩٣٤م).

عبدالله بن الوزير، أما الوفد السعودي فكان تحت رئاسة فؤاد حمزة وكيل الخارجية السعودية، وإلى جانب الرئيسين كان كل من الوفدين يضم عدداً من الرجال[١٧].

وبالرجوع إلى المباحثات البرقية التي جرت بين الملك عبدالعزيز والإمام يحيى، والبرقيات المتبادلة بين العاهلين في شهري رمضان وشوال والتي تمخض عنها مؤتمر أبها يمكن القول بأن المهمة أمام مؤتمر أبها كانت سهلة إذ إن قضيتين من القضايا المختلف عليها وهما قضية الحدود وقضية الإدريسي كانتا قد سويتا بين العاهلين. بل إن الإطار العام لحل القضية التالية، قضية نجران، قد أصبح واضحاً إلى حد كبير.

هذا هو الانطباع العام الذي يخرج به المتتبع للتطورات السابقة، وهو نفس الانطباع الذي كان مسيطراً على رجال الوفد السعودي. أما الرؤية عن الجانب اليمني فكانت مناقضة تماماً. وقد أدى هذا التناقض أو التباعد في موقف الجانبين إلى فشل المؤتمر الذي كان بمثابة الأمل الأخير في إيقاف التدهور المتزايد في العلاقات بين الدولتين.

بعث رجال الوفد السعودي سلسلة من التقارير الوافية عن المسار الذي تحركت فيه المفاوضات بين الجانبين، فعن جلسة العمل الأولى التي استغرقت معظم نهار الخامس من ذي القعدة تلقى الملك عبدالعزيز من رجال وفده تقريراً مطولاً. ومما جاء فيه[١٨].

"ثانياً: أفاد ابن الوزير إنه لم يقع في السابق شيء من الاتفاق لا في الحدود ولا في غيره فأفدناه أن الأمر على العكس، فإن الحدود قد تقررت بين الجانبين في صنعاء سنة ١٣٤٦هـ وثبتت في الاجتماع الذي عقد من أجل عرو". وروعي ذلك من الجانبين إلى أن حصل ما حصل من جنود اليمن في نجران، وأدى الأمر إلى اجتماعنا هذا الذي نأمل أن تحل به الأمور حلاً موافقاً دائماً.

ثالثاً: أجاب ابن الوزير أن اجتماع العرو لم يحل إلا مسألة معينة، وترك النظر

---

(١٧) أم القرى، العدد ٤٧٨.

(١٨) الكتاب الأخضر السعودي، ص ١٣٥ - ١٣٦.

في الباقي إلى جلالة الملك، وشرح نظرية يحيى بشأن عسير وتهامة ونجران وإنها كانت في الجاهلية والإسلام لليمن، ولكنه سكت عنها حينما لجأ الأدارسة إلى جلالة الملك حبًّا في مصافاته وأملاً في أن جلالة الملك سينصفه فيما بعد، وقد كان متألماً جدًّا من قبول جلالة الملك للأدارسة، كما تألم وصبر من حادثة الحجاج الأبرياء.

رابعاً: أكدنا له الاتفاق الذي ظل مرعيًّا وثابتاً في برقية يحيى مقبولة بحكم جلالة الملك في العرو وتركه ما وراءه. فأجاب بأن برقية يحيى ليس فيها معنى السكوت عن باقي ما كان للأدارسة، بل إنه قبل التنازل عن العرو وأعاد إليكم النظر فيما وراء ذلك.

خامساً: أجبناه أننا نجل الإمام يحيى أن يقصد الغش في برقيته، لاسيما البرقيات الأخيرة التي تم الاتفاق فيها على تحديد الحدود الثابتة، وأن اجتماعنا هذا كان نتيجة لذلك الاتفاق لعقد معاهدة سلمية لتثبيت الحدود، وللمذاكرة والاتفاق على مسألة نجران لإعادة الحياة فيها إلى حالتها الأولى، فالكلام بين الاثنين منتهٍ ولا يلزمنا إلا أن نسجله ونثبته ماعدا مسألة نجران نبحث فيها لحلها بشكل يؤمن المساواة بين الطرفين.

سادساً: أجاب أنه لا حدود بين الجانبين، وكل من تحت يده شيء فهو له فأجبناه بأن الحدود من جهة تهامة وعسير مقررة من قبل حادثة العرو وثبتت أيامها، إنما البحث في امتدادها من جهة الشرق إلى ما وراء نجران، فأجاب كلا، لا يوجد حدود بين الجانبين، وإننا إذا كنا نبحث فبحثنا في الإنصاف من كل الوجوه، فأجبناه أننا لا نستطيع إعادة البحث فيما تم الاتفاق عليه، وإلا فلا يكون لنا أمل في النجاح، وعند ذلك لا يكون من اجتماعنا فائدة".

ويمضي الوفد السعودي في تقريره الذي يستنتج منه بكل وضوح أن أعضاء الوفد اليمني كانوا يتكلمون بلغة تختلف تماماً عن الموقف الذي عبر عنه الإمام في برقياته، والذي يتلخص في توصله مع الملك عبدالعزيز إلى حسم اثنتين من القضايا المختلف عليها، قضية الحدود وقضية الإدريسي، وأن القضية الوحيدة التي كانت لاتزال معلقة هي قضية نجران، وقد عرض الملك عبدالعزيز لحلها اقتراحاً محدداً هو

جعلها محايدة[١٩]، وفي الوقت نفسه ترك الملك الباب مفتوحاً أمام اليمنيين لحلها شريطة أن يكون الحل محققاً لمصالح الطرفين.

وفي الجلسة الثانية التي انعقدت بين الجانبين يوم السابع من ذي القعدة انفردت مشكلة نجران بالقسط الأكبر من المباحثات، وقد أبدى كل من الوفدين تشبثاً واضحاً بوجهة نظره في المشكلة، وهي وجهة نظر تتناقض تناقضاً حاداً مع وجهة النظر الأخرى. فالوفد السعودي كان يرى أن نجران منطقة نفوذ سعودية وأن استيلاء القوات اليمنية عليها يعتبر اعتداءً صارخاً، ومن ثم فإنه يجب رفع هذا الاعتداء وذلك بإعادة الحالة في نجران إلى سابق عهدها، أي إلى ما كانت عليه قبل العدوان اليمني. أما الجانب اليمني فإنه كان يرى أن نجران جزء من بلاد اليمن، وأنه لا يحق للملك عبدالعزيز أن يطالب بها أو أن يطالب بأي امتيازات فيها.

وإلى جانب قضية نجران أثار الجانب اليمني قضية الحجاج اليمنيين التي سبق أن أثيرت في ظروف تفاوضية سابقة[٢٠].

وفي الجلسة الثالثة، وقد تركز الحديث فيها حول مشكلة نجران، ظل الموقف على جموده، كما كان عليه الحال في الجلسة السابقة، فقد حاول كل من الجانبين المتفاوضين أن يقدم ما لديه من أدلة وبراهين تدعم موقفه ودعواه القائلة بأن نجران جزء من الدولة التي يمثلها. وما يقال عن الجلسة الثالثة يمكن أن يقال نظيره عن الجلسة الرابعة التي طال فيها الجدل والحوار دون الوصول إلى نتيجة. وتتميز الجلسة الرابعة بأن الوفد السعودي قد أثار فيها الحل الذي سبق أن طرحه الملك عبدالعزيز بالنسبة لمشكلة نجران، وهو جعلها محايدة، وقد رفض الجانب اليمني هذا الحل أو هذا الاقتراح رفضاً قاطعاً في حين أوضح الجانب السعودي أن السلم والحرب بين الدولتين متوقف على قضية نجران.

---

(١٩) عبدالرحمن بن ناصر، المصدر السابق، ص ٣١٢.

(٢٠) الكتاب الأخضر، ص ١٣٨ ـ ١٤٠.

ويبدو أنه قد تبين لرجال الوفد السعودي، من خلال الجلسات السابقة، أن الوفد اليمني يلجأ إلى تمييع المفاوضات، وذلك بإثارة مشكلات فرعية. وفي ضوء ذلك لجأ الوفد السعودي إلى الحزم وتحديد النقاط، وقد برز ذلك في الجلسة الخامسة حيث حدد المندوبون السعوديون القضايا التي تجب معالجتها والتوصل إلى حل لها إذا أريد للمعاهدة أن تعقد بين الجانبين وهذه القضايا هي[٢١]:

أولاً: تثبيت خط الحدود والنقاط التي تمر بها.

ثانياً: التزام كل فريق بالامتناع عن المداخلة بداخلية الفريق الآخر.

ثالثاً: مسألة الأدارسة.

رابعاً: نجران.

وإزاء هذا الحسم والتحديد اضطر ابن الوزير أن يعترف، وللمرة الأولى، أن مسألتين قد بت فيهما، وهما مسألة تثبيت الحدود، ومسألة الأدارسة. حدث هذا من ابن الوزير مع العلم بأنه حرص في الجلسات السابقة على تأكيد أن القضايا كلها مفتوحة للمفاوضات، وأنه لم يتم التوصل إلى أي اتفاق بشأن أي منها.

وبالإضافة إلى ذلك فإن قضية نجران من وجهة نظر الوفد اليمني، قد تم البت فيها. وهذا يعني أنه قد تم الاعتراف بما أصبح فيها من أمر واقع والأمر الواقع هو الاحتلال اليمني لها. وأثار الجانب اليمني، أيضاً، مشكلة الحجاج اليمنيين. وتصدى المفاوضون السعوديون للمزاعم اليمنية بالنسبة لنجران واقترحوا حلاً لها أن تكون محايدة، وفي مسألة الحجاج أبرزوا عدم مسؤولية الملك عبدالعزيز عما وقع لهم، وذلك بمجموعة من الأدلة والبراهين[٢٢].

ولم تأت الجلسة الأخيرة في المفاوضات بجديد. وهكذا فشل مؤتمر أبها في وضع

---

(٢١) الكتاب الأخضر، ص ١٤٣ ـ ١٤٤.

(٢٢) دافع الوفد السعودي عن عدم مسؤولية بلادهم عن الحجاج اليمنيين ببراهين واضحة أبرزها استنكار الملك عبدالعزيز لما حدث ومعاقبة مرتكبيها وإعادة ما وجد مع الحجاج إليهم.

حد للقضايا التي وصلت بالأزمة بين الدولتين إلى قريب من نقطة الانفجار. ومسؤولية الفشل في هذه المفاوضات تقع على عاتق الجانب اليمني، فقد كان مفاوضوه يعمدون إلى تمييع الأمور والابتعاد عن الدخول في صميم المشكلات المثارة. وواضح أن الإمام كان على رأس الجانب اليمني الذي يتحمل مسؤولية ذلك الفشل، إذ لو كان الإمام صادقاً في برقياته السابقة، ولديه الرغبة المخلصة في حل قضايا الخلاف على الشكل الذي تم التوصل إلى إطاره العام في المفاوضات البرقية لكللت مفاوضات أبها بالنجاح.

وواضح، أيضاً، أن الموقف السعودي كان ثابتاً واضحاً، سواء في ذلك الموقف الذي عبرت عنه المفاوضات البرقية، أم الموقف الذي حمله المفاوضون السعوديون وتكلموا على أساسه مع المفاوضين اليمنيين.

الحرب بين الدولتين

عقدت الجلسة الأخيرة بين الوفدين المتفاوضين في أبها في الثامن عشر من ذي القعدة سنة ١٣٥٢هـ، ونتيجة لعدم التوصل إلى اتفاق من خلال هذه المفاوضات فقد نشطت المفاوضات البرقية من جديد بين الملك عبدالعزيز والإمام يحيى، وقد تبودلت بينهما مجموعة من البرقيات على مدى شهر كامل. ومع أنها تركزت على القضايا المثارة بين الدولتين، فإنها كمثيلاتها لم تسفر عن نتيجة إيجابية.

ومما يسترعى الانتباه من مجموعة هذه البرقيات تلك البرقية التي بعث بها الملك عبدالعزيز إلى الإمام يحيى بتاريخ ٢٧ ذي القعدة سنة ١٣٥٢هـ والتي يقول فيها: "أخي إن تكرار القول في هذه المسائل أصبح مما يشمئز منه الإنسان؛ لأن جميع الأقوال أصبح لا طائل تحتها، أما مسألة الجبال فإن الجبال هي من بلادنا، وفي رعايتنا عاملتمونا فيها المعاملة التي لا يعملها مسلم بأخيه المسلم، وسكتنا عن كل ما فعلتموه حبًّا بالسلم والراحة، ولم يعمل شيء مما وعدتمونا به وعاهدتمونا عليه، لا من إخلائها ولا من رفع الإدريسي عن أطرافها.

أما مسألة نجران فقد أبدينا أننا لا نريد إلا المساواة فيه واقترحنا حياده بيننا وبينكم واتفقنا فيما بيننا بعد أن انتهى البحث بشأن الأدارسة والحدود أن يقدم وفد من قبلكم للمراجعة بشأن نجران، فقدم الوفد ولم يغن شيئاً"[٢٣].

وبعد حديث الملك عن القوات السعودية ومرابطتها سبعة أشهر دون التقدم انتظاراً لحل قضايا الخلاف قال للإمام: "وإن كان قصدكم الصلاح والفلاح فأرجوكم عمل أمرين، الأول: رفع جنودكم من الجبال وامتناع مداخلتكم فيها، ورفع الإدريسي أيضاً، وأن يكون ذلك بأسرع ما يمكن. والثاني: أن تبلغوا وفدكم لحل مسألة نجران إما بجعلها على الحياد بيننا وبينكم أو تقترحون أمراً يحفظ مصلحة الجميع ويؤمن المساواة بين الطرفين فيه، والسلم والحرب عندكم وبيدكم كما ذكرناه لكم والسلام".

والنظر إلى برقيات الإمام يحيى يوضح أن وجهات نظره قريبة من وجهات نظر الملك عبدالعزيز. فالإمام يحيى يقول في إحدى برقياته: "وعلينا إكمال المعاهدة لعشرين عاماً ورفع الأدارسة كما تراجعنا به، وإرجاع الجبال إليكم وإطلاق رعايتهم وإبقاء الحدود كما هي عليه، والذي على حضرتكم عافاكم الله تعجيل إرسال الأمان والعفو الكاملين بإمضاكم العالي لأهل الجبال والمخلاف وعلى حضرتكم أيضاً ما كررنا رجاءنا فيه من التفضل بالقنوع عن بلاد يام"[٢٤].

وهكذا يبدو من خلال البرقيات المتبادلة بين الطرفين أن وجهات النظر متقاربة إلى حد بعيد، فمعظم القضايا الخلافية قد اتفق على حلها بين الجانبين، وهي قضية الحدود، وقضية الإدريسي وقضية الجبال، ولم يبق سوى مسألة واحدة، هي مسألة يام، ويأمل الإمام يحيى بخصوص هذه المسألة أن يرفع الملك عبدالعزيز مطالبته بها بحجة أن يام من همدان وهمدان يمنية[٢٥].

---

(٢٣) الكتاب الأخضر، وثيقة رقم ١٣١، ص ١٥١ ـ ١٥٣.

(٢٤) الكتاب الأخضر، وثيقة رقم ١٣٢، ص ١٥٣.

(٢٥) عبدالرحمن بن ناصر، المصدر السابق، ص ٣١٢.

لكن العمل لم يكن متفقا مع ما ورد في تلك البرقيات. فالوفد اليمني كان يتنكر لكل ما سبق أن وردت به البرقيات، بل ويهدم كل الخطوات التي قطعها على طريق الحل للقضايا المختلف عليها. وليس لهذا التباين من تفسير سوى أمر واحد، هو أن الإمام كان يتحدث في برقياته بلغة ويتعامل على الحدود وعلى مائدة المفاوضات بلغة أخرى. وكان الملك عبدالعزيز يدرك ذلك جيدا. ومن ثم فإنه وجه إلى الإمام يحيى ما يمكن أن يعتبر إنذارا، وذلك في برقية تاريخها ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٥٢هـ وفيها يقول: "أخي لقد وصل الأمر حده وجميع المكاتبات والمراجعات لم يكن لها أي ثمرة، وكذلك كانت نتيجة المندوبين، فإن كان هناك رجاء صدق وإخلاص ومعاملة تستر الوجه وتريح الجميع، وهو الذي نوده ونشهد الله عليه، فهو كما أوضحناه لكم أن تتركوا بلادنا حالا، وأن تطلقوا سراح رهائن رعايانا، وأن تطردوا من كان لديكم منهم، وكذلك أن تبعدوا الأدارسة. وأما مسألة نجران فإما أن تقبلوا اقتراحنا عليكم أو تقترحون ما به المساواة بيننا وبينكم"[٢٦].

وبرقية الملك عبدالعزيز هذه، كمثيلاتها، واضحة ومحددة وتقدم موقفا ثابتا التزم به منذ بداية الأزمة ولم يحد عنه. وكان المفاوضون السعوديون في أبها وفي صنعاء يعبرون بصدق عن موقف ذلك الملك وما يتميز به من وضوح وتحديد.

وكان على الإمام يحيى أن ينظر إلى حسم الملك عبدالعزيز الذي برز في برقيته السابقة نظرة جادة، ولكنه بدلا من ذلك ظل يتعامل معه بنفس الأسلوب السابق، أسلوب المراوغة والتطويل بإثارة مشكلات جانبية. وهذا واضح تماما من البرقية التي بعث بها إلى الملك عبدالعزيز في غرة ذي الحجة سنة ١٣٥٢هـ[٢٧]، فما كان من الملك عبدالعزيز إلا أن رد عليه في برقية تعتبر من أكثر برقياته صراحة وعنفا[٢٨] كما تحمل

---

(٢٦) الكتاب الأخضر، وثيقة رقم ١٣٣، ص ١٥٤.

(٢٧) الكتاب الأخضر، وثيقة رقم ١٣٤، ص ١٥٥ ـ ١٥٦.

(٢٨) **Robert Montagne, op. Cit., p. 367.**

أيضاً إنذاراً بالحرب دفاعاً عن الحقوق السعودية(٢٩).

يقول الملك عبدالعزيز في برقيته(٣٠) "وقد سبق أن أخبرنا حضرتكم بما فهمناه من أن رغبتكم في المطاولة بغية تعجيزنا وإملالنا كما ذكره بعض رجالكم وقد نفيتم لنا ذلك بالقول، وتلقينا ذلك منكم بالقبول، وكانت النتيجة لقبولنا وصبرنا أن ألحقت الجبال بنجران، ثم تذكرون أنكم توفون معنا بالعهود، وأنكم لم تقبلوا أعداءنا وأنكم تعاملوننا معاملة الأخ لأخيه وصديق لصديقه وهذا الكلام مع مقارنته بالأفعال التي فعلت أبدت يأسنا وتقرر عندنا أن الأمر دبر بليل مادامت الأقوال تنقصها الأفعال، فالجبال قد أخذت بعد العهد، والأدارسة بعد الوعد برفعهم مدوا وسوعدوا لعمل الفتنة، فلم يبق لنا ما نرجوه من الصلاح والحقيقة إننا نحن الجناة على أنفسنا، أهملنا أهل نجران ثم ثبطناهم عن العمل ومنعنا المساعدة لهم رجاء التفاهم، وكذلك أهملنا فيفاء والجبال وأوقفنا إمدادهم طلباً للسلم والراحة ورغبة في حل الأمور بالسلم إلى أن وقع ما وقع.

وبعد هذا كله، وبعد أن أعيتنا جميع المراجعات والمكاتبات، واستنفدنا سائر الوسائل السلمية الممكنة لم يبق لنا إلا أن نخبر حضرتكم بالصراحة التي نراها واجبة علينا وكرامة لحضرتكم عن الخداع بأننا توكلنا على الله واستمددنا من حوله وقوته على أداء الواجب الذي يحفظ أماناتنا ويؤمن رعيتنا ويصون شرفنا، وأمرنا بالدفاع لإنقاذ بلادنا، وقد أحببنا إحاطة حضرتكم علماً بهذا العزم لتكونوا على بينة منه، وباب السلم مفتوح إذا أردتموه، وليس عندنا غير ما طلبناه في السابق وهو:

أولاً: إخلاء الجبال وإطلاق رهائنهم وترك أمرهم منا إليهم، وتحديد الحدود بيننا وبينكم بمعاهدة ثابتة.

ثانياً: إبعاد الأدارسة بالمحل المقرر.

ثالثاً: المساواة بنجران بأي حال من الأحوال.

---

(٢٩) Philby, Saudi Arabia, p. 322.

(٣٠) الكتاب الأخضر، وثيقة رقم ١٣٥، ص ١٥٦ - ١٥٧، وتاريخ هذه البرقية هو ٦ ذي الحجة ١٣٥٢هـ.

وقد ختم الملك عبدالعزيز برقيته بإبراز أن القوات السعودية قد تقدمت لتقوم بواجبها الدفاعي، وأن تقدمها لا يغلق الباب أمام السلام.

تبودلت بعد ذلك مجموعة من البرقيات بين الملك والإمام، لكن هذه البرقيات لم تقدم جديداً اللهم إلا ما تؤكده من موقف كل من العاهلين، فالملك عبدالعزيز في برقياته ظل متمسكاً بموقفه القائم على ضرورة وضع حد للقضايا مثار الخلاف، قضية الحدود، وقضية الجبال وقضية الإدريسي وقضية نجران. وظل موقف الملك عبدالعزيز من حل هذه القضايا ثابتاً لم يتغير، أي على الأسس التي سبق أن ورد ذكرها في المفاوضات البرقية ومؤتمر أبها. أما موقف الإمام يحيى فقد بقي يدور في حلقة مفرغة هدفها تطويل الوقت حتى يحقق على الحدود ما يمكن أن يسمى بالأمر الواقع.

ظلت البرقيات تغدو وتروح حتى الأسبوع الأخير من ذي الحجة سنة ١٣٥٢هـ حين أخذت القوات السعودية تزحف لتحرر المناطق التي سيطرت عليها قوات الإمام يحيى. هذا وقد تابعت كثير من الدول الأجنبية تطور هذه الأزمة بين المملكة واليمن(٣١). وكانت بريطانيا من أكثر هذه الدول متابعة واهتماماً بحكم مصالحها ونفوذها في عدن والمحميات، فقد تابعت الحكومة البريطانية عن كثب تطور الأزمة في العلاقات بين المملكة واليمن في سنتي ١٩٣٣، ١٩٣٤م، وذلك واضح من التقارير والبرقيات التي بعث بها الموظفون البريطانيون في كل من عدن وجدة إلى وزارة المستعمرات ووزارة الخارجية البريطانية(٣٢).

باشرت القوات السعودية عملياتها العسكرية ضد اليمن على جبهتين أساسيتين: الأولى جبهة نجران والجبال، والثانية جبهة تهامة أو الجبهة الساحلية. وكان يتولى قيادة الجبهة الأولى ويباشر سير العمليات العسكرية فيها الأمير سعود، أكبر أنجال

---

(٣١) Philby, Saudi Arabia, p. 323.

(٣٢) F.O. 371 / P.R.O. 17922. Pp. 160 – 169.
F.O. 371 / P.R.O. 17806. Pp. 59 – 62

الملك عبدالعزيز وولي عهده. وقد اتخذ من "الحماد" السهل القريب من ظهران الجنوب، مركزا لقيادته[٣٣]. وكان الأمير فيصل بن عبدالعزيز يتولى قيادة القوات السعودية الأخرى التي جعلت من ساحل تهامة ميدانا لعملياتها[٣٤].

ويمكن أن يوصف الهجوم في جبهة نجران بأنه هجوم ذو ثلاث شعب، قسمت القوات السعودية في هذه الجبهة إلى ثلاث مجموعات، وحددت لكل مجموعة منطقة عمليات. فمجموعة كانت تعمل تحت قيادة الأمير فيصل بن سعد بن عبدالرحمن ووجهتها "باقم" وأطرافها، ومجموعة تولى قيادتها الأمير خالد بن محمد بن عبدالرحمن ومنطقة عملياتها نجران. أما المجموعة الثالثة فكان يتولى قيادتها حمد الشويعر، حاكم تهامة عسير، وكانت مهمة هذه المجموعة هي الزحف صوب "حرض".

وفي اليوم السادس من ذي الحجة سنة ١٣٥٢هـ (٢٢ مارس ١٩٣٤م) أصدر الملك عبدالعزيز أمره إلى ولي عهده الأمير سعود بالزحف لاسترجاع البلاد التي كانت قد احتلتها قوات الإمام يحيى[٣٥]. وفي يوم ٩ ذي الحجة سنة ١٣٥٢هـ (٢٥ مارس ١٩٣٤م) أذاعت وزارة الخارجية السعودية أول بيان عن الحرب. وقد جاء فيه[٣٦]: "لما يئس جلالة الملك من الوصول إلى حل مرض مع الإمام يحيى أمر الأمير سعودا ليتقدم بجنده إلى الأمام لمهاجمة القوى الأمامية للإمام يحيى" ويبين الملك في البلاغ تحرك القوات السعودية إلى مختلف ميادين الحرب ووجهة كل قوة منها.

---

(٣٣) ورد هذا على لسان كل من صالح بن عيادة الخمشي وصالح بن محمد الرشيدان وهما قد كانا ضمن تلك القوات السعودية آنذاك وقد تمت مقابلتي معهما في الرياض يوم ٢٠/٤/١٤٠١هـ. والحماد في لهجة أهل نجد يعني الأرض المنبسطة.

(٣٤) عبدالرحمن بن ناصر، المصدر السابق، ص ٣١٦، /.F.O. 371, p. 171

(٣٥) سعود بن هذلول، المصدر السابق، ص ٢٢٢،

Hans Kohn, op. Cit., p. 101.

(٣٦) أم القرى العدد ٤٨٦ بتاريخ ٢١ ذي الحجة ١٣٥٢هـ (٦ أبريل ١٩٣٤م)، جريدة الأهرام القاهرية بتاريخ ٦ أبريل ١٩٣٤م.

وهكذا صدر أول بلاغ رسمي عن بدء الهجوم السعودي. وهذا يعني بداية الحرب بين الجانبين. وكانت القوات السعودية هي المهاجمة على كل من جبهة نجران والجبهة الساحلية. وقد سجلت القوات السعودية في جبهة نجران تفوقا ملحوظا على قوات الإمام يحيى، إذ زحفت القوات التي كان يقودها الأمير فيصل بن سعد، واحتلت عقبة الشيطة وقرية تيناو، كما احتلت مضيق باب الحديد، وهو أمنع مضيق طبيعي في تلك الأنحاء، ثم حاصرت أول قرية يمنية هامة على الطريق الرئيسي إلى مدينة "صنعاء"، وهي قرية باقم، وذلك لقطع خط الرجعة على جند الإمام يحيى الذي سبق له أن اعتدى على جبال فيفا وبني مالك[٣٧].

ويعتبر حصار باقم من أقسى الظروف التي مرت بالقوات السعودية التي كان يقودها الأمير فيصل بن سعد. وقد تحدث صالح بن عيادة الخمشي[٣٨] عن تلك الظروف قائلا: بالتفصيل "إن هذه القوات كانت قد عسكرت في خميس مشيط قبل التوجه إلى باقم لمدة ستة أشهر. وكان عبدالله بن الوزير قد أتى إلى أبها وتقابل مع تركي بن ماضي وفؤاد حمزة وعبدالوهاب أبو ملحة مندوبي الملك عبدالعزيز ومعهم ابن دليم وقد رفض ابن الوزير التفاوض مع بعض هؤلاء المندوبين، مبررا رفضه للتفاوض مع عبدالوهاب أبو ملحة بأنه مجرد وكيل للمالية وليس بأهل للتفاوض، ورفضه التفاوض مع فؤاد حمزة بأنه ليس سعودي الأصل. أما ابن دليم فقد هدده ابن الوزير قائلا: "أنت بين حي الجمل" أي أنك مع ابن سعود ولكن على حدود اليمن. ولم يقبل إلا التفاوض مع ابن ماضي. وقد طالبه ابن ماضي بمدينة نجران فقال له ابن الوزير لقد خسرنا أموالنا على نجران وهو شحمة في فم أسد. ثم طالبه ابن ماضي بالأدارسة فقال له لقد استجاروا بنا والعرب لا

---

(٣٧) وردت هذه الانتصارات في بلاغ رسمي نشرته جريدة صوت الحجاز بعددها رقم ١٠٢ بتاريخ ٢٤ ذي الحجة ١٣٥٢هـ (٩ أبريل ١٩٣٤م).

(٣٨) واسمه صالح بن عيادة ابن رجاء الخمشي من قبيلة "عنزة"، وكان من ضمن الجنود الذين شاركوا في حصار باقم ويناهز الآن الثامنة والستين من عمره.

يسلمون دخيلهم. عندئذ أبرق الوفد للملك عبدالعزيز برفض ابن الوزير قبول شروط الصلح، فطلب الملك عبدالعزيز من ابن الوزير أن يحضر إليه في الطائف فحضر إليه وجلس مدة طويلة بدون أن يتفاوض معه الملك عبدالعزيز حتى جرت الأحداث التي في نهايتها توصل الجانبان إلى توقيع معاهدة الطائف. أما قبل ذلك وأثناء المفاوضات السالفة الذكر فقد توجهت تلك القوات إلى باقم بناء على أوامر صدرت من ولي العهد الأمير سعود، ولما وصلوها قام أهلها بإخلاء القصور القريبة منها، حيث استفاد بعض الجنود السعوديين من المواد الغذائية التي نسيها أهل باقم عند إخلاء القصور. واستمر حصار القرية أكثر من خمسة وأربعين يوما شح فيها الغذاء على القوات السعودية على الرغم من قيام الأمير سعود بإمدادهم ببعض الأرزاق من خميس مشيط وأبها. وما زاد من حرج موقف هذه القوات ندرة الذخيرة الموجودة معهم مما جعل الجنود السعوديين يعانون الأمرين من الشح في الغذاء والذخيرة فقام بعضهم لما يئس من طول المقام بدون التوصل إلى نتيجة حاسمة بتخيير الأمير فيصل بن سعد بين ثلاثة أمور هي: دخول القرية والبدء بالحرب أو تأمين الطعام والذخيرة أو الإذن لهم بالرجوع، فأجابهم الأمير فيصل بعدم تمكنه من تحقيق أي من مطالبهم، فالملك عبدالعزيز قد منعه من دخول القرية خوفا على الجنود السعوديين من رصاص المدافعين كما أنه لا يوجد لديه من الطعام والذخيرة إلا ما هو معروف لديهم وهو ليس بالشخص المخول بالإذن لهم بالرجوع؛ لأن من أمرهم بالغزو هو الملك عبدالعزيز وليس هو، وصدف ذلك اليوم أن أتى إلى الأمير فيصل بن سعد بعض المؤن فقام بتوزيعها عليهم مما ساعد في تراجعهم عن قراراتهم السابقة.

في أيام حصار باقم كانت القوات السعودية تحاول الاستيلاء على نجران وكان معظم هذه القوات من قبيلة الدواسر تساندهم سرية من أهل الرياض بقيادة عبدالرحمن بن سعيد ومذكر بن فارس وانتهى الأمر بدخولهم نجران وأسر ما يقارب من مائة وخمسة وأربعين أسيرا فقاموا بإرسالهم مع عايد الخمشي إلى ولي العهد الأمير

سعود الذي قام بإرسالهم إلى مدينة ظهران الجنوب وذلك لحمايتهم ما عدا واحدا أرسله لأهل باقم ومعه كتاب من الأمير سعود إليهم يأمرهم بالتسليم أو التهديد بقيام الأمير سعود بنفسه ومعه كافة القوات السعودية بدخول بلدهم عنوة.

لما وصل أهل باقم هذا التهديد اتصلوا بأحد أبناء الإمام يحيى والذي كان يرابط في النواحي التي وراء باقم وقالوا له إما أن تمدنا بالرجال والسلاح أو نقوم بتسليم البلد.

وصلت الإمدادات وبغزارة إلى أهل باقم فخرجوا لقتال القوات السعودية فاجتمع الأمير فيصل بن سعد بأمراء القبائل المرافقين له وذلك للتشاور في أمر الحرب فتضاربت الآراء فأحد الأمراء أشار بالقتال إذا كانت الأرزاق والذخيرة كافية وإلا فالرحيل، ولكن هذا الرأي قوبل بمعارضة من أكثر الحاضرين الذين استقر رأيهم على ملاقاة أهل باقم، فدارت بين الجانبين مناوشات حربية استعملت فيها المدافع (وكان هذا النوع من المدافع هو الذي تستعمل معه الخياش وهو نوع قديم من مخلفات الأتراك).

لم تثمر هذه المناوشات عن أية نتيجة إيجابية لأي من الطرفين، فلا قوات الإمام يحيى استطاعت إلحاق الهزيمة بالقوات السعودية وبالتالي طردها من تلك الناحية، ولا القوات السعودية استطاعت الدخول إلى القرية والاستيلاء عليها، بل كان هناك تفوق نسبي لأهل باقم وقوات الإمام يحيى بسبب ما لديهم من ذخيرة. واستمر الحصار كما كان بعد هذه المناوشات حتى صدرت الأوامر من الأمير سعود بفكه عندما اقترب الجانبان السعودي واليمني من التوصل إلى الحل السلمي الذي عرف بمعاهدة الطائف.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن القوات السعودية التي كان يقودها الأمير خالد بن محمد ومعه عدد كبير من الروقة من قبيلة عتيبة برئاسة عمر بن ربيعان قامت بمهاجمة قرية النقعة، حيث كانت توجد بها حامية يمنية إلا أن ذلك الهجوم لم يؤد إلى استرجاع هذه القرية. فقام ولي العهد بإرسال الأمير محمد بن سعود الكبير لمحاصرة النقعة ثانية وكان معه حوالي ثمانين رجلا من أهل العارض. وفي المعارك التي دارت بين الجانبين في هذه القرية لم تصمد الحامية اليمنية طويلا هذه المرة، بل إنها استسلمت، واستسلم

جنود الإمام يحيى الموجودون في القلعة. وكان جند الإمام برئاسة العوجري وقملان اللذين أرسلا إلى الأمير سعود فكساهما وزودهما بما يلزم وأطلق سراحهما(٣٩).

وهكذا استعادت القوات السعودية القرية المذكورة، والتي كانت تمثل واحدة من النقاط المهمة في خط الدفاع الأول للقوات اليمنية(٤٠).

ومن ناحية ثالثة فإن القوات التي كانت تعمل تحت قيادة حمد الشويعر نجحت هي الأخرى في التغلب على القوات اليمنية التي حاولت التصدي لها وذلك في موقعة حرض(٤١).

من كل هذا يتبين لنا أن هذه القوات السعودية، والتي كانت تباشر عملياتها في المناطق الجبلية، نجران وما وراءها، قد حققت سلسلة من الانتصارات، وقد عبرت الحكومة السعودية في أحد بلاغاتها الرسمية عن هذه الانتصارات، حينما أعلنت في اليوم الرابع والعشرين من ذي الحجة ١٣٥٢هـ (٩ أبريل ١٩٣٤م) أي بعد خمسة أيام فقط من بداية الحرب أن حركة التطويق حول جبال عسير قد توجت بالنجاح(٤٢). ومعنى هذا أن القوات السعودية العاملة في جبهة نجران قد نجحت في المرحلة الأولى من الهجوم بحصار جبال عسير، وقطع الاتصال بين هذه الجبال وبين اليمن، والدلالة العسكرية لهذا العمل أن القوات اليمنية في جبال عسير قد أصبحت معزولة عن مصدر إمداداتها، وبالتالي فإن فاعليتها قد أصبحت محدودة للغاية إن لم نقل مشلولة تماما.

أما المرحلة الثانية من الهجوم السعودي، فكانت تستهدف على ما يبدو التوغل في صميم بلاد اليمن وفي الجهات المقابلة لنجران، ولم يكن هدف الملك عبدالعزيز من هذا التوغل هو اقتطاع بعض المناطق اليمنية، بل إنه كان يهدف إلى تحقيق مزيد من

---

(٣٩) أمدنا بهذه المعلومات صالح بن محمد الرشيدان وهو من ضمن الجنود السعوديين الذين كانوا يحاربون في المناطق الجبلية. ويناهز الآن الثانية والسبعين من عمره.

(٤٠) سعود بن هذلول، المصدر السابق، ص ٢٢٢.

(٤١) صوت الحجاز، العدد رقم ١٠٢ بتاريخ ٢٤ ذو الحجة ١٣٥٢هـ (٩أبريل ١٩٣٤م)، الزركلي، المصدر السابق، جـ ٢، ص ٦٠٣.

(٤٢) السيد مصطفى سالم، المرجع السابق، ص ٣٨٠ ـ ٣٨١، محمود كامل، المرجع السابق، ص ٢٥٥ ـ ٢٥٦.

الضغوط على الإمام يحيى، وذلك لكي يستجيب للمطالب السعودية، وهي المطالب التي دارت حولها مفاوضات مطولة. وكان الإمام يحيى في هذه المفاوضات يحاول فرض الأمر الواقع، غير أن الهجوم السعودي قلب تخطيط الإمام يحيى رأسا على عقب.

ذلك أن النجاح كان حليف الهجوم السعودي في مرحلته الثانية. وكان من نتيجة ذلك أن فرضت القوات السعودية وجودها على بعض المناطق اليمنية واقتربت من غمدان[٤٣]، كما أنها استطاعت استعادة عدة مواقع على الطريق المؤدية إلى مدينة صعدة، العاصمة الدينية للزيدية، ومهد أسرة الإمام يحيى[٤٤].

وهكذا فإن الهجوم الذي شنته القوات السعودية في جبهة نجران وما وراءها قد حقق هدفه، وهو استرجاع المناطق التي سبق لقوات الإمام يحيى أن احتلتها، وذلك كما جاء في الأمر الذي أصدره الملك عبدالعزيز إلى نجله الأمير سعود. أما بعض القرى والمواقع اليمنية والتي فرضت القوات السعودية السيطرة عليها، فإن القوات السعودية قد قامت بذلك بغية تأمين الانتصارات التي حققتها في منطقة نجران بحيث يكون مركز الجانب السعودي - لو قدر للمفاوضات السلمية أن تبدأ بين الجانبين المتحاربين - منطلقا من جانب قوة تفرض الحل العادل الذي تراه الحكومة السعودية. على أية حال فإنه نتيجة لهذه الانتصارات وغيرها شعر الإمام يحيى بصعوبة موقفه فما كان منه إلا أن بعث في يوم ٢٩ ذي الحجة ١٣٥٢هـ (١٢ أبريل ١٩٣٤م) ببرقية إلى الملك عبدالعزيز يقول فيها: "يكفي ما قد كان، ونعوذ بالله من شرور المتربصين بالإسلام الدوائر لتحقيق مطامعهم، بلاد يام تحت حكمكم وقد أمرنا برفع جندنا من نجران وتفضلوا بطلب السيد عبدالله بن الوزير إلى حضرتكم لإكمال المعاهدة الأخوية"[٤٥].

---

(٤٣) الزركلي، المرجع السابق، جـ ٢ ص ٦٠٣.

(٤٤) سعود بن هذلول، المرجع السابق، ص ٢٢٢ - ٢٢٣.

(٤٥) ورد نص هذه البرقية في بلاغ رسمي نشرته أم القرى في عدد رقم ٤٨٩ بتاريخ ١٣٥٢/١٢/٢٨هـ (١٣ أبريل ١٩٣٤م)، أحمد عبدالغفور عطار، المرجع السابق جـ ٦ ص ١١٣٨ - ١١٣٩.

لم يكن الملك عبدالعزيز يقاتل لذات القتال، بل إنه أمر قواته بالقتال لاسترداد الحقوق السعودية. ولذا فإنه لما وردت البرقية السابقة أبدى استعداده لوقف القتال على أن يقوم الإمام يحيى بإخلاء قواته عن نجران والجبال ويقوم، أيضا، بتسليم الأدارسة[٤٦]. ووضح أن الملك عبدالعزيز لم يغير من موقفه شيئا حتى بعد أن أحرزت قواته ما أحرزته من انتصارات، ولم يجعل من هذه الانتصارات ذريعة للمطالبة بأكثر من الحقوق السعودية السالفة الذكر. ومن ناحية ثانية فقد أبرق الإمام يحيى بتاريخ ٤ محرم ١٣٥٣هـ (١٨ أبريل ١٩٣٤م) بقبول هذه الشروط[٤٧]، ولكنه بدأ التسويف والمماطلة من جديد، فما كان من الملك عبدالعزيز إلا أن جدد أوامره إلى قواته بمواصلة الزحف صوب النواحي اليمنية. وقد تمكنت القوات التي كان يقودها الأمير سعود من طرد قوات الإمام من نجران وغيرها إلى ما وراء بلدة المحض، آخر حدود نجران من جهة اليمن[٤٨].

هذا عن جبهة نجران وما وراءها. أما العمليات العسكرية في جبهة تهامة، أو الجبهة الساحلية، فقد سبق أن ذكر أن القوات السعودية فيها كانت تعمل تحت قيادة الأمير فيصل. وقد تميز زحف القوات السعودية في هذه الجبهة بسرعة تحقيقه للأهداف التي حددت لها. وفي هذه المناسبة ينبغي التأكيد على أن الإمام يحيى قد بذل ما أمكنه من أجل دعم موقف القوات اليمنية في هذه الجبهة، وخاصة تلك التي كانت ترابط في الحديدة. فقد أمد هذه المدينة بالمزيد من الأسلحة وخاصة المدفعية الخفيفة، كما أنه أراد أن يفهم الملك عبدالعزيز أن موقفه في المنطقة الساحلية تدعمه القوات الفرنسية[٤٩]. غير أن القوات السعودية في اندفاعها جنوبا كانت أقوى بكثير من الدفاعات اليمنية ومن المساندة الفرنسية، وهي المساندة التي لم تكن في الحقيقة تزيد على مجرد تظاهرة عديمة

---

(٤٦) المرجعان السابقان.

(٤٧) أمين سعيد، اليمن - تاريخه السياسي، ص ٩٦.

(٤٨) المرجع السابق، Mohammed Almana, op. Cit., p. 209

(٤٩) F.O. 371, p. 171.

الفعالية قصد من ورائها إيهام الملك عبدالعزيز أن الإمام يحيى لا يعمل وحده في الميدان.

على أية حال، فإن القوات السعودية في جبهة تهامة استطاعت بنجاح كبير، وذلك بسبب سهولة الطريق الساحلي(٥٠)، أن تحقق سلسلة من الانتصارات تحت قيادة الأمير فيصل. أما أول المواقع التي استعادتها هذه القوات فهو ميناء "ميدى"، حيث أسرت القوات السعودية كثيرا من جنود اليمن، ومنهم عامل الإمام يحيى على "ميدى" عبدالله العراش(٥١).

كان استرجاع "ميدى" - والذي أعلنت الحكومة السعودية تحقيقه في ١٢ محرم ١٣٥٣هـ (٢٦ أبريل ١٩٣٤م) - فاتحة الانتصارات السريعة والمتلاحقة التي حققتها القوات السعودية في الميدان الساحلي. فبعد السيطرة على "ميدى" واصلت القوات السعودية اندفاعها واستردت "اللحية" في ١٧ من شهر المحرم (أول مايو ١٩٣٤م)(٥٢)، ومن ثم أصبح الطريق مفتوحا إلى مدينة الحديدة، أهم الموانىء اليمنية على الإطلاق(٥٣).

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الإمام يحيى، دعما لموقف قواته المتداعي في الجبهة الساحلية، أرسل نجله الأصغر حسينا مع عدة كتائب عسكرية ليرابط في الحديدة استعدادا للدفاع عنها. وكان يوجد في الحديدة حاكمها سليم بك(٥٤)، وبينما كانت القوات السعودية تواصل زحفها في منطقة تهامة جاء إلى الحديدة رسول سري يحمل نبأ وفاة الإمام يحيى في صنعاء. وقد ثبت فيما بعد أن هذا النبأ لم يكن سوى إشاعة. غير أن هذا النبأ قد أحدث فعله السيىء بالنسبة للقوات اليمنية المرابطة في

---

(٥٠) Robert Montagne, op. Cit., p. 65, Mohammed Almana, op. Cit., p. 211.

(٥١) سعود بن هذلول، المرجع السابق، ص ٢٢٣، السيد مصطفى سالم، المرجع السابق، ص ٣٨١.

(٥٢) صوت الحجاز، العدد ١٠٦ بتاريخ ٢٣ محرم ١٣٥٢هـ (٧ مايو ١٩٣٤م)، محمود كامل، المرجع السابق ص ٢٥٦.

(٥٣) F.O. 371/P.R.O. 1728, pp. 195 - 207,/ Elizabith Monroe, op. cit., pp. 145 - 146.

(٥٤) عمر أبو النصر، المرجع السابق، ص ١١٥.

المدينة. فقد نصح سليم بك ابن الإمام، حسينا، بسرعة الذهاب ومعه كتائبه إلى صنعاء. وقد غادر ابن الإمام الحديدة غير عابىء بما قد يحدث لها. ونتيجة لهذه الأحداث وقعت المدينة فريسة للفوضى والاضطراب[٥٥].

أصبحت الحديدة بلا حامية تدافع عنها، ومن ثم تقدمت إليها القوات السعودية واستولت عليها دون عناء[٥٦]، وذلك في اليوم الحادي والعشرين من محرم ١٣٥٣هـ[٥٧] (٥ مايو ١٩٣٤م). وباستيلاء الأمير فيصل وقواته على الحديدة، أصبحت بذلك جميع تهامة تحت حكم السعوديين، كما أصبح الطريق إلى القسم الجبلي من اليمن، ومنه إلى العاصمة صنعاء مفتوحا[٥٨].

وهكذا يتبين أنه نتيجة للعمليات الحربية التي قامت بها القوات السعودية في الميدانين المشار إليهما أصبحت دولة الإمام يحيى مهددة تهديدا خطيرا ويكفي لتوضيح درجة هذه الخطورة أن نعرف أن العاصمتين الرئيسيتين في اليمن قد أصبحتا تحت رحمة القوات السعودية، "تعز" تحت رحمة القوات التي كانت تمارس عملياتها في ميدان نجران والجبال، و"صنعاء" تحت رحمة القوات التي كانت تعمل في تهامة. ومن هنا أدرك الإمام يحيى خطورة موقفه، فأعلن قبوله لمطالب الملك عبدالعزيز دون قيد أو شرط[٥٩]. ومن ثم أصدر الملك عبدالعزيز أوامره إلى قواته بعدم مواصلة الزحف،

---

(٥٥) عمر أبو النصر، المرجع السابق، ص ١١٦.

(٥٦) سلفاتور أبونتي، المرجع السابق، ص ٩٦، / Philby, Saudi Arabia,p.323.

(٥٧) أم القرى العدد ٤٩١ بتاريخ ٢٧ محرم (١١ مايو ١٩٣٤م)، صوت الحجاز العدد ١٠٦، بتاريخ ٢٣ محرم ١٣٥٣هـ (٧ مايو ١٩٣٤)، فؤاد حمزة، البلاد العربية السعودية، ص ٦٤٠.

ومساحة تهامة حوالي ١٣٠٠٠كم^2، ويصل عدد سكانها إلى حوالي ربع مليون نسمة، وجميعهم من أتباع المذهب الشافعي، انظر:

Wolfgang Von Viesl, The Zaidi State (School of Oriental and African Studies, London Insititution, April 21,1927) p. 464.

(٥٨) فون ميكوش، المرجع السابق، ص ٢٥٠.

(٥٩) **K.S. Twitchell, op. cit., p. 447.**

والتوقف في الأماكن التي احتلتها[٦٠].

كان قبول الإمام يحيى للشروط السعودية هو الخيار الوحيد له لتفادي أخطار كثيرة لا قبل له بها. وقبل الحديث عن هذه النقطة ينبغي الإشارة إلى تحركين واكبا المرحلة الأخيرة من الحرب اليمنية السعودية: الأول من جانب بعض الدول الأوروبية والثاني من قبل بعض الدول الإسلامية.

أما بالنسبة للتحرك الأول فيبدو أن بعض الدول الأوروبية أرادت أن تظهر مساندتها أو تعاطفها مع الإمام يحيى على أمل أن تحمل تلك المساندة أو ذلك التعاطف الملك عبدالعزيز على إيقاف زحف قواته إلى قلب البلاد اليمنية، أو على الأقل حماية مصالحها في بلاد اليمن. وقد قامت الدول الأوروبية المعنية، وهي إيطاليا وبريطانيا وفرنسا، بما يمكن أن يسمى مظاهرة عسكرية بحرية، وذلك في الوقت الذي كانت فيه القوات السعودية قريبة في زحفها من مدينة الحديدة. فقد أرسلت بريطانيا إلى هذا الميناء واحدة من سفنها الحربية، وأرسلت إيطاليا سفينتين حربيتين، وأرسلت فرنسا إحدى القطع المضادة للغواصات[٦١]، ولم تكتف هذه الدول الأوروبية بمرابطة قواتها في الميناء، بل إنها أقدمت على عمل أكثر فعالية وجرأة، فعندما غدت القوات السعودية على أبواب الحديدة أنزلت كل من بريطانيا وإيطاليا بعض جنودهما إلى المدينة نفسها لحماية رعايا الدولتين في زعمهما[٦٢]. غير أن استتباب الأمن بسرعة في المدينة، وإعلان الملك عبدالعزيز أنه كفيل بالمحافظة على أرواح رعاياهما وممتلكاتهما، بل ورعاية كل المصالح الأوروبية، حملا بريطانيا وإيطاليا على سحب جنودهما وإعادتهم إلى السفن التي بقيت مرابطة أمام الحديدة[٦٣].

---

(٦٠) جاء ذلك في بلاغ رسمي نشرته أم القرى، العدد ٤٩٢ بتاريخ ٤ صفر ١٣٥٣هـ (١٨ مايو ١٩٣٤م).

(٦١) محمود كامل، المرجع السابق، ص ٥٦، سلفاتور أبونتي، المرجع السابق ص ٩٦.

John Baldry, Anglo-Italian Rivalry 1960 - 1934, p. 190.

(٦٢) **Robert L.Baker, Arab King Invades Yemen (Current History, June, 1934).**

(٦٣) الأهرام المصرية في ١٩٣٤/٥/١٢م، السيد مصطفى سالم، المرجع السابق، ص ٣٩٦-٣٩٧.

وإذا دلت هذه الأحداث التي شهدتها الحديدة في هذه الفترة على شيء فإنما تدل على أن الملك عبدالعزيز استطاع أن يغلق الباب بإحكام أمام أي تدخل محتمل من جانب هذه الدول الأوروبية في الخلاف اليمني السعودي.

وأما بالنسبة للتحرك الإسلامي فإنه يسبق زمنيا التحرك الأوروبي. وقد شهدت أحداثه بعض المدن السعودية وخاصة جدة والطائف. وقد انطلق التحرك الإسلامي من شعور بعض الزعماء المسلمين المتزايد بخطورة الحرب اليمنية ـ السعودية، ومن ثم تبلورت فكرة إرسال وفد من كبار الشخصيات الإسلامية العربية للقيام بالوساطة وتحقيق المصالحة بين الدولتين المتحاربتين.

تشكل الوفد الإسلامي برئاسة السيد أمين الحسيني، مفتي ورئيس المجلس الأعلى لفلسطين، وعضوية كل من محمد علي علوبه باشا، أحد الوزراء السابقين في مصر، والأمير شكيب أرسلان من لبنان، وهاشم الأتاسي، أحد زعماء سوريا(٦٤). وقد وصل الوفد الإسلامي إلى مدينة جدة يوم الاثنين الثالث من محرم سنة ١٣٥٣هـ واستقبل من الحكومة السعودية استقبالا حافلا، كما لقيت فكرة الوساطة ترحيبا من قبل الملك عبدالعزيز(٦٥). والتقت رغبة أعضاء الوفد مع رغبة الملك في ضرورة إيقاف الحرب بين الدولتين على أرضية أساسها حل القضايا المعلقة بينهما بالطرق السلمية. وفي الوقت نفسه بعث الإمام يحيى برقية إلى الملك عبدالعزيز يعلن فيها قبوله للشروط التي سبق للملك أن حددها في مقابل وقف زحف القوات السعودية(٦٦). وبدأت الأحداث تتحرك نحو تحقيق السلام بين الدولتين.

وهكذا التقت الرغبات حول ضرورة تحقيق السلام بين الدولتين، ولكن ظهر هناك رأي سعودي طرحه الأمير فيصل، الذي كان مستقرا آنذاك في مدينة الحديدة. وكان

---

(٦٤) محمد يحيى الحداد، المرجع السابق، ص ٣٧٦، الجرافي، المصدر السابق، ص ٢٤٤، /
Hans Kohn, op. cit., p. 102.

(٦٥) سعود بن هذلول، المرجع السابق، ص ٢٢٣.

(٦٦) الزركلي، المرجع السابق، ص ٦٠٤.

هذا الرأي يقوم على التمسك بالمواقع اليمنية التي سيطرت عليها القوات السعودية، وذلك لتقوية الموقف السعودي في المفاوضات ولكي لا تتاح الفرصة من جديد أمام الإمام يحيى للتسويف والمماطلة ونبذ العهود والاتفاقات، وذلك ما كان يتبعه إمام اليمن تجاه قضايا الخلاف بين الدولتين قبل اندلاع الحرب بينهما. وعلى أية حال فإن الدكتور رشاد فرعون يذكر أن الأمير فيصلا حينما تلقى البرقية التي يطلب فيها والده منه التوقف عن النشاط الحربي، أدرك أن الموقف سيؤدي في النهاية إلى الأمر بسحب قواته من اليمن. فما كان منه أن استدعى الشيخ عبدالله السليمان، وزير المالية الذي كان يرافقه في هذه الحملة، وسأله عن إمكانية البقاء في اليمن دون الاستعانة بالمملكة من جهة التموين والذخيرة فأجاب وزير المالية بأننا لا نحتاج إلى أي شيء نستعين به من المملكة؛ لأننا بدأنا أخذ رسوم جمارك على الأشياء التي ترد عن طريق ميناء الحديدة، وبإمكاننا تموين جيشنا بالسلاح والغذاء. وحينئذ أبرق الأمير فيصل إلى والده أنه يمكنه البقاء هناك دون أن يحتاج إلى شيء يرسل إليه من المملكة. فأبرق الملك عبدالعزيز إليه برقية شديدة اللهجة، وأمره بالتقيد بالأوامر التي تصدر إليه[٦٧].

وقد أيد الشيخ محمد المؤيد ما ذكره الدكتور فرعون من غضب الأمير فيصل من الأوامر التي أصدرها والده، والتي انتهت بانسحاب القوات السعودية من الحديدة[٦٨].

هذا في ميدان القتال، أما في الطائف فقد بدأت المفاوضات بين الجانبين من أجل وضع معاهدة الصلح والسلام[٦٩]، وهي المفاوضات التي توجت بعقد معاهدة أنهت الحرب بين الدولتين، وفتحت صفحة جديدة في علاقة إحداهما بالأخرى.

---

(٦٧) الدكتور رشاد فرعون مستشار الملك خالد رحمة الله عليه. وما ذكر عنه هنا قاله في مقابلة أجريتها معه في منزله بحي عليشة بالرياض في ١٣٩٨/٤/٦هـ.

(٦٨) محمد المؤيد أحد أشراف اليمن الذين آثروا العيش في المملكة العربية السعودية، وقد ذكر هذا التأييد في مقابلتي معه في الطائف ١٣٩٨/٥/١٦هـ.

(٦٩) السيد مصطفى سالم، المرجع السباق، ص ٣٨٢.

معاهدة الطائف

ترأس الوفد السعودي في المفاوضات التي انتهت بعقد معاهدة الطائف الأمير خالد ابن الملك عبدالعزيز، أما الوفد اليمني فكان برئاسة عبدالله بن الوزير(٧٠). وقد اشترك في المفاوضات، أيضا، وفد المؤتمر الإسلامي الذي كان في مكة منذ فترة والذي جاء إليها من أجل الوساطة بين الملك والإمام(٧١).

لم تستغرق المفاوضات بين الجانبين وقتا طويلا(٧٢)، وأسفرت في النهاية عن التوصل إلى معاهدة عرفت بمعاهدة الطائف(٧٣)، وتعتبر هذه المعاهدة أهم وثيقة تعالج العلاقات بين الدولتين، وذلك لأنها تضع حدا لمرحلة سابقة، وترسم، أيضا، الطريق لطبيعة العلاقات بينهما في السنوات المقبلة كما أنها حسمت قضية الحدود إذ إنها رسمت خطا واضحا لهذه الحدود بين الدولتين(٧٤).

---

(٧٠) عبدالرحمن بن ناصر، المصدر السابق، ص ٣٢٠.

(٧١) كان هذا الوفد يتكون من هاشم الأتاسي (سوريا) ومحمد علي علوبه (مصر) وشكيب أرسلان (لبنان) وأمين الحسيني (فلسطين)، انظر: الجرافي، المرجع السابق، ص ٢٢٤،

- Philby, Saudi Arabia, op. cit., p. 324

- K.S. Twitchell, op. cit., p. 448

وقد ذكر فيلبي اسمي هاشم الأتاسي وعلوبه فقط وكرئيس للوفد.

(٧٢) وقد بدأت المفاوضات يوم ٤ صفر ١٣٥٣هـ (١٧ مايو ١٩٣٤م) ووقع المتفاوضون نصوص المعاهدة يوم ٦ صفر من العام نفسه.

(٧٣) نسبة إلى مدينة الطائف السعودية المعروفة وليس إلى مدينة الطائف اليمنية والتي تقع إلى الجنوب من الحديدة كما يذهب إلى ذلك السيد مصطفى سالم (المرجع السابق ص ٣٨٢ هامش رقم ١). والحقيقة أن المدينة التي دارت فيها المفاوضات وكتبت فيها المعاهدة هي مدينة جدة، وليست الطائف السعودية ولا اليمنية، وقد نشرت أم القرى العدد ٤٩٣ بتاريخ ١٣٥٣/٢/١١هـ (٢٥ مايو ١٩٣٤م) خبرا عن استعراض الملك عبدالعزيز في يوم ١٠ صفر في الطائف للجيش وأن الوفد اليمني كان في معية جلالته يشاهد العرض.

(٧٤) John Baldry, Al-Yaman And The Turkish Occupation, 1849 - 1914., p. 186.

وتتكون المعاهدة في مقدمة وثلاث وعشرين مادة، ومرفق بها عهد تحكيم وست رسائل متبادلة بين رئيس الوفدين المتفاوضين[٧٥].

وتوضح المقدمة العوامل والغايات التي حملت الملك عبدالعزيز والإمام يحيى على عقد هذه المعاهدة، ونصها كما يلي:

"رغبة منهما (أي الملك عبدالعزيز والإمام يحيى) في إنهاء حالة الحرب التي كانت قائمة لسوء الحظ فيما بينهما وبين حكومتيهما وشعبيهما، ورغبة في جمع كلمة الأمة الإسلامية العربية ورفع شأنها وحفظ كرامتها واستقلالها.

ونظرا لضرورة تأسيس علاقات عهدية ثابتة بينهما وبين حكومتيهما وبلاديهما على أساس المنافع المشتركة والمصالح المتبادلة.

وحبا في تثبيت الحدود بين بلاديهما وإنشاء علاقات حسن الجوار، وربط الصداقة الإسلامية فيما بينهما، وتقوية دعائم السلم والسكينة بين بلاديهما وشعبيهما.

ورغبة في أن يكونا عضدا واحدا أمام الملمات المفاجئة، وبنيانا متراصا للمحافظة على سلامة الجزيرة العربية قررا عقد معاهدة صداقة إسلامية وأخوة عربية فيما بينهما".

هذه هي مقدمة معاهدة الطائف، وواضح أن غايتها لم تكن قاصرة على إنهاء حالة الحرب التي كانت قائمة بين الدولتين، بل إنها تجاوزت ذلك وركزت على المستقبل. ولم تكن الغايات بالنسبة للمستقبل محصورة في داخل إطار السلام، بل إنها كانت متطلعة إلى إرساء قواعد ثابتة للأخوة والمعاضدة، في مواجهة الأخطار.

أما مواد المعاهدة، وهي عبارة عن وضع للغايات والأهداف السابقة في صياغات محددة، فإنها تعالج قضية العلاقات بين الدولتين من زاويتين الزاوية الوقتية أو العاجلة، والزاوية المستقبلية والبعيدة المدى.

---

(٧٥) نشر العدد ٤٩٧ من أم القرى في يوم الجمعة ١٠/٣/١٣٥٣هـ (٢٢ يونيو ١٩٣٤م) وفي يوم السبت ١١/٣/١٣٥٣هـ نشر ملحق للعدد ٤٩٧ وبه نص معاهدة الطائف وجميع ملاحقها.

وبالنسبة للزاوية الأولى هناك عدة مواد أهمها المادتان الأولى والثانية ؛ فالمادة الأولى تنهي حالة الحرب بين الدولتين وتقيم بدلا من ذلك علاقات سلم دائم وصداقة وطيدة ، وفي المادة الثانية يعترف كل من الجانبين باستقلال الجانب الآخر استقلالا تاما مطلقا. وفي المادة الثانية ، أيضا ، يعترف كل من الزعيمين بملكية الزعيم الآخر للمملكة التي يحكمها ويسقط كل منهما أي حق يدعيه في قسم أو أقسام من بلاد الآخر خارج الحدود القطعية المبينة في صلب المعاهدة.

والمادة الثالثة تتعلق بحق الأولوية التي تعطيها كل من الدولتين للدولة الأخرى في صلاتها وتعاملها ، وتتعلق أيضا بحق المعاملة بالمثل بين الجانبين. وتوضح المادة الرابعة خط الحدود بين الدولتين بالتفصيل. وقد لجأ المتفاوضون إلى التفصيل الدقيق في هذه المادة نظرا لأن مشكلة الحدود ووجهات النظر المتفاوتة حولها كانت أخطر قضايا الخلاف بين الدولتين ، وهي التي أثارت الحرب بينهما[٧٦].

أما المادة الخامسة فإنها تبرز تعهد كل من الطرفين بعدم إحداث أي بناء محصن على جانبي الحدود بطولها ، وبعرض يمتد خمسة كيلو مترات من كل ناحية. وفي المادة السادسة يتعهد كل من الطرفين بأن يسحب جنوده فورا عن البلاد التي أصبحت بموجب هذه المعاهدة تابعة للطرف الآخر[٧٧].

والمواد الست السابقة تعالج الجوانب المرتبطة بالحرب التي كانت قائمة بين الدولتين في الفترة الماضية. أما المواد الثماني التالية من مواد المعاهدة فإنها تنظم العلاقات المستقبلية بين الدولتين وخاصة ما يتصل منها بالمناطق التي تأثرت تأثرا مباشرا بالحرب ، وبالمواطنين في هذه المناطق الذين كان لهم دور ما في الحرب أو في الأسباب التي أدت إليها. ففي المادة السابعة يتعهد الفريقان بأن يمنع كل منهما أهالي مملكته عن كل ضرر وعدوان على أهالي المملكة الأخرى في كل جهة وطريق ، وفي المادة الثامنة يتعهد كل

---

(٧٦) عبدالرحمن بن ناصر ، المصدر السابق ص ٣٢٣ ، / Amedeo Giannini, op. cit., pp. 495 - 496.

(٧٧) Amedeo Giannini, op. cit. p. 496.

من الطرفين بعدم الالتجاء إلى القوة في حل المشكلات التي تنشأ بينهما ، وأن تكون الوسيلة لحل هذه المشكلات هي المراجعات والحوار وإذا لم تنجح هذه الوسيلة في حسم المشكلة لجأ الجانبان إلى التحكيم.

وفي المادة التاسعة يتعهد كل من الفريقين بعدم استخدام بلاده قاعدة لأي عمل عدواني أو شروع فيه أو استعداده له ضد بلاد الفريق الآخر. وفي المادة العاشرة يتعهد كل من الفريقين بعدم قبول من يفر عن طاعة دولته كبيرا كان أم صغيرا موظفا كان أم غير موظف ، فردا كان أم جماعة.

وفي المادة الحادية عشرة يتعهد كل من الفريقين بمنع الأمراء والموظفين التابعين له من المداخلة بأي وجه كان مع رعايا الفريق الآخر بالذات أو بالواسطة. وفي المادة الثانية عشرة يعترف كل من الفريقين بأن أهل كل جهة من الجهات الصائرة إلى الفريق الآخر بموجب هذه المعاهدة رعية لذلك الفريق الآخر ، ويتعهد كل منهما بعدم قبول أي شخص أو أشخاص من رعايا الفريق الآخر رعية له إلا بموافقة ذلك الفريق.

وفي المادة الثالثة عشرة يتعهد كل من الفريقين المتعاقدين بإعلان العفو الشامل الكامل عن سائر الأجرام والأعمال العدائية التي يكون قد ارتكبها فرد أو أفراد من رعايا الفريق الآخر المقيمين في بلاده ، كما يتعهد بإصدار عفو عام شامل كامل عن أفراد رعاياه الذين لجأوا أو انحازوا أو بأي شكل من الأشكال انضموا إلى الفريق الآخر. وفي المادة الرابعة عشرة يتعهد كل من الفريقين برد وتسليم أملاك رعاياه الذين يعفى عنهم إليهم أو إلى ورثتهم ، وكذلك يتعهد الفريقان بعدم حجز أي شيء من الحقوق والأملاك التي تكون لرعايا الفريق الآخر في بلاده.

والمواد الخمس التالية ، ابتداء من المادة الخامسة عشرة تضع أسس العلاقات المستقبلية بين الدولتين. ففي المادة الخامسة عشرة يتعهد كل من الفريقين بعدم المداخلة مع فريق ثالث سواء كان فردا أم هيئة أم حكومة ، أو الاتفاق معه على أي أمر يخل بمصلحة

الفريق الآخر أو يضر ببلاده أو يكون من ورائه إحداث المشكلات والصعوبات له، أو يعرض منافعها ومصالحها أو كيانها للأخطار(٧٨).

وفي المادة السادسة عشرة يعلن الفريقان اللذان تجمعهما روابط الأخوة الإسلامية والعنصرية العربية أن أمتهما أمة واحدة، وأنهما لا يريدان بأحد شرا.

وتحدد وتفصل المادتان السابعة عشرة والثامنة عشرة موقف كل من الدولتين في حالة وقوع اعتداء خارجي على الدولة الأخرى، وأيضا في حالة حصول فتن واعتداءات داخلية على أي منهما(٧٩).

وتتحدث المادة التاسعة عشرة عن رغبة الطرفين في عمل كل ما يمكن لتسهيل المواصلات البريدية والبرقية، وأيضا تسهيل تبادل السلع والحاصلات الزراعية والتجارية بينهما بمختلف الوسائل. وفي المادة العشرين يعلن كل من الطرفين استعداده لأن يأذن لممثليه ومندوبيه في الخارج - إن وجدوا - بالنيابة عن الفريق الآخر متى أراد الفريق الآخر ذلك في أي شيء وفي أي وقت وفي حالة وجود شخص عن كل من الطرفين فإنهما يتراجعان فيما بينهما لتوحيد خطتهما بما يحقق مصلحة البلدين.

والمادة الحادية والعشرون تلغي معاهدة العرو الموقع عليها في الخامس من شعبان سنة ١٣٥٠هـ وتجعل المعاهدة الجديدة هي أساس التعامل والعلاقات بين الدولتين، والمادة الثانية والعشرون تحدد فترة المعاهدة بعشرين سنة قمرية تامة، وأنه يمكن تجديدها أو تعديلها خلال الستة أشهر التي تسبق تاريخ انتهاء مفعولها.

أما المادة الثالثة والعشرون، وهي المادة الأخيرة فإنها تحدد الاسم الذي أطلق على هذه المعاهدة، وهو معاهدة الطائف(٨٠).

---

(٧٨) عبدالرحمن بن ناصر، المصدر السابق، ص ٣٣٤، / Amedeo Giannini, op. cit., p. 496.

(٧٩) Amedeo Giannini, op. cit., p. 496.

(٨٠) وقد صادق الإمام يحيى على المعاهدة في ٧ ربيع الأول ١٣٥٣هـ (١٩ يونيو ١٩٣٤م) بمدينة الحديدة.. انظر: أم القرى العدد ٤٩٧.

هذه هي الخطوط العامة للمواد التي تشكل معاهدة الطائف، وفي داخل هذه الخطوط العامة توجد تفصيلات كثيرة، كما هو واضح من نص المعاهدة الملحق بهذا الكتاب.

وعهد التحكيم، وهو جزء لا يتجزأ من معاهدة الطائف وتاريخ توقيعه نفس تاريخ توقيع المعاهدة، يتعلق بالمادة الثامنة من المعاهدة المذكورة إذ إنه يشرح أسلوب التحكيم بالتفصيل. ويتكون هذا العهد من خمس مواد تقول مادته الخامسة والأخيرة: "يعتبر هذا العهد جزءا متمما لمعاهدة الطائف الموقع عليها في هذا اليوم السادس من شهر صفر سنة ثلاث وخمسين بعد الثلاثمائة والألف ويظل ساري المفعول مدة سريان المعاهدة المذكورة[٨١]".

أما بالنسبة للرسائل المتبادلة بين رئيسي الوفدين المتفاوضين، فإن الرسالة الأولى منها موجهة من الأمير خالد بن عبدالعزيز إلى عبدالله الوزير، وفيها يوضح الأمير خالد شرطين أساسيين لاعتبار معاهدة الطائف سارية المفعول، وأول الشرطين هو تسليم الأدارسة وإخلاء الجبال في تهامة وإطلاق رهائن أهلها حالا. أما الشرط الثاني فهو إبقاء هذه المعاهدة مكتوبة، وأن يتم انسحاب قوات الملك عبدالعزيز بكامل الصيانة والشرف.

وفي الرسالة الجوابية يقول عبدالله الوزير: "وقد أحطت علما بما اشترطتموه سموكم لإنفاذ معاهدة الطائف. ويسرني أن أعلن سموكم بقبولنا وموافقتنا لاشتراطكم وأنه سيكون مرعيا من جهتنا".

وفي رسالة جوابية ثانية أبرز عبدالله الوزير بشيء من التفصيل الموقف اليمني إزاء الأدارسة وتسليمهم. وقد رد الأمير خالد على هذه الرسالة بما يفيد تسلمها وما يفيد ثقته فيما تعهد به ابن الوزير نيابة عن الإمام يحيى بخصوص تسليم الأدارسة.

---

(٨١) عبدالرحمن بن ناصر، المصدر السابق، ص ٣٣٦.

وتتعلق الرسالتان الأخيرتان من هذه الرسائل بانتقال رعايا كل من الدولتين إلى أراضي الدولة الأخرى.

ولعله من المستحسن في نهاية الحديث عن معاهدة الطائف إيراد مجموعة من الزوايا التي رأى من خلالها عدد من الباحثين هذه المعاهدة.

فمؤلف صقر الجزيرة يقول: وإن هذه المعاهدة التي تمت بين البلدين بعد الحرب تعتبر حدثا جديدا في تاريخ العرب الحديث، فهي أول عمل جدي في سبيل الوحدة العربية التي قامت صروحها على أساس من الإيمان والإخلاص"[٨٢].

وقد حاول عمر أبو النصر أن يلقي على المعاهدة المذكورة الضوء من عدة زوايا. فهو يقول عنها بصورة عامة: "تضمنت معاهدة الطائف مبادىء جديدة تعتبر الأولى من نوعها. وأول ما يلفت النظر ما تتحلى به المعاهدة من نزعة إسلامية ونخوة عربية قامت من ناحية على اعتبار المساواة المطلقة بين الطرفين "المؤمنون كلهم أخوة" وقامت من ناحية أخرى على اعتبار أن "لا غالب ولا مغلوب" وهو الاعتبار الذي يقوم عليه وحدة صفاء العلاقات بين المتحاربين ودوام السلم بين الدولتين. ومن أجل هذا وذاك سمياها المتعاقدان "معاهدة صداقة إسلامية وأخوة عربية".

وفي موضع آخر يقول أبو النصر: "على أن فهما جديدا للروح الإسلامية والعربية قد بدا في مواضع أخرى من المعاهدة يلخصها ما ورد في فقرة مقدمتها الأولى تنص على الرغبة في إنهاء حالة الحرب وفي جمع الكلمة الإسلامية العربية، ورفع شأنها وحفظ كرامتها واستقلالها".

وفي موضع ثالث يقول الباحث نفسه: "ولا شك أن الوحدة في النظرة التي نرجوها والتضامن في العمل الذي ندعو إليه قد كانا من الوجهات التي لم تغب عن فكر العاهلين ومعاونيهما، إذ نصت فقرة أخرى من فقرات مقدمة المعاهدة على الرغبة

---

(٨٢) أحمد عبدالغفور عطار. المرجع السابق، جـ ١، ص ٤٦٤.

في أن يكونا عضوا واحدا أمام الملمات المفاجئة وبنيانا متراصا للمحافظة على سلامة الجزيرة العربية"[(٨٣)].

ويقول السيد مصطفى سالم عن المعاهدة: "والحقيقة أن هذه المعاهدة قد أقامت قواعد ثابتة متينة لعلاقات البلدين بعضهما ببعض، وهذا هو سبب أهميتها فإذا ألقينا نظرة سريعة على مواد المعاهدة نجد أنها لم تكن معاهدة صلح خاصة فحسب، بل كانت معاهدة عامة نظمت العلاقات بين المملكتين العربيتين المتجاورتين بشكل دقيق"[(٨٤)].

وإذا كانت هذه آراء بعض الكتاب من العرب عن المعاهدة فما هي آراء الكتاب من غير العرب؟ هنالك تقارب كبير في الرؤية بين هؤلاء وأولئك. فميكوش يقول: "واختط ابن سعود في هذه الاتفاقية نهجا قوميا جديدا على الجزيرة العربية التي كان أمراؤها يتحاربون رغبة في التوسع على حساب الآخرين ولكنه رضي بالجلاء عن جميع المناطق اليمنية التي احتلها"[(٨٥)]. كما يقول في موضع آخر: "أظهرت معاهدة الطائف ابن سعود جليا بصورة المكافح الأول من أجل الوحدة القومية العربية عندما اتخذها له مثلا أعلى في النزاع مع اليمن بصرف النظر عن مصلحته الشخصية، فهل من بداية للعلاقات بين البلدين تبشر بخيرهما وخير العرب أكثر من هذه البداية"[(٨٦)]. ويقول سلفاتور أبونتي عن المعاهدة في عبارة شعرية "إنها لم تكن إلا أنشودة من أناشيد الوحدة العربية"[(٨٧)]، وإلى جانب هذه النظرة الشعرية إلى معاهدة الطائف توجد نظرة خارجية أو شكلية، تلك هي النظرة التي ارتآها أحد العاملين في السلك الدبلوماسي البريطاني والذي بعث إلى حكومته في تقرير يقول إن إعطاء لقب ملك اليمن للإمام

---

(٨٣) سيد الجزيرة العربية، ص ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨.

(٨٤) تكوين اليمن الحديث، ص ٤٠٨.

(٨٥) عبدالعزيز، ص ٢٥١.

(٨٦) المصدر السابق، ص ٢٥١ ـ ٢٥٢.

(٨٧) مملكة الإمام يحيى، ص ٩٦.

يحيى في هذه المعاهدة سبب كاف لتصديق الإمام عليها(٨٨). ويقول هانزكوهن عن تلك المعاهدة(٨٩) : إنها قوت الوحدة العربية. بينما يقول جرايسون كرك عن الملك عبدالعزيز في سنة ١٩٣٤م وفي نطاق أوسع(٩٠) أصبح ابن سعود ملكا وسيدا على دولة مترامية الأطراف بكفاحه".

وإلى جانب وجهات النظر السابقة، والتي أشادت بالمعاهدة على أساس أنها تطور إيجابي كبير على طريق العلاقات بين الدولتين، هناك من المراقبين من نظروا إلى المعاهدة من زاوية غير مضيئة مثل فيلبي، الذي قال: إن المعاهدة تدل على أن الملك عبدالعزيز قد بسط حمايته المستترة على اليمن، واستدل على وجهة نظره هذه ببعض المواد التي صاغها هو بطريقة خاصة(٩١). وكان رأي هانزكوهن مشابها لرأي فيلبي تجاه هذه المعاهدة(٩٢).

ومن الواضح أن الواقع التاريخي قد أثبت صواب وجهات نظر المتفائلين. والواقع التاريخي أصدق ما يحتكم إليه عند اختلاف الآراء.

---

(٨٨) F.O. 371/P.R.O. 17929. p. 152.

(٨٩) Unification of Arabia. p. 102.

(٩٠) Ibn Saud Builds an empire. p. 297.

(٩١) جريدة الأهرام القاهرية ١٦ يونية ١٩٣٤م، وقد ردت عليه الجريدة في العدد نفسه مشيرة إلى أن أهمية المعاهدة ليست فيما قد تؤدي إليه من توسيع وانكماش في أملاك إحدى الدولتين، بل في تعيين الحدود وتثبيتها بينهما بشكل لا يترك أي مجال للخلاف في المستقبل.

(٩٢) - Amedeo Giannini, op. cit., p. 495.

صفحة جديدة

وقع رئيسا الوفدين المتفاوضين معاهدة الطائف في السادس من صفر سنة ١٣٥٣هـ[(٩٣)]، غير أنها بقيت سرية بضعة أسابيع، كما هو موضح في الرسالة الأولى من الرسائل المتبادلة بين رئيسي الوفدين المتفاوضين والمرفقة بالمعاهدة، وذلك حتى يتأكد التزام الإمام يحيى بما التزم به من تسليم الأدارسة وإخلاء الجبال في تهامة وإطلاق الرهائن.

ونظرا لأن الأمور كان متوقعا لها أن تسير في الاتجاه المرسوم لها فقد وقع الملك عبدالعزيز المعاهدة في اليوم الخامس والعشرين من صفر (١٨ يونية سنة ١٩٣٤م) ووقعها الإمام يحيى عقب ذلك[(٩٤)].

وقد ذكر عن الملك عبدالعزيز أنه سجل قبيل التوقيع على المعاهدة العبارات التالية: فبعد أن اطلعنا على هذه المعاهدة السابقة الذكر، وعلى عهد التحكيم والكتب التي ألحقت بها وأمعنا النظر فيها صدقناها وقبلناها وأقررناها جملة في مجموعها ومفردة في كل مادة وفقرة منها، كما أننا نصدقها ونبرمها ونتعهد ونعد وعدا ملوكيا صادقا بأننا سنقوم بحول الله بما ورد فيها ونلاحظه بكمال الأمانة والإخلاص وبأننا لن نسمح بمشيئة الله بإخلال بها بأي وجه كان طالما نحن قادرين على ذلك وزيادة في تثبيت صحة كل ما ذكر فيها أمرنا بوضع خاتمنا على هذه الوثيقة ووقعناها بيدنا والله خير الشاهدين".

---

(٩٣) ٢٠ مايو ١٩٣٤م انظر:

- Amedeo Giannini, op. cit., p. 495.
- M. Wenner, op. cit., p. 146.

(٩٤) F.O. 371/P.R.O. 17929. p. 195.

ويوجد في جريدة صوت الحجاز، العدد ١١٣ بتاريخ ١٣ ربيع الأول ١٣٥٣هـ (٢٥ يونية ١٩٣٤م) بلاغ رسمي هذا نصه: "ورد من وزير الخارجية اليمنية محمد راغب تبليغ رسمي أن الإمام يحيى ملك اليمن قد صدق في هذا اليوم، السابع من ربيع الأول ١٣٥٣هـ على معاهدة الطائف التي عقدت في السادس من صفر ووضع توقيعه الكريم على وثيقة الإبرام".

كما أن أريك ماكرو قد أخطأ حينما ذكر أن الإمام وقع على هذه المعاهدة في مايو ١٩٣٤م. انظر:

Eric Macro, op. cit., p. 72.

كما فعل الإمام يحيى الشيء نفسه عند توقيعه المعاهدة[(٩٥)].

وتقديم كل من الزعيمين توقيعه للمعاهدة بهذه الصورة يضفي على المعاهدة قيمة كبيرة، وذلك لأن هذا التقديم لا يخرج عن كونه وعدا أو التزاما من الزعيمين بصفتهما الشخصية والرسمية، دونه كل منهما بخط يده، وأكده بخاتمه وتوقيعه.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ففي اليوم الرابع من تصديق الإمام على المعاهدة نشر نصها في وقت واحد في كل من مكة وصنعاء والقاهرة ودمشق[(٩٦)]. وقبل نشر المعاهدة أعلنت الحكومة السعودية أنه جار إجلاء أتباع الإمام يحيى من المناطق التي كانوا يحتلونها في عسير[(٩٧)]، وأن اليمن قد أوفى بكل الشروط المتفق عليها[(٩٨)].

وفي مكان آخر، في مدينة الحديدة، تسلم الأمير فيصل بن عبدالعزيز من الحكومة اليمنية السيد الحسن الإدريسي والسيد عبدالعزيز الإدريسي ومعهما أسرهما وحاشيتهما البالغ عددهم ثلاثمائة نسمة[(٩٩)]. وقد استقبل الأمير فيصل الإدريسيين بحفاوة وتكريم[(١٠٠)].

---

(٩٥) أحمد عبدالغفور عطار، المرجع السابق جـ ٢ ص ١١٨٥، وليمز وأرمسترونج، المرجع السابق ص ٢٥١ ـ ٢٥٢.

(٩٦) Hans Kohn, op. cit., p. 102.

(٩٧) John Baldry, Inglo-Italian Rivalry in Yemen And Asir 1900 - 1934., p. 191.

وقد صدر في أم القرى العدد ٤٩٤ بتاريخ ١٨ صفر ١٣٥٣هـ (١ يونيو ١٩٣٤م) وفي العدد ٤٩٥ بتاريخ ٢٥ صفر (٨ يونية) من العام نفسه بلاغ رسمي يفيد أنه جاري انسحاب القوات اليمنية من المناطق التي كانوا يحتلونها، ويفيد البلاغ الأخير وصول الحسن وعبدالعزيز الإدريسي مع بعض الأتباع وعوائلهم المؤلفة من ٣٠٠ نفر تقريبا إلى الحديدة حيث الأمير فيصل إذ إن الأمر صدر لهم بالتوجه إلى جيزان، وقد قام بتسليم الإدارسة الشيخ محمد المؤيد تنفيذا لأوامر الإمام يحيى، وانظر أيضا:

K.S. Twitchell, op, cit., p. 448.

(٩٨) صوت الحجاز، العدد ١١١ بتاريخ ٢٨ صفر ١٣٥٣هـ (١١ يونيو ١٩٣٤م) والعدد ١١٧ بتاريخ ٤ ربيع الثاني (١٦ يوليو ١٩٣٤م)، السيد مصطفى سالم، المصدر السابق، ص ٤٠٦.

(٩٩) John Baldry, Al-Yaman and The Turkish Occupation 1849 - 1914. p. 196.

(١٠٠) يقول أحمد عبدالغفور عطار في صقر الجزيرة جـ ٦ ص ١١٥٦ أنه تم تسليم الأدارسة يوم ١٤ ربيع الأول ١٣٥٣هـ وهذا غير دقيق لأن الحسن وعبدالعزيز الإدريسي ومن معهما تم تسليمهم في تاريخ سابق كما أشرنا =

وفي ظل الملك عبدالعزيز عومل الإدريسيون معاملة طيبة للغاية وصفح الملك عن الإساءات التي سبق أن صدرت منهم[١٠١]. وإلى جانب ذلك تنازل الملك عبدالعزيز للإمام يحيى واليمنيين عن تكاليف هذه الحرب، ولا شك أنها كانت باهظة[١٠٢].

من هذه الإشارات السريعة، والتي اتضح من خلالها التزام الطرفين بتنفيذ بنود المعاهدة، وتسامح الملك عبدالعزيز عن حقوقه قبل اليمنيين، يتضح أن معاهدة الطائف لم تكن مجرد حدث عادي في تاريخ العلاقات بين اليمن والسعودية، بل كانت حدثا متميزا، إذ إنها أذنت بدخول العلاقات بين الدولتين مرحلة جديدة تختلف تماما عن المرحلة السابقة[١٠٣]، أو أنها ابتدأت في تاريخ العلاقات بين الدولتين صفحة جديدة تميزت بالتفاهم والتعاون بين البلدين على هذا المستوى الطيب[١٠٤] وذلك حتى وفاة الملك عبدالعزيز في سنة ١٣٧٣هـ (١٩٥٣م).

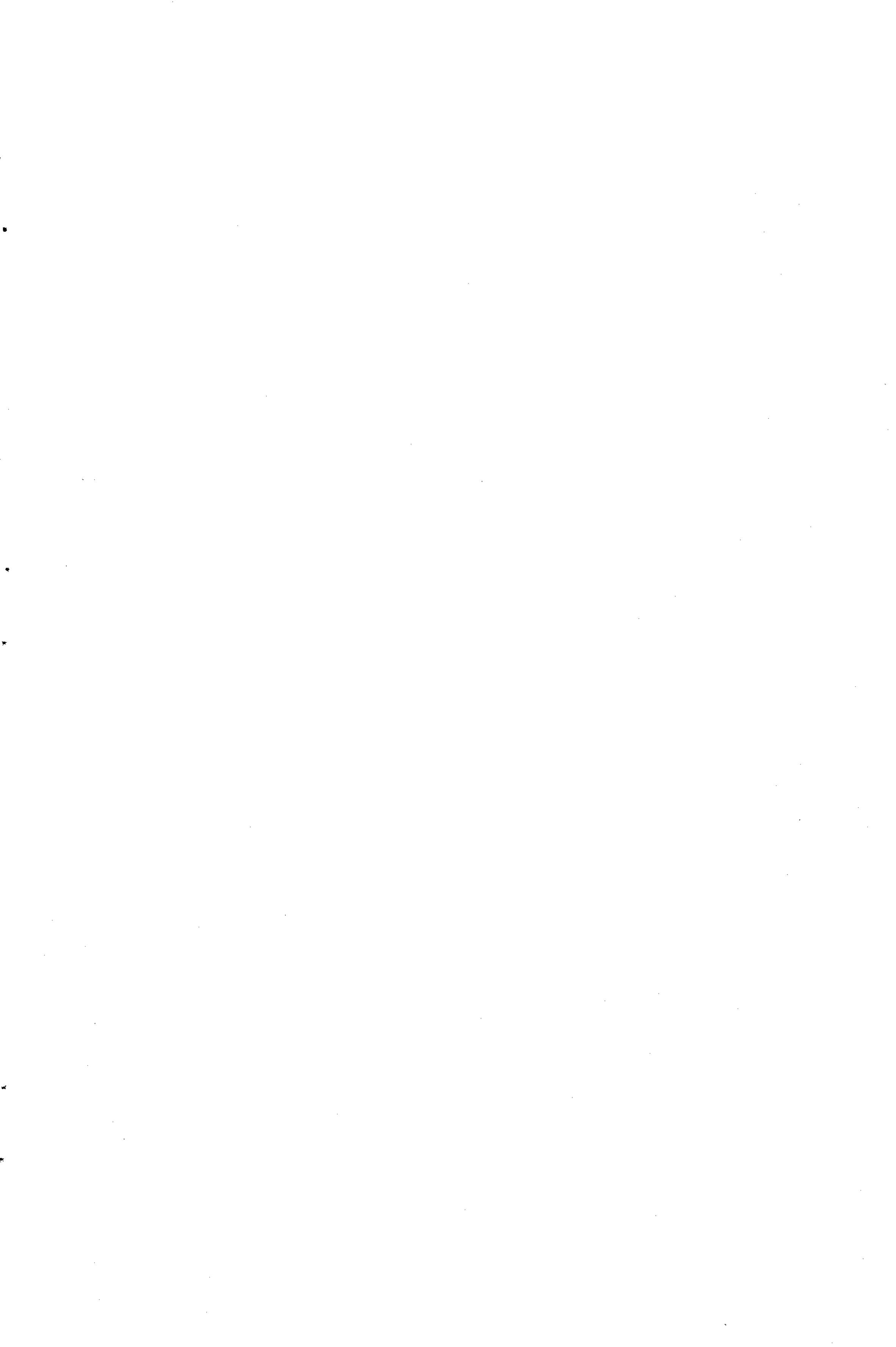
= سلفا، وربما يصدق ما ذهب إليه المؤلف المذكور بالنسبة لعبدالوهاب الإدريسي الذي وصل إلى الحديدة حوالي التاريخ الذي ذكره. (انظر: أم القرى العدد ٤٩٨ بتاريخ ١٧ ربيع الأول ١٣٥٣هـ (٢٩ يونية ١٩٣٤م)، صوت الحجاز العدد ١١١، بتاريخ ٢٨ صفر ١٣٥٣هـ (١١ يونية ١٩٣٤م) والعدد ١٤ بتاريخ ٢٠ ربيع الأول ١٣٥٣هـ (٢ يوليو ١٩٣٤م).

(١٠١) سعود بن هذلول، المرجع السابق، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٦.

(١٠٢) عبدالمنعم الغلامي، المرجع السابق، ص ٨٨.

(١٠٣) سعود بن هذلول، المرجع السابق، ص ٢٢٦.

(١٠٤) M. Wenner, op. cit., p. 147.



الفصل السابع

التطـــور الإيجابـــي
للعلاقات بين الدولتين

من يدرس تاريخ العلاقات بين المملكة العربية السعودية واليمن إبان الفترة التي يتناولها هذا الكتاب، يتبين له أن طبيعة هذه العلاقات بعد ربيع الأول ١٣٥٣هـ (يونية ١٩٣٤م) تختلف عنها قبل هذا التاريخ. فقد كانت قبله علاقات عدائية وصلت إلى حد الصراع المسلح الذي أخذ شكل حرب دموية بين الدولتين.

أما بعد التاريخ المذكور فقد انقلبت العلاقات ودية تحكمها الصداقة والإخاء، وهما الصفتان اللتان تميزت بهما معاهدة الطائف. والواقع أن معاهدة الطائف كانت من القوة والصلابة بحيث أرست دعائم الصداقة والإخاء بين البلدين، ولم تسمح لبعض الأحداث أو التوترات أن تجعل منها مجرد قصاصة ورق.

ولم تكن فترة الصداقة والإخاء بين الدولتين لسنوات محدودة أو لفترة وجيزة، بل ظلت سائدة طوال السنوات اللاحقة وحتى وفاة الملك عبدالعزيز ـ طيب الله ثراه ـ في سنة ١٣٧٣هـ، وكانت تزداد مع مرور الأعوام صلابة ورسوخاً.

الاعتداء على الملك عبدالعزيز

جاء الاختبار الأول لقوة معاهدة الطائف بعد شهور من توقيعها، فبعد حوالي ثمانية شهور وقع حادث أثيم كان من الممكن له أن يقوض دعائم الإخوة التي أرستها معاهدة الطائف، ألا وهو حادث الاعتداء على الملك عبدالعزيز وقت طوافه بالكعبة المشرفة في اليوم العاشر من ذي الحجة سنة ١٣٥٣هـ (١٥ مارس ١٩٣٥م)[١].

وقد ارتكب هذا الاعتداء ثلاثة من اليمنيين وهم: علي بن علي حزام الحاضري، وشقيقه صالح بن علي حزام الحاضري. ومبخوت بن مبخوت الحاضري، والثلاثة من قرية بيت حاضر باليمن. والأهم أن ثلاثتهم كانوا يعتنقون المذهب الزيدي. وفوق هذا وذاك فإن اثنين من المعتدين وهما علي بن حزام ومبخوت بن مبخوت كانا من بين أفراد الجيش اليمني. بل وينتميان إلى قوات الحرس المتوكلي[٢]. وقد كان هدف المعتدين من هجومهم هو اغتيال الملك عبدالعزيز، حيث كان الهجوم قد انصب عليه رأساً منذ بدايته ولكن الحرس الخاص بالملك قتل منهم اثنين فيما تمكن الثالث من الإفلات ومهاجمة الملك عبدالعزيز شاهراً خنجره، ولكن الأمير سعوداً، الذي كان مع والده، رمى بنفسه فوق أبيه وأصابته طعنة الخنجر بجرح في كتفه[٣].

وكان من الممكن لهذا الحادث والملابسات التي أحاطت به، وخاصة انتماء اثنين من المعتدين إلى الجيش اليمني، بل وإلى القوات الخاصة بحرس الإمام يحيى، أن يؤجج نار الشقاق والصراع من جديد، وخاصة أن العهد بذلك لم يكن بعيداً. ولكن حكمة العاهلين وعدم انسياقهما وراء ظاهر الأحداث جنبهما وجنب دولتيهما التردي في حمأة الصراع من جديد، وأكد حقيقة العنوان الذي حملته معاهدة الطائف وهو الصداقة والإخاء.

---

(١) عبدالرحمن بن ناصر، المصدر السابق، ص ٣٤٣.

(٢) أم القرى، العدد ٥٣٦ بتاريخ ١٧ ذي الحجة ١٣٥٣هـ (٢٣ مارس ١٩٣٥م) وقد نشر بهذا العدد حادث الاعتداء بلاغات رقم ٢٤ و٢٥، صوت الحجاز العدد ١٥٠ بتاريخ ٢٠ ذي الحجة ١٣٥٣ (٢٥ مارس ١٩٣٥م).

(٣) **Mohammed Almana, op. cit., p. 213.**

فالملك عبدالعزيز - وهو المعتدى عليه والذي كانت حياته هدف المعتدين - لم يأخذه الغضب بعيداً عن جادة الطريق، بل ظل رابط الجأش ولم يستسلم للانفعالات. ولعل أكبر دليل على ذلك أن الحجاج اليمنيين لم يتعرضوا لإساءة أو استفزاز، بل وإنما ظلوا، كما كان عليه الحال قبل حادث الاعتداء، محل رعاية الحكومة السعودية وحمايتها. ومن ثم أكملوا حجهم، وعادوا إلى اليمن آمنين سالمين. وقد تم ذلك بأوامر مباشرة من الملك عبدالعزيز نفسه كما تدل البرقية التي بعث بها جلالته إلى الإمام يحيى، ومما قاله الملك في البرقية المذكورة: "... ونحن لم نحب أن نعمل أي عمل يحصل منه تشويش لحجاج اليمن لأنهم منا وفينا ولازمون علينا، ولا نقبل أبداً أن يؤخذ أحد منهم بجريرة أحد من المجرمين"[٤].

والإمام يحيى من ناحيته هو الآخر أسرع بالتنديد بالذين ارتكبوا هذه الجريمة، وقد ورد ذلك في برقيتين بعث بهما إلى الملك عبدالعزيز. إذ قال في أولاهما: "كدرنا إلى النهاية ما أبلغنا به الولد عبدالله الوزير ثم ما أبلغنا به حضرة وزير خارجيتكم إلى وزارة خارجيتنا مما كان من أعداء الله من سوء التعرض على جلالتكم، وسرنا جدًّا ما منَّ الله به من حفظكم وحمايتكم، وساءنا ما يقال إن المعتدين من زيدية اليمن، وعندنا أن ذلك لا يكون قطعاً، فإن كان، والعياذ بالله، فليس إلا أثيمة من خارج اليمن لما كان خيبة آمال الأعداء بما كان من المعاهدة بيننا وبين جلالتكم". وقال في الثانية: "ولم يستقر لنا والله قرار لهذه المكيدة العظمى المدبرة بيد خاسرة... ولابد يجتهد الأعداء لنسبة تلك الحادثة إلينا بكل صورة، ونحن والله أبرياء براءة الذئب من دم يوسف، وأن ذلك مدبر لإفساد ذات البين، وبذر العداوة والبغضاء، وقد كتب لكم، ولله الحمد السلامة وأخزى الله الأعداء وكبتهم، وإننا نكتب هذا والقلب يقطر كمداً والعين تذرف أسفاً، ونرجو الله أن يكشف الحقيقة بأخبار جلية حال المعتدين، وأين كانوا قبل أن حجوا، ومن أي طريق سلكوا"[٥].

---

(٤) أم القرى، العدد ٥٣٦.

(٥) نشرت البرقيتان في جريدة أم القرى، العدد ٥٣٦.

ولم تكتف الحكومة اليمنية بالاستنكار، بل شكلت لجنة للتحقيق في حادث الاعتداء. وقد قامت هذه اللجنة بمهمتها، وسلمت صورة من نتيجة التحقيق إلى وكيل الخارجية السعودية، وذلك بتاريخ ٢٥ من المحرم سنة ١٣٥٤هـ (٢٩ أبريل سنة ١٩٣٥م) وقد خلص التقرير إلى تأكيد أنه لم يوجد من الأدلة ما يفهم منه أن ما قام به هؤلاء الثلاثة قد تم بتحريض آخرين(٦).

وقد تحدث عمر أبو النصر عن حادثة الاعتداء وتقرير لجنة التحقيق، وختم حديثه بقوله(٧): "والواقع أن أسباب الاعتداء ماتزال سرا من الأسرار، ولا يستبعد أن يكون لبعض الجماعات اليمنية علاقة به، ولكننا نستبعد أن يكون لبعض الهيئات المسؤولة يد في ترتيبه وإقراره، ونعتقد كل الاعتقاد أن الإمام بعيد عنه لا يعرف من أمره غير ما نعرفه نحن".

والاستنتاج الذي توصل إليه عمر أبو النصر استنتاج دبلوماسي لا يمكن قبوله دون تحفظ. ذلك أن الإمام يحيى هو الذي شكل لجنة التحقيق، وأن أعضاءها قد اختيروا من بين المقربين إليه، وأن النتيجة التي توصلت إليها اللجنة كانت أمرا متوقعا سلفا، وخاصة أن مصادر الحقيقة، وهم الجناة قد قتلوا وقت الاعتداء وفي المكان نفسه الذي قاموا فيه بارتكاب جريمتهم(٨). ولا شك أن مدبري الجريمة كانوا يرجحون هذه النهاية للجناة، ويأملون أن يدفن سر المؤامرة مع جثثهم.

على أن الملك عبدالعزيز قبل النتيجة التي توصلت إليها لجنة التحقيق. وأغلب الظن أنه قبلها لا اعتقادا منه بأنها الحقيقة ولكن لكي لا يفتح باب العداء بينه وبين الإمام يحيى من جديد. وقد دل هذا القبول على أن الملك عبدالعزيز كان حريصا على تقوية وتثبيت معاهدة الطائف.

---

(٦) نشرت أم القرى في عددها رقم ٥٤٢ بتاريخ ٢٩ محرم ١٣٥٤هـ (٣ مايو ١٩٣٥م) تقرير لجنة التحقيق.

(٧) عمر أبو النصر، المرجع السابق، ص ١٨٧.

(٨) Philby, Saudi Arabia, p. 325.

وهنا يجب الموازنة بين موقف الملك عبدالعزيز من هذه القضية. وموقف الإمام يحيى من مشكلة مقتل الحجاج اليمنيين، وهي المشكلة التي جعل منها المفاوضون اليمنيون عقبة في طريق التفاهم وحل المشكلات القائمة بين البلدين وذلك على الرغم مما أوضحه الجانب السعودي أكثر من مرة عدم مسؤوليته من قريب أو بعيد عما وقع للحجاج اليمنيين.

وعلى أية حال، فإنه انطلاقاً من رغبة الملك عبدالعزيز في تقوية معاهدة الطائف أصدرت الحكومة السعودية بياناً رسميًّا بتاريخ ١٩ ربيع الأول سنة ١٣٤٥هـ (٢١ يونية ١٩٣٥م) جاء فيه: "وقد رأينا بعض الصحف تشير من طرف خفي إلى توجيه شيء من التهمة في ذلك الحادث (الاعتداء على الملك عبدالعزيز) لسمو الأمير الجليل سيف الإسلام أحمد، نجل ملك اليمن وولي عهده، وإنا بناء على المعلومات التي تلقيناها من الحكومة، نبرىء سموه عن التنزل لمثل ذلك الحادث"[٩].

وهكذا يتضح أن احتواء واقعة الاعتداء على الملك عبدالعزيز كان أول اختبار عملي اجتازته معاهدة الطائف، معاهدة الصداقة والإخاء، بنجاح كبير. والفضل في هذا النجاح يعود إلى الملك عبدالعزيز الذي تجاوز في تفكيره وفي رؤيته السياسية الآثار المباشرة والانفعالية لهذا الحادث، ومن ثم واصلت معاهدة الصداقة والإخاء مسيرتها بين الدولتين.

تخطيط الحدود بين الدولتين

تحدثت المادة الرابعة من معاهدة الطائف عن خط الحدود الفاصل بين الدولتين، وأن كل ما يقع إلى جهة اليمين من الخط المذكور يتبع اليمن وكل ما يقع إلى يساره يتبع المملكة العربية السعودية. وتطبيقاً لما ورد بهذه المادة - وخاصة لما جاء بآخرها والذي يقول: "أما تعيين وتثبيت الخط المذكور وتمييز القبائل وتحديد ديارها على أكمل الوجوه فيكون إجراؤه بواسطة هيئة مؤلفة من عدد متساوٍ من الفريقين بصورة ودية أخوية،

(٩) جريدة أم القرى، العدد ٥٤٩، بتاريخ ١٩ ربيع الأول سنة ١٣٥٤هـ (٢١ يونيو ١٩٣٥م).

بدون حيف بحسب العرف والعادة الثابتة عند القبائل" - شكلت هيئتان مشتركتان، واحدة لتحديد خط الحدود في تهامة، والثانية لتحديد خط الحدود في جهات الجبال وما يليها[١٠]. وقد اشترك في الهيئة الخاصة بتهامة محمد بن ضيف الله بن غثاية وحمد بن قاسم نجم الدين وعبدالله بن عثمان من اليمن، واشترك محمد السليمان بن تركي وعبدالله قاضي وعبدالله بن عقيل من المملكة. أما الهيئة الخاصة بتحديد خط الحدود في الجبال فقد ضمت من الجانب اليمني كلاً من عبدالله بن مناع كبير سحار، وعبدالله الغبيري وإسماعيل بن حسن عامل همدان ومحمد بن حسن الوارعي ناظر ساقين، ومن الجانب السعودي كلاً من عبدالله بن محمد أبو ملحة وعبدالعزيز أبو لعثة وحسين بن مصطفى وطلعت وفاء.

وقد أنجزت الهيئتان عملهما بنجاح، ووضعت الهيئة الخاصة بتحديد خط الحدود في الجبال تقريراً واحداً بتاريخ ٢١ شوال سنة ١٣٥٤هـ ورد فيه أنه قد تم تعيين مواقع الحدود في سائر الجبال وما إليها موقعاً موقعاً، وبدأت بجبل الثأر وانتهت بجور الوداقة. أما الهيئة الخاصة بتحديد خط الحدود في تهامة فقد قدمت عن عملها ثلاثة تقارير أولها في رمضان سنة ١٣٥٤هـ، ويحدد خط الحدود ابتداء من رأس المعوج على شاطىء البحر الأحمر، وينتهي عند الملوس، والتقرير الثاني تاريخه ٢٧ شوال من السنة نفسها، ويبدأ من أسفل مير عليا أطراف الوادي وينتهي عند أسفل جبل السودة من الشرق، أما التقرير الثالث والأخير فتاريخه الحادي والعشرون من ذي القعدة، أي بعد حوالي ثلاثة أسابيع من التقرير السابق، ويحدد الحدود في المنطقة الواقعة بين ملس السودة وجوار الوادق. وفي هذه التقارير الثلاثة عينت مواقع الحدود في تهامة موقعاً موقعاً.

وفي سبيل التمييز الذي لا يقبل الشك قامت الهيئتان بتثبيت أعمدة الحدود، وقد بلغ عددها مائتين وأربعين عموداً على طول الخط الممتد من شمال ميدى على

---

(١٠) Philby, Saudi Arabia, p. 324.

شاطىء البحر إلى حافة الربع الخالي، وطول خط الحدود يصل إلى حوالي أربعمائة ميل[١١]. وقد سجل التاريخ للجانبين احترامهما الكامل لخط الحدود الذي تم تعيينه.

والفترة الزمنية القصيرة التي استغرقها عمل الهيئتين[١٢]، والنتائج الإيجابية التي تم التوصل إليها واحترام الجانبين لما تم الاتفاق عليه[١٣]، يؤكدان أن روح معاهدة الطائف - معاهدة الصداقة والإخاء - كان لها تأثيرها القوي على المشتركين في كل من الهيئتين - أما نجاح الهيئتين في مهمتهما فهو الاختبار الثاني الذي اجتازته معاهدة الطائف بنجاح، وذلك بعد النجاح الأول المتمثل في حادثة الاعتداء على حياة الملك عبدالعزيز.

معاهدة الأخوة العربية

وثمرة إيجابية ثالثة من الثمار التي ترتبت على معاهدة الطائف انضمام اليمن إلى معاهدة الأخوة العربية، فقد حدث في مدينة بغداد وفي اليوم العاشر من المحرم سنة ١٣٥٥هـ الثاني من أبريل سنة ١٩٣٦م، أن تم التوقيع على ميثاق الأخوة العربية والتحالف بين مملكة العراق والمملكة العربية السعودية، وبعد ثلاثة عشر شهراً وبضعة أيام انضمت المملكة اليمنية تحت قيادة الإمام يحيى إلى المعاهدة المذكورة[١٤].

أما الأهداف التي توخى الإمام يحيى تحقيقها من وراء انضمامه إلى هذه المعاهدة فقد عبر عنها في مقدمة الوثيقة التي تؤرخ انضمامه إليها بقوله: "نصرح بعد إنعام نظرنا في معاهدة الأخوة العربية، والتحالف المنعقدة بين صاحب الجلالة ملك العراق وصاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية الموقع عليها في بغداد في اليوم العاشر

---

(١١) السد مصطفى سالم، المرجع السابق، ص ٤٠٩.

(١٢) ابتدأت اجتماعات الهيئتين في الخامس والعشرين من شعبان سنة ١٣٥٤هـ.

(١٣) انظر الملحق الخاص بتحديد خط الحدود بين اليمن والمملكة العربية السعودية وكذلك الخريطة الموضحة لهذا الخط في القسم الخاص بالملاحق.

(١٤) انضم الإمام يحيى إلى المعاهدة في ١٧ صفر سنة ١٣٥٦هـ (مايو ١٩٣٧م).

من شهر محرم الحرام من العام الخامس والخمسين بعد الثلاثمائة والألف هجرية، وبناء على الروابط الإسلامية والوحدة القومية التي تربطنا بجلالتهما، وحيث إننا نشعر كما يشعر جلالتهما بالحاجة الماسة للتعاون فيما بيننا وبينهما، والتفاهم في الشؤون التي تهم مصلحة مملكتيهما ومملكتنا، وبغية المحافظة على سلامة بلادنا وبلاديهما، قد انضممنا إلى معاهدة "الأخوة العربية والتحالف" الآنفة الذكر مع درج المواد التي اشتركنا ووافقنا عليها نصًّا ومعنى وتخصيصاً وتماماً.

ومواد الوثيقة التي يقوم عليها انضمام الإمام يحيى إلى المعاهدة المذكورة عددها عشر، والمعاهدة في جملتها أقرب إلى طبيعة معاهدات الدفاع المشترك منها إلى أي نوع آخر من المعاهدات. وذلك واضح في المادتين الثالثة والرابعة، إذ تقول أولاهما: "إذا أدى نزاع بين أحد الفرقاء الساميين المتعاقدين ودولة أخرى إلى حالة يترتب عليها خطر يؤول إلى الحرب، يوحد الفرقاء السامون المتعاقدون حينئذ مساعيهم لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية وبالمفاوضة الودية". وتقول الثانية: "في حالة وقوع اعتداء على أحد الفرقاء الساميين المتعاقدين من جانب دولة أخرى بالرغم من المساعي المبذولة وفق أحكام المادة الثالثة، وكذلك في حالة وقوع اعتداء مفاجىء لا يتسع معه الوقت لتطبيق أحكام المادة الثالثة المذكورة، حينئذ يتحتم على الفرقاء الساميين المتعاقدين أن يتشاوروا في ماهية التدابير التي يجوز القيام بها بقصد توحيد مساعيهم بالطرق النافعة والمفيدة لرد الاعتداء المذكور"(١٥).

والجوار بين المملكة العربية السعودية واليمن - والمتمثل في حدود مشتركة يصل طولها إلى أربعمائة ميل - يجعل من انضمام الإمام يحيى إلى المعاهدة السالفة الذكر تحالفا مع الملك عبدالعزيز أكثر منه مع الملك فيصل الأول. ويدل انضمام اليمن هذا على استمرار النتائج الإيجابية التي كانت تنتجها معاهدة الطائف معاهدة الصداقة والإخاء.

---

(١٥) انظر بقية مواد المعاهدة المذكورة في القسم الخاص بالملاحق، وقد نشرت صوت الحجاز نص المعاهدة في عددها رقم ٢٦٠ بتاريخ ٢٩ ربيع الأول ١٣٥٦هـ (٨ يونية ١٩٣٧م).

فلولا تجاوز الجانبين للآثار السلبية التي كان من الممكن أن تنشأ عن حادث الاعتداء على حياة الملك عبدالعزيز لما نجح متفاوضو الجانبين في تحديد ورسم خريطة الحدود، ولولا هذا وذاك لما كان هناك مسوغ لانضمام الإمام يحيى إلى معاهدة الأخوة العربية.

الزيارات الودية

ومن بين النتائج الإيجابية التي أسفرت عنها معاهدة الطائف، وفي إطار الصداقة والإخاء، تبادل الزيارات الودية بين أبناء الشعبين السعودي واليمني بصفة عامة، وأبناء الأسرتين الحاكمتين بصفة خاصة. ومن الطبيعي أن هذه الزيارات كان لها دورها في تنمية روابط الأخوة وتغذيتها بكل نافع ومفيد.

وفي هذا الصدد زار عبدالله بن الوزير، رئيس الوفد اليمني في المفاوضات التي أسفرت عن معاهدة الطائف، الأراضي المقدسة لأداء فريضة الحج سنة ١٣٥٣هـ. وقد حل هذا المسئول اليمني ضيفاً على حكومة الملك عبدالعزيز، وكان محل ترحيب كبير وحفاوة بالغة[١٦]. وفي موسم حج سنة ١٣٥٥هـ زار المملكة ثلاثة من الأمراء أنجال الإمام يحيى وهم الحسين والقاسم وعبدالله وتنقلوا بين مكة المكرمة والمدينة المنورة وجدة والطائف، وقد عوملوا معاملة تليق بأولاد ملك صديق، وغطت جريدة أم القرى وجريدة صوت الحجاز تحركاتهم[١٧]. وقد توجت زيارتهم هذه بمقابلة الملك عبدالعزيز، حيث لقوا من جلالته ـ كما تقول أم القرى ـ كل عطف وإكرام[١٨].

وقد تمت زيارات عديدة لكثير من رجال المملكة العربية السعودية لليمن. ومن أبرز هذه الزيارات تلك التي قام بها الأمير محمد بن عبدالعزيز على رأس وفد ضم

---

(١٦) جريدة أم القرى، العدد ٥٣٥ بتاريخ ١١ ذي الحجة ١٣٥٣هـ (١٦ مارس ١٩٣٥م).

(١٧) انظر هذه الجريدة، الأعداد رقم ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢. وتواريخها بالترتيب ٢٩ ذي الحجة ١٣٥٥هـ، ٦، ١٣ المحرم سنة ١٣٥٦هـ.

(١٨) أم القرى العدد ٦٤٢، ١٣ محرم ١٣٥٦هـ (٢٦ مارس ١٩٣٧م)، جريدة صوت الحجاز الأعداد ٢٤٤، ٢٤٧، ٢٤٨ بتاريخ ٥ ذي الحجة ١٣٥٥هـ، ٢٦ ذي الحجة، ٣ محرم ١٣٥٦هـ (١٦ فبراير، ٩، ١٦ مارس ١٩٣٧م).

بشير السعداوي، مستشار الملك عبدالعزيز، وطاهر رضوان، أحد كبار موظفي الخارجية السعودية وقد تمت هذه الزيارة في سنة ١٣٥٩هـ (١٩٤٠م) واستقبل الوفد السعودي في صنعاء أحسن استقبال، كما حظي بمقابلة الإمام يحيى وإجراء مفاوضات معه. أما الغرض من هذه الزيارة فهو تقوية روابط الصداقة والأخوة بين الحكومتين[١٩]، استثماراً لمعاهدة الطائف.

وتوقيت هذه الزيارة (١٣٥٩هـ-١٩٤٠م) حمل أحد الباحثين على الاستنتاج بأن الزيارة كانت خاصة بتبادل التفاهم حول موقف البلدين أثناء الحرب العالمية الثانية[٢٠]. علماً أن الشيخ طاهر رضوان أكد أن الغرض الأساسي من الزيارة هو تأكيد مساندة المملكة لليمن في مواجهة ما قام به العراق من محاولة للتدخل في شؤون اليمن. وهذا التدخل الذي أخذ يتضح من خلال تصرفات أحد كبار الضباط العراقيين والذي كان يعمل في اليمن مدرباً للجيش[٢١].

ونظراً لأن الشيخ طاهر رضوان كان أحد أعضاء الوفد السعودي فإن الدارس يؤثر ما قاله على الاستنتاج الذي خلص إليه صاحب تكوين اليمن الحديث وهذا الذي قام به الوفد السعودي يؤكد في النهاية قوة ومتانة معاهدة الطائف، ويبرز بعض النتائج الإيجابية التي ارتبطت بها، كما يزكي ما سبق أن ذكر من أن الجوار المباشر بين اليمن والمملكة جعل من انضمام الإمام يحيى إلى معاهدة الأخوة العربية تحالفاً مع الملك عبدالعزيز أكثر منه مع الملك فيصل الأول، ملك العراق.

---

(١٩) صوت الحجاز، العدد رقم ٤٥٣ بتاريخ ١ صفر ١٣٥٩هـ (١١ مارس ١٩٤٠م). وفي هذه الجريدة عن مهمة الأمير محمد قولها: "وقد كانت هذه الزيارة مقررة منذ زمن بقصد تأييد الصلات الودية بين العائلتين المالكة في البلدين وتمتين علاقات الصداقة بين المملكتين"، الجرافي، المرجع السابق، ص ٢٥٣.

(٢٠) السيد مصطفى سالم، المرجع السابق، ص ٤١٥.

(٢١) أجريت هذا الحديث مع معالي الشيخ طاهر رضوان في مبنى السفارة السعودية في القاهرة ظهر يوم الاثنين ١٣٩٨/٣/٢٧هـ (٦ مارس ١٩٧٨م).

انقلاب ابن الوزير وموقف المملكة

ومع مضي الإعوام ازدادت العلاقات بين اليمن والمملكة العربية السعودية قوة ومتانة. وتتطلب أحداث الأسابيع الأولى من سنة ١٩٤٨م (١٣٦٨هـ) وقفة متأنية. ذلك أن بلاد اليمن شهدت أحداثاً دامية عنيفة، كان من نتيجتها اغتيال الإمام يحيى، واستقرار الأمر في النهاية لابنه وولي عهده الإمام أحمد.

وكانت هذه الأحداث نتيجة لبعض الجوانب السلبية من سياسة الإمام. لقد برز على مسرح السياسة في اليمن في السنوات الأولى من القرن العشرين الميلادي، واستطاع على مدى أكثر من أربعين سنة أن يحقق الكثير في مجال السياسة الخارجية ولكنه داخليًّا اتسم بالجمود إلى حد كبير، وخاصة في مجالين اثنين؛ مجال نظام الحكم، ومجال التعليم، ومعنى هذا أن اليمن كان متخلفاً إلى حد كبير.

وقد هيأت هذه الأوضاع الأجواء لرياح المعارضة ضد حكم الإمام أن تنمو وتتزايد وقد تبلورت هذه المعارضة في جماعتين أو حزبين، كان أحدهما يعمل في الداخل والآخر يعمل في الخارج.

كانت مدينة عدن مركز الحزب المعارض لحكم الإمام في الخارج، وكان يطلق عليه حزب اليمنيين الأحرار. وكان هذا الحزب يعبر عن أفكاره وآرائه في صحيفة له وفي بعض الصحف المتعاطفة معه من بين صحف البلاد العربية. وقد ازداد ساعد هذا الحزب قوة بانضمام أحد أبناء الإمام إليه، ذلك هو الأمير إبراهيم الذي التجأ إلى عدن في سنة ١٩٤٦م. ومنذ ذلك التاريخ وهو يعمل بنشاط ضد حكم أبيه مع الآخرين من أعضاء حزب اليمنيين الأحرار.

وكان يوجد في صنعاء حزب آخر يعمل ضد حكم الإمام، ذلك هو حزب الوزير. وكانت أسرة الوزير، بقيادة عبدالله الوزير، تتزعم هذا الحزب الذي كان يحظى بتأييد كثير من الشخصيات البارزة ورؤساء القبائل. أما هدف هذا الحزب أو هذه

الجماعة فكان إقامة حكومة على أساس ديمقراطي تحل محل النظام الفردي الذي ظل الإمام يحيى يمارسه لفترة طويلة(٢٢).

إن نقطة البداية في حركة التغيير التي كان يخطط لها في اليمن وفي عدن كانت اغتيال الإمام يحيى، وقد دبرت مؤامرة لهذه الغاية، تمكن الشخص الذي نيطت به هذه المهمة من دخول القصر ليلة السابع عشر من يناير سنة ١٩٤٨م، ولكن أحد عبيد الإمام المخلصين فاجأه قبل أن يصل إلى مخدع الإمام. ومع ذلك فقد تمكن هذا الشخص من الفرار حيث قفز من فوق سور حديقة القصر. وفي الوقت نفسه تصور أعوانه الذين كانوا في انتظاره أن هروبه إعلان عن نجاح اغتيال الإمام، وعلى الفور أرسلوا برقية تفيد مقتل الإمام، كما نشرت بعض الصحف المصرية النبأ(٢٣).

فشلت المعارضة اليمنية في اغتيال الإمام يحيى في شهر يناير سنة ١٩٤٨م، ولكنها في الشهر التالي قامت بمحاولة أخرى أكثر جرأة وإحكاما، حيث أعد بعضهم كمينا لسيارة الإمام، وانتهزوا فرصة قيامه بزيارة إحدى مزارعه بالقرب من صنعاء، وأوقعوا بالسيارة وأمطروها بالرشاشات، وذلك في اليوم السابع عشر من فبراير سنة ١٩٤٨م. وقد انجلى الموقف عن اغتيال الإمام يحيى وبعض مرافقيه(٢٤).

وفي أول الأمر بدا وكأن ما خططت له المعارضة طويلا قد تحقق، فقد شكل القائمون بالانقلاب النظام الخاص بهم. وكانت أهم شخصية في النظام الجديد هي

---

(٢٢) F.O 371/P.R.O. 68334.

وهذه الوثيقة عبار عن تقرير وزارة الخارجية البريطانية عن الحالة في اليمن وتاريخ هذا التقرير هو ٧ يناير ١٩٤٨م (ولم يوجد أرقام صفحات لهذا التقرير في الملف أو الوثيقة)./

- **Eric Macro, Yemen (Abrief Survey, Journal of the Royal Central Asian Society, Vol. XXXXVL, 1949) p. 42.**
- **Majid Khadduri, Coup and Counter-Coup in the Yaman 1948 (International Affairs, Vol.28, Jan. 1952) p. 61.**

(٢٣) الجرافي، المرجع السابق، ص ٢٥٩،/

Hyworth-Dunne, Le Yemen, (Middle Estern Affairs, Vol. 9. 1958) p.33.

(٢٤) الجرافي، المرجع السابق، ص ٢٥٧، محمد يحيى الحداد، تاريخ اليمن السياسي، ص ٣٧٩./

Hyworth-Dunne, op. cit., p. 34.

شخصية عبدالله الوزير الذي أعلن نفسه حاكماً لليمن. ولم يضيع ابن الوزير وقتاً، فقد أسرع بالعمل على دعم نظامه فبعث برقية إلى جامعة الدول العربية يخبرها بموت الإمام يحيى وبتوليه الأمر من بعده، ويطلب مساندتها وتأييدها(٢٥)، كما أرسل أيضاً برقية إلى بريطانيا يحيطها علماً بما وقع في اليمن وأخرى إلى الملك عبدالعزيز يخبره فيها بموت الإمام يحيى، ويطلب تأييده في مواجهة الاضطرابات التي ستقع في المستقبل(٢٦).

وإرسال عبدالله الوزير رسائل برقية إلى الجهات الثلاث السابقة توضح أنه كان يعرف جيداً المراكز التي يمكن أن تؤثر في حركته بالسلب والإيجاب، فاليمن عضو مؤسس في الجامعة العربية(٢٧)، ولكي يؤمن قائد الانقلاب التأييد لانقلابه من بقية الأعضاء فمن الضروري أن يطلعهم على الأحداث من وجهة نظره، وأن يوضح لهم أن الانقلاب انتقال باليمن إلى الأفضل، وحينئذ لا يكون أمام الأعضاء من سبيل سوى قبول ما حدث في اليمن ومباركته.

وبريطانيا العظمى هي الدولة التي تشترك المحميات الخاضعة لها مع اليمن في حدوده الجنوبية، ومن الممكن لها كقوة عظمى لها جيشها المرابط في عدن والمحميات أن تؤثر في الأحداث التي تقع في اليمن بالطريقة التي تراها، فكان من المحتم على عبدالله الوزير أن ينال تأييد هذه الدولة.

والملك عبدالعزيز آل سعود يتميز بمكانة خاصة بين بقية أعضاء الجامعة العربية؛ لأن مملكته تشترك مع اليمن في حدود طويلة تزيد على أربعمائة ميل ومملكته إلى جانب ذلك ترتبط بمملكة الإمام يحيى بعدة معاهدات على رأسها معاهدة الطائف، كما أن

---

(٢٥) M. Wenner, cp. cit., p. 199.

(٢٦) F.O. 371/P.R.O. 68335.

والوثيقة هذه عبارة عن برقية مرسلة من السفارة الإنجليزية في جدة إلى الخارجية البريطانية، وتاريخها ١٨ فبراير ١٩٤٨م.

(٢٧) عن اليمن ودوره في تأسيس جامعة الدول العربية، انظر: السيد مصطفى سالم، المرجع السابق، ص ٤٤٨ - ٤٥١.

اليمن والمملكة هما الدولتان الوحيدتان المستقلتان في شبه الجزيرة العربية. لكل هذه الاعتبارات كان ضروريًّا تأمين تأييد الملك عبدالعزيز للانقلاب.

لم يكن يوجد لدى الدول أعضاء الجامعة العربية، عدا المملكة العربية السعودية، ما يمنع من تأييد الانقلاب. بل إن مصر والعراق كانتا على الأرجح متحمستين للانقلاب وتعملان على إنجاحه. وكذلك الحال بالنسبة لبريطانيا العظمى، فقد كان الرأي السائد لدى سياستها أن الانقلاب سيكون بالضرورة انتقالاً إلى الأفضل، وبالتالي ينبغي تأييده أو على الأقل عدم معارضته[٢٨]. وقد أشير منذ قليل إلى أن حزب الأحرار اليمنيين قد اتخذ من مدينة عدن مركزاً له ولنشاطه المعادي للإمام يحيى على مدى السنوات السابقة.

ومعنى هذا أن الأغلبية الساحقة للقوى السياسية المؤثرة كانت تؤيد الانقلاب، أو لا تعمل على عرقلته. أما القوة الوحيدة التي كانت تعارض الانقلاب فهي المملكة العربية السعودية.

وإذا أُخِذَ بالإحصاء العددي لكانت النتيجة نجاح الانقلاب، ولكن الذي حدث بالفعل هو أن الانقلاب فشل، وهذا يعني في بعض دلالاته أن ثقل القوة السياسية التي كانت تمثلها المملكة العربية السعودية فاقت ثقل القوى السياسية المتمثلة في خمس من دول الجامعة العربية وبريطانيا العظمى.

والواقع أن فشل انقلاب ابن الوزير يعود إلى عاملين أساسيين، عامل داخلي وعامل خارجي، فالعامل الداخلي هو ما قام به نجل الإمام يحيى وولي عهده الأمير أحمد سيف الإسلام، فقد تحرك من مدينة تعز إلى حجة، وهناك تمكن من جمع القبائل حوله. وبهذه القبائل سجل سيف الإسلام أحمد سلسلة من الانتصارات ضد

---

(٢٨) نفهم هذا المعنى بكل وضوح من برقية تحمل رقم ١٥ ومعنونة "سري للغاية" "Top Secret" وهي مرسلة من وزارة الخارجية البريطانية إلى وزير الدولة لشؤون المستعمرات وإلى سفراء إنجلترا في كل من جدة وبغداد والقاهرة. (انظر: **F.O. 371/P.R.O. 68334**).

أنصار عبدالله الوزير، ووقعت مدينة صنعاء نفسها تحت حصار قوات سيف الإسلام. ولم تلبث القوات المحاصرة أن اقتحمت المدينة ودخلتها، وذلك في اليوم الرابع عشر من شهر مارس سنة ١٩٤٨م، أي بعد ٢٧ يوما من اغتيال الإمام يحيى[٢٩].

أما العامل الخارجي فإنه يتمثل في موقف الملك عبدالعزيز المعارض للانقلاب، إذ لم تقف هذه المعارضة عند المستوى السلبي، بل انتقلت إلى المستوى الإيجابي. وقد برزت المعارضة الإيجابية هذه في تأييد الملك عبدالعزيز الأدبي والمادي للأمير أحمد في صراعه ضد عبدالله بن الوزير وانقلابه[٣٠]. وكان الأمير أحمد في البداية قد يئس والتمس من الملك عبدالعزيز أن يسمح له بالالتجاء إلى المملكة العربية السعودية، ولكن الملك عبدالعزيز ثناه عن عزمة ودفعه لمقاومة انقلاب ابن الوزير[٣١]. وموقف الملك عبدالعزيز هذا يعتبر بلا أدنى شك نقطة التحول الأساسية في الأحداث التي شهدتها اليمن بعد اغتيال الإمام يحيى.

وعمل الملك عبدالعزيز ضد الانقلاب في ميدان آخر، ذلك هو الميدان الدبلوماسي، فقد عرقل الملك عبدالعزيز وصول وفد الجامعة العربية الذي كان من المفروض أن يذهب إلى صنعاء. وبدلا من ذلك استدعاه الملك عبدالعزيز إلى الرياض[٣٢]، وذلك بغية كسب الوقت حتى تتغير الصورة في اليمن لصالح الأمير أحمد. وقبل ذلك لم يرد الملك عبدالعزيز على الرسالة التي بعث بها إليه عبدالله ابن الوزير طالبا مساعدته وتأييده[٣٣].

---

(٢٩) Majid Khadduri, op. cit., pp. 65 - 67.

(٣٠) Ibid. p. 66.

(٣١) الزركلي، المرجع السابق جـ ٤ ص ١٣١٢.

(٣٢) السيد مصطفى سالم، المرجع السابق، ص ٤٧٩.

(٣٣) Philby, Saudi Arabia, p. 359.

M. Wenner, op. cit., p. 101.

وفوق هذا وذاك واجه الملك عبدالعزيز وفد ابن الوزير برأيه صراحة في العمل الذي قاموا به ضد الإمام يحيى، فقد صرح في وجه أعضاء الوفد قائلاً: "كيف تستطيعون الحضور إليّ تطلبون معونتي وأنا صديق سيدكم". ثم أشار بأصبعه إليهم وقال: "أنتم أيها الناس قتلة، وقد أتيتم إليّ كضيوف عندي وأسمعتموني ما عندكم، وأنا لا أستطيع إلا أن أقول لكم اتركوا بلادي"(٣٤).

وفي النهاية يُتأكد القول بأن الملك عبدالعزيز قد لعب دوراً بارزاً في رسم المسار الذي تحركت فيه الأحداث في اليمن عقب اغتيال الإمام يحيى. وهذا المسار هو الذي أدى إلى فشل انقلاب ابن الوزير وانتصار الشرعية ممثلة في الأمير أحمد ولي عهد الإمام الراحل، والذي أصبح يحمل لقب الإمام سيف الإسلام أحمد.

ويعلل البعض الموقف الذي وقفه الملك عبدالعزيز من انقلاب ابن الوزير بأنه اتخذ هذا الموقف خوفاً من انتشار الاغتيالات السياسية في بقاع الجزيرة(٣٥) وقد يكون هذا التعليل مقبولاً جزئيًا، ولكن يجب الأخذ في الاعتبار أنه كانت توجد بين الملك عبدالعزيز والإمام يحيى معاهدة الطائف، والتي تقول مادتها الثامنة عشرة: "في حالة حصول فتن أو اعتداءات داخلية في بلد أحد الفريقين الساميين المتعاقدين يتعهد كل منهما تعهداً متقابلاً بما يأتي:

ثالثاً: منع رعاياه من الاشتراك مع المعتدين أو الثائرين وعدم تشجيعهم أو تموينهم.

رابعاً: منع الإمدادات والأرزاق والمؤن والذخائر عن المعتدين.

---

(٣٤) الجرافي، المرجع السابق، ص ٢٦٤، محمد يحيى الحداد، المرجع السابق، ص ٣٨٨، / Philby, Saudi Arabia, p. 191.

(٣٥) M. Wenner, op. cit. pp. 101 - 102,/ والسيد مصطفى سالم، المرجع السابق، ص ٤٧٩.

وإلى جانب ذلك يجب ألا ننسى أن المملكة واليمن والعراق كانت أعضاء معاهدة الأخوة العربية والتحالف، والتي تتفق مادتها الخامسة في محتواها مع محتوى المادة الثامنة عشرة من معاهدة الطائف.

ومعنى هذا أنه إذا سمح للبعض أن يقول عن الملك عبدالعزيز أنه انطلق في موقفه تجاه انقلاب ابن الوزير من خوفه من انتشار الأخطار الثورية في بقاع الجزيرة العربية فإنه يصح أن يقال إن الملك عبدالعزيز قد بنى موقفه على نصوص معاهدة الطائف ومعاهدة الأخوة العربية والتحالف.

مهما يكن من أمر فقد انجلت الأحداث في بلاد اليمن عن انتصار الشرعية واستقرار الحكم للإمام سيف الإسلام أحمد الذي بقيت علاقته بالملك عبدالعزيز طيبة للغاية، وتبودلت الزيارات الودية بين المسؤولين من الدولتين كما بعث الملك عبدالعزيز بوفد إلى الإمام أحمد برئاسة إبراهيم بن معمر وكان الهدف من وراء زيارة هذا الوفد توثيق أواصر الإخاء والود بين المملكتين[٣٦].

وظلت هذه العلاقات قوية وطيبة حتى وافت المنية الملك عبدالعزيز في سنة ١٣٧٣هـ/١٩٥٣م.

ومن هذا العرض يتضح أن معاهدة الطائف بما تضمنته من صداقة إسلامية وأخوة عربية، هي التي حكمت العلاقات بين المملكة العربية السعودية واليمن، وذلك منذ توقيع المعاهدة المذكورة. حتى وفاة الملك عبدالعزيز في ربيع الأول سنة ١٣٧٣هـ نوفمبر ١٩٥٣م[٣٧].

---

(٣٦) الجرافي، المرجع السابق، ص ٢٦٨.

(٣٧) M. Wenner, op. cit., p. 147.

وسعود بن هذلول، المرجع السابق، ص ٢٣٠.

الخاتمة

من خلال ما تناولته فصول هذا الكتاب تتضح عدة نتائج يمكن إبراز أهمها في النقاط التالية:

١ ـ قضية المطالب الإقليمية وعلى وجه التحديد مشكلة عسير، هي القضية الأساسية والعامل الأساسي في الخلاف بين المملكة العربية السعودية والمملكة المتوكلية اليمنية في عهد الملك عبدالعزيز، وعلى الرغم من وجود عوامل أخرى للنزاع آنذاك، إلا أنها كانت عوامل ثانوية وقليلة الأهمية تلاشى وجودها تماماً عندما حلت القضية الأساسية.

٢ ـ كان الحسن بن علي الإدريسي هو الذي طلب من الملك عبدالعزيز أن يبسط حمايته على الدولة الإدريسية، وذلك في معاهدة عقدت في ربيع الثاني ١٣٤٥هـ (٢١ أكتوبر ١٩٢٦م). والسبب في طلب هذه الحماية يرجع إلى محاولات الإمام يحيى في الاستيلاء على الدولة الإدريسية. فالملك عبدالعزيز لم يسع لفرض حمايته على الإدريسيين بل إن الحماية تحققت بسبب طلب الحسن الإدريسي نفسه.

٣ ـ لعب الإمام يحيى دوراً معادياً للملك عبدالعزيز. وقد تمثل هذا الدور في اتخاذ أنصار ابن رفاده، بعد فشل حركتهم، من ميناء اللحية اليمني القريب من الحدود السعودية مركزاً لنشاطهم المعادي للملك عبدالعزيز، كما أن الإمام يحيى أبلغ الملك

عبدالعزيز بإجارته لهم عندما خاطبه الملك عبدالعزيز بشأن تسليمهم له إنفاذاً لمعاهدة العرو التي وقعت بين المملكة العربية السعودية والمملكة المتوكلية اليمنية في ٥ شعبان ١٣٥٠هـ (١٥ ديسمبر ١٩٣١م). والتي كانت من أبرز موادها اتفاقية لتبادل المجرمين السياسيين. كما كان من مظاهر الدور المعادي هذا إيواء الإمام يحيى للأدارسة بعد فشل تمردهم ومماطلته في تسليمهم للملك عبدالعزيز.

٤ ـ لم يكن اندلاع الحرب بين الجانبين مفاجئاً للكثيرين، بل كانت نتيجة حتمية لفشل المفاوضات التي طال أمرها بين الجانبين، كما كان للتصرفات الحربية للإمام يحيى وجنده دور كبير في قيامها، ومن أهم هذه التصرفات استيلاء قوات الإمام على جبل العرو، ومن ثم على نجران.

٥ ـ كانت موازين الحرب تميل لصالح القوات السعودية وخاصة في منطقة تهامة. ومن دلائل ذلك استعادة القوات السعودية لنجران وتغلغلها في بلاد اليمن حيث احتلت فيما بعد مدينة الحديدة.

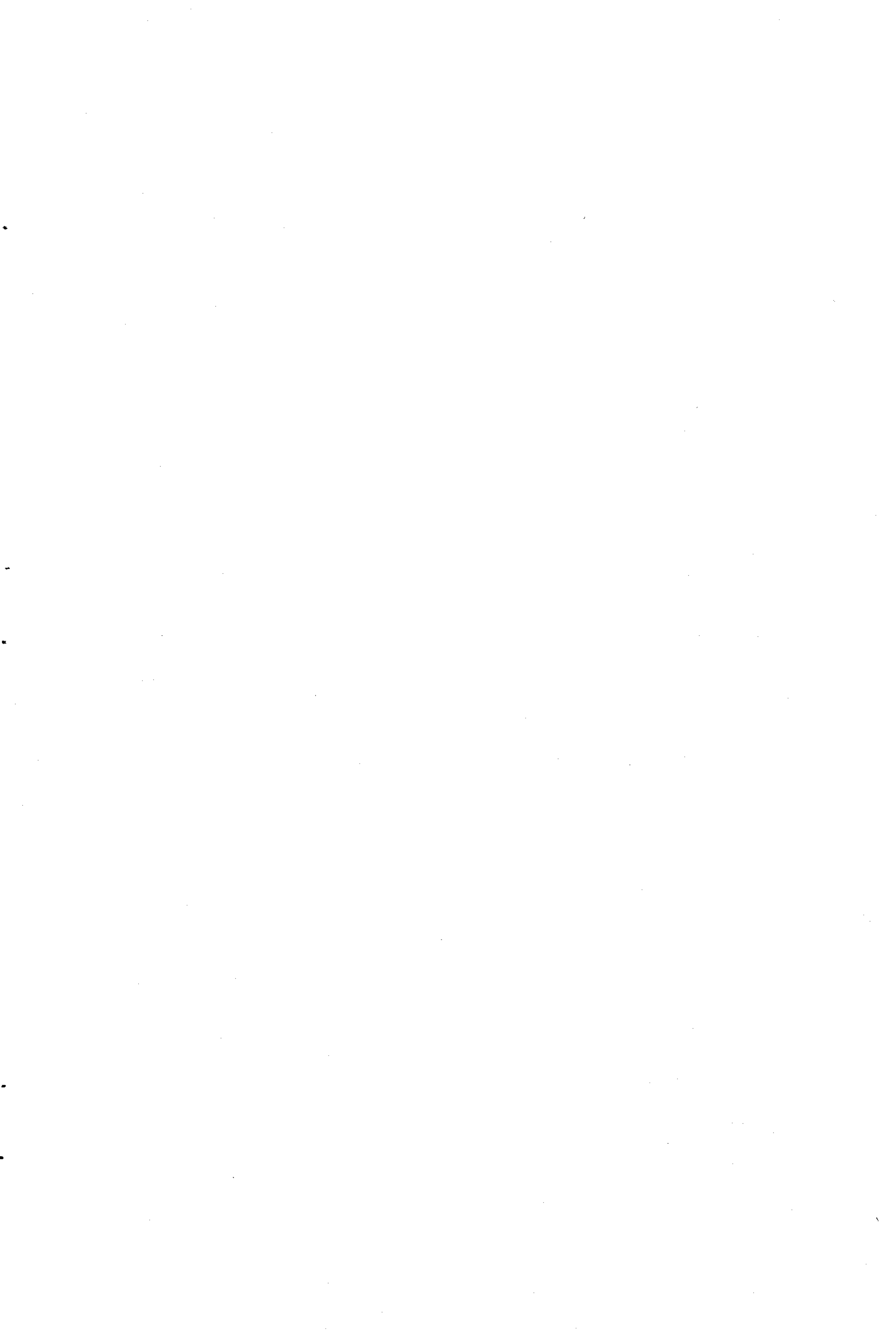
٦ ـ لم يرضخ الإمام يحيى لشروط ومطالب الملك عبدالعزيز إلا بعد أن تبين له تماماً خسران المعركة، وخاصة وقوع أهم ميناء يمني في أيدي السعوديين، وهو ميناء الحديدة، وما له من تأثير على الحركة التجارية في اليمن.

٧ ـ على الرغم من انتصارات الملك عبدالعزيز في ميدان الحرب فإنه أمر بإيقاف العمليات العسكرية بمجرد قبول الإمام يحيى لشروط الصلح. وهذا يؤكد أن التوسع الإقليمي لم يكن من أهداف الملك عبدالعزيز.

٨ ـ عدم إثارة الملك عبدالعزيز لموضوع محاولة اغتياله وتعرض نجله الأمير سعود للإصابة يعني أن الملك عبدالعزيز لم يرد لأي أمر من الأمور أن يعكر العلاقات الطيبة بين بلاده واليمن والتي أرستها معاهدة الطائف.

٩ ـ وقوف الملك عبدالعزيز ضد حركة ابن الوزير دليل عملي آخر على تمسكه بنصوص معاهدة الطائف، كما أنه دليل على أن معاهدة الطائف كانت بداية للود والصلح بين الملك عبدالعزيز والإمام يحيى، وأن الخلاف الذي كان بينهما قد زال ومحي أثره تماماً.

١٠ ـ زيارة الأمير محمد بن عبدالعزيز لليمن سنة ١٣٥٣هـ/١٩٤٠م كانت تستهدف تأكيد المملكة العربية السعودية لمساندة اليمن في مواجهة ما قام به العراق من محاولة للتدخل في الشئون الداخلية لليمن، وذلك من خلال تصرفات بعض الضباط العراقيين العاملين في الجيش اليمني.



الملاحق [1]

١ ــ صلح دعان [2]

وهو صلح تم بين الإمام يحيى واللواء أحمد عزت باشا. وقد تم التوصل إليه في الأول من ذي القعدة ١٣٢٩هـ (أواخر أغسطس ١٩١١م). وأهم نتائجه العملية هو وضع نهاية للحرب التي كانت قائمة بين الإمام يحيى والدولة العثمانية، وهذا الصلح بمثابة حل وسط بين السيادة المطلقة للدولة العثمانية والاستقلال المطلق الذي يكافح من أجله الإمام يحيى.

"الشروط التي عقدت بين الإمام المتوكل على الله رب العالمين يحيى بن محمد حميد الدين أيده الله وبين القائد الكبير عزت باشا على إصلاح أمور (بلاد صنعاء) عمران، حجة، كوكبان، حجور، آنس، ذمار، يريم، رداع، حراز، تعز التي يقطنها الزيديون الذين هم تحت إدارة الدولة:

١ ـ ينتخب الإمام حكاماً لمذهب الزيدية وتبلغ الولاية ذلك وهذه تخبر الأستانة لتصدق المشيخة على ذلك الانتخاب.

٢ ـ تتشكل محكمة استئنافية للنظر في الشكاوى التي يعرضها الإمام.

---

(١) راعينا في الملاحق الترتيب الزمني لعقد المعاهدات والاتفاقيات، كذلك وثائق هامة باللغة الإنجليزية.

(٢) عبدالواسع اليماني، تاريخ اليمن، ص ٢٣٦ ـ ٢٣٩.

٣ ـ يكون مركز هذه المحكمة صنعاء وينتخب الإمام رئيسها وأعضاءها وتصدق على تعيينهم الحكومة.

٤ ـ يرسل الحكم بالقصاص إلى الأستانة للتصديق عليه من المشيخة وصدور الإرادة السنية به، وذلك بعد أن يسعى الحاكم في التراضي ولا يفلح ولا ينفذ الحكم إلا بعد التصديق وصدور الإرادة بشرط ألا يتجاوز أربعة أشهر.

٥ ـ إذا أساء أحد المأمورين (الحكام والعمال) الاستعمال في الوظيفة يحق للإمام أن يبين ذلك للولاية.

٦ ـ يحق للحكومة أن تعين حكاماً للشرع من غير اليمانيين في البلاد التي يسكنها الذين يتمذهبون بالمذهب الشافعي والحنفي.

٧ ـ تتشكل محاكم مختلطة من حكام الشافعية والزيدية للنظر في دعاوى المذاهب المختلفة.

٨ ـ تعين الحكومة محافظين تحت اسم مباشرين للمحاكم السيارة التي تتجول في القرى لفصل الدعاوى الشرعية وذلك دفعاً للمشقات التي يتكبدها أرباب المصالح في الذهاب والإياب إلى مراكز الحكومة.

٩ ـ تكون مسائل الأوقاف والوصايا منوطة بالإمام.

١٠ ـ الحكومة تنصب الحكام للشافعية والحنفية فيما عدا الجبال.

١١ ـ صدور عفو عام عن الجرائم السياسية والتكاليف والضرائب الأميرية.

١٢ ـ عدم جباية التكاليف الأميرية لمدة عشر سنوات من أهالي أرحب وخولان لفقرهم وخراب بلادهم على شرط أن يحافظوا على صداقتهم وارتباطهم التام بالحكومة.

١٣ ـ تؤخذ التكاليف الأميرية بحسب الشرع.

١٤ - إذا حصلت الشكوى من جباة الأموال الأميرية لحكام الشرع أو للحكومة فعلى هذه أن تشترك مع الحكام في التحقيق وتنفذ الحكم الذي يحكم به عليهم.

١٥ - يحق للزيدية تقديم الهدايا للإمام أمَّا توا وأما بواسطة مشايخ المذهب أو الحكام.

١٦ - على الإمام أن يسلم عُشر حاصلاته للحكومة.

١٧ - عدم جباية الأموال الأميرية من (جبل الشرق)[٣] لمدة عشر سنوات.

١٨ - يخلي الإمام سبيل الرهائن الموجودين عنده من أهالي صنعاء وما جاورها وحراز وعمران.

١٩ - يمكن لمأموري الحكومة وأتباع الإمام أن يتجولوا في أنحاء اليمن بشرط ألا يخلوا بالسكينة والأمن.

٢٠ - يجب على الفريقين ألا يتعديا الحدود المعينة لهما بعد صدور الفرمان السلطاني بالتصديق على هذه الشروط.

ثم عين الإمام أيده الله للمراكز والنواحي حكاماً وكتاباً وللوقف الداخلي والخارجي وللوصايا نظّاراً.

وبعد رجوع عزت باشا إلى صنعاء ومن معه أمر باجتماع الناس في الميدان وهو فضاء واسع في ساحة الحكومة لإسماع الناس قبول الصلح بين الإمام والدولة العثمانية وإمضائه وبعد اجتماع الناس خطب الناس مفتي الولاية شيخنا القاضي العلامة علي بن حسين المغربي[٤] رحمه الله وهذا لفظه".

(٣) مخلاف من مخاليف آنس وأهله في غاية الفقر وبيوتهم تخربت مما حصل من المحاربة.

(٤) توفي سنة ١٣٣٧ هـ.

٢ ــ معاهدة العقير[٥]

عقدت هذه المعاهدة بين الملك عبدالعزيز وبين السير "برسي كوكس" المعتمد البريطاني في الخليج وذلك في ١٨ صفر ١٣٣٤هـ (٢٦ ديسمبر ١٩١٥م) وقد أكدت موادها على اتخاذ الملك عبدالعزيز جانب الإنجليز، وذلك مقابل اعتراف إنجلترا له بالسيادة على دولته المستقلة وتوفير الحماية لها ضد أي عدوان خارجي.

أولاً : تعترف الحكومة البريطانية وتقر بأن نجداً والحساء والقطيف وجبيلاً وتوابعها والتي يبحث فيها وتعين أقطارها فيما بعد ومراسيها على خليج فارس هي : بلاد ابن سعود وآبائه من قبل، وبهذا تعترف بابن السعود المذكور حاكماً عليها مستقلاً، ورئيساً مطلقاً على قبائلها، وبأبنائه وخلفائه بالإرث من بعده على أن يكون ترشيخ خلفه من قبله ومن قبل الحاكم بعده، وألا يكون هذا الحاكم المرشح مناوئاً للحكومة البريطانية بوجه من الوجوه خاصة فيما يتعلق بشروط هذه المعاهدة.

ثانياً : إذا حدث اعتداء من قبل إحدى الدول الأجنبية على أراضي الأقطار التابعة لابن السعود وخلفائه بدون مراجعة الحكومة البريطانية وبدون إعطائها الفرصة للمخابرة مع ابن السعود وتسوية المسألة فالحكومة البريطانية تعين ابن سعود بعد استشارة ابن سعود إلى ذلك القدر وعلى تلك الصورة اللذين تعتبرهما الحكومة البريطانية فعالتين لحماية بلدانه ومصالحه.

ثالثاً : يتفق ابن سعود ويعد أن يتحاشى الدخول في مراسلة أو وفاق أو معاهدة مع أية أمة أجنبية أو دولة وعلاوة على ذلك بأن يبلغ حالاً إلى معتمدي السياسة من قبل الحكومة البريطانية كل محاولة من قبل أية دولة أخرى في أن تتدخل في الأقطار المذكورة سابقاً.

---

(٥) P.R.O. 2769 وصلاح الدين المختار، تاريخ المملكة العربية السعودية جـ ٢ ص ١٧٤ ـ ١٧٦.

رابعاً: يتعهد ابن سعود بألا يسلم ولا يبيع ولا يرهن ولا يؤجر الأقطار المذكورة ولا قسماً منها ولا يتنازل عنها بطريقة ما ولا يمنح امتيازاً ضمن هذه الأقطار لدولة أجنبية أو لرعايا دولة أجنبية بدون رضا الحكومة البريطانية، وبأن يتبع مشورتها دائماً بدون استثناء على شرط ألا يكون ذلك مجحفاً بمصالحه الخاصة.

خامساً: يتعهد ابن سعود بحرية المرور في أقطاره على السبل المؤدية إلى المواطن المباركة "أي الديار المقدسة" وأن يحمي الحجاج في سيرهم إلى المواطن المباركة ورجوعهم عنها.

سادساً: يتعهد ابن سعود كما تعهد آباؤه من قبل بأن يتحاشى الاعتداء على أقطار الكويت والبحرين ومشايخ قطر وسواحل عمان التي هي تحت حماية الحكومة البريطانية ولها صلات عهدية مع الحكومة المذكورة وألا يتدخل في شؤونها، وتخوم الأقطار الخاصة بهؤلاء ستعين فيما بعد.

سابعاً: تتفق الحكومة البريطانية وابن سعود على عقد معاهدة أكثر تفصيلاً من هذه الأمور التي لها مساس بالفريقين.

٣ ـ معاهدة سنة ١٣٣٨هـ[٦]

بين الإمام عبدالعزيز بن عبدالرحمن والإمام محمد بن علي بن إدريس.

وقد عقدها الجانبان لتجنيب الإمارة الإدريسية الأخطار المحيطة بها من الشمال الشريف حسين، ومن الجنوب الإمام يحيى.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسول الله

يعلم به الناظر إليه والواقف عليه بأن الإمام عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل حفظه الله لما أمرنا بالقدوم على الإمام محمد بن علي بن إدريس لعقد الأخوة الإسلامية الخاصة وجمع الكلمة على دين الله ورسوله، ودعوة الناس إلى ذلك في التعاون على البر والتقوى، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والجهاد في سبيل الله، وأن تكون اليد واحدة على أعداء الدين، فلما قدمنا على الإمام المذكور سره ذلك وأحبه حرصا على الخير والتعاون عليه، فاتفقت الحال منا ومنه على عقد الأخوة بين الإمامين المذكورين على مثل ما ذكر أعلاه فحيث كان في مملكة الإمام محمد بن علي من القبائل والبلدان في اليمن ما هو في ملك آل سعود سابقا تركه الإمام عبدالعزيز له لأجل محبته للخير ومعاونته عليه وحسن سيرته فعلى هذا لابد من تعريف القبائل وتحديدها ليقوم كل منهما بما أوجب الله عليه فيمن تحت يده من الرعية، فصار الذي للإمام عبدالعزيز من القبائل جميع يام ووداعه ومن تبعهم من بني جماعة وسحار وشريف وقطحان ورفيدة وعبيدة منهم بني بشر وبني طلق وشهران وبني شهر وغامد وعسير غامد وجميع قضاة محايل منهم بني ثوعة وأهل بارق وترقش وأهل الريش وغيرهم ممن تبعهم وجميع قبائل حلى المذكورون في ولاية الإمام عبدالعزيز وصار للإمام محمد بن

(٦) الكتاب الأخضر السعودي، وثيقة رقم ١٥٤، ص ١٧٧ ـ ١٧٨.

علي الإدريسي تهامة سوى ما ذكر وغير ذلك مما هو تحت يده وله رجال ألمع من عسير خاصة ولا يعارض كل منهما من تحت يد الآخر وما ذكر لعبدالعزيز بن عبدالرحمن من القبائل في السراة وتهامة ويام وغيرهم فالمراد به قرى وبوادي في جبل وسهل وعليها في ذلك التناصح والتعاون وبذل الجهد فيما أوجب الله عليهما مما يلزم في دين الإسلام فيمن تحت أيديهما هذا ما صار وحرر وقرر منا يا نواب الإمام حيث كنا قائمين مقامه ومن الإمام محمد بن علي بن إدريس بحضوره وإمضائه صدر العهد والميثاق منا ومنه ومن نكث قائماً ينكث على نفسه. والله ولي التوفيق، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم. ١٦ الحجة ١٣٣٨هـ.

نائب الإمام | الختم

عبدالله بن محمد الراشد | ناصر بن حمد الجارالله | محمد بن علي بن إدريس

فيصل بن عبدالعزيز المبارك

٤ ـــ معاهدة مكة[٧]

بين الملك عبدالعزيز وبين السيد الحسن بن علي الإدريسي.

بعد أن زحفت القوات اليمنية بعد استرجاعها مدينة الحديدة واحتلت مدينة "ميدى" واصلت التقدم بغية الاستيلاء على المزيد من ممتلكات الدولة الإدريسية فلجأ السيد الحسن بن علي الإدريسي إلى الملك عبدالعزيز خوفاً من الإمام يحيى وجيشه.

الحمد لله وحده

بين ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها وبين الإمام السيد الحسن بن علي الإدريسي.

رغبة في توحيد الكلمة، وحفظاً لكيان البلاد العربية، وتقوية للروابط بين أمراء جزيرة العرب، قد اتفق صاحب الجلالة ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود وصاحب السيادة إمام عسير السيد الحسن بن علي الإدريسي على عقد المعاهدة الآتية:

المادة الأولى: يعترف سيادة الإمام السيد الحسن بن علي الإدريسي بأن الحدود القديمة الموضحة في اتفاقية ١٠ صفر سنة ١٣٣٩هـ المنعقدة بين سلطان نجد وبين الإمام السيد محمد بن علي الإدريسي والتي كانت خاضعة للدراسة في ذلك التاريخ، هي تحت سيادة جلالة ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها بموجب هذه المعاهدة.

المادة الثانية: لا يجوز لإمام عسير أن يدخل في مفاوضات سياسية مع أي حكومة وكذلك لا يجوز أن يمنح أي امتياز اقتصادي إلا بعد الموافقة على ذلك من صاحب الجلالة ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها.

المادة الثالثة: لا يجوز لإمام عسير إشهار الحرب أو إبرام الصلح إلا بموافقة صاحب الجلالة ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها.

المادة الرابعة: لا يجوز لإمام عسير التنازل عن جزء من أراضي عسير المبينة في المادة الأولى.

(٧) أمين الريحاني، تاريخ نجد وملحقاته، ص ٤٤٦ ـ ٤٤٧.

المادة الخامسة: يعترف ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها بحاكمية إمام عسير الحالي على الأراضي المبينة في المادة الأولى مدة حياته ومن بعده لمن يتفق عليه الأدارسة وأهل العقد والحل التابعين لإمامته.

المادة السادسة: يعترف ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها بأن إدارة بلاد عسير الداخلية، والنظر في شؤون عشائرها من تنصيب وعزل وغير ذلك من الشؤون الداخلية من حقوق إمام عسير على أن تكون الأحكام وفق الشرع والعدل كما هي في الحكومتين.

المادة السابعة: يتعهد ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها بدفع كل تعد داخلي أو خارجي يقع على أراضي عسير المبينة في المادة الأولى، وذلك بالاتفاق بين الطرفين حسب مقتضيات الأحوال ودواعي المصلحة.

المادة الثامنة: يتعهد الطرفان بالمحافظة على هذه المعاهدة والقيام بواجبها.

المادة التاسعة: تكون هذه المعاهدة معمولاً بها بعد التصديق عليها من الطرفين الساميين.

المادة العاشرة: دونت هذه المعاهدة باللغة العربية في صورتين تحفظ كل صورة لدى فريق من الحكومتين المتعاقدتين.

المادة الحادية عشرة: تعرف هذه المعاهدة بمعاهدة مكة المكرمة.

وقعت هذه المعاهدة في تاريخ ٢٤ ربيع الآخر سنة ١٣٤٥هـ الموافق تشرين أول سنة ١٩٢٦م.

ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها

عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود

الختم الملكي

تم ذلك بحضور راقم هذه الأحرف

خادم الإسلام أحمد الشريف السنوسي

الختم

إمام عسير

الحسن بن علي الإدريسي

الختم

٥ ــ معاهدة العرو[٨]

بين الإمام يحيى حميد الدين والملك عبدالعزيز، وفيها تنازل الجانب السعودي عن حقوقه في منطقة جبل العرو منعاً لتفاقم النزاع بعد ازدياد أطماع الإمام يحيى في الأراضي التي كانت تابعة للدولة الإدريسية.

"نص المعاهدة التي وقع عليها المندوبون المفوضون من قبل جلالة الملك والإمام يحيى في ٥ شعبان ١٣٥٠هـ".

حسب الأمر من سيادة الإمام الأعظم يحيى بن محمد حميد الدين وجلالة الملك المعظم عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود قد اجتمعنا من طرف الملكين لعقد اتفاقية بين الحكومتين بموجب المواد المبينة أدناه:

المادة الأولى: أن يكون على الدولتين المحافظة على الصداقة وحسن الجوار وتوثيق عرى المحبة وعدم إدخال الضرر ببلاد كل منهما على الآخر.

المادة الثانية: يكون على كل من الدولتين تسليم المجرمين السياسيين وغير السياسيين المحدثين بعد هذه الاتفاقية كل حكومة عند طلب حكومته له.

المادة الثالثة: يكون على كل من الدولتين معاملة رعايا الدولة الأخرى في بلادها في جميع الحقوق طبق الأحكام الشرعية.

المادة الرابعة: يكون على كل من الدولتين الضبط والتسليم لرعاية الدولة الأخرى في كل الحقوق الشرعية فما أشكل ولم يتهمه الأمراء، ولا العمال فمرجعه إلى الملك والإمام.

المادة الخامسة: على كل من الدولتين عدم قبول من يفر عن طاعة دولته كبيراً أو صغيراً مستخدماً أو غير مستخدم وإرجاعه إلى دولته حالاً.

---

(٨) الكتاب الأخضر السعودي، ص ٢٢ ـ ٢٤، وثيقة رقم ١٧.

المادة السادسة: إذا حدث حادث من أحد رعايا الحكومتين في بلاد الأخرى فعلى المحدث أن يحاكم في المحاكم التي وقع فيها الحادث.

المادة السابعة: منع الأمراء والعمال عن التداخل بالرعايا مما يحدث القلق ويوقع سوء التفاهم بين الدولتين.

المادة الثامنة: أن كل من يسكن من رعايا الطرفين في بلاد الآخر بعد هذه الاتفاقية وتطلبه حكومته فإنه يساق إلى حكومته حالاً.

هذا ما حصل به التراضي بين المندوبين من طرف سيادة الإمام ومندوبي جلالة الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود على أن يكون العمل بهذه المواد الثماني بعد مصادقة وموافقة الملكين المعظمين عليها، وتحرر ما ذكر أعلاه من صورتين بيد كل فريق صورة بتاريخ اليوم الخامس من شهر شعبان سنة ١٣٥٠هـ.

التواقيع والأختام

القاضي عبدالله بن أحمد العرشي
سحار عبدالله بن علي مناع
أبو طالب بن محمد محجب

عبدالله بن محمد بن معمر
فهد بن زعير
عبدالوهاب بن محمد أبو ملحة
محمد بن دليم
حمد العيدلي
محمد بن علي الحازمي

٦ ــ معاهدة الطائف وعهد التحكيم[٩]

معاهدة صداقة إسلامية وأخوة عربية بين

المملكة العربية السعودية

وبين المملكة اليمانية

حضرة صاحب الجلالة الإمام عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود ملك المملكة العربية السعودية من جهة، وحضرة صاحب الجلالة الإمام يحيى بن محمد حميد الدين ملك اليمن من جهة أخرى.

رغبة منهما في إنهاء حالة الحرب التي كانت قائمة لسوء الحظ فيما بينهما وبين حكومتيهما وشعبيهما، ورغبة في جمع كلمة الأمة الإسلامية العربية ورفع شأنها وحفظ كرامتها واستقلالها.

ونظرا لضرورة تأسيس علاقات عهدية ثابتة بينهما وبين حكومتيهما ولبلاديهما على أساس المنافع المشتركة والمصالح المتبادلة.

وحبا في تثبيت الحدود بين بلاديهما وإنشاء علاقات حسن الجوار وروابط الصداقة الإسلامية فيما بينهما، وتقوية دعائم السلم والسكينة بين بلاديهما وشعبيهما.

ورغبة في أن يكونا عضدا واحدا أمام الملمات المفاجئة وبنيانا متراصا للمحافظة على سلامة الجزيرة العربية، قررا عقد معاهدة صداقة إسلامية وأخوة عربية فيما بينهما، وانتدبا لذلك الغرض مندوبين مفوضين عنهما وهما:

عن حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية.

حضرة صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن عبدالعزيز نجل جلالته ونائب رئيس مجلس الوكلاء.

---

(٩) مجموعة معاهدات طبعتها وزارة الخارجية السعودية من مكة المكرمة وتحتوي على المعاهدات التي عقدتها المملكة من ١٣٤١ ـ ١٣٧٠هـ (١٩٢٢ ـ ١٩٥١م) ـ الطبعة الرابعة ـ رقم المعاهدات ٣٠، ٣١ ـ ص ص ١٥٢ ـ ١٦٥.

وعن حضرة صاحب الجلالة ملك اليمن.

حضرة صاحب السيادة السيد عبدالله بن أحمد الوزير.

وقد منح جلالة الملكين لمندوبيهما الآنفي الذكر الصلاحية التامة والتفويض المطلق. وبعد أن اطلع المندوبان المذكوران على أوراق التفويض التي بيد كل منهما فوجداها موافقة للأصول قررا باسم ملكيهما الاتفاق على المواد الآتية:

المادة الأولى: تنتهي حالة الحرب القائمة بين المملكة العربية السعودية ومملكة اليمن بمجرد التوقيع على هذه المعاهدة، وتنشأ فوراً بين جلالة الملكين وبلاديهما وشعبيهما حالة سلم دائم وصداقة وطيدة وأخوة إسلامية عربية دائمة لا يمكن الإخلال بها جميعاً أو بعضها، ويتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن يحلا بروح الود والصداقة جميع المنازعات والاختلافات التي قد تقع بينهما، وبأن تسود علاقتهما روح الإخاء الإسلامي العربي في سائر المواقف والحالات، ويشهدان الله على حسن نواياهما ورغبتهما الصادقة في الوفاق والاتفاق سرًّا وعلناً، ويرجوان منه سبحانه وتعالى أن يوفقهما وخلفاءهما وورثاءهما وحكومتيهما إلى السير على هذه الخطة القويمة التي فيها رضاء الخالق وعز قومهما ودينهما.

المادة الثانية: يعترف كل من الفريقين الساميين المتعاقدين للآخر باستقلال كل من المملكتين استقلالاً تامًّا مطلقاً وبملكيته عليها، فيعترف حضرة صاحب الجلالة الإمام عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود ملك المملكة العربية السعودية لحضرة صاحب الجلالة الإمام يحيى ولخلفائه الشرعيين باستقلال مملكة اليمن استقلالاً تامًّا مطلقاً. وبالملكية على مملكة اليمن. ويعترف حضرة صاحب الجلالة الإمام يحيى بن محمد حميد الدين ملك اليمن لحضرة صاحب الجلالة الإمام عبدالعزيز ولخلفائه الشرعيين باستقلال المملكة العربية السعودية استقلالاً تامًّا مطلقاً وبالملكية على المملكة العربية السعودية. ويسقط كل منهما أي حق يدعيه في قسم أو أقسام من بلاد الآخر

خارج الحدود القطعية المبينة في صلب هذه المعاهدة، أن جلالة الإمام الملك عبدالعزيز يتنازل بهذه المعاهدة عن أي حق يدعيه من حماية أو احتلال أو غيرهما في البلاد التي هي بموجب هذه المعاهدة تابعة لليمن من البلاد التي كانت بيد الأدارسة وغيرها. كما أن جلالة الإمام الملك يحيى يتنازل بهذه المعاهدة عن أي حق يدعيه باسم الوحدة اليمانية أو غيرها في البلاد التي هي بموجب هذه المعاهدة تابعة للمملكة العربية السعودية من البلاد التي كانت بيد الأدارسة أو آل عائض أو في نجران وبلاد يام.

المادة الثالثة: يتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على الطريقة التي تكون بها الصلات والمراجعات بما فيه حفظ مصالح الطرفين وبما لا ضرر فيه على أيهما على ألا يكون ما يمنحه أحد الفريقين الساميين المتعاقدين للآخر أقل مما يمنحه لفريق ثالث، ولا يوجب هذا على أي الفريقين أن يمنح الآخر أكثر مما يقابله بمثله.

المادة الرابعة: خط الحدود الذي يفصل بين بلاد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين موضح بالتفصيل الكافي فيما يلي، ويعتبر هذا الخط فاصلاً قطعياً بين البلاد التي تخضع لكل منهما:

يبدأ خط الحدود بين المملكتين اعتباراً من النقطة الفاصلة بين ميدى والموسم على ساحل البحر الأحمر إلى جبال تهامة في الجبهة الشرقية، ثم يرجع شمالاً إلى أن ينتهي إلى الحدود الغربية الشمالية التي بين بني جماعة ومن يقابلهم من جهة الغرب والشمال، ثم ينحرف إلى جهة الشرق إلى أن ينتهي إلى ما بين حدود نقعة ووعار التابعتين لقبيلة وائلة وبين حدود يام، ثم ينحرف إلى أن يبلغ مضيق مروان وعقبة رفادة ثم ينحرف إلى جهة الشرق حتى ينتهي من جهة الشرق إلى أطراف الحدود بين من عدا يام من همدان بن زيد وائلي وغيره وبين يام فكلما عن يمين الخط المذكور الصاعد من النقطة المذكورة التي على ساحل البحر إلى منتهى الحدود في جميع جهات الجبال المذكورة فهو من المملكة اليمانية وكلما هو عن يسار الخط المذكور فهو من

المملكة العربية السعودية ، فما هو في جهة اليمين المذكورة هو ميدي وحرض وبعض قبيلة الحرث والمير وجبال الظاهر وشذا والفيعة وبعض العبادل وجميع بلاد وجبال رازح ومنبه مع عرو آل امشيخ وجميع بلاد وجبال بني جماعة وسحار الشام يباد وما يليها رحل مريمصغة من سحار الشام وعموم سحار ونقعة ووعار وعموم وائله وكذا الفرع مع عقبة نهوقة وعموم من عدا يام ووادعة ظهران من همدان بن زيد. هؤلاء المذكورون وبلادهم بحدودها المعلومة وكلما هو بين الجهات المذكورة وما يليها مما لم يذكر اسمه مما كان مرتبطا ارتباطا فعليا أو تحت ثبوت يد المملكة اليمانية قبل سنة ١٣٥٢هـ ، كل ذلك هو من جهة اليمين فهو من المملكة اليمانية ، وما هو في جهة اليسار المذكورة وهو الموسم ووعلان وأكثر الحرث والخوبة والجاري وأكثر العبادل.وجميع فيفا وبني مالك وبني حريص وآل تليد وقحطان وظهران وادعة وجميع وادعة ظهران مع مضيق مروان وعقبة رفادة ، وما خلفهما من جهة الشرق والشمال من يام ونجران والحضن وزور وادعة وسائر من هو في نجران من وائلة وكلما هو تحت عقبة نهوقة إلى أطراف نجران ويام من جهة الشرق ، هؤلاء المذكورون وبلادهم بحدودها المعلومة وكلما هو بين الجهات المذكورة وما يليها مما لم يذكر اسمه مما كان مرتبطا ارتباطا فعليا أو تحت ثبوت يد المملكة العربية السعودية قبل سنة ١٣٥٢هـ ، كل ذلك هو في جهة يسار الخط المذكور فهو من المملكة العربية السعودية. وما ذكر من يام ونجران والحضن وزور وادعة وسائر من هو في نجران من وائلة فهو بناء على ما كان من تحكيم جلالة الإمام يحيى لجلالة الملك عبدالعزيز في يام والحكم من جلالة الملك عبدالعزيز بأن جميعها تتبع المملكة العربية السعودية ، وحيث إن الحضن وزور وادعة ومن هو من وائلة في نجران هم من وائلة ، ولم يكن دخولهم في المملكة العربية السعودية إلا لما ذكر فذلك لا يمنعهم ولا يمنع إخوانهم وائلة عن التمتع بالصلات والمواصلات والتعاون المعتاد والمتعارف به. ثم يمتد هذا الخط من نهاية الحدود

المذكورة آنفاً بين أطراف قبائل المملكة العربية السعودية وأطراف من عدا يام من همدان بن زيد وسائر قبائل اليمن فللمملكة اليمانية كل الأطراف والبلاد اليمانية إلى منتهى حدود اليمن من جميع الجهات، وبالمملكة العربية السعودية كل الأطراف والبلاد إلى منتهى حدودها من جميع الجهات، وكل ما ذكر في هذه المادة من نقط شمال وجنوب وشرق وغرب فهو باعتبار كثرة اتجاه ميل خط الحدود في اتجاه الجهات المذكورة، وكثيراً ما يميل لتداخل ما إلى كل من المملكتين، أما تعيين وتثبيت الخط المذكور وتمييز القبائل وتحديد ديارها على أكمل الوجوه فيكون إجراؤه بواسطة هيئة مؤلفة من عدد متساو من الفريقين بصورة ودية أخوية بدون حيف بحسب العرف والعادة الثابتة عند القبائل.

المادة الخامسة: نظراً لرغبة كل من الفريقين الساميين المتعاقدين في دوام السلم والطمأنينة والسكون وعدم إيجاد أي شيء يشوه الأفكار بين المملكتين فإنهما يتعهدان تعهداً متقابلاً بعدم إحداث أي بناء محصن في مسافة خمسة كيلومترات في كل جانب من جانبي الحدود في كل المواقع والجهات على طول خط الحدود.

المادة السادسة: يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بسحب جنده فوراً عن البلاد التي أصبحت بموجب هذه المعاهدة تابعة للفريق الأخر مع صون الأهلين والجند عن كل ضرر.

المادة السابعة: يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن يمنع كل منهما أهالي مملكته عن كل ضرر وعدوان على أهالي المملكة الأخرى في كل جهة وطريق وبأن يمنع الغزو بين أهل البوادي من الطرفين، ويرد كل ما ثبت أخذه بالتحقيق الشرعي من بعد إبرام هذه المعاهدة وضمان ما تلف وبما يلزم بالشرع فيما وقع من جناية قتل أو جرح وبالعقوبة الحاسمة على من ثبت منهم العدوان، ويظل العمل بهذه المادة سارياً إلى أن يوضع بين الفريقين اتفاق آخر لكيفية التحقيق وتقدير الضرر والخسائر.

المادة الثامنة : يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين تعهداً متقابلاً بأن يمتنعا عن الرجوع للقوة لحل المشكلات بينهما ، وبأن يعملا جهدهما لحل ما يمكن أن ينشأ بينهما من الاختلاف سواء كان سببه ومنشأه هذه المعاهدة أو تفسير كل أو بعض موادها ، أم كان ناشئاً عن أي سبب آخر بالمراجعات الودية ، وفي حالة عدم إمكان التوفيق بهذه الطريقة يتعهد كل منهما بأن يلجأ إلى التحكيم الذي توضح شروطه وكيفية طلبه وحصوله في ملحق مرفق بهذه المعاهدة. ولهذا الملحق نفس القوة والنفوذ اللذين لهذه المعاهدة ، ويحسب جزءاً منها وبعضاً متمماً للكل فيها.

المادة التاسعة : يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن يمنع بكل ما لديه من الوسائل المادية والمعنوية استعمال بلاده قاعدة ومركزاً لأي عمل عدائي أو شروع فيه أو استعداد له ضد بلاد الفريق الآخر. كما أنه يتعهد باتخاذ التدابير الآتية بمجرد وصول طلب خطي من حكومة الفريق الآخر وهي :

١ ـ إن كان الساعي في عمل الفساد من رعايا الحكومة المطلوب منها اتخاذ التدابير ، فبعد التحقيق الشرعي وثبوت ذلك يؤدب فوراً من قبل حكومته بالأدب الرادع الذي يقضي على فعله ويمنع وقوع أمثاله.

٢ ـ وإن كان الساعي في عمل الفساد من رعايا الحكومة الطالبة اتخاذ التدابير فإنه يلقى القبض عليه فوراً من قبل الحكومة المطلوب منها ويسلم إلى حكومته الطالبة. وليس للحكومة المطلوب منها التسليم عذر عن إنفاذ الطلب ، وعليها اتخاذ كافة الإجراءات لمنع فرار الشخص المطلوب أو تمكينه من الهرب وفي الأحوال التي يتمكن فيها الشخص المطلوب من الفرار فإن الحكومة التي فر من أراضيها تتعهد بعدم السماح له بالعودة إلى أراضيها مرة أخرى ، وإن تمكن من العودة إليها يلقى القبض عليه ويسلم إلى حكومته.

٣ ـ وإن كان الساعي في عمل الفساد من رعايا حكومة ثالثة، فإن الحكومة المطلوب منها والتي يوجد الشخص على أراضيها تقوم فوراً وبمجرد تلقيها الطلب من الحكومة الأخرى بطرده من بلادها وعدّه شخصاً غير مرغوب فيه ويمنع من العودة إليها في المستقبل.

المادة العاشرة: يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بعدم قبول من يفر عن طاعة دولته كبيراً كان أو صغيراً، موظفاً كان أم غير موظف، فرداً كان أم جماعة، ويتخذ كل من الفريقين الساميين المتعاقدين كافة التدابير الفعالة من إدارية وعسكرية وغيرها لمنع دخول هؤلاء الفارين إلى حدود بلاده. فإن تمكن أحدهم أو كلهم من اجتياز خط الحدود بالدخول في أراضيه فيكون عليه واجب نزع السلاح من الملتجىء وإلقاء القبض عليه وتسليمه إلى حكومة بلاده الفار منها، وفي حالة عدم إمكان القبض عليه تتخذ كافة الوسائل لطرده من البلاد التي لجأ إليها إلى بلاد الحكومة التي يتبعها.

المادة الحادية عشرة: يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بمنع الأمراء والعمال والموظفين التابعين له من المداخلة بأي وجه كان مع رعايا الفريق الآخر بالذات أو بالواسطة، ويتعهد باتخاذ كامل التدابير التي تمنع حدوث القلق أو توقع سوء التفاهم بسبب الأعمال المذكورة.

المادة الثانية عشرة: يعترف كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن أهل كل جهة من الجهات الصائرة إلى الفريق الآخر بموجب هذه المعاهدة رعية لذلك الفريق.

ويتعهد كل منهما بعدم قبول أي شخص أو أشخاص من رعايا الفريق الآخر رعية له إلا بموافقة ذلك الفريق، وبأن تكون معاملة رعايا كل من الفريقين في بلاد الفريق الآخر طبقاً للأحكام الشرعية المحلية.

المادة الثالثة عشرة: يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بإعلان العفو الشامل الكامل عن سائر الأجرام والأعمال العدائية التي يكون قد ارتكبها فرد أو أفراد من رعايا الفريق الآخر المقيمين في بلاده (أي في بلاد الفريق الذي منه أصدر العفو) كما أنه يتعهد بإصدار عفو شامل كامل عن أفراد رعاياه الذين لجأوا أو انحازوا أو بأي شكل من الأشكال انضموا إلى الفريق الآخر عن كل جناية ومال أخذوا منذ لجأوا إلى الفريق الآخر إلى عودتهم كائنا ما كان وبالغا ما بلغ، وبعدم السماح بإجراء أي نوع من الإيذاء أو التعقيب أو التضييق بسبب ذلك الالتجاء أو الانحياز أو الشكل الذي انضموا بموجبه. وإذا حصل ريب عند أي الفريقين بوقوع شيء مخالف لهذا العهد كان لمن حصل عنده الريب أو الشك من الفريقين مراجعة الفريق الآخر لأجل اجتماع المندوبين الموقعين على هذه المعاهدة وإن تعذر على أحدهما الحضور فينيب عنه آخر له كامل الصلاحية والاطلاع على تلك النواحي ممن له كامل الرغبة والعناية بصلاح ذات البين والوفاء بحقوق الطرفين بالحضور لتحقيق الأمر حتى لا يحصل أي حيف ولا نزاع وما يقرره المندوبان يكون نافذا.

المادة الرابعة عشرة: يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين برد وتسليم أملاك رعاياه الذين يعفى عنهم إليهم أو إلى ورثتهم عند رجوعهم إلى وطنهم خاضعين لأحكام مملكتهم، وكذلك يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بعدم حجز أي شيء من الحقوق والأملاك التي تكون لرعايا الفريق الآخر في بلاده، ولا يعرقل استثمارها أو أي نوع من أنواع التصرفات الشرعية فيها.

المادة الخامسة عشرة: يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بعدم المداخلة مع فريق ثالث سواء كان فردا أم هيئة أم حكومة أو الاتفاق معه على أي أمر يخل بمصلحة الفريق الآخر أو يضر ببلاده أو يكون من ورائه إحداث المشكلات والصعوبات له أو يعرض منافعها ومصالحها وكيانها للأخطار.

المادة السادسة عشرة: يعلن الفريقان الساميان المتعاقدان اللذان تجمعهما روابط الأخوة الإسلامية والعنصرية العربية أن أمتهما أمة واحدة، وأنهما لا يريدان بأحد شرًّا، وأنهما يعملان جهدهما لأجل ترقية شؤون أمتهما في ظل الطمأنينة والسكون، وأن يبذلا وسعهما في سائر المواقف لما فيه الخير لبلاديهما وأمتهما غير قاصدين بهذا أي عدوان على أية أمة.

المادة السابعة عشرة: في حالة حصول اعتداء خارجي على بلاد أحد الفريقين الساميين المتعاقدين يتحتم على الفريق الآخر أن ينفذ التعهدات الآتية:

أولاً: الوقوف على الحياد التام سرًّا وعلناً.

ثانياً: المعاونة الأدبية والمعنوية الممكنة.

ثالثاً: الشروع في المذاكرة مع الفريق الآخر لمعرفة أنجع الطرق لضمان وسلامة بلاد ذلك الفريق ومنع الضرر عنها والوقوف في موقف لا يمكن تأويله بأنه تعضيد للمعتدي الخارجي.

المادة الثامنة عشرة: في حالة حصول فتن أو اعتداءات داخلية في بلاد أحد الفريقين الساميين المتعاقدين يتعهد كل منهما تعهداً متقابلاً بما يأتي:

أولاً: اتخاذ التدابير الفعالة اللازمة لعدم تمكين المعتدين أو الثائرين من الاستفادة من أراضيه.

ثانياً: منع التجاء اللاجئين إلى بلاده وتسليمهم أو طردهم إذا لجأوا إليها كما هو موضح في المادة (التاسعة والعاشرة) أعلاه.

ثالثاً: منع رعاياه من الاشتراك مع المعتدين أو الثائرين وعدم تشجيعهم أو تموينهم.

رابعاً: منع الإمدادات والأرزاق والمؤن والذخائر عن المعتدين.

المادة التاسعة عشرة: يعلن الفريقان الساميان المتعاقدان رغبتهما في عمل كل ممكن لتسهيل المواصلات البريدية والبرقية وتزييد الاتصال بين بلاديهما وتسهيل تبادل السلع والحاصلات الزراعية والتجارية بينهما. وفي إجراء مفاوضات تفصيلية من أجل عقد اتفاق جمركي يصون مصالح بلاديهما الاقتصادية بتوحيد الرسوم الجمركية في عموم البلادين أو بنظام خاص بصورة كافلة لمصالح الطرفين، وليس في هذه المادة ما يقيد حرية أحد الفريقين الساميين المتعاقدين في أي شيء حتى يتم عقد الاتفاق المشار إليه.

المادة العشرون: يعلن كل من الفريقين الساميين المتعاقدين استعداده لأن يأذن لممثليه ومندوبيه في الخارج إن وجدوا بالنيابة عن الفريق الآخر متى أراد الفريق الآخر ذلك في أي شيء وفي أي وقت، ومن المفهوم أنه حينما يوجد في ذلك العمل شخص من كل الفريقين في مكان واحد فإنهما يتراجعان فيما بينهما لتوحيد خطتهما للعمل العائد لمصلحة البلادين التي هي كأمة واحدة. ومن المفهوم أن هذه المادة لا تقيد حرية أحد الجانبين بأي صورة كانت في أي حق له كما أنه لا يمكن أن تفسر بحجز حرية أحدهما أو اضطراره لسلوك هذه الطريقة.

المادة الحادية والعشرون: يلغى ما تضمنته الاتفاقية الموقع عليها في ٥ شعبان ١٣٥٠هـ على كل حال اعتباراً من تاريخ إبرام هذه المعاهدة.

المادة الثانية والعشرون: تبرم هذه المعاهدة وتصدق من قبل حضرة صاحبي الجلالة الملكين في أقرب مدة ممكنة نظراً لمصلحة الطرفين في ذلك، وتصبح نافذة المفعول من تاريخ تبادل قرارات إبرامها مع استثناء ما نص عليه في المادة الأولى من إنهاء حالة الحرب بمجرد التوقيع وتظل سارية المفعول مدة عشرين سنة قمرية تامة، ويمكن تجديدها أو تعديلها خلال الستة الأشهر التي تسبق تاريخ انتهاء مفعولها، فإن

لم تجدد أو تعدل في ذلك التاريخ تظل سارية المفعول إلى ما بعد ستة أشهر من إعلان أحد الفريقين المتعاقدين للفريق الآخر رغبته في التعديل.

المادة الثالثة والعشرون: تسمى هذه المعاهدة بمعاهدة الطائف، وقد حررت من نسختين باللغة العربية الشريفة بيد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين نسخة وأشهاداً بالواقع وضع كل من المندوبين المفوضين توقيعه.

وكتب في مدينة جدة في اليوم السادس من شهر صفر سنة ثلاث وخمسين بعد الثلاثمائة والألف.

(التوقيع) خالد بن عبدالعزيز السعود

(التوقيع) عبدالله بن أحمد الوزير

عهد التحكيم

بين المملكة العربية السعودية وبين مملكة اليمن

بما أن حضرة صاحبي الجلالة الإمامين الملك عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية والملك يحيى ملك اليمن قد اتفقا بموجب المادة الثامنة من معاهدة الصلح والصداقة وحسن التفاهم المسماة بمعاهدة الطائف والموقع عليها في السادس من شهر صفر سنة ثلاث وخمسين بعد الثلاثمائة والألف على أن يحيلا إلى التحكيم أي نزاع أو اختلاف ينشأ عن العلاقات بينهما وبين حكومتيهما وبلاديهما متى عجزت سائر المراجعات الودية عن حله، فإن الفريقين الساميين المتعاقدين يتعهدان بإجراء التحكيم على الصورة المبينة في المواد الآتية:

المادة الأولى: يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن يقبل بإحالة القضية المتنازع فيها على التحكيم خلال شهر واحد من تاريخ استلام طلب إجراء التحكيم من الفريق الآخر إليه.

المادة الثانية: يجري التحكيم من قبل هيئة مؤلفة من عدد متساو من المحكمين ينتخب كل فريق نصفهم ومن حكم وازع ينتخب باتفاق الفريقين الساميين المتعاقدين وإن لم يتفقا على ذلك يرشح كل منهما شخصاً، فإن قبل أحد الفريقين بالمرشح الذي يقدمه الفريق الآخر فيصبح وازعاً، وإن لم يمكن الاتفاق على ذلك تجرى القرعة على أيهما يكون وازعاً، مع العلم بأن القرعة لا تجرى إلا على الأشخاص المقبولين من الطرفين فمن وقعت القرعة عليه أصبح رئيساً لهيئة التحكيم ووازعاً للفصل في القضية، وإن لم يحصل الاتفاق على الأشخاص المقبولين من الطرفين تجرى المراجعات فيما بعد إلى أن يحصل الاتفاق على ذلك.

المادة الثالثة: يجب أن يتم اختيار هيئة التحكيم ورئيسها خلال شهر واحد من بعد انقضاء الشهر المعين لإجابة الفريق المطلوب منه الموافقة على التحكيم لقبوله لطلب

الفريق الآخر. وتجتمع هيئة المحكمين في المكان الذي يتم الاتفاق عليه في مدة لا تزيد عن شهر واحد بعد انقضاء الشهرين المعينين في أول المادة وعلى هيئة المحكمين أن تعطي حكمها خلال مدة لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تزيد عن شهر واحد من بعد انقضاء المدة التي عينت للاجتماع كما هو مبين أعلاه ويعطى حكم هيئة التحكيم بالأكثرية ويكون الحكم ملزما للفريقين، ويصبح تنفيذه واجبا بمجرد صدوره وتبليغه. ولكل من الفريقين الساميين المتعاقدين أن يعين الشخص أو الأشخاص الذين يريدهم للدفاع عن وجهة نظره أمام هيئة التحكيم وتقديم البيانات والحجج اللازمة لذلك.

المادة الرابعة: أجور محكمي كل فريق عليه، وأجور رئيس هيئة التحكيم مناصفة بينهما، وكذلك الحكم في نفقات المحاكمة الأخرى.

المادة الخامسة: يعتبر هذا العهد جزءا متمما لمعاهدة الطائف الموقع عليها في هذا اليوم السادس من شهر صفر سنة ثلاث وخمسين بعد الثلاثمائة والألف، ويظل ساري المفعول مدة سريان المعاهدة المذكورة، وقد حرر هذا من نسختين باللغة العربية يكون بيد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين نسخة.

وإقرارا بذلك جرى توقيعه في اليوم السادس من شهر صفر سنة ثلاث وخمسين بعد الثلاثمائة والألف.

(التوقيع) خالد بن عبدالعزيز السعود

(التوقيع) عبدالله بن أحمد الوزير

بسم الله الرحمن الرحيم

حرر في ٦ صفر ١٣٥٣هـ

من خالد بن عبدالعزيز إلى حضرة الأخ صاحب السيادة السيد عبدالله الوزير المندوب المفوض من قبل الإمام يحيى حفظه الله.

السلام عليكم ورحمة الله. أما بعد، فإنه بمناسبة توقيع معاهدة الطائف بيننا وبينكم نيابة عن جلالتي ملكي المملكة العربية السعودية والمملكة اليمانية أحب أن أثبت لكم في كتابي هذا أنه لا يمكن اعتبار تلك المعاهدة وقبول إنفاذ مقتضاها إلا في إثبات ما يأتي:

١ ـ أن يجري تسليم الأدارسة وإخلاء جبالنا في تهامة، وإطلاق رهائن أهلها حالا.

٢ ـ أن يظل مضمون هذه المعاهدة مكتوما ولا ينشره أحد الفريقين ولا سيما ما يتعلق منها بمسألة الحدود لما يحدث بعد ذلك من التشويش في تهامة خاصة وأن انسحاب جند جلالة الملك عبدالعزيز يكون بكامل الصيانة والشرف من ابتداء انسحابه إلى آخره، وكل حادث عدواني عليه في خلال تلك المدة يكون مضمونا من جلالة الإمام يحيى. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

(التوقيع) خالد بن عبدالعزيز السعود

بسم الله الرحمن الرحيم

حرر في ٦ صفر ١٣٥٣هـ

من عبدالله الوزير إلى حضرة صاحب السمو الملكي الأمير خالد المفوض من قبل جلالة الملك عبدالعزيز حفظه الله تعالى.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. وبعد فقد تلقيت كتاب سموكم بتاريخ ٦ صفر ١٣٥٣هـ وقد أحطت علما بما اشترطتموه سموكم لإنفاذ معاهدة الطائف التي عقدت بين الفريقين من تسليم الأدارسة وإخلاء الجبال التي كانت محتلة من قبل جيوش جلالة الإمام يحيى من بلاد جلالة الملك عبدالعزيز وإطلاق رهائن أهلها، وأن تظل هذه المعاهدة مكتومة، وعلى الأخص مسألة الحدود إلى أن يتم ترتيب الاتفاق الذي اتفقنا عليه لإنفاذه، وأن انسحاب جند جلالة الملك عبدالعزيز يكون كامل الصيانة والشرف من ابتداء انسحابه إلى آخره، وأن كل حادث عدواني عليه في خلال تلك المدة يكون مضمونا من قبل جلالة الإمام يحيى. لقد أحطت علما بذلك، ويسرني أن أعلن سموكم بقبولنا وموافقتنا لاشتراطكم وأنه سيكون مرعيا من جهتنا. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

(التوقيع) عبدالله بن أحمد الوزير

بسم الله الرحمن الرحيم

تحريرا في ٦ صفر ١٣٥٣هـ

من عبدالله الوزير إلى حضرة صاحب السمو الملكي الأمير خالد المفوض من قبل جلالة الملك عبدالعزيز حفظه الله.

السلام عليكم ورحمة الله. وبعد فأتشرف بأن أثبت هنا إلحاقا بمعاهدة الطائف الموقع عليها من قبل سموكم نيابة عن جلالة الملك عبدالعزيز والموقعة من قبلي نيابة عن جلالة الملك الإمام يحيى، وأتعهد باسم جلالة الإمام يحيى بما هو آت:

١ ـ تسليم الأدارسة لجلالة الملك عبدالعزيز، وقد عملت الترتيبات اللازمة لتسليم السيد الحسن والسيد عبدالعزيز بن محمد الإدريسي، وسيسلمون حالا لرجال سمو الأمير فيصل في تهامة، أما السيد عبدالوهاب الإدريسي فنظرا لأنه لايزال إلى الآن في بلاد العبادل فقد اتخذت الوسائل والوسائط لاستدعائه من تلك الأنحاء لتسليمه فإن لم يطع الأمر فأتعهد باسم جلالة الإمام يحيى بشأنه بما يأتي:

أ ـ أن تمتنع حكومة الإمام يحيى عن كل مساعدة مادية أو معنوية وأن تمنع عنه من بلادنا أي معاضدة أو معاونة.

ب ـ إذا أرادت حكومة جلالة الملك عبدالعزيز القبض عليه في الأراضي التي هو فيها فإن حكومة الإمام يحيى ستعمل من جهتها سائر أنواع التضييقات العسكرية التي تستطيعها لمنع فراره إلى أراضيها وتتعهد أن تلقي القبض عليه وعلى كل شخص اشترك معه في حركته من أي جهة وقبيل من قبائل المملكة العربية السعودية وأن تسلمهم لحكومة جلالة الملك عبدالعزيز بغير شرط ولا قيد إذا دخلوا إلى جهات المملكة اليمانية. وأن تمنع فراره أو فرار أي شخص من الذين اشتركوا معه في عمله إلى الخارج إذا دخلوا إلى أراضي المملكة اليمانية.

٢ ـ أما من كان له تعلق بالأدارسة وحركتهم من الأشراف أو غيرهم فإذا أرادوا اللحاق بالإدريسي فلهم الأمان من قبل حكومة جلالة الملك عبدالعزيز والصيانة والاحترام والإكرام اللائق بحقهم. وإذا لم يشأوا ذلك فإنهم يخرجون من بلاد جلالة الإمام يحيى ولا يسمح لهم بالبقاء فيها، وإذا عادوا إليها مرة أخرى فيطردون حالا، وينذرون بأنهم إذا عادوا يسلمون إلى حكومة جلالة الملك عبدالعزيز، فإن عادوا بعد طردهم فأتعهد باسم جلالة الإمام يحيى بتسليمهم إلى حكومة جلالة الملك عبدالعزيز بغير قيد ولا شرط.

فأرجو أن تعتبروا هذا سموكم عهدا وثيقا له منزلة المعاهدة المعقودة بيننا وبين سموكم بهذا اليوم، وعلى هذا عهد الله وميثاقه، وأرجو أن يكون هذا طبقا للاتفاق الشفوي الذي اتفقنا عليه في هذا الشأن.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

(التوقيع) عبدالله بن أحمد الوزير

بسم الله الرحمن الرحيم

حرر في ٦ صفر ١٣٥٣هـ

من خالد بن عبدالعزيز إلى حضرة صاحب السيادة الأخ عبدالله الوزير المندوب المفوض من قبل جلالة الملك الإمام يحيى حفظه الله تعالى.

السلام عليكم ورحمة الله، وبعد فأتشرف بأن أعلمكم باستلامي كتاب سيادتكم بتاريخ اليوم بشأن ما تعهدتم به باسم جلالة الإمام يحيى بشأن الأدارسة وأتباعهم وأنا على ثقة بأن ما تعهدتم به سيكون تنفيذه بمقتضى الأمانة والوفاء المأمول في جلالة الإمام يحيى، ونتمنى أن يكون تنفيذ ذلك بأسرع مدة ممكنة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

(التوقيع) خالد بن عبدالعزيز السعود

بسم الله الرحمن الرحيم

من خالد بن عبدالعزيز إلى حضرة المكرم السيد عبدالله الوزير حفظه الله تعالى.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد فبمناسبة توقيع معاهدة الطائف بين مملكتنا ومملكة اليمن أثبت هنا ما اتفقنا عليه بشأن تنقلات المتنقلين من رعايا المملكة العربية السعودية ورعايا المملكة اليمانية في البلادين، إن التنقل في الوقت الحاضر يظل على ما كان عليه في السابق إلى أن يوضع بين البلادين اتفاق خاص بشأن الطريقة التي ترى الحكومتان متفقا اتخاذها من أجل تنظيم الانتقال سواء للحج أو التجارة أو غيرها من الأغراض والمنافع، فأرجو أن أنال جوابكم بالموافقة على ما اتفقنا عليه بهذا الشأن.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

(التوقيع) خالد بن عبدالعزيز السعود

بسم الله الرحمن الرحيم

حرر في ٦ صفر ١٣٥٣هـ

من عبدالله الوزير إلى صاحب السمو الملكي الأمير خالد المفوض من قبل جلالة الملك عبدالعزيز حفظه الله تعالى.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. وبعد فقد تلقيت كتاب سموكم تاريخ ٦ صفر بشأن تنقلات رعايا الفريقين بين البلادين، وإنني على اتفاق مع سموكم في أن يكون الانتقال في الوقت الحاضر طبقا للطريقة التي كان السير عليها من قبل إلى أن يوضع اتفاق خاص بشأن تنظيم الانتقال في المستقبل، وأن ذلك سيكون مرعيا من جانب حكومتنا كما هو مرعي من جانب حكومتكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

(التوقيع) عبدالله بن أحمد الوزير

٧ ـ معاهدة أخوة عربية
وتحالف بين المملكة العربية السعودية
والمملكة العراقية والمملكة اليمنية[١٠]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ألف بين قلوب المسلمين والصلاة والسلام على النبي العربي محمد صلوات الله وسلامه عليه.

أما بعد فنحن عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود ملك المملكة العربية السعودية نظرا للرغبة المشتركة التي كانت منا ومن جلالة أخينا الملك غازي والتي لاقت قبولا من قبل جلالة أخينا الملك يحيى في انضمام جلالة ملك اليمن إلى معاهدة الأخوة العربية والتحالف المنعقدة بيننا وبين جلالة أخينا الملك غازي في العاشر من شهر محرم الحرام العام الخامس والخمسين بعد الثلاثمائة والألف هجرية وحيث إن جلالة أخينا الملك يحيى بن محمد حميد الدين ملك اليمن قد وقع على وثيقة انضمامه إلى هذا الحلف طبقا للمواد الآتية:

بسم الله الرحمن الرحيم

الختم الملوكي: المتوكل على الله رب العالمين ـ يحيى بن محمد حميد الدين نصره الله.

نحن ملك اليمن الإمام يحيى بن محمد حميد الدين غفر الله لهم نصرح بعد إنعام نظرنا في معاهدة الأخوة العربية والتحالف المنعقدة بين صاحب الجلالة ملك العراق وصاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية الموقع عليها في بغداد في اليوم العاشر من شهر محرم الحرام من العام الخامس والخمسين بعد الثلاثمائة بعد الألف هجرية وبناء على الروابط الإسلامية والوحدة القومية التي تربطنا بجلالتيهما وحيث إنا نشعر كما

---

(١٠) مجموعة معاهدات طبعتها وزارة الخارجية السعودية من مكة المكرمة وتحتوي على المعاهدات التي عقدتها المملكة من ١٣٤١ ـ ١٣٧٠هـ (١٩٢٢ ـ ١٩٥١م) (الطبعة الرابعة) معاهدة رقم ٤٤. ص ص ٢٤١ ـ ٢٤٤.

يشعر جلالتهما بالحاجة الماسة للتعاون فيما بيننا وبينهما والتفاهم في الشئون التي تهم مصلحة مملكتيهما ومملكتنا وبغية المحافظة على سلامة بلادنا وبلاديهما قد انضممنا إلى معاهدة الأخوة العربية والتحالف الآنفة الذكر مع درج المواد التي اشتركنا ووافقنا عليها نصا ومعنى وتخصيصا وتماما والمواد المذكورة هي كما يلي:

المادة الأولى: يتعهد كل من الفرقاء السامين المتعاقدين تعهدا متقابلا بأن لا يقوم بأي تفاهم أو اتفاق مع فريق آخر على أي أمر ضد مصلحة أحد الفرقاء المتعاقدين السامين أو مملكته أو مصالحها إذا كان من شأنه تعريض سلامة مملكته أو مصالحها للأخطار أو الأضرار وسيتشاور الفرقاء السامون المتعاقدون فيما بينهم بكل ما اقتضى الحال لتنفيذ الأغراض المختصة بالروابط الإسلامية والقومية العربية التي رمت إليها مقدمة الحلف.

المادة الثانية: يتعهد الفرقاء السامون المتعاقدون بأن يحسموا ما عساه يحدث من الاختلافات التي تقع بينهم بطرق المفاوضة الودية وبأن يراجعوا في حالة تعسر حل الخلاف بطرق المفاوضة إلى طريق التحكيم التي تنص عليها المادة الثامنة من معاهدة الطائف المعقودة بين المملكة اليمانية وبين المملكة العربية السعودية في ٦ صفر سنة ١٣٥٣هـ.

المادة الثالثة: إذا أدى نزاع بين أحد الفرقاء السامين المتعاقدين ودولة أخرى إلى حالة يترتب عليها خطر يؤول إلى الحرب يوحد الفرقاء السامون المتعاقدون حينئذ مساعيهم لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية وبالمفاوضة الودية.

المادة الرابعة: في حالة وقوع اعتداء على أحد الفرقاء السامين المتعاقدين من جانب دولة أخرى بالرغم من المساعي المبذولة وفق أحكام المادة الثالثة المذكورة حينئذ يتحتم على الفرقاء السامين المتعاقدين أن يتشاوروا في ماهية التدابير التي يجوز القيام بها بقصد توحيد مساعيهم بالطرق النافعة والمفيدة لرد الاعتداء المذكور ويعتبر من أعمال التعدي:

١ ـ إعلان الحرب.

٢ ـ استيلاء دولة على إحدى دول الحلف بقوة مسلحة ولو بدون إعلان حرب.

٣ ـ هجوم دولة بقواتها البرية أو الجوية على بلاد إحدى دول الحلف أو بواخره أو طياراته ولو بدون إعلان حرب.

٤ ـ إعانة أو إسعاف المعتدي بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

المادة الخامسة : في حالة حدوث اختلال أو اضطراب أو فتنة في بلاد أحد الفرقاء السامين المتعاقدين يتعهد كل منهم تعهدا متقابلا بما يأتي :

١ ـ اتخاذ كل ما يمكن من التدابير:

أ ـ عدم تمكين المتمردين من الاستفادة من أراضيه ضد مصلحة الفريقين المتعاقدين السامين الآخرين.

ب ـ ولمنع رعاياهما من الاشتراك في الاختلال والاضطراب أو الفتنة أو مساعدة المتمردين أو تشجيعهم.

ج ـ لمنع إيصال أي نوع من المساعدات إلى المتمردين من بلاديهما مباشرة أو بالواسطة.

٢ ـ عند التجاء المتمردين لأراضي أحد الفرقاء المتعاقدين السامين على الفريق المذكور أن يجردهم من السلاح ويبعدهم حالا لمنطقة لا يمكنهم أن يأتوا منها بأي ضرر لبلاد الفريق الآخر حتى يبت في مصيرهم بين الفرقاء السامين المتعاقدين.

٣ ـ إذا اقتضى الأمر اتخاذ تدابير مشتركة لقمع الاختلال أو الاضطراب أو الفتنة يتشاور حينئذ الفرقاء السامون في طريقة التعاون الموافق الواجب اتباعها لهذا الغرض.

المادة السادسة : يجوز أن يقوم الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لكل من الفرقاء المتعاقدين السامين بتمثيل مصالح الفريق الآخر عندما يرغب ويطلب ذلك في البلاد الأجنبية التي ليس فيها ممثلون لذلك الفريق وليس في هذا ما يمس بأي صورة من الصور بحرية ذلك الفريق في تعيين ممثلين مستقلين له إذا أراد ذلك.

المادة السابعة: من المتفق عليه لدى الفرقاء المتعاقدين السامين أنه ليس في هذا ما يمس أو يخل بحقوق وحرية وتعهدات حكومات الفرقاء السامين المتعاقدين مع الدول والحكومات الأخرى والهيئات الدولية وبعلاقاتهم معها.

المادة الثامنة: إذا قام أحد الفرقاء السامين المتعاقدين باعتداء منه على دولة أخرى فللفريقين الساميين المتعاقدين الآخرين إنهاء أحكام هذه المعاهدة معه بدون سبق إنذار على أن هذا الإنهاء لا يؤثر على الصداقة والمحبة التي تربط ممالك الفرقاء السامين ولا يخل بالمعاهدات الأخرى والاتفاقيات المعروفة المعقودة والجارية بينهم.

المادة التاسعة: إذا أراد وطلب أحد الفرقاء بعثة فنية من الفريقين الآخرين لتقويم ثقافة إسلامية عربية أو عسكرية أو أراد إرسال بعثة إلى مملكة الفريقين الآخرين للتدرب والتعليم بعد المراجعة في هذا فله ذلك.

المادة العاشرة: يعتبر هذا الانضمام إلى معاهدة الحلف نافذا من تاريخ إقراره من قبل حكومتي العراق والمملكة العربية السعودية ويبقى مرعيا إلى أن تنتهي السنوات العشر التي اعتبرت من تاريخ تنفيذ المعاهدة الآنفة الذكر من قبل الحكومتين المشار إليهما وتعتبر متجددة لمدة عشر سنوات أخرى إذا لم يخبر أحد الفرقاء السامين المتعاقدين الفريقين المتعاقدين الساميين الآخرين برغبته في إنهائها قبل سنة من تاريخ انتهاء أجلها.

خاتمـــــة

هذه المواد العشر المصرح بها التي أمضيناها ووقعنا ختمنا عليها طبقاً للمقدمة المندرجة تقريراً لانضمامنا إلى معاهدة الأخوة العربية والتحالف وهي موافقة للمواد المندرجة في المعاهدة المشار إليها الأصلية ما عدا بعض موادها التي لا تتعلق بشؤون مملكتنا الخاصة وهذا التحالف قابل لمن أراد الدخول فيه من الدول العربية المستقلة. وبالله نستعين والله خير حافظاً وهو أرحم الراحمين.

حرر بصنعاء في السابع عشر صفر الخير من سنة ست وخمسين بعد الثلثمائة والألف هجرية.

حاشيـــــة

سيكون تقديم نسخة مختومة وممضاة طبق هذا التقرير إلى حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية لإلحاقها بنسخة معاهدة الحلف الأصلية الثانية الموجودة لدى جلالته.

فبعد أن اطلعنا على هذه المواد السالفة الذكر وأنعمنا النظر فيما صدقناها وقبلناها وأقررناها جملة في مجموعها ومفردة في كل مادة وفقرة منها كما أننا نصدقها ونبرمها ونتعهد ونعد وعداً ملوكيًّا صادقاً بأننا سنقوم بحول الله بما ورد فيها ونلاحظ بكمال الأمانة والإخلاص ولن نسمح بمشيئة الله بالإخلال بها بأي وجه كان مادمنا قادرين على ذلك وزيادة في تثبيت صحة كل ما ذكر فيما أمرنا بوضع خاتمنا على هذه الوثيقة ووقعناها بيدنا والله خير الشاهدين.

حرر في اليوم التاسع عشر من شهر جمادى الثانية العام السادس والخمسين بعد الثلاثمائة والألف هجرية الموافق لليوم السادس والعشرين من شهر أغسطس العام السابع والثلاثين بعد التسعمائة والألف ميلادية.

٨ ــ تملك العقار مع اليمن[١]

الرقم ٧٥ ـ التاريخ ١٣٦٢/١/٢٢هـ

إلى وزارة الخارجية

لقد جرت مخابرات برقية بين حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم وبين جلالة الإمام يحيى بشأن تملك العقار بين البلادين (فيما عدا الحجاز) وقد انتهت المخابرة المذكورة بالموافقة على ما يأتي:

أولاً: السماح لرعايا الطرفين بتملك العقار في بلد الآخر ضمن الشروط الآتية:

أ ـ إذا وجد راغب لمشتري العقار المراد بيعه بالثمن الموافق وكان ذلك الراغب من الرعايا التابعين للجهة التي ينتمي إليها البائع فيقدم هذا الراغب على الشخص المنتسب إلى رعوية الطرف الآخر وإلا فلا بأس من البيع على الطرف الآخر.

ب ـ يجب على كل شخص يريد شراء عقار أو أراضي في بلاد الطرف الثاني على الأساس الموضح في الفقرة (أ) أن يتحصل على رخصة من الحكومة المحلية.

ج ـ يجب أن يكون البيع والشراء باطلاع ومعرفة قاضي وأمير الجهة التي يجري فيها البيع والشراء.

ثانياً: أن هذه القيود إنما وضعت لمنع حصول تلاعب من البائع أو غش وتدليس من المشتري أو حصول تواطؤ بينهما على أمر مناف للمصلحة.

فلإحاطتكم علماً بذلك مع العلم بأنه قد جرى إبلاغ الجهات المختصة في كل من جيزان وأبها ونجران بالسير على مقتضاه تحرر.

(التوقيع) فيصل ـ نائب جلالة الملك

---

(١) مجموعة معاهدات طبعتها وزارة الخارجية السعودية من مكة المكرمة وتحتوي على المعاهدات التي عقدتها المملكة من ١٣٤١ ـ ١٣٧٠هـ (١٩٢٢ ـ ١٩٥١م) ـ الطبعة الرابعة ـ رقم المعاهدة ٦٠، ص ٣٠٢.

٩ - مجموعة مختارة من وثائق أرشيف وزارة الخارجية البريطانية

وثيقة رقم 371 F.O

2479 P.R.O.

PP. 400 - 403

وبتاريخ ١٥ سبتمبر ١٩١٥م وموضوعها حول إبراز قوة موقف الملك عبدالعزيز في الجزيرة العربية آنذاك.

(COPY).

409

Telegram.

From - The Hon'ble Lieutenant-Colonel Sir Percy Cox, K.C.I.E.,C.S.I., Political Resident in the Persian Gulf, Basra,

To - - The Secretary to the Government of India in the Foreign and Political Department, Simla.

No. 1946-B.
Dated the 15th } September 1915.
Recd. the 16th }

Your telegram dated August 19th, regarding Bin Saud. Just after it reached me I received letter from Bin Saud 27th July from Hasa saying that he had been obliged to undertake punitive operations against Ajman tribe who had been raiding on the Hasa Road and that anxious as he was for meeting he was very busy engaged at present to come to the coast and road was too unsafe for me to come to him. He therefore proposed postponement of meeting until quiet was restored. At the same time he made indefinite request through his agent for some form of assistance.

I replied asking him to explain frankly what form of assistance he needed as without further explanation it was difficult to approach Government of India. At the same time I sent him 300 captured Turkish rifles to show our good will and

I have now authorising Political Agent, Bahrein, to pay 10,000 rupees to his agent as temporary assistance from secret service funds.

Letter now received in reply to above.

In it he explains that X (Ibn Rashid) and X (Ajman tribe) have been put up to attack him by X (Turks) who have furnished them with large supplies of money and modern arms and ammunition while his people have mainly old fashioned weapons and he is now short both of arms and ammunition. He begs for 3000 rifles.

As regards money he explains that owing to war his people were unable last year to dispose of date crop to Hedjaz or livestock to other parts of Arabia as usual so that he has been getting no revenue and at the same time has been put to very heavy expenditure owing to necessity for keeping large forces under arms for a long time past. He is now coming to end of his resources that of accommodating friends and asks for urgently loan of 50,000 liras from Government of India repayable by instalments.

As regards above in his fight with X (Ibn Rashid) in January last there is no doubt that X (Bin Saud) suffered severely and in his [illegible] operations against X (Ajman tribe) one of his brothers Saud

has

402

has been killed and although he is believed to be getting the better of them now fortune has been against him for past few months.

From one point of view this fact is useful as it will make him more tractable for the purpose of the treaty

On the other hand it would seem to be to the interest of our policy provided that he is effectively allied with us that he should be the strongest element in the Central Arabia.

There is no question as to sincerity of his explanation in regard to his present condition in regard to arms and ammunition and money. It is merely for Government of India to decide to what extent it is worth while and at present practicable to help him.

In the direction of security X (Bin Saud) could offer customs revenues of X (Katif) and revenues of X (Hasa) and X (Katif) and the latter place is always at our mercy. I do not consider that less than 20,000 pounds and (Stordemmen?) rifles with 200 thousand pounds would be worth offering to him.

At present my (our) orders to send all X (captured rifles) whatever to England. I submit that such munitions should be reserved for promotion our interests and strengthening our allies in this sphere. If fortune favours us we may soon have

fresh

- ٢٧١ -

(Turkish weapons Ibn Saud)
fresh stock of which could be sent to X. Failing that will Government of India consider what weapons they can offer. It will give bad impression to reply that we could not spare any.

وثيقة رقم

F.O	371
P.R.O.	2769
PP.	246 - 247

وبتاريخ ١٥ أبريل ١٩١٦م ويزعم أن هذه الوثيقة هي ترجمة لرسالة بعث بها الملك عبدالعزيز إلى الشيخ محمد رشيد رضا صاحب مجلة المنار وأنها تحتوي على مشروع تحالف بين الملك عبدالعزيز والإمام يحيى حميد الدين والسيد الإدريسي.

No. 2̶8̶4-C, dated Bombay Castle, the 25th January 1916.

From—J. E. C. JUKES, Esq., Deputy Secretary to the Government of Bombay, Political Department,

To—The Foreign Secretary to the Government of India in the Foreign and Political Department, Delhi.

I am directed to forward herewith a letter intercepted by the Postal Censor, Bombay, together with a translation of it, and to enquire whether, in the opinion of the Government of India, it should be allowed to go on to its destination.

Translation.

Saleman Abd'ali (?) forwards the following letter to the Editor of the "Manar", saying "I am sending on this letter which I have kept for you for some time, as you say it will be all right."

To

Sayyid Muhammad Rashid, Editor of "Al-Manar," Cairo.

From

The Amir of Nejd, dated 20 Shawal 1332-A H.

Greeting. I have been pleased at receiving your letter of the 8th and 15th Rajab. Your writings and the publications which you say you sent me have not, however, arrived. Indeed, most honoured and learned Sir, you advise and exhort us with sincerity because of your zeal for Islam and your jealousy for our religion and for Arab honour, which you display towards us and our country, persevering in the cause of Islam. Let us be on our guard and beware of the evil results of the snares of politics and the Foreign intrigues and political adventures of which you are aware. Now we, as I told your honour in my former letter, do not hesitate either in word or in deed about adopting all necessary preventive measures to lock against foreign interference the doors which are open on all sides; nor do we spare effort or exertion in making our preparations for protecting that part which is within the sphere of our control and without it in the Jazirat-al-Arab* against the machinations of our enemies which are worked from without; and moreover we do willingly what we can for its advancement and prosperity. And in this important matter you tell us that you have made a comprehensive and detailed arrangement, and you desire above all things the acquiescence of the officers who are in charge of its execution; and you tell us that there are certain persons who offer themselves for our service, and that they will come to us and that their presence is essential to us, and you say that you do not know what conditions they will impose, but that we must accept them.

Yet, Honoured Master, we do not understand the arrangements which you have made, and we are afraid and are on our guard lest they should not be adapted to present conditions and to our traditionary arrangements which we follow in our Kingdom which is the Strong Rope of God. What are these men, and what do they want, and to what Society do they belong? And what is the number of the forces required to put into execution this important plan? It is reasonable to consent and communicate our reply before receiving full information. I feel the same confidence as I do in the very fact of my existence, and your honour will kindly forgive me, since you know (and so does everyone) all about us, our plans, our hopes and our aims, and how steadfast we will be in the prosecution of this scheme, which we do not understand. Our actions will be for the sake of our deliverance, and accordingly we shall remain in the expectation of getting full information. The agreement and alliance with the Imam of Yemen and Sayyid-al-Adrisi was made long ago for

* ? Mesopotamia.

the defence of the Jazirat-al-Arab and for its preservation from foreign aggression from outside. Our connection with sacred Mecca is entirely preserved, in spite of certain unimportant differences which are not worth disentangling, because they are based upon complication which cannot be unravelled my friend. Have confidence in the unanimity which exists between the leaders of the Jazrat-al-Arab for the establishment of the Unity of Islam and the protection of the said Jazirat-al-Arab as I have assured you from first to last. As to the agreement with the Turkish Government, you must not suppose that we are too feebly impotent to uphold its authority;* we follow the pure blood. Please continue to write to us; may God protect you.

Telegram P., No. 815-D. S., dated the 8th February 1916.

From—His Excellency the Viceroy (Foreign and Political Department),
To—His Majesty's Secretary of State for India.

Bin Saud. Would you please see treaty† with Bin Saud of which copies of English translation were forwarded to India Office with Foreign Secretary's weekly letter No. 6-M.,‡ dated 21st January 1916, together with Cox's comments thereon.

† Enclo. to Serial No. 57.
‡ Serial No. 59.

With reference to paragraph 1 (IV) of his letter No. 35-C.,§ of January 3rd, Cox report that Bin Saud has made necessary correction. In our opinion treaty is generally satisfactory and if you see no objection we propose to ratify it. We also suggest that an expression of the appreciation of His Majesty's Government may be conveyed to Cox of the skilful manner in which he has conducted the negotiations.

§ Serial No. 57.

---

*This is ambiguous; apparently it might mean "to defend ourselves against its attacks."

وثيقة رقم

F.O	371
P.R.O.	8954
PP.	41

وبتاريخ ٢٩ يونية ١٩٢٣م.

ونتبين من خلالها التعاون والاتصال بين الأدارسة وممثل الحكومة البريطانية في عدن.

Dated the 29th June 1923. 41

From,

Saiyid Mustafa al Idrisi.

To,

General Scott,

Resident, Aden.

A. C.,

About four months ago there came to Hodeidah a man stating that he was appointed as Consul in Hodeidah by the Italian Government. As per orders he has the Amil in Hodeidah forbade him from staying in Hodeidah and accordingly he left. The Amil in Hodeidah has now sent an intimation that one Antone Fares has sent a telegraphic message to Saleh Shadli a Hodeidah merchant asking him about a place called Hal-qa-Hazam la. Eventually Saleh Shadli went to the Amil and informed him of the receipt of the telegraphic message and that he has not given on hire a place to such a man and that no such arrangements for a house have been made between them. As troubles have repeated we write this so that you might look into the matter, because the Great British Government have undertaken to ward off aggression by any Government from our border.

May you be preserved.

وثيقة رقم	371	F.O
	8949	P.R.O.
	26 - 27	PP.

وبتاريخ ٣١ أكتوبر ١٩٢٣م وتدور حول موضوع مذبحة الحجاج اليمنيين.

26 -12

No. 526. S of 1923.

British Residency and Consulate-General,

Bushire, 23rd September, 1923.

My Lord Duke,

In continuation of my letter No.453 - S dated 19th August, 1923, I have the honour to forward for Your Grace's information, copy of a letter No.34 dated 22nd Muharram from His Highness the Sultanof Nejd in reply to my letter to His Highness of the 16th August last, on the subject of the Akhwan attack on Yemen pilgrims.

2. During the past year in the neighbourhood of Ebha there appears to have been more or less continuous fighting between the Akhwan and Imam Yahya who was, it appears, occasionally supported by Sharifian tribesmen. The Imam is said to have actually written to Ibn Sa'ud suggesting peace and the suggestion would have been particularly welcome to the latter who wished to divert his Ebha force in the direction of Jauf. Unfortunately the news of the attack on the pilgrim caravan arrived almost simultaneously with the Imam's letter and the chances of peace now appear very remote.

3. The Sultan's explanation that the caravan was mistaken for a hostile force seems rather weak in view of the fact that the caravan is reported to have consisted largely of women and children.

4. Copies of this despatch and its enclosure are being forwarded to the High Commissioners, Baghdad and Jerusalem.

I have etc.,
(sd) S.G. Knox. Lt. Col.
Political Resident in the Persian Gulf and
His Majesty's Consul-General for Fars, etc.

His Grace the Duke of Devon
K.G., [illegible], G.C.V.O.
Secretary of State for the Colonies,
Downing Street, London, S.W.1.

12 27

Translation of a letter No.34 dated 22nd Muharram.
From His Highness the Sultan of Nejd to the Political Agent, Bahrain.

A.C.

I have received your letter enclosing the letter from the Honourable the Political Resident, Bushire, in which he enquires regarding the matter of the Yemen pilgrims. It is not concealed from you that I have often informed the British Government through the High Commissioner, Iraq, of the aggressions of the Hedjaz Government. In Ramadhan a Hedjaz force under Sharifian officers attacked our garrison in Ebha and killed the Amir, Ibn Faisan and others. God assisted our forces and the enemy fled. I sent another force to preserve the peace and to keep off hostile attacks. At the end of Shawwal our Amir sent another force under Faraj Al Asbail to Bani Shahr and informed them that the remnants of the Sharifian force at Qunfudeh was preparing to attack them (Bani Shahr) and our force had come to assist them. When they arrived they found a Hedjaz force occupying a Bani Shahr village called Tanumah. The forces closed and while a battle was in progress the Yemen Pilgrims appeared and our forces mistook them for the enemy and attacked them. This happened in Dhul-Qaadeh. When they discovered they were pilgrims they desisted but those who were killed were dead and those who were saved were alive. They returned all the loot through our Amir at Ebha. I was very grieved at this event as I am on particularly good terms with the Imam Yahya. I informed the latter of my grief and ordered the return of the loot. He knows that it was an accident and is aware of our good intentions and it will not affect our good relations.

U.E.

Al Asbali

وثيقة رقم 371 F.O

10810 P.R.O.

22 - 23 PP.

وبتاريخ ٦ يوليو ١٩٢٥م ويدور موضوعها حول استعادة الملك عبدالعزيز لمنطقة عسير.

120

E

ARABIA 236

E 3939
6 JUL 1925

1925

E 3939/178/91.

TELEGRAM FROM

Consul Bullard, (Jeddah).

113.

Dated July 3rd, 1925.
Received July 6th, 1925.

Arabia.

Last Paper.

E 3930

References.

(Print.)

(How disposed of.)

Action completed. (Index.)

Next Paper.

Transfer of Asir control to Ibn Saud.

Text telegram sent Aden stating Ibn Saud is taking over Asir at request of Idrisi and to preserve balance of power.

(Minutes.)

This should divert the attention of the Imam from our protectorate tribes in the Aden area. If Ibn Saud can stay the course he will succeed in doing what Hussein, at first without our assistance, failed to do. And if he can become the Emir of the Arabian Peninsula

237

23

to our overtures with a view to bringing about negotiations between him & Ali. As regards the Idrisi-Imam conflict, we can only await further news from Aden.

T.H. Spring Rice 6/7

Yes. It is impossible to forecast matters at this distance. L. Oliphant 6/7

WT 6/7

وثيقة رقم F.O 371

P.R.O. 16620

PP. 120 - 121

وبتاريخ ٨ نوفمبر ١٩٣٢م ويدور موضوعها حول ثورة الإدريسي في عسير ومساعدة الإمام يحيى له.

E

120

304

E 5839/5839/25

TELEGRAM FROM
Mr. Hope Gill
(Jedda).
197.
Dated 8th Nov.1932.
Received in Registry 8th Nov.1932.
E: Hejaz and Nejd.

Revolt against King Ibn Saud in Asir.

Repeats telegram addressed to Aden No.26D and to Port Sudan No.261, stating that Idrisi seems to be in active revolt in Asir, and is thought to be supported by Imam, and requesting any reliable information.

Last Paper.

References.

(Print.)

(How disposed of.)
14) I.O.
C.O.
A.M.
Admty. Nov. 8.
Copy to Rome
on E 5721

(Minutes.)

Copies to I.O., C.O., A.M., Admlty.

This may be the result of the Addabbagh activities about which we have already heard so much, but we can only await further information.

L. K. Helm
8. 11. 32.

G.W. Warner
8/11

There has for some time been reason to fear this, but recent information suggested that King Ibn Saud would be able to cope effectively with any such [illegible]

Next Paper.

movement, so that its would-be promoters might abandon the scheme.

If the Imam embarks on another quarrel with Ibn Saud we may have to reconsider our policy towards him.

G. W. Rendel.
8. xi. 32.

[illegible signature]

121

305

FROM SAUDI ARABIA.

Decypher. H.M's Chargé d'Affaires. (Jedda).
November 8th. 1932.

D. 9.00.a.m. November 8th. 1932.

R. 9.30.a.m. November 8th. 1932.

No. 197.

------000------

Addressed to Aden No. 260 and to Port Sudan No. 261.

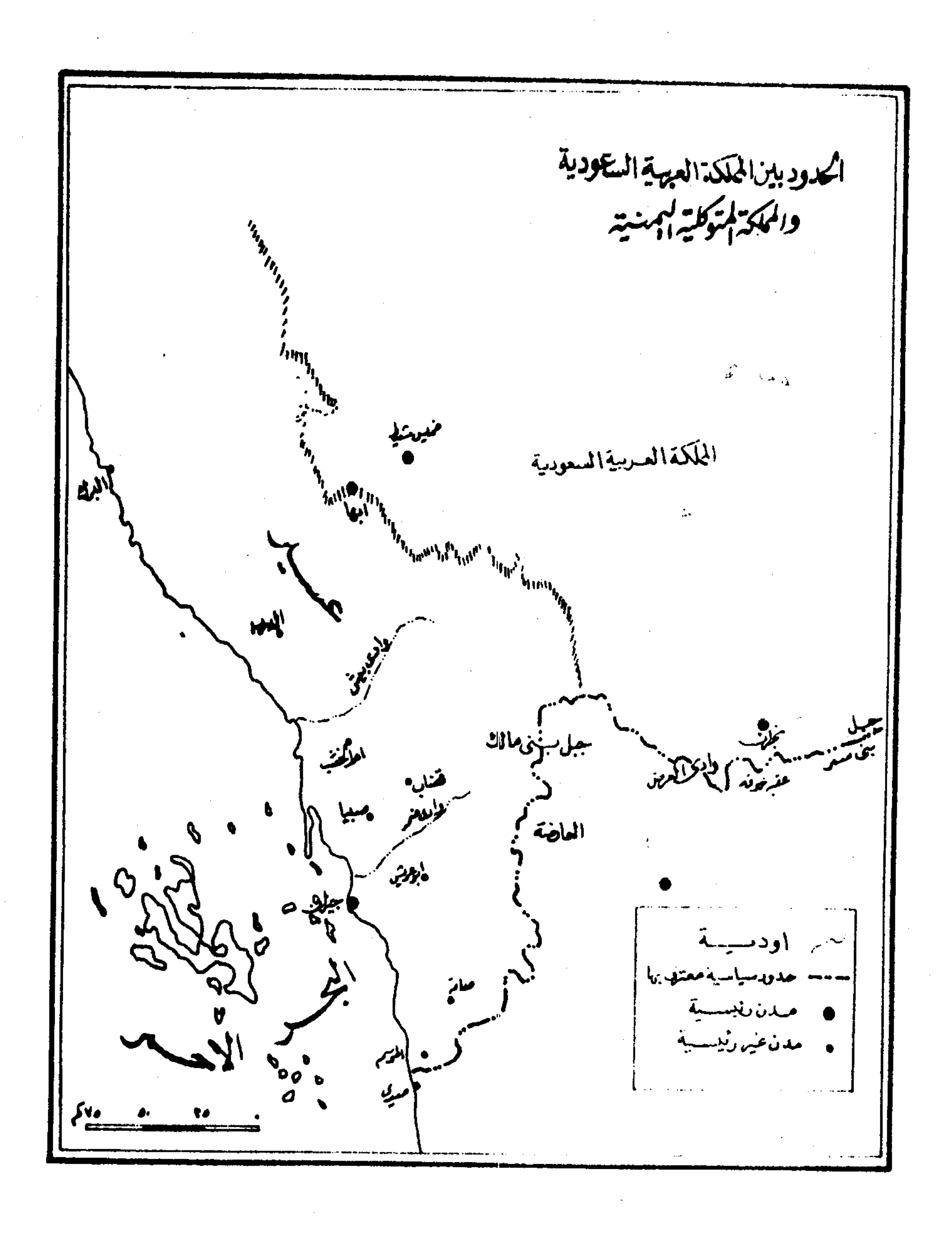
The Idrisi seems to be in active revolt in Asir and is thought to be supported by the Imam.

I shall be grateful for any reliable information as soon as available.

Repeated to Foreign Office No. 197.

الخرائط

١ – خريطة الحدود بين المملكة العربية السعودية والمملكة المتوكلية اليمنية



٢ - خريطة عسير



أهم المصادر والمراجع

أولاً: المخطوطـــــــات

- عبدالرحمن بن ناصر، *عنوان السعد والمجد*. مخطوطة ذكر في آخر صفحة منها اسم الكتاب.

ثانياً: الوثائـــــــق

- *"بيان عن العلاقات بين المملكة العربية السعودية والإمام يحيى حميد الدين"*، مجموعة وثائق أصدرتها وزارة الخارجية السعودية سنة ١٣٥٣هـ. (مطبعة أم القرى سنة ١٣٥٣هـ).
- *مجموعة المعاهدات التي أصدرتها وزارة الخارجية السعودية في مكة المكرمة* وتحتوي على المعاهدات التي عقدتها المملكة العربية السعودية مع الدول الأخرى منذ ١٣٤١ - ١٣٧٠هـ (١٩٢٢ - ١٩٥١م).

ثالثاً: الجرائد والمجلات

١ - القبلة/ الأعداد:

٢٢٤، ٢٣٤، ٢٨٤، ٢٨٦، ٧٦٩، ٧٧٥، ٧٧٧، ٨١٨.

٢ـ بريد الحجاز/ العددان: ٣، ٣٧.

٣ـ أم القرى/ الأعداد:

٢٩٦، ٣١٠، ٣٧٦، ٣٩٩، ٤١٥، ٤١٦، ٤٢٠، ٤٢٣، ٤٢٦، ٤٧٥، ٤٧٨، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٧، ٤٩٨، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٤٢، ٥٤٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢.

٤ـ صوت الحجاز/ الأعداد:

٣٣، ٣٤، ٣٧، ٤٩، ٨٠، ١٠٧، ١١١، ١١٣، ١١٤، ١١٧، ١٥٠، ٢٦٠، ٢٤٤، ٢٤٧، ٢٤٨، ٤٥٣.

٥ـ المؤيد القاهرية، العدد ٥٨٤٣.

٦ـ مجلة المنار المصرية، المجلدات ٦، ٧، ٣٢.

٧ـ المقتطف ٥ مايو ١٩٢٣م.

٨ـ الأهرام/ عدد يوم ٦ أبريل ١٩٣٤ و١٢ مايو ١٩٣٤ و١٦ يونية ١٩٣٤م.

رابعاً: المراجع العربية

أحمد عبدالغفور عطار، *صقر الجزيرة*، جدة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ.

السيد مصطفى سالم، *تكوين اليمن الحديث*، مطبوعات معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، ١٩٦٣م.

أمين الريحاني، أ ـ *تاريخ نجد وملحقاته*، دار الريحاني للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٥٤م.

ب ـ *ملوك العرب*، دار الريحاني للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٦٠م.

أمين السعيد، أ ـ *تاريخ الدولة السعودية*، بيروت، ١٩٦٤م.

ب ـ *اليمن: تاريخه السياسي*، القاهرة، دار إحياء الكتاب العربية، ١٩٥٩م.

بنو أميشان، *عبدالعزيز آل سعود، سيرة بطل ومولد مملكة*، ترجمة عبدالفتاح ياسين، دار الكتاب العربي، بيروت.

توفيق علي برو، *العرب والترك في العهد الدستوري العثماني*. مطبوعات معهد الدراسات العربية العالية.

جاد طه، *سياسة بريطانيا في جنوب اليمن*. دار الفكر العربي، ١٩٦٩/١٩٧٠م.

حافظ وهبة، *جزيرة العرب في القرن العشرين*، القاهرة، لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٤٦م.

خير الدين الزركلي، *شبه الجزيرة في عهد الملك عبدالعزيز*، بيروت، ١٣٩٠/١٩٧٠م.

سعود بن هذلول، *تاريخ ملوك آل سعود*، الطبعة الأولى، الرياض، ١٣٨٠هـ/١٩٦١م.

سلفاتور أبونتي، *مملكة الإمام يحيى "رحلة في بلاد العرب السعيدة"*، نقله عن الإيطالية طه فوزي، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٦٦هـ/١٩٤٧م.

سيد نوفل، *الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة*، مطبوعات معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٦/١٩٦٧م.

صلاح العقاد، *شبه جزيرة العرب في العصر الحديث*، القاهرة ١٩٦٩م.

صلاح الدين المختار، *تاريخ المملكة العربية السعودية*، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت ١٣٧٦هـ/١٩٥٧م.

عبدالله عبدالكريم الجرافي، *المقتطف من تاريخ اليمن*، القاهرة، مطبعة الحلبي، ١٩٥١م.

عبدالمنعم الغلامي، *الملك الراشد*، بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٥٤م.

عبدالواسع اليماني، *تاريخ اليمن*، القاهرة، المطبعة السلفية ١٣٤٦هـ/١٩٢٧م.

عمارة اليمني، *تاريخ اليمن*، مطبعة كلبرت، لندن ١٨٩١م.

عمر أبو النصر، *سيد الجزيرة العربية*، بيروت، المكتبة الأهلية، ١٩٣٥م.

فاروق عثمان أباظة، *عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر*، ١٨٣٩ ـ ١٩١٨م، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٦م.

فؤاد حمزة، *البلاد العربية السعودية*، مكتبة النصر الحديثة، الرياض، ١٣٥٨هـ.

فون ميكوش، *عبدالعزيز*، ترجمة أميل رويحه، بيروت.

لسان اليمن الحسن بن أحمد الهمداني، *صفة جزيرة العرب*، نشر دار اليمامة بالرياض، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.

محمد بن أحمد عيسى العقيلي، *من تاريخ المخلاف السليماني*، مطابع الرياض، ١٩٥٨م.

محمد بن عبدالله بن عبدالمحسن آل عبد القادر، *تحفة المستفيد بتاريخ الإحساء في القديم والجديد*، الرياض، ١٣٧٩هـ/١٩٦٠م.

محمد يحيى الحداد، *تاريخ اليمن السياسي*، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٦م.

محمود الداوود، *الخليج العربي والعلاقات الدولية*، مطبوعات معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، ١٩٦٩م.

محمود كامل، *اليمن شماله وجنوبه*، دار بيروت للطباعة والنشر.

نزيه مؤيد العظم، *رحلة في بلاد العرب السعيدة*، القاهرة، مطبعة الحلبي.

وليمز وأرمسترونج، *ابن سعود*، ترجمه بتصرف مصطفى الحفناوي، المطبعة المصرية، ١٣٢٣هـ/١٩٣٤م.

خامساً: المراجع الأجنبية

١ – الوثائق Documents

- مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية F.O
- مجموعة وثائق مكتب السجلات العامة (البريطاني) P.R.O.

٢ – الكتب Books

Al-Baharna, Husain M., "The Leagal Status of The Arabian Gulf States", (Manchester University, Press, U.K. 1968).

Al-MANA, Mohammed, Arabia Unified, "A portrait of Ibn Saud", (Hutchinson Benham - London).

Bremond, General Edouard, "Yemen et Saoudia" (Charles - Lavauzeile & Cie. Paris 1937).

Clayton, Sir Gilbert, "An Arabian Diary", (University of California Press, Berkeley And LosAngeles 1969).

Gavin, R. J., "Aden Under British rule 1838 - 1967", (C. Hurst & Company, London 1975).

Hogarth, David G., "Hejaz before World War 1", (Falcon Oleandre, 2nd Edition, England, 1917).

Macro, Eric, "Yemen and the Western World", (London, 1960).

Monro, Elizabeth, "Philby of Arabia", (London, Faber & Faber 1973).

Philby, H. St., "Saudi Arabia", (Librairie du Libon 1958).

Wenner, Manfred W., "Modern Yemen 1918-1960".. (The John Hopkins Press, Baltimore 1967).

Wilson, Sir Arnold T., "The Persian Gulf", (London, 1959).

٣ – الدوريات: Periodicals

Baker, Robert L., "Arab King Invades Yemen", (Current History, June, 1934).

Baldry, John, (A) "Anglo - Italian Rivalry in Yemen and Asir 1900-1934", (The World of Islam, Vol. XV11, Leiden-Brill 1976-1977).
(B) "AL-Yaman and The Turkish Occupation 1849-1914", (Arabica, Vol. XX111, Leiden-Brill 1976).

Dunne, Hyworth, "Le Yemen", (Middle Eastern Affairs, Vol. 9. 1958).

Giannini, Amedeo, "LL Trattato Diet Taif E L'Equili-Brio Dell' Arabia. (Opeinte Moderno, Ottobre 1935).

Jacob, H. "The Yemen", (Journal of the Central Asain Society, Vol. X11, Part 1, 1925).

Khadduri, Majid, "Coup and Counter-Coup in the Yaman 1948", (International Affairs, Vol. 28. Jan. 1952).
Kirk, Grayson L., "Ibn Saud Builds an Empire", (Current History, December, 1934).
Kohn, Hans, "Unificaton of Arabia", (Foreign Affairs. Vol. 13, October 1934 - July 1935).
Lewis, C.C., "Ibn Saud and the Future of Arabia", (International Affairs, Vol. X11, 1933).
Macro, Eric, "Yemen", (Abrief Survey, Journal of the Royal Central Asain Society, Vol. XXXVI, 1949).
Montagne, Robert, "Le Yemen", (L'Afrique et L'Asie, 4 Trumestre No. 32, 1955).
Montgamery. James A., "Arabia to-day", (Journal of the American Oriental Society, Vol. 47, 1927).
Philby, H. St. John, "The Triumph of the Wahhabies", (Journal of the Central Asain Society, Vol. X111, Part IV, October 1926).
Seager, B., "The Yemen", (Journal of the Royal Asain Society, Vol. X111, Parts 111 & IV, July-October 1955).
Twitchell, K.S., "The Operations in the Yemen", (Journal of the Royal Central Asain, Vol. XX1, 1034).